﴿فهرست الجزء الاول من تقرير العلامة الانبابي﴾

صحيفة

٢ خطبة الكتاب
٣٤ مطلب الكلام ومايتألف منه
٦٧ مطلب المعرب والمبنى
١٢٣ مطلب النكرة والمعرفة
١٤٦ مطلب العلم
١٥٦ مطلب الاشارة
١٦٠ مطلب الموصول
١٨٥ مطلب المعرف بادوات التعريف
١٩٦ مطلب الابتداء
٢٢٨ مطلب كان واخواتها
٢٤١ فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٢٤٧ مطلب أفعال المقاربة
٢٥٤ مطلب ان وأخواتها
٢٧٢ مطلب لا التى لنفى الجنس لم يوضع بالها مشبهوا
٢٨٠ مطلب ظن وأخواتها
٢٩٣ مطلب أعلم وأرى
٢٩٥ مطلب الفاعل لم يوضع بها بش صحيفته مسهوا
٣٠٤ مطلب نائب الفاعل
٣٠٩ مطلب الاشتغال
٣١٩ مطلب تعدى الفعل ولزومه
٣٣٣ مطلب التنازع
٣٣٠ مطلب المفعول المطلق
٣٤٠ مطلب المفعول له
٣٤١ مطلب المفعول فيه
٣٤٥ مطلب المفعول معه

(تم الفهرست)

هـــــــــــــــــــــــذا

تقرير العالم الفاضل والاديب
الكامل الشيخ محمد
الانبابى حفظه الله على
حاشية الصبان
على الاشمونى فى
النحو بالتمام
والكمال

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله وصحبه الاكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعتراض فى قوة قياس من الشكل الاول لا يخفى تقريره والجواب الاول منع الصغراه والثانى منع الكبراه (قوله انما تفيد سبق حمد الخ) أى تفيد انه سبق منه انشاء ماذكر ولا تفيد غيره كما هو قضية الحصر وفى هذا نظر من وجهين * الاول ان هذه العبارة محتملة لكون معناها اما بعد حمد غيرى وصلاته وسلامه كما هى محتملة لكون معناها اما بعد حمدى وصلاتى وسلامى فكيف يصح الحصر فى الثانى * والثانى ان المتبادر من كلامه انها تفيد سبق ماذكر على وقت التكلم وهو لا يصح لان بعد واقعة فى حيز التعليق اذا لمعنى مهما يوجد شئ بعد حمد الله الخ فهذا شرح وهذا لا يقتضى سبق الحمد وما معه على وقت التكلم بل سبقه على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على كون المشار اليه شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد وما معه قبل التكلم أو بعده لا معه بناء على ما فهمه المعترض من عدم حصوله بهذه العبارة فكيف يصح الحصر فى الاول * ويجاب عن الاول بأن المتبادر حمده وصلاته وسلامه

اذ لا علقة له بما لغيره وعن الثاني بأنه ليس المقصود من تركيب أما بعد التعليق بل المقصود الاستلزام الجعلي بمعنى ان الجزاء حاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجعلي كما سيأتي بيانه فالجزاء هو المكون شرحا المسبوق بالحمد والصلاة والسلام منه وملزومه الجعلي وجود شئ في الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء اما على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو المكون شرحا وملزومه وجود شئ في الدنيا مسبوق بما ذكر ولا شك حينئذ في افادة العبارة السبق على وقت التكلم واما احتمال كون المراد انها انما تفيد سبق ما ذكر على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على المكون شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها هذا السبق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثاني من وجهي النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق في تركيب اما بعد مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأنا لا نسلم تلك الافادة الخ) محصله ان المقصود من حمد الله انشاء الحمد بقرينة أن اللائق بكمال الشارح اتيانه بما طلب منه فيكون هذا هو المفاد لا الاخبار بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما توهمه المعترض ومثله يقال في الصلاة والسلام فهذا الجواب منع لافادتها ما ذكره المعترض من أصله لقيام القرينة على غيره المحصل للمطلوب لا منع للحصر فقط فلا صحة للاعتراض على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون القصد شيئا آخر لا يمنع منها اذ غاية ما فيه ان العبارة أفادت معنى لم يقصد بل قصد غيره حتى يحتاج للجواب بأن مراد المحشي لا نسلم الحصر في تلك الافادة (قوله فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئا للحمد) أي بهذا اللفظ فقول القول مقصود لفظه الواقع في هذا التركيب المستعمل في معناه الانشائي وليس مقول القول المذكور في هذا التركيب اسما للفظه الواقع في تركيب آخر المستعمل في معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتي لنا كلام في ذلك عند قول المصنف في اسمي جثتنا فتأمل (قوله سلمنا تلك الافادة) أي نفسها لا الحصر فيها كما علمت (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للمذكور من الجوابين وقوله بناء راجع للجواب الثاني اه شيخنا (قوله ما في كلام البعض) أي من انه اذا كان اخبارا عن سبق ما ذكر لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه ان شيخه انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسم له وعبارته قوله أما بعد

حمد الله الخ فيه انه لم يتقدم منه حمد وصلاة وسلام حتى يقول أما بعد حمد الخ فان هذا يقتضي ذلك الا أن يقال انه حمد وصلى وسلم قبل ولم يثبته خطا اه ومحصل اعتراضه الذي أجاب عنه ان هذه العبارة تقتضي سبق ما ذكر مع انه لم يسبق منه ذلك فهو كذب ومحصل جوابه لا كذب لسبق ما ذكر لفظا ولا شك في حسن هذا الاعتراض وان لم يكن حاسما للاعتراض الذي ذكره المحشي فافهم (قوله أتى بالثلاثة) أي في ابتداء التأليف نعم لا حاجة لذلك على كلام شيخه لعدم توقف دفع اعتراضه عليه (قوله غير نافع في الصلاة والسلام) وكون الاتيان بالبسملة فيه امتثال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على التعظيم فيتم المطلوب بناء على انه المقصود منهما أمر خفي لا اشعار للفظ به فلا يعول عليه * وفي الامير على المغني ان الحمد حصل باضافة الافضال للولى في قوله أما بعد حمد الله على افضاله فيقال هنا بنظيره وهو حصوله بقوله منح وفتح (قوله لانه ثناء بجميل صراحة) بناء فيه ما قاله سم العبادي في شرحه على الغاية من ان جملة الحمد لله على كونها خبرية لفظا ومعنى يحصل بها الحمد بطريق اللازم اذ من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله وصفه بأنه مالك أو مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة * ويمكن دفع المناقاة بأن سم نظر لظاهر الجملة والمحشي لكون المجرور مخبرا عنه في المعنى لكن قد يقال كونه مخبرا عنه في المعنى انما هو بطريق اللزوم فالمناسب أن يقال مراده بالصراحة الاستلزام القريب اذ ليس كالاستلزام في المضارعية والماضوية (قوله فمن بيانية) اقتصر عليه في التفريع لبعد الابتدائية (قوله عند عدم استدعاء الخ) أما اذا استدعى المقام أحد الوجهين لوجود قرينة لفظية أو معنوية تعين فقال استدعاء كونها نكرة قولك مررت بما معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا وقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وقولك لخالط بكر رأيت مار أيت عند عدم قصد معين لافراد ما بعد ما في الاولين ودخول رب في الثالث وعدم قصد التعيين في الرابع وشطر البيت الثاني على الميم الساكنة وهو من بحر الخفيف والفرجة بالضم في نحو الحائط وبالفتح المرة من الفرج كان أبو عمرو بن العلاء متهربا من الحجاج في اليمن فسمع اعرابيا يخبر بموته وينشد البيت بالفتح قال فلم أدر بأيهما كنت أفرح فانا كنا نضم فرجة كذا في الامير

على المعنى لكن فى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة ومثال استدعاء كونها معرفة قولك لمخاطبك رأيت مارأيت عند قصد شئ معين لا طريق لاحضاره وتعينه الا الصلة (قوله لان النكرة هى الاصل الخ) فيه نظر لان معنى كون الاصل النكرة ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعيين طارعليها وما نكرة موصوفة فالتعيين لازم ولم نأت على أصل التنكير سلمنا ففيه مخالفة الاصل فى النعت لان الاصل فيه الافراد على ان الصفة لا بد من عهدها أيضا كالصلة قاله العلامة الامير وفى قوله على ان الصفة الخ بحث وذلك لان معنى عهد الصلة علم المخاطب بها وعلم تعلقها بمعين بخلاف صفة النكرة فانه لا يشترط عهدها بهذا المعنى بل الشرط فيها علم المخاطب بها فقط ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها كما أفاده المحشى فى باب الموصول وهو مأخوذ من كلام السعد فى شرحه على المفتاح ونص عبارته وفى الكلام اشارة الى أن الصلة يجب أن تكون خبرية معلومة فى نفسها وأن يعلم انتسابها الى مشار اليه أى أمر معين حسا أو عقلا وبهذا تتميز عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا معلومة الانتساب الى معين بل الى شئ ما ولهذا لا تقع الا صفة للنكرة اه وذكر الدماميني توجيها آخر لتعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها وهو ان تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد الها خالق السموات والارض (قوله اذا لم يكن للتعظيم) أى سواء كان معه تخويف نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم أو لا نحو فأوحى الى عبده ما أوحى

وقوله أو التحقير نحو أعطيته ما أعطيت تحقيرا للمعطى وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اه فليذكر التحقير ومراده بالتفخيم التعظيم المجرد من التخويف فلا يقال ان من لازم التهويل التفخيم * وقال الحشى فيما يأتى قبيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهودا فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك و فى الرودانى عند كلام التحرير ان المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على ان أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو غشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد فى الجميع وان استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح اه ومثل ذلك التعظيم والتحقير وبه تعلم ما هنا وفى القتيل لما تعريفها تعريف الحقيقة من حيث هى بنحو المعطى خير من الآخذ نظرا الى الحقيقة من حيث هى لا تتصف بالخيرية فالظاهر ان هذا مما أريد فيه الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله الا بتكلف) هو ادعاء مخاطب يعلم الصلة وانتسابها (قوله و يقوى هذا الخ) اختار العلامة العطار ان كونها موصولا اسميا أولى من كونها موصولا حرفيا لضعف مذهب الاخفش وضعف تبعيضية من لانها تكون معدية ومنح متعديا بنفسه ولان الحمد على الاثر أقوى لوجوه * الاول ان الحمد على الفعل فناء وعلى الاثر فرق وهو أولى * الثانى ان الحمد على الاثر فيه حمدان لان الحامد عليه مشاهد له صادرا فكأنه حمد عليه وعلى صدوره * الثالث ان الذى ورد طلب ذكره والثناء عليه النعمة بمعنى المنعم به يابنى اسرائيل اذكروا نعمتى الخ ومن كونها نكرة لان مقام الثناء يناسبه التعريف اه أى والمتقدم عن العلامة الامير فلا تغفل وقول العطار لانها تكون معدية ومنح متعديا بنفسه فيه ان من التبعيضية تكون مع المتعدى بنفسه لاجل افادة التبعيض نحو حتى تنفقوا مما

تحبون و يغفر لكم من ذنوبكم وعلامتها أن يخلفها بعض وبهذا قرئ بعض ماتحبون ولا ينافى كون من تبعيضية فى الآية الثانية قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية * وفى البيضاوى فى سورة نوح يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة وفيه أيضا فى سورة الاحقاف يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما يكون من خالص حق الله فان المظالم لا تغفر بالايمان اه وقوله ان الحمد على الفعل فناء فى الحلاقه نظر لانه قد يكون فرقا كما اذا لحظ الفعل مع تعلقه بالمفعول كما هنا وقوله ان الحمد على الاثر الخ كلام ظاهرى اذ الحمد فى الحقيقة ليس الا واحدا اذ لا يعقل كون النعمة من حيث هى باعثة بل الباعث انما هو فعل المحمود وقوله الثالث الخ فيه ان النعمة بمعنى المنعم به انما ذكرت فى الآية لانها هى المشاهدة لهم فيتوصل بها الى الانعام الذى هو الباعث على الشكر و يدل على ذلك انه ورد الحمد على الفعل فى مواطن كثيرة منها الحمد لله الذى أنزل الحمد لله فاطر وقوله اذكروا نعمتى أى بالتفكر فيها والقيام بشكرها وتقييد النعمة بهم حيث قال التى أنعمت عليكم لان الانسان غيور حسود بالطبع فاذا نظر الى ما أنعم الله به على غيره حملته الغيرة والحسد على الكفران والسخط واذا نظر الى ما أنعم الله به عليه حمله حب النعمة على الرضا والشكر وقيل أراد بها ما أنعم الله به على آبائهم من الانجاء من فرعون والغرق ومن العفو عن اتخاذ العجل وعلمهم من ادراك زمن محمد عليه الصلاة والسلام أفاده البيضاوى (قوله وعلى أثر بواسطته) أى لان الاثر من حيث هو لا يعقل كونه باعثا كما تقدم (قوله نكتتها الاشارة الخ) لعل مراده الاشارة القريبة بسبب الاتيان بلفظة من الموضوعة للتبعيض أو مراده ببعض النعم بعض الاسباب والابواب وبالكل جميع الاسباب والابواب واعترض شيخنا على المحشى فقال هذه النكتة لا تتوقف على من التبعيضية اذ المحمود عليه بدونها منح أسباب البيان وفتح أبواب التبيان وهذا بعض النعم لا كلها ولو جعلت النكتة الاشارة الى أن هنالك أسبابا أخر وأبوابا أخر لم تمنح ولم تفتح بدليل ما يكون فى الآخرة عند كشف الحقائق ظهر وتدبر (قوله و بابه قطع وضرب) فى القاموس

منحه كمنعه وضربه أعطاه والاسم المنحة بالكسر اه وهو موافق لما نقله الحشي عن المختار ولا يمنع بقاعدة الصرفيين وهي ان الفعل اذا كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا كان المضارع بفتح العين لا غير كسأل يسأل ومنع يمنع ولام يمنح حلقية وذلك لما سيأتي في الحشي نقلا عن الدماميني عند الكلام على قول المصنف وافتح وضم واكسر الثاني الخ من ان الحرف الحلقي عينا اولا مايؤثر الفتح في مضارع فعل اذا لم يكن دالا على الغلبة والا فلا يؤثر تقول فاخرني ففخرته أفخره بالضم وانه قد يجيء ذوا الحلقي غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو ضم كدخل يدخل وبكسر ففتح كمنع يمنع وبضم ففتح كما يمحو ويمحى وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد في مجيء ذي الحلقي على ماذكر السماع فاذا فقد السماع رجع الى الفتح (قوله وبمعنى الفصاحة) هي خلوص اللغة والتكلم بالعربية وانطلاق اللسان يقال فصح الاعجمي اذا خلصت لغته وتكلم بالعربية وانطلق لسانه ومن هذا او مما بعده حديث ان من البيان لسحرا أي من الفصاحة أو من المنطق الفصيح الخ وسيأتي زيادة على ذلك في عبارة القاموس (قوله لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة) في القاموس الفصح والفصاحة البيان الى أن قال أو اللفظ الفصح أي مايدرك حسنه بالسمع وفصح الاعجمي ككرم تكلم بالعربية وفهم عنه أو كان عربيا فازداد فصاحة اه والذي يتصف بالبيان والظهور أو بأنه مدرك حسنه بالسمع انما هو المنطوق به لا النطق ولم يقل الحشي لانه لا يوصف بالفصاحة ولا بالاعراب كما قال بعض الحواشي لان الظاهر انه من صفات الشخص يقال أعرب عما في ضميره أظهره ولا يوصف به المنطوق به الا مجازا (قوله وهذا هو المراد هنا) راجع لقوله وبمعنى المنطق كما هو ظاهر وفيه انه لا مانع من الثاني بل والاول (قوله كسلامة اللسان) أي وكالنظر والنحو واللغة والصرف والاشتقاق والمعاني والبديع والعروض (قوله من موانع الادراك) نحو غفلة وبلادة ومرض ونسيان (قوله لقصوره) أي على سلامة القلب في الغالب كذا قيل والاظهر انه حينئذ يكون قاصرا على مجموع تلك الامور التي بوجودها يوجد بالقوة وبانتفائها ينتفي ولا يشمل كل واحد على حدته أو على النطق به فيكون هو السبب والبقية شروط (قوله الفعلال) كالزلزال (قوله وشذ كسرناء التبيان الخ) لا ينافي هذا اجماع السبعة على كسر تبيانا لكل شيء وتلقاء أصحاب الثاء لان

ماخالف القياس النحوى وهو الشاذ فيه قد يروى بالتواتر فلا يكون شاذا قرآنيا وهذا معنى قولهم قد تجمع السبعة على الشاذ اه شيخنا (قوله أو فى التبيان) بأن يشبه الكلام الفصيح الذى مع الدليل ببيت له أبواب واثبات الابواب تخييل والفتح ترشيح اما باق على حقيقته أو مستعار للتسهيل والتيسير (قوله مجرور ان) هذا هو المتبادر ويحتمل الرفع على أن الجملة اعتراضية وعليه يندفع الاعتراض بأنه لم يصل ولم يسلم أفاده بعض الحواشى (قوله أو حال منهما) فيه انه لم يستوف شرط مجىء الحال من المضاف اليه الا أن يؤول بعد بلا حقا للحمد والصلاة والسلام ولا يلزم سد باب الامتناع لانه على فرض سهولة مثل هذا التأويل فى كل موضع يكفى فى الامتناع عدم اعتبار هذا التأويل كما يكفى فى الجواز اعتبار التأويل فكل من الجواز والامتناع مداره على الاعتبار ولذلك نظائر أو يقال ان هذا مبنى على رأى الفارسى المجوز مجىء الحال من المضاف اليه فى غير المسائل الثلاثة كما نقله عنه أبو السعادات ابن الشجرى وغيره (قوله ومراده كما قاله الفاضل الخ) فيه انه حينئذ يلزم ضياع قوله على سبيل التنازع لفهمه من قوله وهو مطلوب أيضا الخ الا أن يكون مجرد ايضاح (قوله فقط مما اعترض به البعض الخ) عبارته قوله على من رفع تنازعه كل من الصلاة والسلام واهمل الثانى لقربه هكذا قيل وفيه نظر لان التنازع الخ فأنت تراه انما نظر فى هذا القيل الذى فيه وأهمل الثانى المتبادر منه التنازع العملى ولم يعترض على عبارة المدابغى التى نقلها المحشى على ان لفظ التنازع متى أطلق حمل على معناه عندهم (قوله لا فى التصرف) أى الاشتقاق (قوله عقد ضمير على فعله) ومنه ولم نجد له عزما أى تصميم رأى وثباتا على الامر اذ لو كان ذا عزم وتصلب لم يزله الشيطان ولم يستطع تغريره بيضاوى (قوله فتكون اضافة القواعد الخ) فيه ان هذا لا يتفرع الا بعد معرفة المراد من القواعد فكان الاولى تأخيره بعد بيانها وكذا يقال فى قوله الآتى فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل (قوله كعقائد التوحيد) نحو يجب لله كل كمال وقوله وضوابط الخ نحو الاستنجاء واجب (قوله أو البراهين) صريحه ان الاضافة على هذا من اضافة المتعلق بالفتح له بالكسر وهو لا يتم الا اذا كان المراد بالايمان التصديق بتلك البراهين كالمعجزات أما اذا كان المراد به التصديق بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الامور المجمع عليها كانت الاضافة من اضافة

السبب للسبب أى البراهين التى ينشأ عنها الايمان نفسه أو علم حقيقته الا أن يقال مراده بالتعلق بالنسبة لهذا تعلق مسبب بسبب (قوله الكاملين) هما الشرعيان لان الاسلام شرعا مشروط بوجود الايمان وبالعكس ومن صدق بقلبه واخترمته المنية قبل أن ينطق فهو مؤمن وسلم عند الله وكافر فى الظاهر كما ان المنافق قبل علم حاله بالعكس فتحقق التلازم وأما عدم التلازم فهو باعتبار المعنى اللغوى كما ذكروه فى غير هذا المحل فتأمل (قوله فالاضافة من اضافة الاجزاء الخ) مبنى على ان الاسلام هو الاعمال وهو خلاف التحقيق من انه الانقياد وعدم العناد وان لم يحصل عمل (قوله قلت التورية الخ) وفيه زيادة على التورية واريه وهى أن يأتى المتكلم بما اذا توجه عليه لوم أمكنه اصلاحها بتحريف كلمة أو تحريفها أو زيادة أو نقص أو غير ذلك وشاهد ذلك قول أبى نواس فى خالصة جارية أمير المؤمنين الرشيد هاجيا لها

لقد ضاع شعرى على بابكم * كما ضاع حلى على خالصه

فلما بلغ الرشيد ذلك انكر عليه وتهدده بسببه فقال لم أقل الا

لقد ضاء شعرى على بابكم * كما ضاء حلى على خالصه

فقد ارتكلفه بضاء بدل ضاع فاستحسن الرشيد موارنته وقال بعض من حضر هذا بيت قلعت عيناه فابصر وكذا هنا بالجر بدل الجزم واللوم حاصل بقطع النظر عن جواب الحشى (قوله وهو أبو العرب) لعل المراد عرب مخصوصون والا فالعرب سابقة عليه لان العرب اسم للصنف المعروف من ولد اسماعيل وقطان * وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أى الخالص وهم قبائل منهم عاد وثمود وقطان وجرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم وفى المصباح يقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان اسماعيل بن ابراهيم عليهما الصلاة والسلام (قوله فعلم وجه ذكر معد وعدنان) أى من كون معد أبا العرب وعدنان آخر النسب الصحيح (قوله وانما أخر عدنان الخ) هذا صحيح لان لعدنان ولدا يقال له عك بفتح العين وتشديد الكاف أو قبيلة ولا يلزم اذن من كون النبى منتخبا من خلاصة معد أن يكون منتخبا من خلاصة عدنان لاحتمال أن يكون عك أو بعض أولاده خلاصة عدنان وأعلى وأفضل من معد وأولاده فكان لقوله ولباب عدنان فائدة ويلزم من كونه منتخبا

من

من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معدّ اذ هو من أولاده جزما فلو كان غيره معدّ وأولاده هو لباب عدنان لم يكن النبي من لباب عدنان لانه من أولاد معدّ مع انه عليه الصلاة والسلام من لباب عدنان فتعين ان لباب عدنان هو خلاصة معدّ تأمل لتعرف الردّ على من زعم انه ليس لعدنان ولد غير معدّ فلا فائدة لذكر لباب عدنان بالنظر للخارج وأما بالنظر للامكان العقلي فله فائدة عند تأخيره لاحتمال أن يكون له ولد آخر يكون لبا ففي ذكره نفيه وكذا عند تقديمه يكون لذكره معه فائدة لوجود الاحتمال اى أنه يدفع أن يكون له ولد آخر هو اللباب منه النبي صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الخارج من كونه من أولاد معد فقوله لانه لا يلزم أى بالنظر للواقع الخارجي وهو كون معدّ لباب عدنان لا للاحتمال العقلي لاحتمال أن يكون لعدنان ولد أفضل من معد هو اللباب فاذا اختير منه لا يكون مختارا من معد وقوله ولا عكس أى بالنظر للاحتمال العقلي لتجويزه ان لباب عدنان غير معد فلا يلزم من اختياره من خلاصة معد اختياره من لباب عدنان اما بالنظر للواقع الخارجي فيلزم فتحصل انه ان نظر للاحتمال العقلي فهما فلا لزوم في أحدهما أو للواقع الخارجي لزم من كل منهما الآخر فلاحظ ور لما قاله الحشي وحينئذ فالحكمة في تقديم معد امام راعاة السجع أو قربه الى الرسول اه ورد ما لبعض آخر انظر وجه اللزوم اه شيخنا بزيادة (قوله ان شهت مراتب العلوّ الخ) أى بجامع ان كلا يحصل السبق باحرازه (قوله فان لم تكن تراه الخ) معناه عند أهل الظاهر ظاهر وعند الصوفية فان لم توجد وفنيت عن نفسك تراه لانه حينئذ يراك لتجردك عن الكدرات البشرية فرؤيته رؤية اعتبار بسبب لرؤيته لك رؤية استحضار قال تعالى يحبهم ويحبونه فتكن تامة وتراه هو الجزاء ولا يضر فيه عدم الجزم لما هو مقرّر في علم العربية (قوله أو من الاستعارة) أى المصرحة في الاول والمكنية أو التصريحية في الثاني ولك جعلها مكنية في الاول أيضا بأن شبه اللسان بالرمح واثبات السنان تخييل (قوله للمعقول) أى الحاضر في الذهن حقيقة ان كانت الخطبة بعد التأليف أو حكما ان كانت قبله لان عزمه على تحصيل تلك الالفاظ منزل منزلة حصولها بالفعل كما أفاده العلامة النووي (قوله بيناه في رسالتنا في المجازات) محصله ان الصحيح ان استعارة المهملات تبعية لانها ليست باسم جنس لا تحقيقا ولا تأويلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة به ولان

اصالة الاستعارة تتوقف على أصالة التشبيه أى جريانه فى نفس مفهومى الطرفين وهذا الايتصور الا فيما يصلح لان يكون موصوفا بسبب الاستقلال فى الانفهام ومفهومات المهمات محتاجة الى ضم ضميمة حتى يتم انفهامها من الدال عليها واذا كان كذلك فلا يتصور فيها تشبيه ولا استعارة اصالة فلا بدّ أن يعتبر التشبيه أوّلا فى كليات تلك المعانى الجزئية ويعتبر سريان التشبيه منها اليها فتبنى الاستعارة على التشبيه الحاصل بالسراية فتكون تبعية اه ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه عليها وبعضهم كالعلامة الشرقاوى قرّر الاستعارة فى اسم الاشارة كتقريرها فى المصغر ونحوه لان هذا فى تاويل مشار اليه وهو مشتق من الاشارة فهو مشتق حكما فتكون الاستعارة فيه تبعية (قوله لا بدّ أن يكون مستقبلا) أى بالنسبة لزمن التعليق لا بالنظر للشرط فقط فان هذا موجود حتى فى شرط لو وقد قالوا انها تعليق أمر على أمر كل منهما فى الماضى (قوله غير مستقبل) أى بالنسبة لزمن التعليق بل هو حاصل من قبله (قوله فلا بدّ من تقدير أقول) أى ليكون مستقبلا بالنسبة لزمن التعليق لكن فيه انه لزم ان جزاء الشرط لم يقع أصلا اذ قولك مهما يكن من شئ أقل كذا وكذا يقتضى انك تقوله فى غير جملة التعليق مثلا لو قلت لصاحبك ان أعطيتنى قلت انك عالم فأعطاك احتجت أن تقول انك عالم ولا يكتفى بما فى جملة التعليق اه شيخنا (قوله مع ان المراد منه مجرّد استلزام الخ) هو من أولى ما يقال لكن ينبغى أن يراد بالاستلزام التقارن لا معناه الحقيقى اه شيخنا أى فالمقصود ان الجزاء موجود لاستحالة لزومه جعلا وادّعاء لوجود شئ حاصل لاستحالة (قوله والتعليق قد يكون فى الاستقبال) أى من حيث متعلقه وهو الشرط والجزاء والا فهو نفسه حاصل فى الحال نحو ان قام زيد قام عمرو وكذا يقال فيما يأتى (قوله وقد يكون فى الماضى الخ) أى لكن مع ترتب الثانى على الاوّل كما فى قولك لو قام زيد قام عمرو (قوله فليكن هذا منه) لكن ليس هنا ترتب الا باعتبار الجعل والتخييل كأنه يقول نهايته ما يتخيل توقفه وترتبه على وجود شئ ووجود شئ محقق فهذا محقق فيكون هذا كالجواب بأن المراد مجرّد الاستلزام غاية الامر ان ذا تخييل لزوم وهذا تخييل توقف وترتب اه شيخنا فالمراد يكون ما نحن فيه من هذا القبيل ان كلا من المعلق والمعلق عليه ماض

مع

مع اعتبار ترتب الجواب على الشرط وان كانت لو دالة على الامتناع بخلاف مانحن فيه (قوله وهو مبنى على ان الظرف الخ) يحتمل بناؤه على انه من متعلقات الشرط اذ يلزم من ترتب الجزاء على وجود شئ تقييد بكونه بعد الحمد تقييد الجزاء بكونه بعد الحمد الا انه على هذا يكون التقييد بطريق اللزوم وعلى مبناه يكون بطريق الصراحة (قوله مجازا عما لا يحجب الخ) بأن شبه عدم حجب الالفاظ مطلقا سواء كانت ألفاظ الشارح أم لا لما وراءها من المعانى بعدم حجب الزجاج مثلا لما وراءه من المحسوسات بجامع سهولة الاطلاع واستعير اسم الثانى وهو اللطف للاول واشتق منه لطيف فلا جمع بين الطرفين كما هو ظاهر خلافا لمن كتب على قول المحشى مجازا عما لا يحجب الخ مانصه بأن شبه الشارح بزجاج مثلا بجامع سهولة الاطلاع على ماوراء كل واستعير اسم الزجاج الذى هو لطيف هذا ما أشار اليه ولكن فيه جمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه فتأمل اه ولك جعل المجاز مرسلا علاقته التقييد والاطلاق (قوله بحمد وف خاص الخ) الاولى تعلقه بعام أى كائن على ألفية ابن مالك من كينونة المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح تعلق كشف وايضاح وتتميم وان كانت على مجازا على هذا بخلافها على تعلقها بالخاص المذكور فانها حقيقة اذ الدلالة تتعدى بعلى والاستعلاء الحقيقى ليس قاصرا على الحسى بل يكون معنويا أيضا كما اختاره الدماميني نحو فضلنا بعضهم على بعض تدبر (قوله وفيه أنه يلزم الخ) ربما يقال سهل ذلك ان الصورة وان كانت مصدرا فهى بمعنى اسم الفاعل اه شيخنا خلافا لمن قال ان تأويل شرح بشارح لا يمنع ما أورده المحشى فان صحة التعلق لا تتوقف على هذا التأويل فان العمل فى الظاهر للمصدر لا لاسم الفاعل اه نعم يرد ان الصحيح ان من شروط اعمال اسم الفاعل أن لا يوصف قبل تمام عمله كالمصدر وهذا هو مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائى وبقية الكوفيين الى اجازة ذلك مطلقا كما سيأتى فى الشرح فى باب اعمال اسم الفاعل ولم يذكر خلافا فى اشتراط ماذكر فى اعمال المصدر (قوله والمقصود منهما وصف شرحه الخ) الا أن المسبوك بالمان مختلف فالمسبوك فى الاول هو مالا بد منه وفى الثانى مازاد فلا تنافى (قوله تنقيص لبقية الشروح) بل وللمتن (قوله بضم الحاء الخ) يخالفه مانقله الصبان عن الخطيب عن المختار ان مضارع حل تبعا لنزل بالضم لا غير وحل ضد حرم

بالكسر لا غير والضبط ان فى مضارع حل العذاب (قوله ولعل معنى كائنا الخ) قال شيخنا هو على حذ أنت منى بمنزلة هارون من موسى أى هو بالنسبة اليها بمنزل منزلة الشجاعة بالنسبة للاسد وتلك المنزلة هى اللياقة أو ينزل نزولا كمنزول الشجاعة بالنسبة للاسد فانه وصف لائق (قوله ما يكتب فيه) وفى القاموس انه بالفتح يطلق على الطريق يقال رجع ادراجه أى فى الطريق الذى جاء منه وعلى هذا فيحتمل ان الادراج هى الالفاظ الخارجية والعبارات المضاف اليها هى الالفاظ الذهنية أو ان الاضافة للبيان أى ادراج هى عبارته وعلى كل فلا قلب لان للالفاظ الذهنية أو الخارجية تحقيقا فى العرف (قوله المكتوبة فيه) أى بواسطة النقوش أو الكلام على حذف مضاف (قوله ولك أن تجعل الخ) يظهر على هذين الاحتمالين أن اضافة بدر للتدقيق من اضافة المشبه به للمشبه قاله بعضهم ولعل وجه الظهور السهولة والا فالاستعارة أدق (قوله ولا حاجة اليه) أى لان للعبارات التى هى الادراج تدقيقا وليس للادراج تحقيق ومتى دققت العبارة دقق المعنى الذى هو الاشارة فاندفع ما كتب هنا عن بعض الافاضل ان التدقيق للمعنى فنحتاج للقلب للاشارة الى سريانه للادراج وهى العبارات اه شيخنا وقوله أى لان للعبارات الخ لعله بحسب العرف (قوله وانما آثر التعبير الخ) لم يجعله لقبا حقيقيا جريا على القول بأن ما وضع أولا هو الاسم وما وضع بعد ذلك ان أشعر بمدح أو ذم فهو اللقب أو صدر بأب أو أم فهو الكنية على ما يأتى (قوله ولم أمنع أحدا جهدا) أى لم أمنع أحدا من الناس اجتهادى فيما ذكر بل بذلته لهم ولا حاجة لقول بعضهم ان فى على هذا الاحتمال سببية أى لم أمنع أحدا جهدا أى اجتهادا فى تحصيله بسبب انى نقحته وقربته اه ويصح أن يقدر نفسى بدل أحدا (قوله وتوجيهه الخ) محصله ان الباء وان دخلت فى الظاهر على الفاعل الا انها دخلت فى الباطن على غيره فلا قبح وقد يقال القبح موجود لوجود الايهام بحسب ظاهر اللفظ (قوله وان التوفيق الخ) دفع لما يقال يلزم على تقدير المضاف ان التقدير وما توفيقى الا بتوفيق الله ولا معنى له (قوله وان كان قد يعتمد الخ) أى بحسب الظاهر (قوله فيه الالتفات) أى بالالتفات (قوله فى أنواع من الفنون) الجمع ليس بقيد (قوله والذى يظهر ان الاسم الخ) بيان لحقائق الامور الثلاثة وهذه طريقة من طرق ستة ويرد عليها ان ما وضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر بما يدخل فى القسمة فيلزم

القول

القول بالواسطة مع ان صريح كلامهم انحصار العلم في الاقسام الثلاثة واجتماع الكنية واللقب مع ان ظاهر كلامهم التباين (قوله مع النهي عنه) أي نهي تحريم ولو لنبي اسمه محمد (قوله فلا يختص النهي بمن اسمه محمد كما قيل) وقيل الحرمة مخصوصة بزمنه صلى الله عليه وسلم والذي صححه النووي حرمتها مطلقا قال ابن حجر ومن الواضح ان محل الخلاف انما هو وضعها أولا وأما اذا وضعت لانسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشمله وللحاجة (قوله فأجاب عنه بأنه اسمه الخ) أي فالحرمة متوقفة على كونه كنية لا اسما اقتصارا على مورد النص وهو قوله تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي (قوله وليس كذلك) ان كان مراده الاعتراض على الشارح بأنه يوهم ما ليس صحيحا للزوم الفسادين وبيان تعين الرفع فالمعنى وليس الجر كذلك أي حاصلا واقعا على وجه الصحة لانه الخ لكن يدفع هذا وجود ألف ان بقلم الحمزة في نسخ الشارح اذ لا يتوهم مع وجودها الجر اذ لو جر لحذفت وان كان المرام تبرئة ساحة الشارح من الخلل فالمعنى وليس التوهم في محله لوجودا لمانعين فيكون تبرئة لعبارة الشارح وبيانا لكون التقصير من المتوهم أي كيف يتوهم مع وجود المانعين لكن كان الانسب ولا يتوهم من صنيعه الجر لانه الخ تبرأ هو شيخنا وقد يقال باختيار الشق الاول والمراد ان ذكر ابن مالك بعد عبد الله يوهم الجر الذي يلزمه محذوران تغيير اعراب المتن وثبوت الالف الواجب حذفها حينئذ فربما يغفل الناظر عن المحذور ين فيجر (قوله وأيضا فيها تفاؤل الخ) عطف على قوله بل تمييزه الخ فقوله لانه ليس المقصود الخ ملحوظ في هذا أيضا وليس عطفا على قوله لانه ليس المقصود الخ حتى يرد انه لا يصلح جوابا للالباس بل نكتة للذكر والتفاؤل من جهة اضافته ونسبته الى مالك فلا يرد ان مالك واقع على جده لا عليه (قوله فيه) أي المصحف (قوله غير نافع) أي لانه لم يقصد حصول الفائدة بالأعم (قوله لمن لا يعلم الخ) أي لكنه يعلم ذا تها حتى يصح الكلام معه (قوله من تمييز النسبة) أي النسبة الى ضمير المؤلف (قوله بسفح قاسيون) أي بالشام كذا في المدابغي (قوله لعدم صحته في الجميع) فيه ان عدم الصحة في الجميع لا يقتضي انه غير محوّل في الجميع فليجعل محوّلا فيما يتأتى فيه التحويل ولعل الزاعم راعى الجل بل الكل محوّل على ما يأتي وذلك ان الطائي نسبا ان كان النسب بمعنى الانتساب لم يظهر التحويل وان كان المراد بالنسب رجال القرابة كان محوّلا عن

الفاعل أى المنتسب لطيء رجاله والشافعي مذهبا محوّل ولابد أى المنتسب للشافعي مذهبه والحيانى منشأ محوّل ان أريد بالمنشأ المكان المخصوص الذى نشأ فيه من حيوان فان أريد به نفس حيوان كان غير محوّل والدمشقى دارا محوّل ان أريد بالدار ما يسمى فى عرف مصر بيتا فان أريد بها دمشق كان غير محوّل والدمشقى وفاة محوّل ولابد فلم يبق غير صحيح الا الاندلسى اقليما اذ لا يصح أن تقول المنتسب الى الاندلس اقليمه لان اقليمه هو عين الاندلس فيلزم نسبة الشئ لنفسه الا أن يجاب بأن اقليمه بحسب مفهومه لا الخارج أعم من الاندلس أو من نسبة الشئ لنفسه مبالغة كاحمرى نسبة للاحمر مبالغة أو يقال من نسبة المسمى الى الاسم بأن يعتبر فى المنسوب معناه وفى المنسوب اليه لفظه وان كان بعيدا فان اعتبر مثل هذا فى الحيانى منشأ والدمشقى دارا صح الاحتمال الثانى فيهما اه شيخنا مع زيادة (قوله ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا) عبارته قوله دارا ووفاة تميزان من فاعل الدمشقى وهما من تمييز المفرد وسيأتى أن تمييز المفرد لا يكون محوّلا عن شئ فتأمل اه ومثل دارا ووفاة البقية اذ لا فرق (قوله والامر هنا ليس كذلك) أى فى الجميع اذ التمييزات المذكورة وهى نسبا ومذهبا ومنشأ الخ ليست غير المميز الذى هو المؤلف رحمه الله وقد يقال الامر هنا كذلك بل غاية ما فيه ان المميز مقدر كما فى قولك عندى قفيز برّا اذ التقدير عندى مظروف قفيز اذ القفيز ليس هو البر بل مظروفه هو البر بل قال ابن الحاجب ان المميز فى تمييز النسبة مقدر اذ لا يهام فى تعلق الطيب بزيد مثلا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه فطاب زيد نفسا فى تأويل طاب شئ زيد أى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم ففسر بنفسا فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما تبين وانما سمى تمييز نسبة نظرا للظاهر فيقال فى الطائى نسبا المنتسب لطيئ شيئه وذلك الشئ هو النسب بمعنى رجال القرابة وفى الشافعى مذهبا المنتسب للشافعى شيئه وذلك الشئ هو المذهب وفى الحيانى منشأ المنتسب لحيان شيئه وذلك الشئ هو المنشأ أى المكان المخصوص وفى الاندلسى اقليما المنتسب للاندلس شيئه وذلك الشئ هو الاقليم بناء على ما تقدم والدمشقى دارا ووفاة المنتسب لدمشق شيئه وذلك الشئ هو الدار على ما تقدم والوفاة واعل هذا هو مراد شيخه (وقال) شيخنا ما نصه قوله والامر هنا ليس كذلك فيه انه كذلك غاية الامر ان المميز هو المنسوب اليه الذى

تضمنته صيغة النسب لكن بتأويل في بعض ذلك فمعنى الطائي المنتسب لطيئ وطيئ هو عين النسب بمعنى المنسوب اليهم فان أريد رجال مخصوصون منهم بمعنى الطائي المنسوب لبعض طيئ وهو عين نسبا والشافعي بمعنى المنسوب الشئ الشافعي وذلك الشئ عين المذهب والحيواني المنسوب للحيوان أو لبعض حيوان وذلك هو عين المنشأ العام أو الخاص والاندلسي المنتسب للاندلس وهو عين الاقليم والدمشقي المنتسب لدمشق أو لبعضها وهي أو هو الدار عموما أو خصوصا أو لشئ منها أي الشئ الحاصل فيها وهو الوفاة ولعل هذا مراد شيخه اه وفيه انه لا يناسب كلام شيخه لانه جعله تمييزا للفاعل الذي هو ضمير عائد على المصنف فالحق في بيان مراد شيخه ماسبق لك فتأمل (قوله أي عام تمام الخ) تمام بمعنى متم والاضافة للبيان دفع به توهم ان عام ماذكر من العدد يصدق بالمتم وغيره وقد يقال لا حاجة لهذا التقدير لان المراد العام الذي يتحقق عنده اثنان الخ وليس هو الا العام المتم (قوله غير صحيح) أجاب العلامتان الذهبي والخضري بأن كلام المعرب ومن تبعه مبني على ان جملة أحمد الخ حالية كما هو أحد وجهين ذكرهما المعرب وكلام المحشي مبني على انها مقول القول (وقال) بعض أصحابنا يظهر لي ان الجماعة نظروا الى أن جملة أحمد انشائية معنى ولم يسبق للمصنف عبارة تحمد في هذا التأليف وقد التفت عن التكلم الى الغيبة في قال محمد كما سبق فكان مقتضى الظاهر أن يجري على نسقه ويأتي بفعل الغائب أيضا في الحمد قاصدا به الانشاء فعدوله الى فعل التكلم مخالف لظاهر السياق فكان التفاتا والعلامة المحشي نظر الى ظاهر الجملة وهو انه سبق منه حمد وحيث سبق منه وأراد أن يعبر عنه فالظاهر أن يعبر عنه بما للتكلم هذا ما ظهر لي بحسب ذهني القاصر اه وفيه ان الشخص اذا أتى بجملة خبرية قاصدا بها الانشاء يعبر بما يقتضيه الظاهر حالة الاخبار والظاهر حالة الاخبار هو التكلم (قوله وشرط الالتفات الخ) بيانه ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخر من تلك الطرق لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مايقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لا على خلاف مايقتضيه ظاهر المقام ولذلك صرح البيضاوي على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات في قوله تعالى ومايدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس

وتولى أن جاءه الأعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين وخرج بالشرط المذكور أنا زيدا وأنت عمرو فانه وان عبر أولا عن الذات بطريق التكلم والخطاب وهو أنا وأنت وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد وعمرو لان الاسم الظاهر حكمه حكم الغائب الا انه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لظهور الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات ومثله قوله تعالى واياك نستعين واهدنا واتعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على أسلوبه وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب ومن زعم ان فى مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله أنا الذى سمتنى أمى حيدره فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقى على ما فى المطول لكن فى المغنى ان نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلاف مقتضى الظاهر (قوله كان لفظيا خطيا) أى كقوله

اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

انتهى ح ف (قوله ولا يتعين كون الخ) أى بل يصح ان الاضافة للبيان أى جلال هو عظمته أولامية أى عظمة منسوبة لعظمته بناء على ان للعظمة عظمة حقيقة أو على سبيل المبالغة (قوله كما يوهمه كلام البعض) أى يوهم التعين لا العكس المذكور اذ هو مصرح به وعبارته قوله بجلال عظمته الخ من اضافة الصفة للموصوف كالذى بعده (قوله وان اقتضته مشاكلة الخ) قد يقال يصح فى جزيل نعمته أن الاضافة على معنى من (قوله يحوج الخ) أى فالاحتياج الى التأويل يضعف كون المشاكلة مرجحا اذ هذا من قبيل المانع والمقتضى (قوله اذا المثنى لا يتأتى هنا) أى كان يقال لا أحمد الله وليس مقصوده بالمثنى نحو لا ازال أحمد أولا احمد الا الله اذ الحمد هنا ليس منقسما بل متبنا (قوله أى الموصوف الخ) حاصله

انك باخيار بين أن تجعل الاستمرار موصوفا بالتجدد أو تجعل التجدد موصوفا بالاستمرار فانه بعضهم (قوله من حيث تعيين الصفة الخ) هذا باعتبار الحمد الواقع من المتكلم بالجملة الاسمية وأما الحمد المخبر عنه فهو المحمود به بالنسبة اليه صادق بجميع الصفات وببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى الحمد لله الثناء بالجميل ثابت لله وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها (قوله والمعين أوقع في النفس) ولذا ابتدئ بها القران لكون المقام مقام تعليم يناسبه التعيين اه ح ف (قوله من حيث صدق المحمود به الخ) لا تتوهم ان هذا باعتبار الحمد المخبر بوقوعه في المستقبل لان الكلام في الحمد الواقع من المتكلم بالجملة المضارعية نظير ما تقدم في الجملة الاسمية والافالمخبر عنه في الجملة الاسمية كذلك ولا باعتبار حمد المتكلم اللازم للاخبار لان المحمود به بالنسبة لهذا اللازم صفة خاصة هي كونه أهلا لأن يحمد بل باعتبار الحمد الواقع من المتكلم مطابقة بناء على كونها انشائية اذ المعنى انشئ الثناء بجميع صفاته وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها كما تقرره (قوله فالمضارعية اكثر فائدة) بهذا وبقوله سابقا والمعين أوقع في النفس تعلم ان المراد بالابلغية زيادة المزية لا اكثرية المطابقة لمقتضى الحال تأمل (قوله تأكيد لقوله كما) أي الى آخره كما هو ظاهر (قوله ويمكن دفعه الخ) هذا الدفع مبني على ان قول الشارح ومعناها الانشاء مراده به أنها نقلت للانشاء فصار مدلولها المطابقي وأولى منه ليبقى الاستمرار التجددي على ظاهره ان المراد به انها متضمنة ومستلزمة للانشاء فهي خبرية بقيت على الاخبار وذلك يستلزم ان الله أهل لأن يحمد مرة بعد اخرى فيكون حامدا في الكتاب تضمنا واستلزاما فالمراد بالمعنى المعنى اللزومي تأمل اه شيخنا (قول الشارح أي كما ان الاء الخ) مدخول أي في الحقيقة نحمده ومازائدة والمشبه به هو مضمون الجملة وهو استمرار الآلاء متجددة فيكون المشبه هو استمرار الحامد متجددة ووجه الشبه متحقق كل في نفس الامر لكن فيه ان المقصود تشبيه الحامد بالمحمود عليه في ان كلا مستمر متجدد كما يقتضيه قوله أولا وتصديق ذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه فكان الظاهر أن يقول أي نحمده بحامد لا تزال تجدد كآلائه التي لا تزال تتجدد الا أن يقال المقصود حاصل لزوما (قوله واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله) اطلاق شيخه هو ما يقتضيه الكتاب وعبارته هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير

الدعاء من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين فانما ينتصب على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا وكأنك قلت وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة وانما اختزل الفعل ههنا لانهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول امري حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ يبنى عليه ولا يكون مبنيا على شيء هو ما أظهر اه باختصار فقد رأيت تعرف عدم اشتراط وشكرا بل ان قوله في صدر العبارة من ذلك حمدا وشكرا الخ سرد للالفاظ التي تنصب بالعامل المحذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بالفعل كقوله وكرامة ومسرة ونعمة عين اذ لم يشرط أحد اجتماع تلك فجمعها في العبارة ليس المقصود منه انه يشترط اجتماعها يؤيد هذا قوله وقد جاء بعض هذا رفعا فان اسم الاشارة يرجع للمنصب بالعامل المحذوف وجوبا مع ذكره في بعض شواهده حمد الله وثناء عليه ومع قوله ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل والحال انه ليس في هذا الشاهد وشكرا و بذلك ظهر انه لا يشترط في حذف العامل وجوبا ذكر وشكرا ولا كفرا لا يقال وثناء قائم مقام وشكرا لانا نقول الشارط يعين وشكرا والشارط الآخر عينه مع لا كفرا تدبر بانصاف اه شيخنا وفيه انه ليس نصا في وجوب حذف العامل فيما ذكر وان كان متبادرا تبادرا قويا خصوصا من قوله المتروك اظهاره بعد قوله اضمار الفعل وعلى تسليمه يرد عليه جواز حمدت حمدا وشكرت شكرا والجواب عن ذلك بأن محل وجوب حذف العامل عند قصد الانشاء أما عند قصد الاخبار فيجوز ذكر العامل لا يطرد في بقية الامثلة التي ذكرها اذ حملها على الانشاء بعيد وليس هذا محل تحقيق المسئلة فتأمل ثم انه كان الاولى للحشي التفريع (قوله العلة الغائية) هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه (قوله هو وجه حصر الحمد الخ) أي في الجملة الاسمية التي يعبر بها في مقامها (قوله بل جعل الاعظمية علة الذكر الخ) ليس كذلك اذ القاعدة الاستدلال بالمعلوم على المجهول فاذا قلت في دار العدو نار وله ذا وجد الدخان كان استدلالا بوجود الدخان على وجود النار في داره وان

كانت أصله فهي علته وجودا وهو علتها علما والكلام هنا في الثاني تأمل اه شيخنا (قوله وان سلم انه قال الخ) أي وان سلم انه قال ذلك معنى لكون مقوله بمعنى ذلك والا فكيف يسلم انه قال ذلك وهو لم يقله أو المراد ولو فرض انه قال ذلك بلفظه ولو صنع المحشي هكذا لكان ظاهرا تدبر اه شيخنا (قوله اذا المكتاب الخ) ان كان استدلالا على كونها من الوضع الشخصي فقط بقطع النظر عن خصوص كل من الوضع والموضوع له والمعنى اذا المكتاب أي اذا اسم المكتاب كلفظ منهج الطلاب لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد غير معتبر فالموضوع مشخص لا تعدد فيه كان التنوير بقوله الا ترى الى أن قال لجعل الموضوع وهو لفظ الضرب والقتل في غاية الظهور وان كان استدلالا على خصوص الموضوع له والوضع والمعنى اذ موضوع المكتاب أي ما وضع له المكتاب لا يتعدد الخ وهو ما أشار له بعض أرباب التاليف المحققين في النقل عن عصام وغيره أي فالموضوع له خاص لا تعدد فيه كان قوله الا ترى الخ تنويرا أفاد به ان تعددا للفظ غير معتبر وان كان في تشخص الوضع وما قبله في خصوص الموضوع له اه شيخنا والشق الثاني هو المراد لان المقصود من كلام عصام كما يؤخذ من رسالة المحشي البيانية ردّ ما قيل ان أسماء الكتب من قبيل اللفظ الموضوع للخاص الوضع العام كاسماء الاشارة ثم بعد مدة رأيت العصام في شرحه على الرسالة الوضعية ذكر عقب ما نقله عنه المحشي مانصه واسم المكتاب موضوع لأمر واحد ملحوظ بخصوصه فلا يكون موضوعا بالوضع العام اه فتعين حينئذ أن قوله اذا المكتاب الخ لبيان تشخص الموضوع وقوله واسم المكتاب بيان لخصوص كل من الوضع والموضوع له وزال الاشكال فلو ذكر المحشي بقية عبارته لكان أولى (قوله عن الالفاظ الخ) ظاهره الخارجية اذهي منصرفة لذلك عند الاطلاق ويدل عليه أيضا قوله الا بتعدد التلفظ والظاهر ان كلا من الاسم والمسمى هو اللفظ الذهني لا الخارجي فتدبر (قوله لا تعتبره أرباب العربية) اذ لو نطق بلفظ زيد شخصان فاكثر بحضرة عربي وسئل هل هو لفظ واحد أو متعدد بسبب تعدد اللافظين به لقال انه لفظ واحد ولو اعتبر هذا التعدد لزم تعدد القرآن بتعدد التالين له ومغايرة ما نزل لما نزل على أشرف خلق الله صلى الله عليه وسلم وهو خلاف ما أجمع عليه المؤمنون (واعلم) ان تعدد اللفظ بتعدد التلفظ تعدد حقيقي لا اعتباري كتعدد زيد باعتبار

الا ما كان اذا التعدد في الاول موجود في آن واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه في الثاني خلافا لمن اشتبه عليه الامر فجعل التعدد الذي هنا اعتباريا كتعدد زيد باعتبار الاماكن كيف والعرض الواحد لا يقوم بمحلين فاكثر وهو وان كان حقيقيا الا انه تدقيقي فلسفي لا تعتبره أرباب العربية لانهم يبنون الامور على الظاهر ولذلك يقولون في ماسك ثوب زيد انه ماسك بزيد (قوله وضعا شخصيا) أي علما لموضوع له خاص ان كان مدلوله جزئيات ذلك الحدث الكلي بناء على ما جوزوه سم في وضع النكرة من انه من قبيل الوضع الشخصي العام الموضوع له خاص (قوله وان اشتهر الفرق) أي بين أسماء الكتب والتراجم وبين أسماء العلوم بجعل الأولى من قبيل علم الجنس والثانية من قبيل علم الشخص أي فلا صحة لهذا الفرق للزوم التحكم * وقال العلامة الامير لا تحكم لان العلوم القصد منها القواعد والمسائل وهي معان لا ألفاظ والمعاني متحدة لا تتعدد بها وادراكها في الاذهان لا يوجب تعددها لان الوجود الذهني ليس وجودا حقيقة عند أهل السنة بل هو تصور وتخيل ضرورة انه لو كان حقيقيا لكان كل من أدرك النار في ذهنه أحرقته بالفعل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فان القصد منها الالفاظ لا المعاني والالفاظ توجد في محلها وجودا حقيقيا فتتعدد بتعدد محلها اهـ وهذا ميل الى أن المراد الالفاظ الخارجية وقيل عكس ما تقدم * وقد يوجه بأن أسماء الكتب والتراجم موضوعة لماهيات كلية تشمل القواعد الحاصلة بالفعل والتي تحصل بعد ذلك والا لزم ان ما لم يحصل وقت الوضع لا يكون من علم الفقه وليس كذلك ونقل فيهم عن السيد الجرجاني ان بعضهم فصل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أو الادراكات فجعلها على الاول اعلاما شخصية معللا بأن القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو من غير نظر الى التعدد بالمحل وعلى الثاني اعلاما جنسية معللا بأن الادراك أمر كلي له أفراد متميزة بالشخص ضرورة ان ادراك زيد غير ادراك عمرو وان لم ينظر الى المحل بخلاف ما سبق فان التمايز فيه انما جاء من محله اهـ وسكت عما اذا أريد بها الملكة والظاهر انها كالادراك والظاهر ان هذا التفصيل جار على القول بمغايرة العلم للمعلوم بالذات لا على ان المغايرة اعتبارية وان

الموجود فى الذهن عين المعلوم (قوله فلا بأس فى تأخر الخطبة الخ) مقتضاه انه عند تأخرها يكون الماضى على حقيقته وفيه انه يكون بعض المقول سابقا وهو المقصود وبعضه الآخر متأخرا وهو قوله أحمد ربى الى آخر الخطبة فالصواب انه يكون مستعملا فى حقيقته ومجازه أو من عموم المجاز الا أن يقال المقصود بالذات انصباب القول على المقصود لا على الخطبة التى لم تحصل فلم تقدح فى كونه حقيقة هذا ان جعل أحمد ربى الخ من جملة المقول كما جرى عليه هو تبعا للشارح أما ان كان حالا فلا اشكال (قوله يعنى انه لما حصل فى الذهن قوله) فيه ميل الى أن المقول والقول شئ واحد وهو مبنى الفساد كما يأتى (قوله وأظهر) أى لان قوله اكتفاء يوهم ان الحصول فى الماضى ذهنا يكتفى به فى التعبير بقال الماضى عن التنزيل فيكون حقيقة ولا حاجة للتنزيل فيشكل كلامه كما وقع للحفنى (قوله فى مثل ما نحن بصدده) وهو ان التنزيل فى مدلول اللفظ بخلاف ما اذا كان خارجا عنه فانه لا يقتضى التجوز فى اللفظ وهذا منه مبنى على ان المقول والقول شئ واحد وعدم التنبيه للمغايرة كما تقدم (قوله وبهذا ما فرزناه الخ) محصل ما يقال فى هذا المقام ان قال فى المتن ماض ومقوله مستقبل بالنسبة اليه وهو أحمد الخ وكيف يتعلق الفعل الماضى بالمستقبل بحيث يكون مفعوله اذ لابد من كون مقوله ماضيا أيضا وهو حكاية عنه فاشكل كلام المتن * ويجاب اما بأن فى الطرف مجازا لغويا بأن يشبه مطلق القول فى الاستقبال بالقول فى الماضى ويستعار الثانى للاول ويشتق منه قال بمعنى يقول فيكون قال قد انتقل عن موضعه بالتجوز وصار فى موضع يقول وحينئذ يتعلق بالمقول المستقبل واما بأن فى النسبة الايقاعية مجازا عقليا للملابسة ومناسبة التحقق فيشبه المقول المستقبل بالمقول الماضى ولا يستعار المقول الماضى للمقول المستقبل بل يحكى المقول المستقبل بقال الماضى الذى مدلوله الحدث الماضى ولا تشبيه فى الحديثين فالفعل فى موضعه وحكى به مقول ماض تنزيلا وتشبيها على حد ما ذكروه فى أتى أمر الله من أن فيه مجازا فى أتى لغويا أو ان اسناده للامر المستقبل مجاز عقلى والشارح رحمه الله لم يوافق احدى الطريقتين كما فى حاشية السيد الحفنى طريقة النحويين من ان المجاز عقلى بسبب التنزيل وطريقة البيانيين من ان المجاز لغوى فى الفعل وأجاب السيد الحفنى بحمل التنزيل الذى فى الشارح وهو تنزيل المقول على التشبيه الذى عند البيانيين وهو تشبيه

المصدر بالمصدر لكن على ضرب من المسامحة بأن يقدر في كلامه مضاف فقوله تنزيلا لقوله أي لقول مقوله أي تشبيه قول المقول بقول المقول الآخر فليس مراد السيد الحفني ان التنزيل غير التشبيه بل ان هذا التنزيل الجزئي الذي هو تنزيل القول غير التشبيه الجزئي المعهود قبله الذي هو تشبيه أحد المصدرين بالآخر ولا شك في تغايرهما وان كان مطلق التنزيل ومطلق التشبيه شيئا واحدا فتحط الغيرية المدفوعة بالمسامحة تنزيل المضاف للقول والتشبيه المضاف للمصدر وبهذا يندفع قول المحشي الذي يظهر لي أن التنزيل هو التشبيه اذ لا يخالف السيد الحفني في هذا بل غاية ما ادعاه ان التنزيل الجزئي المذكور غير التشبيه الجزئي المتقدم وهذا لا شك فيه على ان لك أن تقول ان تنزيل الشيء منزلة آخر جعله في موضعه وذلك فرع التشبيه بمعنى اعتقاد المشابهة في صفة فهو غيره وقوله وأن التنزيل في مثل الخ لا يلم اذ الذي يقتضيه هو تنزيل مدلول لفظ منزلة مدلول آخر اذ لا يكون ذلك الآخر في مدلول الاول الا مجازا اذ هو كلما استعملت في مدلول لم توضع له بل نقلت اليه على وجه مخصوص أما تنزيل مفعول منزلة مفعول فلا يقتضي تجوزا في الفعل المتعلق بذلك المفعول كرأيت أسدا تريد رجلا شجاعا لتنزيله منزلته فان الفعل لا تجوز فيه وقوله والا لزم الخ لا يظهر للفرق بين ما ذكره وما نحن فيه اذ لفظ الاسد قد شبه بمعناه فاذا نقل للشبه كان مجازا ولم يلزم نظيره هنا لان لفظ قال لم يقع تشبيه بمعناه انما المشبه متعلقه بمتعلق يقول وتشبيه المتعلق بالمتعلق بالفتح فيهما لا يستدعي تجوزا في المتعلق بالكسر بل يستدعي التجوز في النسبة وقوله وبهذا مع ما قررنا الخ اذا تأملت مجاراته للشارح تجده قرر أوله بالتجوز وجاراه على ما هو عليه غاية الامر انه جعل التنزيل هو التشبيه للمقول بالمقول وهذا لا يوجب مجازية قال أصلا فاذن لا يصح كلام الشارح بظاهره بل لا بد من المسامحة التي قالها السيد الحفني نعم ما قرره في دفع اعتراضه الاخير ظاهر اه شيخنا ولك جواب آخر عن الشارح بأن قوله أوقع الماضي موقع المستقبل أي من حيث النسبة الايقاعية أي حق النسبة الموجودة هنا ليقول لا لقال فقال واقعة موقع يقول من تلك الحيثية فيكون كلامه جاريا على طريقة النحاة (قوله حالا لازمة من محمد) أي حال كونه منسوبا للمالك بالبنوة (قوله ولا يرد عليه وجوب الخ) منافي لما قبله اذ حيث لم يكن النعت هنا للمدح أو الذم أو الترحم كان للبيان فلا يقطع كما قرره

قبل الا أن يلاحظ انه للبيان باطنا ولا بيان به ادعاء فمن حيث الادعاء قطع ومن حيث الباطن والحقيقة لم يحذف العامل والذى يفيده كلام الشاطبى حيث قال وقول الناظم هو ابن مالك بالقطع واظهار المبتدا الذى به كذلك لان الصفة التى هى ابن مالك صفة بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا ان القطع مع حذف العامل هو المشروط بكون المنعوت متعينا بدون النعت اما مع ذكر العامل فلا يشترط ذلك ويكون قليلا والكثير عدم القطع وعليه فلا حاجة للتكلفات بتلك الاعاريب ولا لهذا الكلام اه شيخنا * والحاصل ان النعت اذا كان للبيان والظاهر ان مثله ما اذا كان للتعميم أو التفصيل كما يفيده كلام المحشى فى باب النعت يجوز قطعه مع ذكر العامل لكنه قليل والكثير عدم القطع رأسا ولا يجوز قطعه مع حذف العامل لعدم التعين واذا كان لمدح أو ذم أو ترحم جاز قطعه ووجب حذف العامل وانما وجب حذفه ليكون حذفه الواجب امارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله أو بحسب العمل) أى ان العامل السابق لم يعمل بسببه فى البدل فالبدل منه مطروح فى عمل العامل السابق فى البدل أى لم يتوسط فيه اذ العامل فى البدل مقدر وهذا رأى الجمهور والمذهب الثانى انه كبقية التوابع متوسط فى ذلك والعامل فيه عامل فى البدل وليس المعنى ان البدل منه مطروح بالنسبة للعمل فيه أى انه لم يعمل فيه العامل اذ ليس ذلك قولا أصلا اه شيخنا (قوله انه مستقل الخ) الضمير للبدل اذ هو الذى يقال فيه مستقل لا متم اه شيخنا والمعنى ان البدل منه مطروح معناه عن تتميمه بالبدل لان البدل مستقل (قوله كالنعت الخ) راجع للنفى (قوله بل مقتضى كلام ابن هشام الخ) أى حيث قال فى مقام بيان حد النعت والمشتق والمؤول به مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة اه ح ف (قوله قد عرفت فى الكلام الخ) هذا الذى ينبغى حمل الشارح عليه كما سبق لئلا يصح الاستمرار السابق للشارح بلا تخيل ولا تحيل اه شيخنا (قوله هذه الحال وان كانت مفردة الخ) انما يحتاج هذا التقرير على ما يأتى له من انها مقارنة أما على انها مقدرة فلا يحتاج لكونها فى قوة ذلك اه شيخنا (قوله أو خبرية على ما مر) أى من ان المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها أى احمد ربى حال كونى اصلى أى اخبر بأنى اطلب

الصلاة عليه (قوله ويلزم على الوجه الاول الخ) لا مانع من ان يقال محل منعه اذا كان بلفظ الجملة أما هنا فهو مفرد مؤول فبالنظر لصورته وقع حالا اه شيخنا وأجاب بعضهم بأنه على تقدير القول أى احمد ربى قائلا اللهم صل (قوله لكون الساكن مصدرا) أى وان كان مراد الشارح مطلق الاخذ والمناسبة (قوله يصح على كل من الاول الخ) اراد بالاول والثانى المأخذين وترك التعليلين وأما قول الشارح فعلى الاول أى المأخذ الاول المعلل بالعلة الاولى وقوله وعلى الثانى أى المأخذ الثانى المعلل بالعلة الثانية وبهذا الاعتبار لا يصح غير ما قرره اه شيخنا (قوله انما تقتضى الخ) مبنى على ان جملة احمد انشائية او خبرية مفيدة للحمد ضمنا والمفيد بالحالة هو الاخبار الذى هو حمد ضمنا والمعنى اخبركم بأنى احمد ربى فى حالة كونى فى وقت الاخبار مصليا فيكون حالا بالنظر للمعنى من فاعل اخبر أما على كونها خبرية والمفيد بالحالة هو الحمد والمعنى اخبركم بأنى احمد ربى حال كونى فى وقت الحمد الذى يقع فى المستقبل مصليا فيكون حالا من فاعل احمد وهو الظاهر كان المفيد بتلك الحالة هو الحمد الذى اخبر بأنه يقع منه فى المستقبل لا احمده فى المتن تأمل (قوله وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا) نعم ان جرينا على ان المقصود من الصلاة التعظيم كان مصليا كما هو ظاهر (قوله بناء على خبرية جملته) اما على انها انشائية فالحمد لفظى حاصل بهذا اللفظ فلا يتأتى مقارنة الصلاة اللفظية له (قوله لكن يرد عليه الخ) مبنى على ان المراد عرف الصوفية او عرف الاصوليين كما قيل بذلك اما على الصحيح من ان المراد العرف العام عند الناس كما نص عليه ابن عبد الحق فلا يرد ما ذكر اذ حيث كان عرفا عاما فمن ابن طرده وحدوثه بعد النبى صلى الله عليه وسلم كما أفاده العلامة الامير فى شرحه على رسالة الحفنى فى البسملة (قوله الخاص) لعل الاولى الخاص على صيغة اسم المفعول قاله بعضهم (قوله التورية) والقرينة الخفية هى عدم ذكر الصحب اه ح ف (قوله لعدم ملاءمته لقوله المستكملين) اى لان كمال الشرف غايته وهو لا يحصل الا بوجود جميع مابه الشرف يدلك على هذا قوله فيما يأتى واستشكل الخ ولك أن تقول المراد بكمال الشرف زيادته على أصله وهذا القدر حاصل فيمن ليس عنده الا أصل الايمان فأصل الشرف هو شرف الخلقة الآدمية وزيادته تحصل بمجرد الايمان على ان هذا لا يظهر اذا كانت السين والتاء للطلب اذ المعنى الطالبين كمال الشرف فلا يستفاد من الوصف

بالمستكملين انه عندهم فحينئذ الاولى حمله على المؤمنين ولو عصاة لان العاصي أحوج للدعاء والقرينة حاصلة على هذا أيضا والقرينة الخفية كون مقام الدعاء يناسبه التعميم (قوله صفة لازمة) أي بالنسبة لما فسر به الآل اذ الصلاة لا ينفك عنهم ذلك وأما بالنسبة لما فسر به الشارح الآل فهي مفارقة اذ قد لا توجد في الآل بالمعنى الذي قاله الشارح نعم ان أريد بالكمال ولو باعتبار أصل الايمان بناء على ما تقدم لتأتي فهي لازمة أيضا (قوله والمطلوب كمال الخ) دفع بذلك ما يقال انه لا يلزم من طلب الكمال حصوله مع أنه حاصل لهم بل يقتضي عدم حصوله لان الحاصل لا يطلب (قوله فهو كذلك) أي منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض اه شيخنا (قوله أي كل شرف) هذا كقول الخشي لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية الخ مبني على ما تقدم له اما على ما اخترناه من التعميم المطلوب في مقام الدعاء فتجعل أل في الشرف جنسية أو يحمل الكلام على المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه (قوله وقد توقف العلم) أي لاعلم اصالة الحرف في المكبر الا اذا وجد في المصغر اه شيخنا (قوله توقف وجود) اذ لا يوجد مصغر الا بعد وجود مكبر اه شيخنا (قوله الشرف باعتبار) هو هنا شرفه باعتبار الاضافة وقوله باعتبار آخر كاعتبار ذات المضاف بقطع النظر عن الاضافة (قوله وسمع الخ) مقتضاه انه لم يسمع مضافا للنكرة فانظره (قوله لعل شبههم الخ) الجمع باعتبارهما مع من تبعهما كأبي بكر الزبيدي وفي الاسقاطي أن وجه المنع ان الاضمار يرد الكلمة الى أصلها فالوجه وعلى أهله أولا نضمر فنقول آل محمد ورد بأنه غير مطرد ألا ترى الى نقول يده ودمه وهنه بغير رد (قوله منع الحصر) أي في قوله والمفصح عنهم الخ (قوله بصورة الاعانة) أي فالجامع كون متعلق كل واقعا بين شيئين (قوله اذ لا يصدق الخ) أي لانه لا مشاركة هنا اه شيخنا (قوله على بعض التقادير) من ان باسم ربك متعلق باقرأ الاول وقد استوفينا الكلام على ذلك فيما كتبناه على حاشية السيد أبي النجا فارجع اليه ان شئت (قوله لا يخفى بعده) أي لانها حينئذ تكون من المشطور وبعد ذلك كون كل شطرين على روي واحد اه ح ف (قوله يجب حذفها الخ) أي كما نبه عليه الناظم بقوله

وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

اه ح ف (قوله مصرعا) فيه نظر اذا المصرع هو ما غيرت عروضه عما تستحقه للالحاق بضربه فى الوزن والروى معا فقيود المصرع ثلاثة كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع خلت آياته منذ أزمان

أنت حجج بعدى عليها فأصبحت * كخط زبور فى مصاحف رهبان

وهذان البيتان من الطويل وعروضه واجبة القبض وهو حذف الخامس الساكن ولم يقبضها فى البيت الاول لالحاقها بضربها فى الوزن والروى وقد وجدت فيه قيود جواز التصريع الثلاثة المتقدمة الا أن يقال مراده بالتصريع مطلق الموافقة فى الوزن والروى لا الاصطلاحى كما أشار لذلك بقوله أعنى الخ (قوله فعلى كل) تفريع على قوله مستقلا أو ثانيا (قوله بناء قوافيها) أى الارجوزة (قوله الاكفاء) هو اختلاف الروى بحروف متقاربة المخارج كقوله

بنات وطاء على خد الليل * لا يشكين عملا ما انقين فاختلف الروى باللام والنون وهما متقاربان فى المخرج لان مخرج اللام من رأس حافة اللسان ومحاذيها من الحنك الاعلى من اللثة ومخرج النون من طرف اللسان ومحاذيه من اللثة فمخرج اللام قليل وقيل فوقه (قوله والاجازة) هى اختلاف الروى بحروف متباعدة المخارج كقوله

الا هل ترى ان لم تكن أم مالك * بملك يدى ان الكفاء قليل

رأى من خليليه جفاء وغلظة * اذا قام يبتاع الفلوص ذميم

فاختلف الروى باللام والميم وهما متباعدان فان اللام مخرجها ما علت والميم مخرجها الشفتان (قوله والاقواء) هو اختلاف حركة الروى بكسر وضم كقوله

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر * جسم البغال وأحلام العصافير

كأنهم قصب جوف أسافله * منقب نقحت فيه الاعاصير

فالراء من العصافير مكسورة ومن الاعاصير مضمومة لانه فاعل نقحت (قوله والاصراف) اختلاف حركة الروى بفتح وغيره أى ضم أو كسر كقوله

أريتك ان منعت كلام يحيى * أتمنعنى على يحيى البكاء

فنى طرفى على يحيى سهاد * وفى قلبى على يحيى البلاء

فحركة الروى فى الاول فتحة لنصب البكاء على المفعولية وفى الثانى ضمة لرفع البلاء على الابتداء خبره ما قبله (قوله أخف) لعل وجهه ان التضمين يلزمه الجمع بين

الحقيقة والمجاز المختلف فيه (قوله أي أصل هذه المادة) الاولى التعميم ليظهر الدليل الثاني الا أن يقال ان ضمير ومايتصرف منها راجع لأصل المادة والتأنيث باعتبار المعنى والاستعانة ومايتصرف منها من متصرفات الاعانة تدبر (قوله بحسب اللغة) أي فتشمل المهم وغيره (قوله تعريف الفن الخ) يفيد ان النحو هنا اسم لماهية كلية اذا لواحد بالشخص لا يحدّ فنا في ماسبق له من ان اسماء العلوم من قبيل علم الشخص كذا قيل * وجوابه على مايظهر ان النحو موضوع بمعنى أم بحيث يصدق على مجموع القواعد وعلى كل بعض منها قل أو كثر وهذا كلي فالنحو فيه اسم جنس وعليه التعريف لفظا بأل ومعنى بالحدّ وموضوع أيضا لمعين هو مجموع القواعد وهو بهذا المعنى علم شخص لمخصوص وعلى هذا يحمل ماسبق له تأمل اه شيخنا أو يقال معناه أنه لا يحدّ بذاتيات حقيقية بخلاف حدّه بعوارض خارجية وأمور اعتبارية (قوله فيه) أي الفن متعلق بالشروع وكذا على بصيرة وقوله عليها أي الامور متعلق بتوقف (قوله من حيث عروض الاحوال) هو اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل وكاحكام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون انشائية وكذا جملة النعت والخبر وقولهم أيضا اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسر همزها أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية النواسخ وكالعائد من حيث حذفه وعدمه وغير ذلك اه أمير (قوله كالاعلال الخ) أي والبناء الاصلي كبناء أنت وهو فانه يلحق الكلمة حال افرادها وقولهم الاسم قبل التركيب موقوف على الصحيح أي لا معرب ولا مبني معناه الاسم الخالي عن موجب البناء كزيد لا كأنت (قوله والبناء) أي في نحو لا رجل ويا زيد (قوله وغايته الاستعانة الخ) مثله في المصري على الازهرية وفي حاشية الشيخ عبد المعطي على شرح الآجرومية للشيخ خالد ونظر فيه العلامة الامير بأنه صرّح المحققون كالسمرقندي على رسالة الوضع بأن الفائدة والغاية شيء واحد يختلف بالاعتبار كالعلة والغرض فما يقع في آخر الفعل من حيث انه ثمرة مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه يأتي على طرف الفعل وغايته غاية ومالأجله الفعل من حيث انه الباعث علة ومن حيث انه المقصود غرض وقد صرّح العلامة الفاكهي على القطر بأن غايته صون اللسان

اه ح ف (قوله مصرعا) فيه نظر اذ المصرع هو ما غيرت عروضه عما تستحقه للالحاق بضربه في الوزن والروي معا فقيود المصرع ثلاثة كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع خلت آياته منذ أزمان

أنت حجج بعدي عليها فأصبحت * كخط زبور في مصاحف رهبان

وهذان البيتان من الطويل وعروضه واجبة القبض وهو حذف الخامس الساكن ولم يقبضها في البيت الاول لالحاقها بضربها في الوزن والروي وقد وجدت فيه قيود جواز التصريع الثلاثة المتقدمة الا أن يقال مراده بالتصريع مطلق الموافقة في الوزن والروي لا الاصطلاحي كما أشار لذلك بقوله أعني الخ (قوله فعلى كل) تفريع على قوله مستقلا أو ثانيا (قوله بناء قوافيها) أي الارجوزة (قوله الاكفاء) هو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج كقوله

بنات وطاء على خد الليل * لا يشكين عملا ما انقين فاختلف الروي باللام والنون وهما متقاربان في المخرج لان مخرج اللام من رأس حافة اللسان ومحاذيها من الحنك الاعلى من اللثة ومخرج النون من طرف اللسان ومحاذيه من اللثة فمخرج اللام بقليل وقيل فوقه (قوله والاجازة) هي اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج كقوله

الا هل ترى ان لم تكن أم مالك * بملك يدي ان الكفاء قليل

رأى من خليليه جفاء وغلظة * اذا قام يبتاع القلوص ذميم

فاختلف الروي باللام والميم وهما متباعدان فان اللام مخرجها ما علت والميم مخرجها الشفتان (قوله والاقواء) هو اختلاف حركة الروي بكسر وضم كقوله

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر * جسم البغال وأحلام العصافير

كأنهم قصب جوف أسافله * منقب فنخت فيه الاعاصير

فالراء من العصافير مكسورة ومن الاعاصير مضمومة لانه فاعل نفخت (قوله والاصراف) اختلاف حركة الروي بفتح وغيره أي ضم أو كسر كقوله

أريتك ان منعت كلام يحيى * أتمنعني على يحيى البكاء

فني طرفي على يحيى سهاد * وفي قلبي على يحيى البلاء

فحركة الروي في الاول فتحة لنصب البكاء على المفعولية وفي الثاني ضمة لرفع البلاء على الابتداء خبره ما قبله (قوله أخف) لعل وجهه ان التضمين يلزمه الجمع بين

الحقيقة والمجاز المختلف فيه (قوله أي أصل هذه المادة) الاولى التعميم ليظهر الدليل الثاني الآتي (قوله بأن يقال ان ضمير ومايتصرف منها راجع لأصل المادة والتأنيث باعتبار المعنى والاستعانة وماتصرف منها من متصرفات الاعانة تدبر (قوله بحسب اللغة) أي فتشمل المهم وغيره (قوله تعريف الفن الخ) يفيدان النحو هنا اسم لماهية كلية اذا لواحد بالشخص لا يحد فيما سبق له من ان اسماء العلوم من قبيل علم الشخص كذا قيل * وجوابه على مايظهر ان النحو موضوع بمعنى أهم بحيث يصدق على مجموع القواعد وعلى كل بعض منها قل أو كثر وهذا كلي فالنحو فيه اسم جنس وعليه التعريف لفظا بأل ومعنى بالحد وموضوع أيضا لمعين هو مجموع القواعد وهو بهذا المعنى علم شخص لمخصوص وعلى هذا يحمل ماسبق له تأمل اه شيخنا أو يقال معناه أنه لا يحد بذاتيات حقيقية بخلاف حده بعوارض خارجية وأمور اعتبارية (قوله فيه) أي الفن متعلق بالشروع وكذا على بصيرة وقوله عليها أي الامور متعلق بتوقف (قوله من حيث عروض الاحوال) هو اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل وكاحكام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون انشائية وكذا جملة النعت والخبر وقولهم أيضا اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسر همزها أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية النواسخ وكالعائد من حيث حذفه وعدمه وغير ذلك اه أمير (قوله كالاعلال الخ) أي والبناء الاصلي كبناء أنت وهو فانه يلحق الكلمة حال افرادها وقولهم الاسم قبل التركيب موقوف على الصحيح أي لا معرب ولا مبني معناه الاسم الخالي عن موجب البناء كزيد لا كأنت (قوله والبناء) أي في نحو لا رجل ويا زيد (قوله وغايته الاستعانة الخ) مثله في المصري على الازهرية وفي حاشية الشيخ عبد المعطي على شرح الآجرومية للشيخ خالد وانظر فيه العلامة الامير بأنه صرح المحققون كالسمرقندي على رسالة الوضع بأن الفائدة والغاية شيء واحد يختلف بالاعتبار كالعلة والغرض فما يقع في آخر الفعل من حيث انه ثمرة مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه يأتي على طرف الفعل وغايته غاية ومالأجله الفعل من حيث انه الباعث علة ومن حيث انه المقصود غرض وقد صرح العلامة الفاكهي على القطر بأن غايته صون اللسان

والاستعانة معا (قوله أي التي من شأنها أن تعلم) سواء حصل علم بالفعل أولا (قوله لان النحو له حقيقة الخ) يفيد ان اعتبار الشان ليس لعدم حصول العلم بالفعل بل لان العلم غير معتبر وان كان حاصلا وقد يقال الشان غير معتبر أيضا أخذا من تعليله فيراد بالمعلوم مجرد الذات بقطع النظر عن العلم فعلا وشأنا فيكون من باب التجريد ولو سلم اعتباره فالمناسب أن يكون المجاز من باب الاطلاق الخاص وهو المعلوم بالفعل على العام وهو ماشأنه أن يعلم بالفعل أولا لا من مجاز الاول كما قال اذ لا يظهر الا بالنسبة للبعض الذي لم يعلم بالفعل مع ان التأويل ليس لأجله فقط كما علمت ولا يخفى ان العلم اسم للقواعد التي حصلت بالفعل والتي تحصل بعد ذلك واستحضرها الواضع بخصوصية من الخصوصيات لا اسم للقواعد الحاصلة بالفعل وان ما يحصل بعد ذلك لا يدخل في المسمى الا بعد حصوله لانه خلاف الظاهر اذ يلزم تغيير المسمى بزيادة القواعد أو تعدد الوضع والاصل عدمهما الا أن يقال ان عالم يحصل داخل في المسمى حين الوضع لكن لا باعتبار حالة عدمه بل باعتبار حالة وجوده وقال شيخنا قوله أي التي من شأنها الخ أنت خبير بأن النحو أمر اصطلاحي حادث بالاصطلاح كاسمه فاذن لا حقيقة له الا بعد الاصطلاح وبعد الاصطلاح تلك القواعد معلومة بالفعل لا بالشأن اذ قد تعلق بها علم المستنبطين لها * ان قلت وجه ماذكره ان الاسم يصدق بما يحدث استنباطه لو فرض فهذا لم يعلم بالفعل بل بالشأن ويكفي هذا في زيادة الشأن * قلت ما حدث استنباطه لم يكن قبل الاستنباط من مسائل النحو تأمل (قوله وخرج بالمستخرج الخ) حاصله ان العلم جنس يشمل جميع العلوم ضروريها ونظريها والمستخرج مخرج لغير النظري وقوله ما لقابيس هو تصوير للعلم وقوله المستنبط تصوير للمستخرج وقصد بهذا التصوير ان المعلوم هنا قواعد مستنبطة لا ما يشمل الذوات الحسية المستخرجة من احيازها وقوله من استقراء الخ مخرج للعلوم النظرية ماعدا النحو والعروض والمعاني والبيان وغير ذلك من علوم العربية وقوله الموصلة مخرج لما عدا النحو تدبر اه شيخنا (قوله لانه يلزم عليه الخ) ويلزم عليه أيضا الاستغناء عن قوله الموصلة الخ (قوله لاصالة الياء الاولى) دفع بهذا توهم الهمز كقلائد فقال في دفعه انه كمعايش مع انه لا يتوهم انه من هذا الباب أصلا اذ مقياس ليس فيه مد أصلا كما قال

والمد تزيدنا الفا في الواحد * همزا يرى في مثل كالقلائد

اه شيخنا (قوله وان أولت الكلام الخ) لا ينافيه قوله بعد الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه لاحتمال جعل الاضافة فى أجزائه للبيان أو يكون فى الكلام استخدام ولا ينافيه أيضا قوله التى ائتلف منها لاحتمال بنائه للمجهول أو مراعاة الاستخدام (قوله والطب ونحوه) بالرفع عطفا على المرفوع قبله كما يخفى (قوله اثنى عشر علما) أى ثمانية أصول وأربعة فروع اذ البحث فى الاصول اما عن المفردات واما عن المركبات والاول اما من حيث جواهرها فاللغة أو هيئاتها فالصرف أو انتساب بعضها الى بعض فالاشتقاق والثانى اما من حيث هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فالنحو أو من حيث افادتها لمعان أخر فالمعانى أو من حيث كيفية تلك التأدية فى مراتب الوضوح فالبيان أو من حيث أوزانها الشعرية ان كانت فالعروض أو من حيث أواخر الابيات فالقافية وفى الفروع اما أن يختص بنقوش الكتابة فالخط أو بالمنظوم من حيث نكته فقرض الشعر أو بالمنثور من حيث استيفاء المقصود فانشاء النثر أو لا يختص بشئ منهما فالمحاضرات ومنه التاريخ اه من شرح الجوهرى على رسالة العيدروس البيانية ولم يعدوا علم الوضع لانه كالجزء من اللغة والنحو واسقطوا علم التجويد (قال) العلامة الامير انظر ما معنى كون التاريخ من علوم العربية وقال أيضا انظر كيف لم يجعل البديع علما مستقلا وجعل الانشاء والقرض مع انه قيد فى انهما ثمرة غيرهما من العلوم اه وأما الاشتقاق والصرف فظاهر كلام الحشى وغيره انهما علمان مستقلان وذلك لما ذكره السيد فى شرح المفتاح من امتياز موضوع كل منهما عن الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فيقال فى تعريف علم الصرف هو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ من حيث اصالة حروفها وزيادتها وصحتها واعتلالها وهيئاتها ويقال فى تعريف علم الاشتقاق هو علم يبحث فيه عن مفردات الالفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية اه وتقدم ما يقرب منه عن الجوهرى قال الفنرى وفيه ان هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال فى قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فالفنرى يميل الى أن الاشتقاق من الصرف وهو قياس ما سبق مما فيه التداخل (قوله والمحاضرات) هى نقل نادرة أو شعر يوافق الحالة الراهنة (قوله ومنه

التواريخ) التاريخ معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة التجارب والتحرز من مكايد الدهر (قوله انظر هل يجوز الخ) كان منشأ توهم ان مدلول اسم المصدر لفظ المصدر فاطلاقه على اسم المفعول محتاج لبناء المجاز على المجاز (قوله قيل لما كان اللغوى الخ) أو يقال انما قدمه لانه المراد من عبارة المصنف واللغوى ليس مرادا وتقديم المراد أنسب اه شيخنا (قوله ضبطه بعضهم الخ) الذى فى القاموس دئل كعنب (قوله حيث قال الاشياء ظاهر الخ) فيه ان هذه ليست اعرابا فلعل المراد انها متعلق الاعراب بمعنى التطبيق على القواعد النحوية ثم ان كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى أن اسماء الاشارة من قبيل الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقديم ظاهر فتكون من قبيل الغير ولانه قد غلب عليها أحكام الظاهر كوصفها والوصف بها وتثنيتها وجمعها وغير ذلك وقد أشكل أمرها على قوم فجعلوها قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لان لها شبها بكل منهما فمن حيث انها مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمر ومن حيث تصغيرها ووصفها والوصف بها كانت كالاسم الظاهر اه عطار على الازهرية (قوله يعنى اسم الاشارة) ان كان المراد بالتفاوت فيه ان بعض افراده أعرف من بعض كاسم الاشارة للقريب فانه أعرف منه للبعيد وردان الضمير كذلك اذا للمتكلم أعرف مما لغيره وان كان المراد ان الناظر يتشكك فيه فلا يدرى اهو من قبيل الظاهر أو من قبيل المضمر وردانه لا خصوصية له بذلك بل الموصول كذلك وقد أدخله فى الظاهر وقد يقال المراد الثانى ولا يرد الموصول لان تعينه حصل بأمر لفظى بخلاف اسم الاشارة فان تعينه بالاشارة الحسية ولذلك وقع الخلاف فيه كما تقدم دون الموصول تأمل (قوله ان المناسب الخ) جرى عليه ابن الناظم (قوله لان البعد مقول بالتشكيك) أى افراده مختلفة بعضها أبعد من بعض فيصدق على الابعد انه بعيد مطابقة (قوله لان المعهود سببا الخ) هذا مبنى على ما اشتهر من عدم الفرق بين الايجاز والاختصار لا على ما سيأتى له عن المصباح من ان العذوبة والسهولة تدانيان فى مفهوم الايجاز ويمكن حمل كلام سم بعد على هذا الا انه عبر بالمبالغة حملا للعذوبة والسهولة على الفرد الكامل من كل منهما كما هو الاصل عند الاطلاق وعليه فيندفع الاعتراض عليه (قوله بتقدير المضاف) لعل

الاولى بهذا التأويل اذ لا تقدير فى كلام المصنف لعدم الحاجة اليه اذا عتبار الوصف المصرح به مغن فالشارح أول اشارة الى أن محط المصاحبة الوصف اه شيخنا (قوله ومانقله البعض الخ) حيث قال ونقل عن سم ان المصاحب بكسر الحاء الالفية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذى هو جزء الالفية وعليه فلا حاجة فى دفع الاتحاد الى تقدير ذلك المضاف اه ولعله لاحظ فى الالفية المجموع وفى اللفظ الموجز التفصيل فراده بجزء الجنس أو جرى على ان الالفية اسم لمجموع اللفظ والمعنى فيكون المعنى شطرا من الموضوع له (قوله وان تفسيره أولا بالعطاء الخ) أو يؤول العطاء بالمعطى فانه يوافق أيضا واذا جعل الضمير له كان أظهر اه شيخنا (قوله أى من الفوائد الكثيرة). فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله أوسببية) أى لان الوعد ببسط البذل سبب فيه عادة والاول أقرب (قوله اللاحق) أى لبعد مخرج الواو التى من الشفتين من مخرج النون التى من طرف اللسان (قوله أى عند الاطلاق) وقوله تعالى النار وعدها الله الذين كفروا ضمير النار فيه مفعول أول والذين كفروا هو الثانى والنار تحب ذلك فالوعد هنا خير على ان الكلام فى حالة الاطلاق والآية ليست كذلك (قوله على التجوز) قيل ان الاقتضاء حقيقة فى الاستلزام فليحرر (قوله لا يغنى عن قوله الخ) مثل قوله تعالى ولا ينفعهم بعد قوله ويتعلمون مايضرهم (قوله متصلا بالبحر المالح) أى بحسب ما كان والافهذا الخندق لا وجود له الآن (قوله وبرفعها على الخبرية الخ) لا يتعين بل يصح النصب ويراد بزمن الولادة الجزء من السنة الذى ولد فيه وهو مظروف فى السنة من ظرفية الجزء فى الكل (قوله وان كانت نكرة) أى بدليل اجراء الشارح لها فيما سبق على الموصوف الذى قدره (قوله وأحسن منه الخ) أى لان الاصل عدم الحذف اتفاقا وتعدد الخبر جائز على الاصح فلا يقال ماوجه الاحسنية مع جريان الخلاف فى تعدد الخبر (قوله ولا يرد على الجواب الخ) يعد هذا الايراد قول المصنف بسبق (قوله عليه) أى على القبر (قوله أى لوجوب الخ) وهذا أعم من الوجوب على المصنف لانه جزئى (قوله الظرفان صفتان لهبات) لكن الظاهر ان فى الداخلة على درجات بمعنى من البيانية اذ الدرجات بمعنى مراتب السعادة هى عين الهبات (قوله وردّ جعل الخ) عبارته وقول بعض أرباب الحواشى هذا بيان لما فى الصحاح فان المراتب تقال فى ذى العلو غير سديد اذ كما تقال فيما

ذكر تقال فى مقابله فيقال مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر اه وللرد بأن قولهم مرتبة دنية الدناءة فيه بالنسبة للاعلى مع ان المرتبة من جهة العلو والتصاعد وأما مقصد به النسفل والتنازل فلا يقال فى طبقاته مراتب ولهذا قال من المراتب ولم يقتصر على الطبقات حرر اه شيخنا (قوله وعلى هذا يأتى استشكال القرافى الخ) هو مندفع حتى على هذا الان محل الفرق ان ورد الجمعان ولم يرد جمع قلة لدرهم المنكر اه شيخنا (قوله لاشك الخ) دفع به ما اعترض به بعضهم من انه لم يشرح ما يتألف الكلام منه اه شيخنا (قوله وللاشارة الخ) دفع لما يعترض به من تقدير شرح الثانية مع انه لا حاجة اليها اه شيخنا (قوله على انه الخ) ترق فى دفع الاعتراض بأن قول الشارح الاصل كذا ليس تقديرا عراب بل تقدير معنى اه شيخنا وهذا على ما فى بعض نسخ الشارح وأما على النسخة التى كتب عليها المحشى فليس فيها ذكر لفظ الاصل بدليل اتيان المحشى بأى فى اول القولة (قوله وان أوهمه صنيع الشارح) خصوصا من تعبيره بالاصل على ما فى بعض النسخ ومن تعبيره باختصر للوضوح تدبر (قوله أو عن الخبر والمضاف اليه) ولا اشكال فى النيابة عن شيئين مختلفى الاعراب ألا ترى ان أما نابت عن مهما ولم يكن مع اختلافهما اعرابا رفعا وجزما اه شيخنا وقد يقال فرق بين النيابتين (قوله وقيل الصوت الهواء الخ) ليس الهواء أثرا للتصويت لتحققه قبله بل الاثر الحاصل بالمصدر الكيفية فليكن الحق الاول تأمل اه شيخنا (قوله كما قاله البعض) عبارته بعد ما هنا لا من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص على ما توهمه بعض أرباب الحواشى كما يظهر لك بالتأمل اه وأقول التأمل الصادق بما قلناه ان الصوت جنس تحته نوعان الساذج والحرفى والكلام هنا فى بيان ماهية اللفظ بالجنس والفصل فجنسها الصوت وفصلها مشتمل الخ احترازا من الساذج فليس لفظا فهو من اشتمال الكلى على جزئيه أو العام على الخاص أو المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه فكأنه قال اللفظ هو الصوت المتحقق فى بعض الحروف توحد ذلك البعض أو تعدد وكلام السيد الحفنى انما يظهر فيما اذا قيل اشتملت الكلمة الفلانية أو اللفظ الفلانى على بعض الحروف ويحمل كما قاله المحشى على متعددة الحروف اذ لها جزء حينئذ أما اذا كانت الكلمة حرفا واحدا فلا يظهر أن يقال فيها انها من اشتمال الكل على جزئه ولا ما قاله المحشى من ان

مطلب الكلام وما يتألف منه

الاشتمال حينئذ من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص اذ الكلمة المخصوصة كوا والعطف ليست مطلقا ولا عاما انما يظهر ما قاله المحشي فيما اذا أسند الاشتمال الى الصوت وهو خلاف ما حمل عليه رحمه الله كلام السيد الحفني ففي الكلام تلفيق نعم قد يقال ان كلام السيد الحفني عام في الكلمة المتعددة الحروف وغيرها اذ واو العطف مثلا كل لانها مركبة من جزء مادي هو الحرف وجزء صوري هو الهيئة فيقال ان هذا الكل مشتمل على الجزء المادي فقول المحشي هذا ظاهر الخ غير مسلم بل متى أسند الاشتمال الى الكلمة المخصوصة كان من اشتمال الكل على جزئه المادي ولو كانت الكلمة حرفا واحدا الكن قد علمت أن الاشتمال هنا مسند للصوت الكلي لا للكلمة فكلام السيد الحفني والمحشي لم يصادف محلا اه شيخنا بتصرف (قوله كان من اشتمال المطلق الخ) الظاهر ان المراد بالمطلق والعام مطلق الكلي وان الاختلاف في العبارة تأمل (قوله ومن التحقيق الخ) يظهر لي انه من التقديري اذ الصوت أثر التصويت فكيف يتحقق بدونه وكذا ما بعده وقوله لتيسر النطق به هذه العلة لا تفيد التحقق انما تفيده قوة قرينة من الفعل اه شيخنا (قوله نعم وليس من مقولة معينة الخ) يظهر لي انه من مقولة الكيف اذ المعقول كيفية نفسانية لانه صورة قائمة بالذهن فليست جسما ولا صوتا ولا غيرهما كالكيفية الجسمانية فقول الجامي ليس من مقولة الصوت أصلا أي باعتبار معقوليته والخارجي الذي صورته في الذهن ليس جزء الكلام اذ جزؤه ما يفهم ويعقل منه تأمل اه شيخنا وفي عبد الحكيم على عبد الغفور محشي الجامي ما نصه تحقيق المقام يقتضي بسطا في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوي بسبب تكرر الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فما أن يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار أمر آخر معه وهو ظاهر البطلان والاسكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد أن يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر أمرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بحذف ما أبقي دليلا على ما ألقي نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل

من ألف ضربا بنصفه أو ثلثه ليكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله فظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزأ من الكلام الملفوظ لجعله جزأ من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جعما أو عرضا وتارة من مقولة الصوت بأن رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي اه لانه حينئذ كيف يصح جعله قسيما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا أعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه أي حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان أراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان أراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد اه والقائل الأول هو العصام ويمكن حمل القيل الثاني على ما اختاره تأمل (قوله بل تارة يكون واجبا) أي اذا أرجع الضمير الى الواجب كاللهم اغفر لي أي أنت وقوله ممكنا كاضرب يا زيد وقوله جعما كهذا المثال وقوله أو عرضا كمررتك أمس بتي وهكذا يقال فيما بعد فعلى الاول ليس من مقولة أصلا وعلى الثاني من مقولة الجوهر وعلى الثالث من احدى مقولات العرض بحسب الحال لكن قد علمت ان هذا كله باعتبار معنى المرجع الذي في الخارج وليس الكلام فيه (قوله مع ان المراد الخ) ترق في الجواب أي حتى لو لم نرد بالوضع لم يرد ما ذكر حيث أريد الفائدة المخصوصة اذ كل من الصراخ الدال عقلا على حياة الصارخ وأخ الدال طبعا على وجع الصدر ليس مفيدا بمعنى انه مشتمل على النسبة المخصوصة اذ لا نسبة فيه تطابق المعنى المذكور (قوله لا القصد) أي قصد التلفظ ليخرج كلام النائم والساهي لا قصد المتكلم افادة

السامع

السامع كما قيل لانه قد يوجد الكلام من الانسان في خلوته ولغير الافادة كالاذكار والاوراد (قوله لانه أدرجه في الافادة) أي لان حسن سكوت المتكلم الداخل في الافادة يستدعي قصد ما تكلم به كما سيأتي في الحشي (قوله لما كان بينه وبين فصله الخ) اذ يجتمعان في زيد قائم وينفرد اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة اه ح ف قال شيخنا لو جعل الباء بمعنى عن لكان أولى لضعف ماذكره فان الفصل بعد اجرائه على الجنس لا يتناول ما ليس من الجنس حتى يخرج بالجنس تأمل اه وأيضا المفيد في الاصطلاح المستدعي للتركيب لا يصدق بنحو الاشارة حتى تخرج منه باللفظ (قوله من كل قول) أي كل ما نطق به ولو مفردا مهملا اه أمير ويطلق لغة أيضا على المعاني الكائنة في النفس المعبر عنها بالكلام الصناعي كقول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا وعلى التكليم كقوله فان تمس ابنة السهمي منا بعيد الاتكلمنا كلاما كما في شرح علي باشا على التسهيل (قوله وقيد بقوله من الدوال الخ) هذا لا يناسب ما تقدم له من أن الجنس يخرج به ما دخل في عموم الفصل لعدم دخول غير الدوال في الفصل نعم يقال على ما تقدم عن شيخنا انما قيد بالدوال لانها المتوهم والا فاللفظ يخرج عنه غيره (قوله أي من العبارة) ظاهره من عبارة متننا وفيه انه لا يناسب التعليل الذي ذكره الشارح لانه لا ينتج ذلك انما ينتجه التعليل الذي ذكره المحشي بعد فالمناسب لتعليل الشارح أن يكون المراد بالعبارة التي هي محل الظهور عبارة شارح الكافية أي ان الظاهر من عبارة شارح الكافية أن يكون قول المصنف هنا كستقم تمثيلا والمناسب للتعليلين أن تحمل العبارة على ما هو أعم والكلام على التوزيع (قوله ولا ترد الاعداد الخ) ردا لما أورده يس ونقله الاسقاطي من أن الافادة توجد بلا تركيب في الاعداد المسرودة وحاصل الرد ان الفائدة الدال عليها المفيد هي التي يحسن السكوت عليها وهي النسبة الايجابية أو السلبية بين شيئين فالتركيب لازم (قوله ضم كلمة الخ) هذا هو المسند وقوله الى أخرى الخ هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وأرادا بما يجري مجراها الجملة التي لها محل ولو لم يقصد لفظها والمركبات التقييدية أو الاضافية والصور أربعة لان المسند والمسند اليه اما أن يكونا مفردين نحو زيد قائم أو غير مفردين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقي الى المنكر أو المسند اليه

مفرد او المسند غيره نحو زيد قام أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله فقد استشكله السيد الصفوى) لعل وجه الاشكال انه يلزم على كون النسبة جزأ من الكلام انه يكون دائما معقولا اذ المركب من المحسوس والمعقول معقول لا محسوس كيف ويقال سمعت الكلام أى ادركته بحاسة السمع على وجه الحقيقة ويمكن دفعه بان معنى كون النسبة جزأ أنها معتبرة فى المفهوم فمدلول الكلام هو اللفظ المتصف بالصفات لا مجموع اللفظ وما اعتبر معه حتى يرد ما ذكر تأمل ثم بعد مدة رأيت فى عبد الحكيم ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر أى الهيئة كما صرح به عبد الغفور وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافى جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير وان الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكلام ملفوظا باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة وان الحق القول بالجزئية لاعتبار هيئة المركبات فى الوضع واختلاف المعانى بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسها فجعل أحدهما دخلا والآخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة فى المفردات واعتبروا فى تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة فى السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات (قوله ولو سلم) أى بأن اصطلحا على أن يتكلم أحدهما بمطلق اسم والآخر بمطلق فعل على ان كلا منهما مكمل للآخر فنطقا باسم وفعل مؤتلفين نحو قام زيد من غير أن يكون لكل منهما شعور بما نطق به الآخر حتى يقال ان أحد الجزءين مقدر فيما نطق به كل منهما وعلى هذا فالتسليم ليس جدليا (قوله أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته الخ) هذا مسايرة للمصنف والشارح والا فالمفيد يغنى عن لذاته لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هى قيد له وما هى قيد له لا يفيد الا بتركيبه مع غيره (قوله داخلان فى مفهوم المفيد) كأنه فسر المفيد بما قصد النطق به لاجل الدلالة على نسبة ايجابية أو سلبية بين شيئين ضم أحدهما للآخر (قوله جواب عما يقال الخ) أشار بذلك الى ان المقصود بيان وجه تقديمه على الكلمات لا على الاعراب وما بعده والا فلا ينجح التعليل تأمل (قوله كلامه الآتى) أى كقوله واعلم ان الكلم الخ وقوله وعلى المختار يجوز فى ضميره الخ (قوله لامن الكلم) اذ لو كان منه لكان أقل الكلام ست كلمات (قوله أى التى

يتركب من مجموعها) فيه انا لم ندع فى هذه القضية ان الاسم والفعل والحرف أجزاء للكلام يتركب منها حتى يحتاج فى دفع اشكاله بأنه قد يكون من نوع الى مجموع اه شيخنا وهو مبنى على ان قوله أى التى يتركب تفسير لقوله أجزائه فيكون الضمير فى يتركب للكلام ومحصله ان الاجزاء هى مطلق الكلمات لا خصوص الاسم والفعل والحرف ولا شك ان الكلام فيه ثلاث كلمات دائما وقد يقال انه تفسير لقول الشارح أى الذى يتألف الكلام منه فيكون الضمير فى قوله أى التى يتركب راجعا للكلام والكلام ليس متألفا من جميع الاجزاء التى هى ثلاث كلمات بل قد يكون من جزء من فافهم (قوله ما اعترض به البعض الخ) هو ان الاولى بجعله المقسم الكلمة ما قاله صاحب التمرين من أن الكلام مبتدأ أول خبره جملة واحده كلمة وان اسم وفعل وحرف خبره مبتدا محذوف وان فى النظم تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلام واحده كلمة وهى اسم وفعل وحرف وان فى كلامه نوع تناف اذ قوله هنا أى الكلام الذى يتألف الخ يفيد انه بمعنى الكلمات النحوية وقوله فيما يأتى ان الكلام اسم جنس على المختار الخ يفيد انه بمعنى ما تركب من ثلاث كلمات اذ هو بهذا المعنى مورد الخلاف اه ودفع المحشى الثانى بقوله فيؤول الخ والاول بقوله ثم انقسام الشئ الخ لكن قد يقال هذا لا يدفع الاول لانه ادعى الاولوية وهى مسلمة اذ ما لا تكلف فيه أولى تدبر (قوله بأن تجعل الكلام الخ) فيه انه لا يكون موافقا للمألوف من انهم يقسمون الكلمة لانهم يخبرون بمجموع عن مجموع اه شيخنا (قوله والا لأنث الخ) قد يقال لا استخدام ولا يؤنث الضمير اعتبارا بلفظ كلم فلا ملازمة اه شيخنا (قوله أى الانواع الثلاثة) ذكره الثلاثة لبيان الواقع بعد معرفة الانحصار والا فالعبارة تعكون غير مفيدة له لان المعنى ان الكلمات الثلاثة هى الاسم والفعل والحرف وهذا لا ينافى ان الكلمات الاربعة هى هذه الثلاثة وشئ آخر فلا يأتى الحصر الاضافى كأن يقال التى لا غيرها موجود كيف وظاهر الشارح ان الحصر مأخوذ من العبارة اه شيخنا وهذا مبنى على ان قول المحشى أى الانواع الخ تفسير للكلمات وقد يقال انه تفسير لحاصل الجملة بقطع النظر عن الحصر فالانواع مبتدأ والكلمة هو الخبر أفاده أنه راجع لتقسيم الكلمة مآ لا (قوله وهذا أولى) قد علمت انه مخالف للمألوف (قوله أو من نوع الاسم والفعل الخ) انظر لم يقل أو من نوع الفعل فقط أو الاسم والحرف أو الفعل والحرف (قوله من

تقديم الخبر الخ) أى لان تقديم الخبر الذى حقه التأخير بأن كان المبتدا معرفة أو نكرة لها مسوغ يفيد حصر المبتدا فى الخبر نحو تميمى أنت أى أنت مقصور على التميمية لا تتجاوزها الى القيسية بخلاف الخبر الواجب التقديم نحو فى الدار رجل فان تقديمه لا يفيد الحصر لانه للتسويغ لا للحصر كما هو مبين فى علم المعانى والحصر مأخوذ أيضا من تعريف المبتدا باللام (قوله فى صحة قوله الثانى الخ) أى وكذا ما بعده تدبر (قوله ولان الحصر الخ) ربما ينتج التعين لا مجردا لاحتمالية (قوله كالظروف) دخل تحت الكاف مالازم النصب على المصدرية كسبحان (قوله هى تأليف) أى المذكور ذلك التأليف فى الترجمة اذ المترجم له الكلام والكلام بقيد تأليف الكلام منه فلا بد من بيان هذا القيد تأمل اه شيخنا (قوله والمراد بالضم الانضمام) فيه ان التأليف ليس هو الانضمام اذ التأليف صفة الكلام والانضمام صفة الكلمة فلا بد من تقدير مضاف أى لازم انضمام ليصح التصوير تأمل (قوله حال من الضم) أى أو صفة (قوله انما مثل بالماضى الخ) المعلل فى الحقيقة هو التمثيل بالفاعل الظاهر (قوله هذه الطريقة) أى حذف الموصول مع بعض الصلة (قوله فيه ان هذا من حيث الانقسام الخ) الانقسام هو المراد فى هذا المقام ولا تراخى باعتباره وقوله فيه ان ثم أدل على ذلك فيه انهما توهم التراخى فى الانقسام وهذا ضار فالعدول الى الواو التى لا ايهام فيها أولى وقوله لان المتأخر الخ فيه ان علة الشارح ليست التقدم والتأخر لان معنى قوله ترتيب الناظم لها محافظته على ذلك بتقديم الاسم اذ لو لم يرد الترتيب لقدم الفعل أى ففى كلامه قرينة على انه رتبها ذكرا على حسب ترتيبها أى ترتيب أو ترتيب الناس لها شرفا على ان تعبيره بقد يدفع تلك المناقشة اذ الاصل مراعاة الغالب تدبر فان المقام مقام رد من الشارح على المرادى حيث جعل ثم على بابها للتنبيه على تراخى رتبة الحرف عن الفعل والاسم فلا يليق الا الاعتناء اذ لا يرد الشارح الا بعد امعان نظره اه شيخنا بزيادة لكن القرينة المذكورة خفية تأمل (قوله لدلالته وضعا على الماهية) وهى مطلق لفظ مستعمل وتخصيصه بثلاث كلمات على المختار الآتى نشأ من الاستعمال كما يأتى (قوله والغالب على الجمع تأنيثه) معناه ان كل لفظ يصدق عليه جمع يغلب تأنيثه على تذكيره وليس معناه ان الكثير من الالفاظ التى يصدق عليها جمع مؤنث والقليل منها مذكر حتى يرد أن يقال يجوز

أن يكون الكلام من غير الغالب فلا يظهر هذا الرد على ان الرد بمخالفة الغالب صحيح حيث كان عنها مندوحة (قوله رد بأن له واحدا الخ) لا يدفع هذا الرد حيث كان الغالب ما ذكره بعضهم وقد علمت جوابه من العلاوة السابقة (قوله على الصواب) لان الجنس أي الماهية ليست جمعية بل الجمعي هو اللفظ ولو سلم ان الماهية تتصف بالجمعية بمعنى تحققها في جماعة من الافراد اقتضى الكلام ان اللفظ للماهية المتصفة بما ذكر مع أنه ليس كذلك بخلاف ما اذا كان جمعي صفة لاسم وقال بعضهم انه صفة لجنس والمعنى ان اسم الجنس موضوع للماهية لا مطلقا بل للماهية التي هي ماهية عدد مجتمع ثلاثة فأكثر فالواضع وضع كلم الاهية وحقيقة ثلاث كلمات اجتمعت وتركبت هذا هو الموضوع له وهو جنس وحقيقة وجمعي منسوب للجمع الذي هو العدد المجتمع فلا منافاة وهذا غير ما عليه الثقات كالرضي وغيره (قوله واعلم ان الجمع ما دل على آحاده الخ) قال العلامة الامير لم أر نصا في اسم الجنس الجمعي والظاهر انه كاسم الجمع (قوله وفيه انه لا يدفع التجوز الخ) فيه ان المقصود انه مستعمل في الافراد من حيث تحقق الجنس فيها لا من حيث خصوصها فهو حقيقة كما جرى عليه السعد في مطوله على انه يحتمل أن يكون صاحب هذا القيل جار على مذهب المتقدمين من انه حقيقة مطلقا فلا وجه للرد (قوله ولان من اسم الجنس الجمعي الخ) منه يعلم أن مدار هذا الامر على السماع فالكلم مسموع فيه التذكير كثيرا والتأنيث قليلا وعلى هذا فلا معنى لتقييد جواز الامرين مع كثرة التذكير في الكلام بالبناء على المختار فكان المناسب للشارح أن يحذف قوله على المختار والا أن يقال معناه انه عليه يجوز ما ذكر جوازا موافقا للغالب في نوعه بخلافه على غيره تأمل (قوله كغنم) الاولى كتمر لان غنما مؤنث لما في القاموس من انه اسم مؤنث لجنس وقد أنث فعله في قوله تعالى اذ نفشت فيه غنم القوم (قوله وفيه انه لا تعرض الخ) قد يقال فيه تعرض لذلك حيث قال واحده كلمة وهذه العبارة لا تقال بحسب الاصطلاح في مقام الجمع وانما تقال في مقام ما ليس جمعا اصطلاحيا لان العادة في الجمع الاصطلاحي التعبير بالمفرد فحيث قال المصنف أولا واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم قال واحده كلمة ونطق بها بالتأول على ان الكلم اسم جنس جمعي بواسطة التعبير بواحده و يفرق بينه و بين واحده بالتاء بواسطة الحاق التاء لكلمة اذ لا يجوز أن يكون جمعا ولا اسم جمع

ولا اسم جنس افراد ياولا احاد بافتعين أن يكون جمعيا قاله بعضهم (قول الشارح وقد يفرق بينه وبين واحده الخ) قال العلامة الامير الظاهر ان روما وما معه ليس اسم جنس جمعيا يطلق على ثلاثة فوق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان الطلاقه على بعضه ولو مائة مجاز والرومي منسوب اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة وتميمي للواحد منها وليس مما نحن فيه اه قال بعض الحواشي وانظر بماذا يسمى اه وقد يقال هو من اسم الجنس الجمعي وكونه يصح أن يطلق على الثلاثة وعلى الاكثر أمر أغلبي فلا ينافي ان مثله مالا يطلق الا على الجيل بتمامه فتدبر (قوله شروط التطابق) هي أن يكون مشتقا أو مؤولا به لا نحو مكان ونحو حمار راعما الضمير المبتدا نحو حسن وجهها في هند حسن وجهها لا يستوي فيه المذكر والمؤنث لا نحو صبور وجريح (قوله لا يثنى الخ) أي ولا يؤنث (قوله فليس بمستقيم) لا يقال هو مستقيم لاكتساب المبتدا التأنيث من المضاف اليه لانا نقول هذا غير واجب تأمل (قوله والتاء في الكلمة للوحدة) لقائل أن يمنع ذلك بأنها لمجرد التأنيث اللفظي بعد نقلها للمعنى الجنسي المصطلح عليه وان كان فيها معنى الوحدة بالنظر لمعناها اللغوي على أنه يجوز القول بتجريدها عنه كما يجرد في مقام التعريف أسماء الاجناس على معنى الوحدة على القول بوضعها للفرد المنتشر لا على القول بوضعها للمفهوم من حيث هو والوحدة مدلول تنوين التنكير ومنع الفاضل الهندي التجريد مستندا لكون التاء نصا في الوحدة غير سديد اذ لو كانت نصا فيها لما جاز كونها للجنس وكم للواحد حتى يمتنع التجريد وقيل الدليل على صحة التجريد وانها ليست نصا في الوحدة قولهم كلتان وتمرتان وفيه ان الوحدة معتبرة في مدلول مفرد كل منهما في نفسه فلا تنافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث الاجتماع نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد في التثنية لما ذكره عبد الحكيم فراجعه * وقيل ان التاء لوحدة الجنس لجواز اتصاف الجنس بالوحدة وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها شخصية لا جنسية * وأجيب بأن الكلمة لما نقلت من المعنى اللغوي الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي المصطلح عليه الموصوف بالوحدة الجنسية صارت التاء للوحدة الجنسية (قوله وخص الاصطلاح الخ) أي واذا كان التخصيص لنكتة فلا

يبالى بالايهام (قوله أحد قولين) مبنى على ان المفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه فجمع امرئ القيس مفرد على هذا وكل لفظة منهما جزء المفرد (قوله وان المفرد عندهم اللفظة الواحدة) وحينئذ فاطلاق القول عليها بحسب حالها قبل العلمية حتى تدخل فى تعريف الكلمة بما ذكر تأمل (قوله وان تفسيره بما لا يدل الخ) أى المقتضى ان مجموع امرئ القيس مفرد فيكون كلمة مع ان الواقع على هذا القول انه كلمتان لا كلمة واحدة تدبر (قوله فجمع لسدرة) أى جمع اصطلاحى بخلاف سدر بالسكون فانه جمع لغوى بدليل ان الكلام فى اسم الجنس الجمعى فصحت المقابلة تدبر (قوله أى من الاسماء) أى المفردات كما هو الظاهر بخلاف نحو بيق تأمل (قوله وان توهمه البعض) عبارته قوله فى كل ما كان على فعل أى من الاسماء بخلاف اللغة الرابعة فانها جارية فيها وفى الافعال كما صرح به الشارح وحينئذ فكونها زايدة لا يظهر الا بالنسبة للاسماء تأمل (قوله أى المقول) أى ان الذى يعم ماذكر هو القول بمعنى المقول أما القول الباقى على مصدريته فلا يعم ماذكر بل هو مباين له (قوله فانظره) عبارته ولى هنا تشكيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات وكما فى المفردات المجازية والى طبيعية كأخ فانه يدل على ألم الصدر فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله فى شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق اه ووجه سقوطه انا نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية لا نسلمه لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعى (قوله أى واحدا واكثر) أى فالمراد بالعلمى الجنس الصادق بالواحد والاكثر وهذا غير جواب حف الذى محصله ان كونه دالا على معنى لا ينافى ان له معنى آخر فيكون المشترك داخلا اه ودفع الحشى كالحفنى بهذا ما أورده عليه من ان معنى نكرة فى سياق الاثبات فيلزم أن لا يكون المشترك قولا (قوله أى عم كلا من الثلاثة الخ) فيه انه حينئذ لا يكون نصا فى انفراده فى مادة سوى الثلاثة لاحتمال انفراده عن كل واحد فى أخويه وانما يكون نصا فى ذلك اذا كان المراد عم مجموع الثلاثة أو عم الثلاثة انفرادا

واجتماعا عمومه مطلقا لا مطلق عموم وشمول لافادته حينئذ انه ينفرد عن جميعها فلا يكون واحدا منها وهو المطلوب (قوله الى تكلف) هو ارتكاب الضرورة فى حذف الهمزة ان جعل أفعل تفضيل وحذف الالف ان جعل اسم فاعل (قوله لحمله العموم الخ) فيه ان مجرد هذا لا يفيد الزيادة بنحو غلام زيد لما تقدم بل لابد من كون المراد عموم مجموع الثلاثة أو الثلاثة انفرادا واجتماعا كما تقدم (قوله فلم يكن جعله أفعل تفضيل الخ) على جعله أفعل تفضيل يستفاد الانفراد بنحو غلام زيد اذا كان المراد انه أعم من مجموع الثلاثة أو منها انفرادا واجتماعا ولو لم يحمل العموم على كونه مطلقا أما اذا كان المراد أعم من كل واحد من الثلاثة فلا يستفاد الانفراد فيما ذكر ولو حمل على كونه مطلقا فالفرق بين أفعل التفضيل وغيره انه على جعله أفعل تفضيل لا يحتاج فى استفادة الانفراد فيما ذكر الى حمل العموم على كونه مطلقا بخلاف ما اذا جعل على غيره (قوله هكذا ينبغى الخ) قد علمت انه لا ينبغى (قوله بل أبعد) وجهه انه مع لزوم الضرورة بحذف الألف يحتاج الى جعل العموم مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يحتاج لذلك كما علمت (قوله جعله اسم فاعل) الكلام فيه كالكلام على الفعل فتنبه (قوله اذ لا قرينة الخ) قد يقال القرينة هى ان اللائق بكون الشارح خادما أن يكون الاستفتاح من كلام المصنف لا من كلامه الا انه بعيد (قوله غير مسلم لان كون الخ) فيه انه عرف الكلام بلفظ مفيد وسكت عن تركيبه هل من ثلاث أو أقل وأفاد ان واحد الكلم كلمة رأيس مثنى فتعين ان فيه معنى الجمعية وهى اجتماع ثلاث من المفرد على ان التعبير بواحد يشير الى كونه اسم جنس جمعيا كما تقدم وسكت عن بيان انه مفيد أولا والسكوت فى الموضعين الطلاق و يفيد اه شيخنا بزيادة وقد يقال سكوته عن التركيب فى الكلام معمول به لان المقام مقام تعريف المفيد ان ما يتوقف عليه تحقق المعرف هو ما ذكر فى التعريف لا غير بخلاف سكوته عن الافادة فى الكلام لا يعمل بمقتضاه لان قوله واحده كلمة ليس المقصود به التعريف بل مجرد الاخبار وحينئذ فلا يكون ذلك محل ظهور بل محل خفاء واحتمال كما قاله الخشى (قوله غير مسلمة أيضا الجواز الخ) الجواز لا ينافى فهو مسلم أيضا تأمل اه شيخنا وفيه ان كلام البهوتى يفيد التعين ولا شك ان الجواز ينافيه (قوله كالقولين) دخل تحت الكاف القول بمرادفته للكلمة (قوله فاعتراض البعض الخ) عبارته قوله على

الصحيح الاولى اسقاطه لايهامه انه على مقابليه وهما القول بمرادفة الكلام والقول بأنه أعم مطلقا منه ومن الكلم ليس كذلك وليس كذلك تأمل اهولا شك في صحة ما ذكره من الأولوية المعللة بالايهام المذكور اذ المتبادر ان المقابل ما حكاه لا ما يحكيه (قوله يقتضي الخ) أي لان قاعدة التنويع أن يكون للمعنى لا للفظ اه شيخنا باجوري (قوله ويمكن أن يجاب الخ) حاصله انه لم يرد اللفظ بل المعنى على ارادة ما صدق وان كان الما صدق معنى كما في قولك الجاني رجل أي ما صدق من ما صدقات رجل وهذا وان كان معنى فهو نكرة فلذلك اعتبره المكودي موغا فقال له الشارح لا حاجة لما قررته لانه حيث أريد لفظ كلمة من بين الما صدق فليحمل من باب ما قصد لفظه اه شيخنا (قوله موضوعة لأنفسها) أي لانفهامها منها عند اطلاقها فهي دالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر أو بالعكس ولا تأثير هنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية اه عبد الحكيم (قوله وقال السيد الخ) في عبد الغفور على الجامي حقق السيد الشريف أن الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة وزعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ * ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها * قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه أو ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه أما اذا لم يكن كذلك جاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل اه وكتب عليه عبد الحكيم ما نصه قوله غير دالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة وقوله بل هي تحضر الخ بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعني ان انفهامها من نفسها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها وانفهام الشيء بحضور ه بنفسه ليس بدلالة وقوله فيحكم عليها عطف على تحضر أي تحضر بأنفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ بأحوال عارضة لها

بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض وقوله وان سلمت دلالتها بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من أحواله وأثر من آثاره وقوله ودعوى الخ دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافي كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعان سوى انفسها وقوله مما لا يقدم عليه الخ فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي ولو كانت المهملات موضوعة لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة في احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلامها ليتم المعاش فان الانسان مدني بالطبع وذلك مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم العقل الوافر وقوله اذا لم تسكن الالفاظ أي الالفاظ المهملة وقوله لم تسكن أي المهملات وقوله فكيف يصح الاخبار عنها الخ في قولنا جنس مهمل وديز مقلوب زيد وقوله في تأويل الاسم المفرد لوقوعها في موقعه وقوله من الخواص الاضافية الخاصة الاضافية ما تكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض ما عداه وقوله اذا كان ذلك الغير موضوعا الخ فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان في الاسم أيضا بدون الاستعمال وقوله والالفاظ كلها مهملة كانت أو موضوعة فعلا أو حرفا أو اسما وقوله في ذلك أي جواز الاخبار ولحوق التنوين (قوله للضرورة) قد يقال انه مراعاة للمعنى القصدي (قوله وسيشير اليه الشارح بذكر الخ) انظر لم نظر لذكر العلاقة وجعلها مشيرة لكونه مجازا عند اللغويين ولم ينظر الى قوله فهو مجاز مهمل عند النحاة المصرح بأنه مجاز ولكن النحاة اهملته قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذ كونه مجازا مهملا عند النحاة لا يفيد انه مجاز عند اللغويين الذي هو المقصود حتى يتأتى بذلك الرد على البعض (قوله فلا يرد نحو الجنة الخ) عبارة حف قوله ألا كل شئ ما خلا الله باطل تمامه وكل نعيم لا محالة زائل لا محالة بالفتح أي لا بد قيل لا حيلة واعترض بأن الجنة نعيم وهي لا تزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أولاد وام لها أو يقال أراد به ما سوى

الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان يعتد ذمها والشاهد فيه انه أطلق الكلمة على الكلام قال شيخ الاسلام وغير خاف عليك ان الجواب الاول لا يلائم قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث أصدق كلمة الخ لان الكلام حينئذ أي حين أريد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه أصدق فتأمل تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان مقول النبي هو الشطر الاول فقط فهو الواقع خبرا عن قوله أصدق دون الشطر الثاني اه وبهامشه فيه ان لفظ باطل فيه بمعنى فان فساوى قوله زائل فيظهر كلامه الا أن يقال ان معنى باطل غير ملتفت اليه في الاعتماد اه وقول المحشي واعترض الخ ظاهره ان المعترض الشطر الثاني فقط فيكون موافقا للمعني والحق ان الاعتراض متوجه على الاول الا أن يقال مراده واعترض البيت لكن يدفعه التأويل في الاول وقوله في الجواب بناء على ظاهره كان يعتقد أن لا جنة أولا دوام لها الا يلائم الاعتراض اذ الاعتراض ان نعيم الجنة لا يزول بل يدوم بحاله نحو الحور والقصور أو يتجدد مثله بعد فنائه كالمأكول والمشروب والجواب خاص بذات الجنة الا أن يكون مكتفيا باللازم ورأيت في بعض الكتابات تقييدها بالقصيدة سوى الجنة العليا فان نعيمها * يدوم وبقي الخ ولا كلام على هذا والحاصل ان تأويل الشطر الاول ليصح أصدق يقتضي اجراء الشطر الثاني على قانونه فلا ينبغي الاعتراض عليه وان كان الاعتراض على الشطرين فليقدم ويدفع استشكال الصدق بما يصح تأمل اه شيخنا (قوله نص على انه يجب الخ) في الرسالة اليائية للمحشي انه يشترط لهذه العلاقة أمران الاول أن يكون التركيب حقيقيا الثاني اما استلزام انتفاء الجزء للكل عرفا كما في اطلاق الرأس على الانسان واما كونه زائد الاختصاص بالمعنى المطلوب كما في اطلاق العين على الربيئة واما كونه أشرف كما في اطلاق القافية على القصيدة اه فعلم من ذلك ان الشرط الاول وهو التركيب الحقيقي موجود هنا وفي اطلاق القافية على البيت أو القصيدة لان الكلمات المخصوصة التي هي مدلول البيت أو القصيدة أو التي هي الجمل المفيدة مركبة تركيبا حقيقيا لاتصالها خارجا بخلاف مجموع السماء والارض ومجموع المعنيين في التضمين مثلا لعدم الاتصال في الخارج ويصح التمثيل بالقافية للأول دون الشرط الثاني لانه يلزم من انتفاء القافية انتفاء البيت أو القصيدة وبهذا تعلم ما في كلام المحشي هنا (قوله الا أن يحمل كلام البعد الخ) محصله منع

اطلاق الاشتراط هذا هو المتبادر ويحتمل على بعد ان محصله انه حيث عم كان له مزيدا اختصاص لصدقه بمجز عبر والله بزوال الكلام وعلى كل يلزمه صحة رأيت عضوا مجازا عن كل الذات لان العضو عام اه شيخنا (قوله التي لا دواء لها) قرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائبة عن ادعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن فيكون هو دواء الداء ما لم يكن المصنف مصرحا بخلافه تدبر (قوله أو انه أراد بيان المعنى الخ) فيه ان هذا قريب من الاشكال فانه حيث لم يكن من استعمالات النحاة فلم ذكره وهو بصدد استعمالاتهم فذكره محض استطراد ولم يفد هذا الجواب شيئا قاله بعضهم (قول الشارح وقد يسمون القصيدة الخ) غير الاسلوب بأن لم يقل وتسمية القصيدة الخ مع انه أخصر اشارة للقلة بالنسبة لما قبله وقوله فانه كثير تعليل لقوله لا قليل في نفسه أي ليس مراده انه قليل في نفسه لانه في الواقع كثير فلا حاجة لقول بعضهم في الكلام نوع تأويل أي لانحكم بقلته في نفسه لانه كثير فما به ورود تعليل الشئ بنفسه لان ظاهره ان المعنى استعمال الكلمة في الجمل كثير في نفسه لانه كثير اه ويصح جعل قد للتحقيق والمضارع بمعنى الماضي عبر به استحضارا للصورة العجيبة تدبر (قوله وان أجيب عن الثاني الخ) وعن الاول أيضا بأنه تعريف للجزء الأصلي (قوله بأنه تعريف لفظي الخ) رده العلامة الامير بأن التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك ابر القمح لمن يعلم ان القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك اذ لو كان المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالجزء لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له (قوله ولا يرد عليه) أي ابن هشام وذكره في الايراد يوم ينفع نشأ من توهم المورد ان المراد بحرف الجر في كلام ابن هشام مطلق أداة الجر حتى يشمل المضاف وهو خلاف ما جرى عليه الشارح وكون الايراد على ابن هشام ونشأ ايراد الآية توهم مطلق الاداة مأخوذ من ظاهر عبارة الحفني ونصها بعد ذكر كلام ابن هشام لكن يرد عليه نحو من ان تقوم ويوم ينفع الصادقين صدقهم فان مدخول أداة الجر فيه ليس باسم الا أن يراد أن العلامة دخول الاداة من غير تأويل فيخرج ما ذكر لاحتياجه الى التأويل اه

ولا يخفى ان جواب المحشي عن الايراد المذكور غير جواب الحفني ويحتمل على بعد ان الايراد على كلام المصنف وبعضهم وزع فجعل الاول على ابن هشام والثاني على المصنف ويرد على الاحتمالين الاخيرين ان الجواب يفيد ان الجر يشمل الظاهر وغيره فحينئذ توجد علامة المصنف في عن وعلى والكاف الاسميات فلم يترجح حينئذ مالابن هشام وهو قد أفرترجيحه وكتب شيخنا ما نصه قوله ورجح الخ يشعر ظاهره باقرار مالابن هشام وقوله بعد ولا يرد عليه الخ ان كان ضمير لابن هشام فالوجه الاقتصار على من أن تقوم اذ هو الذي يتوهم وروده عليه وان كان للمصنف كما يبعض اليه وامش القديمة كان الجواب بأن الاسمية في المحلين تأويلية مشعرا بأن العلامة توهي الجر حاصلة في الموضعين أعني الجر بالحرف في الاول والجر بالاضافة في الثاني ويحمل الجر حينئذ على الظاهر وغيره فحينئذ توجد علامة المصنف في عن وعلى والكاف الاسميات فلم يترجح مالابن هشام فتدبر (قوله لتدرتهما) لا حاجة لذلك بل الصحيح أنه لا جر بالتوهم في نحو قولك ليس زيد قائما ولا قاعد بل الجار هو الحرف المتوهم ولا بالمجاورة في نحو وأرجلكم بالجر عطفا على الوجوه ومحر ضب خرب بل بجار المجاور على انه قد يقال خرب من النعت السببي فلا حرف فيه لأجل المجاورة أصلا (قوله وسيأتيك عن الرودانى) أي من أنه يحترز به عن نون اذن وضيفن فانها بنفس الآخر لا لاحقة له (قوله حتى يرد الخ) أي فيكون التعريف غير جامع وقوله في الدرج احترز به عن الوقف فانه لا تنوين فيه فلا يأتي صدق ولا عدمه اه شيخنا (قوله في الدرج) أي فيكون التعريف غير مانع وأما في الوقف فلا تنوين فيها لفظا تأمل اه شيخنا (قوله كما فهم مما قدمته) وهو قوله المزيدة في آخر ضيفن (قوله وضيفان) صيغة تثنية (قوله من المتحرك الخ) قد تكون بعض كلمة كما في قوله يقولون لا تهلك أسى وتجمل فانها من الجيم أو الحاء على اختلاف الروايتين الى الياء وقد تكون كلمة كقوله حتى بل دمعي محملي فحملي هو القافية (قوله المصرعة) أي لا بمعنى الاصطلاحي كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالهاء) أي لانها لا تكون روياً عندهم (قوله نعم يرد الى قوله فان الظاهر الخ) فيه ان هذه تعاريف لحقائق حصلت فاستظهار صحة شيء ثم ايراده لا ينبغي انما يورد المحقق فحقق اه شيخنا ولو سلم ان هذا من تعيين التريم فيراد بقوله اللاحقة للقوافي ما هو أعم من اللاحقة لرويها أو لما قبله

لانه ينبغي حمل الكلام على مايصح تأمل (قوله وهو الاقرب) أي لانه لا يتم أمرهما بذلك الا اذا كان مصبا كما هو المعنى على الضم (قوله وهو المسكن) أراد به الحيز التي تحمل على الابل أو الذي لا يحمل وعليه فالباء بمعنى من ويفيد الاول قول المحشي أي لكن رحالنا الخ (قوله والاستثناء منقطع) وجه ذلك انه يعتبر في المتصل أمران أن يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وأن يكون حكم المستثنى نقيض الحكم المستثنى منه فاذا فقد الامران أو أحدهما كان منقطعا وحكم المستثنى في هذا البيت ليس نقيضا اذ حكم المستثنى منه قرب الرحيل وحكم المستثنى عدم الذهاب بالفعل لا عدم قرب الرحيل فانتفى الامر الاول ثم ان اعتبرت ان الابل غير داخلة في المستثنى منه كان الامر الاول منتفيا أيضا والمعنى قرب ارتحالنا لكن الابل لم تذهب بالفعل فالضمير عبارة عن الآدميين فقط لانهما يشمل الابل تامل (قوله أي لكن رحالنا الخ) دفع بهذا الاستدراك مايتوهم من قرب رحيلهم انهم أرسلوا ابلهم قدامهم حاملة لرحالهم على مايفيده كلام المحشي أو ارسلوها منها على الاحتمال الثاني وهذا كله على عدم الدخول في المستثنى منه واما على الدخول فيكون الاستدراك توكيدا لما استفيد مما قبله من عدم ذهاب الابل بالفعل لجريان العادة بسبقها (قوله كما في صه ويومئذ) أي فان أصل الهاء والذال السكون فحركا بالكسر لدخول التنوين الساكن عليهما وان لم يكن غالبا (قوله وهذا خلاف ما أجمعوا عليه) راجع لقوله يسكن ماقبله لا لقوله ويقول الخ اذا جتماع الساكنين في الوقف جائز اتفاقا ولو لم يكن الاول حرف لين كما اذا وقفت على بكر وزيد (قوله ويظهر لي الخ) كأنه لم يعتبر الاجماع (قوله محذوف) أي قطعته أفاد بعضهم انه مذكور في الابيات بعدد وهو قوله تنشطه كل معلاة الوهق أي تناولت هذا المكان القائم بحسن السداد في السير كل ناقة يعلوها الوهق أي الحبل الذي تنقاد به وقيل المعلاة الناقة التي تبعد الخطوة في السير والوهق المبادرة فيه وتمام قوله وتأتم الخ مشتبه الاعلام لماع الخفقين ومشتبه أي مختلط والاعلام جمع علم وهو مايهتدى به في الطريق ولماع الخفقين كثير لمعان السراب وهو ماتراه نصف النهار كأنه ماء وفي عبد الحكيم الخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطربت حرك للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية

المعرم لم يسكنها أحد ولا يتميز فيها اعلام لظلمتها أو لغموضها لساعة السراب (قوله اتجه عليه انه كان الخ) قد يقال ان الخط تابع للوقف فاطلق الوقف وأراد لازمه فصح التعليل اه شيخنا ونقل أيضا عن شيخنا الباجوري نفعنا الله ببركتهم (قوله في مطلق المخالفة الخ) فتنوين القوافي مخالق للحقيقي بقصره على حالة الوقف ونون ضيغن مخالف له بكونه مشتركا بين الحالتين والتنوين الحقيقي مقصور على حالة الوصل اذ لا يوجد في النطق الا حينئذ فتدبر (قوله لا يؤتى به وقفا) أي بل انما يؤتى به في حالة الوصل تأمل (قوله اذ لا يعلم الخ) قد يقال يعلم ذلك بسكوته الا أن يقال المراد الاعلام القوي بقرينة لفظية وفي المغني وفائدته الفرق بين الوقف والوصل اه أي ان الاتيان به يدل على الوقف وحذفه يحتمل معه الوقف وعدمه وان كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروي مطلقا كذا في الامير عليه وهو نظير ما في المحشي (قوله كتنوين مالا ينصرف) ثم اذا نون مالا ينصرف للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف اما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف كما أفاده المحشي في الكلام على قوله وجر بالفتحة مالا ينصرف (قوله غايته ان أثر العلتين قد تخلف) فيه ان أثر العلتين هو عدم تنوين الصرف لا مطلق التنوين وهو لم يتخلف الا أن يقال أراد بالاثر الجر بالفتحة (قوله ورد الخ) على أن اعرابه ليس بالضمة ومطر مضموم نعم يظهر فيما نون منصوبا نحو يا عديا لقد وقتلك الا واقي كما سيأتي عند قول المصنف واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا * ويقال له تنوين الصرف من اضافة العام للخاص على التحقيق من أن الصرف التنوين اه أمير (وجوز بعضهم الخ) فاذا سمي به تعض للتمكين كما اختاره الرضي ولا يرد عليه اختصاص تنوين التنكير بالمبنيات لان الذي يختص بها هو المتمحض للتنكير (قوله انسب بالاسم الاول) وهو تنوين الامكنية وقد يقال أشار الشارح بما ذكره الى أن التمكين والتمكن مرادهما الفرد الكامل فيكون راجعا للاسماء الثلاثة فلا يأتي ان أصل التمكن موجود في الاسم المعرب غير المنصرف فلا يرد ما قيل ان الاولى هو الاسم الاول لان التمكن حاصل بالاعراب فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن تأمل (قوله

على ظهور المزاد) أى بواسطة الشهرة أى اشتهر فيما بينهم ان هذا البعض العلم المختوم به وأسماء الافعال والاصوات قاله بعضهم (قوله فلم تدخل هؤلاء الخ) ظاهره انه لولا ارادة ما أريد بالبعض لدخلت وليس كذلك بل هى خارجة بقوله فى حال تنكيره اذ هؤلاء اسم اشارة معرفة لا يعرض له التنكير وقول بعضهم انها خارجة بقوله ليدل على التنكير غير مرضى لخروجها بما قبله على انه ليس من التعريف بل هو زائد عليه لان وجه التسمية اه شيخنا (قوله وانما لم يعتبروا الخ) جواب سؤال نشأ مما تخلص به هو انه هلا قالتم بالتفصيل فى الفعل فيكون ما مدلوله حدث معين معرفة وما مدلوله غير معين نكرة ولا تقولون انه نكرة دائما ويحتمل ان تقدير السؤال هلا قلتم بنظير ما صنعتم فى اسم الفعل بأنه يصح التنوين فى الفعل للدلالة على التنكير وعدمه للدلالة على التعريف واقتصر بعضهم فى تقرير السؤال على الاول وهو الاليق بالجواب (قوله وأعجم) علة منع صرفه الوصفية ووزن الفعل لانه يوزن ادحرج (قوله ما قاله المبرد والزجاج) لوضع العوض عن حركات نحو حوب بل كان أولى بالتعويض لان حركاته كلها يتعذر ظهورها والتعذر فوق الثقل كذا فى المغنى (قوله على ما قاله ابن مالك) لعله مبنى على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فمنع من الصرف أولا لوجود صيغة منتهى الجموع حقيقة ثم أعل بحذف الالف واستصحب منع الصرف وأتى بتنوين العوض أما اذا قدم الاعلال على منع الصرف بأن حذفت الالف أولا ثم منع من الصرف فلا يصح ادلا وجه لمنعه من الصرف لعدم صيغة منتهى الجمع لا حقيقة ولا تقديرا اذ ليست الالف محذوفة لعلة حتى تكون فى حكم الثابت بخلاف جوار وانظر على قول ابن مالك بما اذا ينطق حال الجر هل بالتنوين مع الفتحة لمنع الصرف أو به مع الكسرة تبعا للتنوين المشبه لتنوين الصرف قال شيخنا والعمل الاول أقرب (قوله واختار فى المغنى انه للصرف) حيث قال بعد ما نقل الاول عن ابن مالك والذى يظهر خلافه وانه تنوين الصرف وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اه أى ان ألف حنادل علامة الجمعية فحذفها لمحل بها لان المحذوف اعتبارا كالعدم فاختلت الصيغة فصرف اه أمير وهو يفيد انه مصروف لاختلال الصيغة سواء كان الاعلال مقدما على منع الصرف أولا وان بنى شيخنا كلام المغنى على ان الاعلال مقدم على منع الصرف

(قوله

(قوله أقصر من هذا القدر) أي وهو منه وقوله أوزائد اعليه أي مع الاشتمال عليه (قوله وأما حينئذ الخ) أي فان لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه كانت الاضافة من اضافة أحد المترادفين الخ وان اعتبر كانت للبيان هذا اذا أطلقت اذ عن تقييدها بالماضي فان قيدت به فالاضافة للبيان مطلقا هذا كلامه (قوله الا أن يقدر الخ) أو يقال انه قوطئ لما بعده الذي هو محل الرد (قوله وكذا أوأنت اذن صحيح) أي مثل قوله بعافية في انه حال من الكاف الاولى أو الثانية ويتحصل من ذلك أربع صور فتدبر (قول الشارح وزعم الاخفش الخ) مقابل قوله وكسرت وقوله وردّ بملازمتها الخ أي وبأنه سبق له حكم البناء فيستصحب الى أن يقوم دليل على خلافه وبأن العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا فابنى لعدم شبه الحرف فيه وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى وحرك بالكسر تارة لانه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وبالفتح تارة اخرى للتخفيف (قوله قال الرضي الخ) وقيل معنى كونه في مقابلتها ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين ليوازي النون في جمع المذكر وردّ بأن التاء التي في المفرد ليست هي التي في الجمع على ان هذا الجمع لا يختص بما فيه التاء بل يكون فيما تجرّد عنها كهندات وزينبات وفي المذكر كأصطبلات والحكم في الجميع واحد اه حف ولك الجواب بأن التاء موجودة في نحو زينب تقديرا ونحو اصطبل لعدم العقل في حكم المؤنث ففيه التاء حكما اه شيخنا (قوله فقط) أي فلا يدل على التمكين (قوله وقوله أولا الذي في الواحد الخ) بل وثانيا لان جمع المذكر السالم قد لا يكون في واحده تنوين كما في ابراهيمون (قوله ولا يلزم من القيام المذكور) لعل الاولى من المقابلة المذكورة لا يقال المراد بالقيام قيام النون في جمع المذكر مقام التنوين في مفرده لانا نقول كان المناسب حينئذ أن يقول كونها في رتبته لا كونه في رتبتها كما لا يخفى (قوله تدخل فيما فيه تنوين المقابلة) أي تجتمع مع التنوين كما هو نص عبارة البيضاوي (قوله ولي فيه بحث الخ) بان كان مقصود المحشي الاعتراض على الشارح بأنه لا يتعين ما قاله لوجود احتمال آخر فحينئذ يسقط ردّه على الربعي فالامر ظاهر وان كان مقصوده الاعتراض بأن المتعين ان من نون نحو عرفات ينظر الخ ففيه نظر لانه يمكن ردّه بأنا

لا نسلم تعين هذا التنوين بل هذه اللغات كلها يحتمل أن ينظر فيها للحالة الراهنة فالجر بالكسرة مع التنوين ظاهر لان العلتين انما تؤثران منع تنوين التمكين التابع له منع الجرّ بالكسرة لا مطلق التنوين وأما الجر بالكسرة من غير تنوين فلشبهه هذا التنوين تنوين التمكين فمنع بوجود العلتين وبقي الجر بالكسرة تنبيها على ان هذا التنوين ليس تنوين تمكين وأما الجر بالفتحة من غير تنوين فلاعتبار المشابهة من جميع الوجوه (قوله ولشبهها) أي مشابهة تامة لا كالمشابهة في طالعا جبلا ولذلك نون دون ماهنا اذ لا يجوز فيه التنوين فلا يقال لا مانع من قولك لا مالا زيدا بالنصب والتنوين على حدّ لا طالعا جبلا (قوله علما) يشمل الكنية والناقب وفي حكم العلم ما كني به من فلان وفلانة اه أمير (قوله موصوفا) لا ان كان خبرا وقوله الى علم خصه بعضهم بالأب لا الأم والجدّ لعدم الكثرة المخففة اه أمير (قوله من ابن) بيان لما (قوله جارية الخ) تمامه * كريمة أخوالها وأعمامه * وأخرج ابن جني البيت من الضرورة بجعله ابن بدلا لا صفة اه أمير وفي بعض الكتابات ان تمامه * تزوجت شخصا غليظ الرقبه (قوله فألفيته الخ) قال ابو الفرج في الاغاني كان أبو الاسود الدؤلي يجلس الى فناء امرأة بالبصرة فيحدّث اليها وكانت برزة جميلة فقالت له يا أبا الاسود هل لك في أن اتزوجك فاني صناع الكف حسنة التدبير قانعة باليسير وقال نعم فجمعت أهلها وتزوجته فوجدها على خلاف ما قالت فجمع أهلها وانشدهم

أريت امرأ كنت لم ابله * أتاني فقال اتخذني خليلا
فخاللته ثم اكرمته * فلم استفد من لديه فتيلا
وألفيته حين جرّبته * كذوب الحديث سروقا بخيلا
فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا
فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا
الست حقيقا بتوديعه * واتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا بلى والله يا أبا الاسود قال تلكم صاحبتكم وقد طلقتها فانصرفت معهم اه أمير (قوله لا يدخول حرف النداء الخ) مبني على ان المعنى الحرف الذي يصح استعماله للنداء وان لم يكن مستعملا فيه الآن لا على ان المعنى الحرف الذي استعمل الآن في النداء أي الدعاء (قوله على السري) هو كهدى السيرلا كما

فى القاموس (قوله بل على نحو كفه) أى كما صرح به الشاعر فى بقية البيت وهو قوله * الاذراع العيس أو كف اليد (قوله وهذا التعبير الخ) أى لان الكلمة اذا كانت موضوعة على حرف واحد اصالة ينطق بالاسم لا بالمسمى فيقال فى جه جيم وفى قه قاف وفى المتصل بالفعل فى نحو ضربت التاء فاعل ولا يقال نه فاعل وأما ما كان على حرف واحد عروضا لا اصالة نحو ق نفسك فانه يعبر عنه بلفظه لا باسمه فيقال ق فعل أمر ولا يقال القاف فعل أمر واذا كانت على اكثر من حرف يؤتى بمسماها (قوله حيث لا يعتريا عيا) أى بل خماسيا اعتبارا للهمزة (قوله محمول كما قال السيوطى الخ) فى حاشية المنهج نقلا عن الحلبى ان الافضل الصوم سواء كان واجبا أو مندوبا كصوم الاثنين والخميس اذا كان ورد له مالم يخف ضررا نحو الم يشق احتماله عادة وان لم يبح التيمم اه وعبارة التحفة والصوم فى رمضان و يلحق به كما هو ظاهر كل صوم واجب بنحو نذر أو قضاء أو كفارة ثم رأيت الزركشى نقل عنهم ان هذا التفصيل يجرى فى الواجب وغيره اما فرسفر قصر أفضل من الفطر ان لم يتضرر به تعجيلا لبراءة ذمته ولانه الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم فان تضرر به لنحو الم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما فى السفر قد ظلل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا فى السفر أما اذا خشى منه نحو تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصى واجزاه ولو خشى ضعفا مآلا لا حالا فالافضل الفطر فى سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقا من شك فيه أو وجد فى نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس وكذا سائر الرخص انتهت بالحرف وبه تعلم ما فى المحشى (قوله والنادر كالعدم) فقد صرحوا بأنه لا يرد نقضا فلا حاجة لاستثنائه اه حف (قوله وليس المحكوم عليه الخ) لا يقال لا حاجة فى زيد ثلاثى الى ارادة زيد المستعمل فى الذات الواقع فى تركيب آخر لان زيدا الواقع فى هذا التركيب ثلاثى أيضا * لانا نقول المقصود بالحكم عليه بالثلاثية المسمى اللفظى لزيد الواقع فى التركيب الآخر وهو لفظ زيد المراد منه الذات جريا على قاعدة ان الاحكام انما ترد على مسميات الالفاظ سواء كانت تلك المسميات ألفاظا أو معانى وأيضا الموضوع عليها للذات هو زيد الواقع فى التركيب الآخر فهو أولى بأن يقصد بالحكم وأيضا اجراء باب الاسناد اللفظى على وتيرة واحدة يقتضى

ارادة الواقع فى التركيب الآخر وهذا كما لا يخفى ان نفس زيد الواقع فى هذا التركيب أيضا ثلاثى غاية الامر ان هذا غير مقصود بالذات على ان كون هذا ثلاثيا يعلم من الحكم بكون زيد الواقع فى تركيب آخر ثلاثيا لتوافق اللفظين اللفظ الذى جعلناه اسما واللفظ الذى جعلناه مسمى اه مؤلف وأقره شيخنا لكن يرد على التعليل الاول وهو قوله جريا على قاعدة الخ انه لا يفيد ارادة اللفظ الواقع فى التركيب الآخر اذ من جملة المسمى اللفظ الواقع فى هذا التركيب كما لا يخفى (قوله بالاسناد المعنوى) هو أن تسند الى الكلمة ما لمعناها فقولك زيد قائم قد أسند فيه القيام الى لفظ زيد ظاهرا وهو فى الحقيقة لمعناه أعنى الذات المتخصصة (قوله لان المحكوم عليه الخ) فقولك ضرب فعل ماض قد أسندت فيه الفعلية والماضوية الى لفظ ضرب المذكور ظاهرا وهو فى الحقيقة لمعناه وهو لفظ ضرب الواقع فى نحو قولك ضرب زيد عمرا (قوله الى الاسم الخ) صوابه الى الكلمة مرادا منها لفظها جاز لك أن تعبر بها وقوله كسكون آخر الاسم صوابه كسكون آخر الكلمة كما عبر بذلك فى قوله واذا كان الثانى الكلمة الخ الا أن يقال أراد الاسمية التبعية بارادة اللفظ فيعم تدبر اه شيخنا (قوله اذا كان لفظه حرفا) نحو من (قوله فيه ان صيغة الخ) هذا البحث للهروى كما فى حف ويمكن دفعه بأنه لم يجعله من أول الامر مصدر العدم شهرته بل حمله على المشهور وانتقل منه لغيره لعلاقة وقرينة اذ يجوز الاستعمال فى أحد معانى المشترك لملاحظة علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كما هو معلوم من فن البيان (قوله فى مقام التعريف) أى الذى منه التعريف بالخاصة كالعلامة هنا (قوله لا يؤثر) أى كما فى الحيثيات المرادة فى التعاريف (قوله أى قالوا ليسجننه) وتكون حكاية التفاتية والا فمكان القياس ليسجننه بالتكلم تأمل اه شيخنا (قوله تصغير معدّى) بتشديد الدال المكسورة (قوله بين الشديدين الخ) أى الحرفين الشديدين وهما الدالان اذ تصغير معدّ مشدّد الدال معيدد فاجتمع فاذكر وحرف بعض الكتاب فكتب التشديدين وتقل عن بعض الافاضل الاولى أن يقول كراهة للجمع بين الساكنين وهو كلام من لم يعرف التصغير تدبر اه شيخنا ويمكن أن يقال التشديدين تثنية تشديد بمعنى النطق بحرف شديد (قوله كما ستعرفه) أى من انهما انما تضمر بعد كى ولام الجحود وحتى وأو والفاء الواقعتين فى الجواب وبعد العاطف على اسم خالص

(قوله على ماقاله شيخنا) حيث قال فالمعنى هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل امام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل فى سيره مطية ليقضى عليها حاجته قال بعضهم ولم أقف على ذلك فى شئ من كتب الامثال (قوله ويحتمل ان المراد الخ) لعل معناه انه اذا أراد الشخص حكاية كلام كذب توصل لذلك بالاتيان بالزعم فليس المقصود من الزعم افادة نسبة الكذب كما هو الاحتمال الاول بل التوصل الى حكاية القول الكذب عنده لندفع عنه اللوم فقوله الكاذب أى حاكى الكذب وليس معناه انه اذا أراد الشخص أن يختلق كلاما من عند نفسه عبر بقوله زعموا تراقا فهم (قوله وان أوهمه كلام البعض) عبارته قوله الممنوع صفة ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف على تقدير مضاف أى الممنوع تقديمه اه فقوله على الموصوف يوهم ان المراد الموصوف المعنون عنه بهذا اللفظ فى قول الشارح الموصوف وان كان مراده الموصوف بقوله الممنوع وذلك الموصوف هو قوله معمول (قوله على حذف ثلاث مضافات الخ) ويحتمل ان التقدير الممنوع تأخيره عن معمول صفته تدبر (قوله بأن له غلاما) أى أو بأن غلامه جاء بل هذا هو الاظهر (قوله وانما لم يكتفوا الخ) أى لم يبدلوا هذا بهذا اذ لم يجمعوا بين الامرين وكأهو الانسب بالتعليل تأمل (قوله أى الحكم الخ) احتاج لهذا لان التنوين ليس له معان أربعة بل معنى واحد وهو نون تلحق الآخر الخ والاربعة السابقة أنواع له فان أريد بمعانيه أنواعه كان الدليل عين الدعوى اذ المعنى حينئذ انما اختص التنوين بالاسم لاختصاص أنواعه بالاسم وكونه استدلالا على اختصاص الجنس باختصاص أنواعه فاسد لان المجعول علامة ليس الجنس بل جزئيات أنواعه فقوله الشيخ الى الاستدلال على اختصاص التنوين باختصاص ثمرات أنواعه اه شيخنا وقد يقال لاحاجة لهذا لانه يجوز أن يراد بالمعانى الانواع ويراد بالتنوين جزئياته لانها هى المجعولة علامة لا الجنس لعدم وجوده الا فى الذهن والمعنى وأما اختصاص التنوين بمعنى جزئياته فلان الانواع الصادقة عليه مختصة بالاسم ويلزم من اختصاص النوع اختصاص الافراد وبهذا تعلم ان مايتبادر من كلام المحشى من ان المراد من التنوين الجنس غير مراد فتدبر (قوله على تقدير مضاف) أى وهو أنواع لان الحكم انما ذكروها للانواع ولك أن تقول لاحاجة الى هذا التقدير

ولا لما ادعاه من ان الاضافة لا دنى ملابسة تأمل (قوله وكونه فى جميع المؤنث الخ) لا دلالته على تمام الاسم لا شتراكه والكلام فى الحكم الخاصة تدبر (قوله فظاهر ان) عبارة حف أما الامكنية فلان معناها كون مدخول التنوين أمكن أى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك مختص بالاسم كما هو ظاهر وأما التنكير فلان معناه الدلالة على كون مدخوله منكرا وذلك المعنى لا يكون الا فى الاسم اه أى لان الدلالة على كون المدخول منكرا لا توجد الا اذا تأتى أن يكون له حالة تعريف والفعل وضعه على الابهام دائما فلا تتأتى فيه الدلالة المذكورة وهذا بناء على ما يأتى للحشى وسيأتى عن الجامى توجيه آخر تدبر (قوله لا يعقبهما جملة) قد يقال قد يعقب الفعل جملة نحو زيد كان يضرب عمرا فلو قال لا يعقبهما جملة مضاف اليها الان الجملة المعوض عنها لا بد أن تكون مضافا اليها والمضاف لا يكون الا اسما لاستقام ويدفع بمنع العقبية فى ذلك لوجود الفاصل تقديرا وهو اسم كان تأمل (قوله فتحمله لضمير المتكلم) فيه ان ضمير المتكلم لا يستتر فى أسماء الافعال كما قاله ابن الحاجب اه عبد الحكيم (قوله خفية الخ) عبارة الحفنى خفية لا يدركها المبتدى لتكثر الانواع بخلاف النداء اه أى فيتحير هل أريد المفعولية به أو فيه أو له أو معه أو الجميع بخلاف كون الكلمة مطلوبا اقبال مدلولها لا يخفى على المبتدى اذ هو شئ واحد لا حيرة فيه بين شئ وشئ وبهذا يندفع بحث سم الذى معناه كيف يدرك كون الكلمة منادى ولا يدرك كونها مفعولا ونشؤه انا لحة النظر بالمعانى تأمل اه شيخنا بزيادة (قوله لان وضع الفعل على التنكير الخ) عبارة الجامى وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة انتهت وناقشه حواشيه فى قوله يدل عليه اللفظ مطابقة بأنه ان أريد بالمطابقة معناها الحقيقى وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم أن لا تدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا فى معناه المجازى لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازى غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له واللازم باطل وان أريد بهما ما تكون قصدية لا فى ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له ولذلك قالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه

والتضمن

والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملزوم لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل فى مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلولا له مطابقة بهذا المعنى واللازم باطل اللهم الا أن يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن لما كان الاستعمال المجازى فرع الاستعمال الحقيقى والاستعمال الحقيقى للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقى غير مستقل كان الاستعمال المجازى كذلك بخلاف الاسم فان كانتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقى والمجازى مستقلا أو يقال ان تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلى غير صحيح فى الاستعمال ومادة النقض يجب أن تكون موجودة (قوله على طريق الكناية) أى ان اعتبران هنا قرينة غير مانعة وقوله أو المجاز المرسل أى ان اعتبران هنا قرينة مانعة وبهذا اندفع مايقال ان كانت القرينة مانعة تعين المجاز والا تعينت الكناية فلا وجه لجواز الامرين تأمل (قوله أو أشار الخ) لو عبر بالواو لكان له صحة وأما هذا فيفيد ان الجواب الاول مبنى على عدم الصحة المذكورة فكيف يصح الا أن يجاب بأن المحفوظ مختلف وان كان لابد منهما اه شيخنا وقد يقال صحة الجواب الاول لا تتوقف على الاشارة الى صحة غير المروى بل على نفس الصحة كما لا يخفى وبعد فالمراد بصحة غير المروى انه يصح عند الحل والبيان والامتزاج ذلك لا انه يصح ذلك عند قراءة كلام المصنف وحده اظهور بطلانه ومع ذلك فالمناسب عدم التغيير تدبر (قوله ثم المراد بتاء الفاعل الخ) اخترع هذا المعنى للفاعل الذى لم يوافق اللغة والاصطلاح ليدفع القصور والدور وفيه ان القصور لا يضر اذ غالب العلامات قاصرة فان قيل أل أو الجر مثلا فى الاسم لا يعم كما ان تاء الفاعل حتى بالمعنى الذى ذكره لا تعم الافعال كلها ألا ترى ان الامر لا يعرف الا بغيرها فاذا قصرت على تاء مخصوصة وغيرت مما يصلح لها بناء على حمل اللفظ على مايوافق الاصطلاح لم يضر على انك لو سلمت ضرر قصورها عن نوع الماضى قلت المراد كل مايطلق عليه فاعل اصطلاحا حقيقة أو مجازا واما الدور فيدفع بان المخاطب هو من يعلم ان تاء الفاعل تاء مخصوصة ولا يعرف ان ضرب يقال له فعل اصطلاحا ويكون ذكر الفاعل للتعيين خارجا عن التعريف وكذا يقال فى تاء تأنيث الفاعل اه شيخنا بزيادة وتغيير ولو قال الشارح بالتاء الضمير لاستغنى عن هذه التكلفات ولم

تبقى عليه التاء اللاحقة للبنى ولا غيرها (قوله ولزوم الدور) وجه اندفاعه ان الفاعل المذكور فى علامة الفعل هو الفاعل المعنوى وهو من أوجد الفعل الخ والفاعل الذى أخذ فى تعريفه الفعل هو الفاعل اللفظى وهو الاصطلاحى المفسر بالاسم المسند اليه فعل فبينهما التباين اذ ذاك المعنى وهذا لفظ فتدبر (قوله بدخول التاء الخ) أى لانها يصدق عليها انها تاء الفاعل أى المنسوبة اليه من حيث كونها جزأ منه أو مجاورة له أو دالة عليه ملزوما (قوله لانها ليست دالة بالمطابقة) بل باللزوم هنا لان التاء فى أنت تدل على الخطاب والخطاب يستدعى مخاطبا والمخاطب هو الفاعل هذا على القول بأن الضمير أن اما على القول بأنه مجموع أنت فالتاء لا دلالة لها على شئ أصلا لانها كالزاى من زيد فهى خارجة بقوله الدالة (قوله فظاهر) هذا اذا كانت التاء تاء المتكلم لا غير كما يظهر من كلامه بعد اما اذا كانت تاء المخاطب أو المخاطبة ففاعل الرجاء هو المتكلم لا أحدهما فلا بد أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر لذلك اه شيخنا (قوله أى تأنيث الفاعل) هذا يضيع الاحتراز بالسكنة عن نحو تاء فاطمة فى رأيت فاطمة وتاء قوة فى ولا قوة ونحو تاء بنت وثبت على لغة من حرك تاءهما الا أن يقال هذا تفسير بما آل اليه الامر لكن الانسب حينئذ ان يزيد الخ تأمل (قوله بالمعنى المتقدم) هو من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه وقوله لما مر أى من انه لا حدث لها وقوله بما مر أى من أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر (قوله لا على ما يأتى عن السيد) أى من أن معناها ثبت انتفاء وصف ما أسندت اليه وظاهره انه على كلام السيد لا يحتاج للجواب بما مر وقد يوجه بأنك اذا قلت لست قائما كانت التاء دالة على من قام به معنى ليس وهو الثبوت المذكور من حيث ان الوصف المضاف اليه الانتفاء قائم بالمتكلم أو من حيث كون الانتفاء عن المتكلم وكذا يقال فى ليست هند قائمة تأمل (قوله الا أن يجاب بما مر) أى فى ليس من أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر ومدلول الخبر كالقيام فى عست هند أن تقوم أو جد به هند تنزيلا للمترجى منزلة الحاصل بالفعل ولو ذكر هذا فيما تقدم فى عسى كما قاله شيخنا لكانت الحوالة هنا عليه اذ ما تقدم له فى عسى لا ينفع هنا حتى تكون الحوالة عليه (قوله أى للتخلص الخ) حمل الكلام على العلة الباعثة فاحتاج لما ذكر ولو حمله على بيان السبب المتقدم لاستغنى عنه (قوله قياسا على ما النافية) هذا

منتقض يعسى على انها للترجي فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها وقوله بعد أي قياسا على لعل منتقض بليس فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها الا أن يقال انه لا انتقاض وان كلا من أصحاب القولين يوافق الآخر على الحرفية واقتصار الشارح تعويل على من أظهر الخلاف (قوله بحرفيتها) فيه نظر وذلك لان النفي المدلول لليس معنى مستقل أي مقصود لذاته وليست آلة لتعرف حال شيئين بخلاف النفي الذي هو معنى ما فانه غير مستقل أي لم يقصد لذاته بل هو آلة لتعرف حال الغير فليست قائمة بمنزلة نفيت فيما يحتمل فعلى هذا يكون دخول التاء اللاحقة لها في تاء الفاعل ظاهرا في تاء المتكلم كتاء عسى لا في غيرها من تاء المخاطب والمخاطبة تأمل (لان النفي الخ) لا ينتج اذا المراد بكون الحروف معناها في الغير انها آلة لتعرف حال الغير وليست مقصودة لذاتها ومن أين ثبوت هذا في ليس مع استعمال العرب الدال على الاستقلال (قوله أما على كونها حرفا فهي للترجي) أي الذي هو آلة لتعرف حال الغير وهذا لا ينافي صحة بناء الفعلية على انها للترجي المقصود لذاته فتكون بمنزلة ترجيت كما استفيد مما ذكره سابقا في تاء عسى لكن استعمال العرب يشهد للثاني (قوله ورد بأن هذا ليس من اثبات الخ مع قوله لان غاية ما فيه الخ) لا نسلم قصر القياس على ما ذكره وان قرره الحفني ولا صلاحية ذلك لتلك العلامة والا لدخلت على نحو خلا في قام النساء خلا هندا فان غاية ما فيه ادخال علامة على صالح لها على ما قاله وما هذا الا قياس فعل على فعل بجامع أن كلا ماض فان منع عدم السماع في خلا فكذا هنا على أنا لو سلمنا ان هذا ليس قياسا نقول هو في حكمه اه شيخنا وقال بعضهم هذا الخلاف منظور فيه للمعنى لا للسماع وعدمه فالصحيح فراعى أن معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى وللاحظ البجائي ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه تعالى وصفاته أيضا أجازها اه وفي القاموس تبارك الله تقدس وتنزه صفة خاصة بالله تعالى (قوله لانه وضع اسم الخ) أي كوضع لفظ الخمر الموضوع للمسكر المتخذ من ماء العنب للمسكر المتخذ من ماء التمر مثلا بجامع الاسكار (قوله لان غاية ما فيه الخ) أي وهذا لا يتوقف على سماع بل هو أمر قياسي والا لتوقف دخول التاء في كل جزئي من جزئيات الفعل الماضي على ورود ذلك عن العرب اذ لا فرق بين تبارك وغيره من الافعال ولا قائل به اه حفني

وقد علمت اندفاعه بما تقدم عن شيخنا (قوله بقصر يا للوزن) أي تعين القصر للوزن والا فهو جائز اختيارا كالمد كما تقدم عن الهمع (قوله سعدلى الخ) خطاب لمحبوبته والمتيم من استعبده الحب والصبابة المحبة والعشق والجانح من جنح اذا مال وجواب الشرط محذوف أي ادام الله سعدلى والضمير في يلي يرجع الى المتيم اه عيني وسهل دخول النون في هذا الشاهد كون الفعل بمعنى الدعاء (قوله كما يفيده صدر البيت) وحمل الجمع في قوله منكم على التعظيم خلاف الاصل والمتبادر (قوله أي ياليتني اعلم الخ) هذا حل معنى لا اعراب خلافا لقول العيني ان التقدير ياليتني أشعر فناب شعري مناب الخبر وهو أشعر ونابت الياء في شعري مناب اسم ليت (قوله حنيفا) أي مسلما وقوله منكم أي معدودا منكم فهو صفة لحنيفا بحسب الاصل فلما قدم أعرب حالا منه على القاعدة المشهورة أي واذا كنت مسلما معدودا منكم فالالتفات اعلامي بجواب هذا الاستفهام ويحتمل ان منكم متعلق بشعري أو حال من يائه (قوله مفعول شعري) قال والمعنى ليت شعري بوجود مسلم منكم يشعر بعدنا السيوف الملاقاة الاعداء موجود (قوله أي على ان الولد الخ) في التصريح ان قبله

أريت ان جاءت به املودا * مرجلا ويلبس البرودا

وأصل أريت أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الفصن الناعم والمرجل بالجيم المدى شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أ أمر أنت باحضارا الشهود لعقد نكاحها ينكر وقوع ذلك اه وعليه فاقائلة مفرد لا جمع والكلام ليس في الولد بل في الزوج لكن نقل في التصريح عن العيني بعد نقله ما تقدم عن الدماميني ان الوصف مسند الى ضمير جماعة المذكور (قوله لا عرب) أي خلافا لما في التصريح من البناء (قوله من البعد) أي لان المعنى ليس على التكلم بل على خطاب الواحد أو الجمع وأيضا لو كان كذلك لاثبت الالف كما في لكنا هو الله ربي (قوله أي في ضمن افراد) فيه أن حاصله ان المميز هي الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذن لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو وعلى ما فيه فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة كما نقله عنه

الحشى آخرا فقوله المعرفة لبيان الواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال افعل يتجلى بشئ أو كونه فاعلا فى المعنى أفاده بعضهم (قوله وثانيهما جوازه وهو الاصح) أى لان المنع فى الخبر الفعلى لئلا يتوهم كون المبتدأ فاعلا وذلك منتف مع معموله وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينه وبين عامله بالمبتدا وهو أجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيدا أنت تضربه للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفاصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضا لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل كما فى قائم زيد فى الدار لا مع تقدمهما كما هنا فتأمل فان فيه دقة أفاده بعضهم (قوله ولو قال أى الفعل يتجلى الخ) الاوفق بكون كلام الشارح هنا عاما فى الاسم والفعل أن يقول الاسم أو الفعل يتميز بكل واحد مما ذكره تدبر (قوله وقد يجاب عن أصل الخ) معناه أن القبول باحدى هذه الطرق لا غير وكل فعل وكل حرف لا يقبل الاستناد بواحدة منها اما بالنفس فظاهر واما بالمرادف فانه لا يرادف الاسم أحدهما واما بمعنى المعنى فلان معنى الحرف لا معنى له اذ لا معنى الا اللفظ وليس معنى الحرف لفظا حتى يكون له معنى وكذلك الفعل معناه الذى هو الحدث والزمان والنسبة لا معنى له لانه ليس بلفظ أيضا حتى يكون له معنى فاندفع تنظير بعض الافاضل فى الجواب المذكور بأنه يلزم عليه ان الى مثلا اسم لانها تقبل العلامة بمدلول مدلولها لان مدلولها انتهيت ومدلول انتهيت الانتهاء وهكذا كل حرف وكل فعل اه شيخنا (قوله لا يقبل الاسناد) مثل الاسناد فى ذلك غيره مما يصلح (قوله وهو الوقت الماضى) لعل أل فيه وفيما بعده للجنس اذ لا دلالة للفظ قط وما معه على التعيين تأمل (قوله المندرجة تحت النوع) أى الحقيقى بخلاف النوع الاضافى كالحيوان فان الكليات المندرجة تحته أنواع لا أصناف تأمل (قوله انحطت رتبتها الخ) يفيد ان رتبة الاشتراك دون رتبة الاختصاص وفيه ان الاختصاص هنا وضيع وهو الفعل بخلاف الاشتراك فانه بين وضيع وشريف هو الاسم فالاشتراك أوجب شرفا الا أن يقال انه نظر للاشتراك من حيث هو فانه دون الاختصاص من حيث هو تأمل (قوله الجملة فى محل نصب الخ) والمعنى الاترى جواب هذا الاستفهام وجوابه

وجب لاختصاصها بالفعل حيث ذكر فى تركيبها أو قيل ان كيف منسلخة فى هذا التركيب عن الاستفهام ومعناها حالة فتكون مفعولا لترى واضافتها للجملة بعدها حقيقية ان أريد بها ذكر الفعل الذى نشأ عنه الوجوب المذكور أو للبيان ورأى عليها بصرية أى الابصار حالة ينشأ عنها الوجوب أو هى الوجوب وكون رأى هنا بصرية على سبيل المبالغة (قوله يجوز أن يليها الخ) وأما نحو هل زيدا رأيت بلا ضمير فهو نوع بالتفاق الكسائى وسيبويه (قوله ثابت لها لانها الخ) محط التعليل قوله وان رأته فى حيزها الخ وماقبله تمهيد (قوله وماقاله البعض الخ) عبارته قوله وذلك لانها الخ أى وبيان انها مشتركة نظرا الى ماعرض لها فى الاستعمال مختصة بحسب أصلها ثابت لأجل انها الخ ففيه زيادة بيان على قوله ألا ترى اه فيكون كلام الشارح عليه تعليلا لكل من الشقين أعنى الاشتراك العارض والاختصاص الاصلى على ترتيب اللف ولعل وجه عدم ظهوره هذا ان الشق الاول لاينتج الاشتراك بل المنتج له ارادتها أن تشبث بأذيال الكرام وتحجب الاشرف وهو الاسم غيرة من الهمزة ولو سلم انتاجه فسياق الكلام فى الاستدلال على الاختصاص بقرينة قوله ألا ترى وأيضا يلزم عليه عدم حسن السبك بخلاف ماصنعه المحشى فانه من باب التدقيق (قوله أى غافلة عنه الخ) فيه تنافى لان الغافل عن الشئ ليس قاصدا تركه والتارك له فى مقابلة تركه قاصد لذلك الترك مكافأة وقد يقال معنى غافلة متكلفة للغفلة لقصد المكافأة لاغافلة حقيقة (قوله ان حققه الخ) أى الصادق بالعمل المشترك وعدم العمل رأسا (قول الشارح لانظرا الخ) عطف على قوله نظرا الى ماعرض الخ وفيه ان هذا الايتوهم ثبوته حتى ينبه عليه بالنفى فكان المناسب أن يقول اما ان نظر لاصل الوضع فهى مختصة بالفعل وقوله وامتنع الرفع عطف لازم ووجوب النصب وامتناع الرفع هو ماصرح به الشارح فى باب الاشتغال عند قول المصنف

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

حيث جعل هنالك من جملة ماتختص بالفعل أدوات الاستفهام غير الهمزة وأقره عليه محواشيه وقوله بالابتداء لبيان الواقع اذ لايتأتى الرفع هنا على خلافه (قوله فانها أجزاء من المضارع الخ) أى بدليل انهم يقولون أقوم فعل فيخبرون بفعل عن لفظة اقوم لامما بعد الهمزة ودلالتها على التكلم لاتضر لانها تبعية فاندفع

بذلك قول بعضهم انهما بمنزلة الجزء فان لها دلالة مستقلة والجزء الحقيقي لا دلالة له مستقلة بل لا دلالة له أصلا كزاي زيد اه شيخنا (قوله موصولتان) أي سابكان للفعل بالمصدر وفيه ان هذا ربما أبعد الجزئية لان الشيء لا يسبك بجزئه ولا بالقريب منه بل بشيء أجنبي فكيف يكون ما هو مقتضى الاجنبية مقتضيا للتنزيل منزلة الجزء وقوله وعلل أي ذلك البعض فرارا من الايراد وفيه ان حكى وأن يخصصان الفعل بالمستقبل فيرد ان الاصل أن يجاب بما هو الغالب وضعا فذلك بخلاف نحو سوف ولعله لهذا كله قال الخشني فتأمله اه شيخنا بزيادة لكن ملحظ الخشني بقوله موصولتان انهما مع ما بعدهما في موضع كلمة واحدة هي المصدر فلذا كانا كالجزء ولم ينظر لجهة السبك التي هي منشأ الابعاد عن الجزئية (قوله دون الجواب) ظاهر سكوته انه لا يقطع عرق النزاع في هذا الا التعويل على السماع (قوله وان لم طلق النفي) قد يقال مطلق النفي موجود في لم وهي باقية على الجزم فكانت تحمل على لا أيضا ويدفع بأن لم موافقة للاصل وهذا انتكبت بعد السماع لا بيان الموجب تدبر (قوله واسبق الاستقبال الخ) فيه ان الامر كذلك فهلا قدم معه على الماضي فهذه علة غير ناهضة ولا تصلح جزأ يضم لما في الشارح لكن ما يته فلله در الشارح اقتصر على ما ينبغي اه شيخنا نعم تصلح جزأ لمقدر والتقدير اسبق الاستقبال على المضي والجزء على الكل من حيث ان علامته مفردة وعلامة الامر مركبة (قوله غير الطلب) أي كالتهديد في اعملوا ما شئتم والاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين (قوله صريح في قبول الخ) مسلم لكن قبولا ذاتيا وقوله فيجوز الخ فيه انه لا يلزم من القبول الذاتي جواز ذلك نظرا لعارض الاستعمال فحيث لم يسمع لا يجوز كنظائره الآتية في الشرح تدبر اه شيخنا (قوله كان الانسب) أي بكونه تقييما فانه انما يكون بعد التمام بالفتح وأيضا ليكون في أخذ محترزات المتن افادة نشر امرتبا (قوله والا كان الخ) تمنع اللزوم ونختار ان الكلام في الاعم من القياسي وليس عليه ذكر جميع الشواذ بل ما فيه التوهم منها لما هاهنا الامر صورة ولذا اقتصر عليه اما المألوف كول اليك فهمه تدبر اه شيخنا (قوله سها عن قولهم الخ) لان ما هنا من قبيل الحالة الاولى المتعين فيها كون الجملة خبر الاجزاء ووجه التعيين انه لا وجه لارتكاب حذف الفاء الذي لا يجوز الا في الضرورة مع امكان الحمل على حذف الجواب الجائز في الاختيار اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى كما

هنا وبهذا تعلم ان قولهم المذكور مفروض فى تلك الحالة وهى ما اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى اما فى غيرها فيجوز جعله جوابا حذفت منه الفاء للضرورة والخبر محذوف على ماقاله الحفنى أو جملة الشرط والجواب كما نص عليه فى المغنى كما يجوز جعله خبرا والجواب محذوف للضرورة للزوم الضرورة على كل حال فلا ترجيح لاحد الوجهين على الآخر ولذا جوز صاحب المغنى الامرين فى قول ابن معطى واللفظ الخ فتم ما للسيد الحفنى وسقط ما للحمشى (قوله وجوز ما جوزه الخ) فجوزان يكون هو الكلام خبرا والجواب محذوف للضرورة لعدم وجود شرط حذفه اختيارا وان يكون جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ (قوله فيحمل ما قاله البعض الخ) جواب عن مخالفة كلام المغنى للقاعدة المذكورة وقد علمت انه لا حاجة لذلك (قوله وبقى حالة ثالثة) فيه ان هذا ليس حالة ثالثة لما تقدم لان الموضوع السابق مبتدا متقدم على اداة الشرط وهذا الموضوع مبتدأ هو اداة الشرط فكان المناسب أن يقول اما اذا كان المبتدأ اسم شرط ففى خبره الخ فان أريد بالشرط الفعل ولم تراع الاداة فهى حالة ثالثة وفيه ما فيه اه شيخنا بزيادة (قوله وفى عبارته ميل الخ) لانهم متى قالوا مدلوله الطلب قصدوا ان المراد منه معنى الفعل بتمامه ومتى قالوا مدلوله السكوت فى صه أو النزول فى نزال مثلا قصدوا الحدث فقط يدلك على هذا عبارة السعد الآتية فلا يقال ان قوله الدالة على الطلب يفيد ان مدلوله معنى المصدر اذ لم يتعرض للزمن ولا للنسبة فيكون فى كلامه ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى المصدر على ان المصدر الذى صه على معناه هو السكوت لا طلبه تأمل (قوله وفى قوله الآتى الخ) لا يخفاك التوفيق بين الكلامين (قوله لو مثل الخ) مبنى على ان المقصود بيان اسم الفعل وليس كذلك بل المقصود الاحتراز وبيان نفى فعلية الامر بما انتفى فيه جزء علامتها وهو قبول النون والتمثيل لما انتفت فعليته بواضح الاسمية أولى من التمثيل بخفيها (قوله على المنصوب) انظر هل لفتهم فى الوقف بالسكون خاصة بما فيه الاعراب منه وبالامس فان كان كذلك كما هو ظاهر تعبيره بالمنصوب قلت لا يشمل ما نحن فيه لبنائه والا فامكان الصواب على المفتوح واعل هذا هو الواقع والمراد تأمل اه شيخنا (قوله جر الثلاثة ونصبها) والثلاثة على كل باعتبار النوع لا الشخص والا فالاسماء كالافعال أكثر من ثلاثة اه شيخنا (قوله أى الغالب

فيهما ذلك الخ) لعل الاولى السكوت عن هذا حتى يكون للايراد المشار اليه بقوله مع كون هذه الاحرف الخ وجه الا أن يقال ان هذا بيان للمآل (قوله كما يعلم مما بعده) أي من قوله لكونهما مساوية اللازم أي فهي ملزومة لازمة ومن قوله وهذا هو الاصل في العلامة (قوله لكن في قوله ولا يلزم انفكاكهما الخ) اعلم ان قوله ولا يلزم انفكاكهما معناه لا يلزم لزوم العدم لعدمها بل تارة وتارة فان ساوت حصل لزوم العدم لعدمها وان لم تساو لم يحصل لان الفرض أخصيتها فصار محصل كلامه ان اللزوم في جانب الثبوت لازم في كل مادة واللزوم في جانب النفي غير لازم في كل مادة بل تارة وتارة وهذا ظاهر لا حزازة فيه ويدل لهذا قول المحشي فيما تقدم أي الغالب فيها ذلك كما يعلم الخ اذ محصله أن الغالب أن لا تكون لازمة وذلك اذا كانت أخص وقد تكون لازمة على خلاف الغالب وهي المساوية وهذا في قوة لا لازمة دائما واما كونها ملزومة فهو دائم لا غالب نعم يرد عليه انه لا يناسب ماقصده الشارح من دفع الايراد المتوهم اذ لا يتوهم معه الايراد حتى يجاب وأيضا لا يلايم التفسير بقوله ولا يلزم من عدمها العدم اذ كان المناسب في التفسير حينئذ أن يقول ولا يلزم لزوم العدم لعدمها ومبنى اعتراض المحشي أن اللزوم عدم الانفكاك اصلا اذما يتخلف في بعض الاوقات لا لزوم له فيه فتأمل (قوله أي من الاسم والفعل) أي والحرف لذكره أيضا بقوله وكل حرف الخ لكنه اقتصر على قوله والفعل للرد على من جعله استطرادا له شيخنا (قوله وتبعه البعض) عبارته قال الشنوانى أي من الاسم بدليل ذكره المعرب من الفعل في أثناء الكتاب وبدليل قوله والاسم منه معرب ومبني وما قاله غير ظاهر بل الظاهر ان المراد من الاسماء والافعال لان الناظم قد ذكر في هذا الباب المعرب والمبني من الافعال أيضا بقوله وفعل أمر ومضى بنيا واعربوا مضارعا الخ الا أن يقال ذكر هذا استطرادي بدليل انه اكتفى فيه بالذكر الاجمالي اه فانت ترى المخصص غيره وانه هو لا يقول بذلك وقوله الا أن يقال لا يفيد انه مر تصميمه اه شيخنا (قوله لم يضمر الخ) معناه انه عدل عن الاضمار الذي لا يفيد الغيرية الا بالاستخدام الذي هو تأويل الى الاسم الظاهر الذي يحتمل الغيرية بلا تأويل اذ كون اعادة المعرفة معرفة مقتضية للعينية اغلبي وقال شيخنا قوله لم يضمر الخ والاستخدام خلاف الاصل لا وضوح فيه واعادة المعرفة معرفة لا تقتضي العينية دائما بل عند عدم

مطلب المعرب والمبني

قرينة الغيرية كالعدول عن الضمير هنا الابهام العينية والافهو أخصر اه وفيه انهم مثلوا للعينية الحاصلة من اعادة النكرة أو المعرفة معرفة بنحو جاءني الرجل فاكرمت الرجل والى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول مع ان فيه العدول عن الاضمار الأخصر الا أن يقال العدول وان كان حاصلا لغير ملحوظ فالمدار على ملاحظته (قوله حيث أخر بيان الاعراب الخ) يفيد انه لم يذكر البناء راسا (قوله حتى يقال الخ) لا يتفرع هذا القول فان محل وجوب تقديم بيان معنى المشتق منه على بيان معنى المشتق اذا عرف لا بيان مبدا الاشتقاق كان يقال الضارب ذات ثبت لها الضرب والمعرب ذات ثبت لها الاعراب واما اذا عرف بيان مبدا الاشتقاق كان يقال الضارب ذات ثبت لها الحركات المخصوصة والمعرب ما تغير آخره الخ أو سلم الخ فلا يجب تقديم معرفة المشتق منه بل ربما ينتبه لمعرفة المشتق منه من هذا فيفهم ان الاعراب هو تغير أواخر الخ أو السلامة من شبه الحرف على المسامح حيث فسر الشئ بسببه تأمل (قوله وذلك لا يتوقف الخ) محل ذلك مالم يرد معرفة القابل والمقبول معا اما اذا أريد ذلك فلا بد من معرفة القبول أيضا (قوله ودعواه الابهام ممنوعة) قد يقال هي صحيحة حيث اعقب ذلك الشارح بقوله فالاعراب الخ تأمل (قوله هذا لازم للتكلم بالعربية) أي ان كان هنا لك تركيب حتى يجيء الاعراب واللحن والا فالتكلم بالعربية صادق بالنطق بمفرد (قوله لكن هذا التعريف الخ) يجاب بأن هذا تعريف للاغلب (قوله الا أن يجعل التعريف لفظيا) تقدم انه لا ينفع فتنبه (قوله فان فسر بالطالب الخ) يفيد ان المقتضى في تعريف الاعراب على ما قرره وانه مراعى فيه الأغلب اذا المقصود دفع القصور في تعريف العامل فعلى هذا يكون المقتضى والمطلوب متغايرين والاولى أن يراد بهما شئ واحد هو الآثار اذ مقتضى الشئ هو مطلوبه فيكون معنى التعريف ان الاعراب هو الآثار التي جئ بها لبيان مطلوب العامل الذي هو تلك الآثار ولا يقال ان فيه بيان الشئ بنفسه بل هو بيان المجمل بالمفصل أو العام بالخاص فتقتضى جاء ومطلوبه هو الرفع المبين بالاعراب الذي هو خصوص الضمة في نحو جاء زيد وعلى هذا فالتعريف مراعى فيه الجميع لا الاغلب ويصح أن يحمل كلام المحشي على هذا فقوله ولا قصور أي في تعريف كل من الاعراب والعامل تأمل (قوله او من حيث ان اللفظ الخ) لا يقال يلزم ان الاعراب على تفسيره بتغيرا واخر الخ

يسمى لفظيا لتعلقه باللفظ لانا نقول علة التسمية لا تقتضيها (قوله واستشكل البعض الخ) محصله ان أهل هذا المذهب يفيد تعريفهم ان الاعراب وصف الفاعل وهو موافق للاصل من اضافة المعانى الاصطلاحية مؤيد باشتقاق اسم المفعول فكيف يستشكل ويجاب بالتاويل المخالف للاصل والتأييد وظاهر المنقول اه شيخنا (قوله وقد صرحوا) عطف فى المعنى على قوله قول النحاة أى يدلك على هذا قول النحاة وتصريحهم (قوله فحيث لم يدل قولهم الخ) غير مسلم لان عدم دلالة الاول لمانع التعريف وأما دلالة الثانى فمؤيدة بما سبق مع عدم المانع اه شيخنا (قوله وحيث كان البناء اصطلاحا الخ) فيه ان هذا لا يلزم سيما والاول مقترن بالدليل فكيف يجعل مقابلا به مثله مع وجود معضدات خلاف ما دل عليه الدليل فى قسمه ولا يلزم أهل الاصطلاح فى المتقابلين اجراؤهما على سنن واحد بل ربما فرقوا بينهما لحكمة كما سيأتى فى البناء لا يلزمه الخروج عن المعنى الاصلى من كل وجه لان اللزوم فيه من قولهم على صفة يراد بها الثبوت بخلاف الاعراب فانهم لو نقلوه لخرج عن المعنى الاصلى من كل وجه وبالجملة فظاهر عبارة أهل الاصطلاح وتعريفهم ان الاعراب وصف الفاعل والبناء وصف الكلمة والاول مؤيد بما سبق فلا نؤوله لمناسب الثانى بل نبقى كلا على حاله وان أولنا فالمناسب تأويل الثانى لمناسب الاول المؤيد ويحتمل انهم أشاروا بما ذكروه فى كل الى صحة كل من الامرين فهما اه شيخنا (قوله اذا لم تقم قرينة الخ) يرد بأن القرينة لم تقم على ذلك فانه لا يلزم تناسب القولين على انه يقال يؤول الثانى بقرينة الاول سيما وهو المؤيد اه شيخنا (قوله كما نقول) أى اتفاقا من غير نزاع (قوله والاضافة فى أواخر الخ) صواب الترتيب تقديم ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا لدفع ان فى اضافة اواخر للكلم حكما معنى بأن كل كلمة لها أواخر ثم ندفع بعد هذا استشكال الكلام باقتضائه انه لا بد من ثلاثة أواخر لان كلمات يجعل الاضافة للجنس أما عند تقديم هذا فلا حاجة لذا التأمل اه شيخنا (قوله وهى ليست الآخر حقيقة) بل الآخر حقيقة هو ما قابل الفاعل (قوله لكن لما كان الخ) هذا لا ينتج الا أن الفاعل هو الآخر والمتغير غير الآخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير هو الآخر فالمناسب أن يقال ان هذا مما تغير فيه صفة الآخر الحكمى بأن يراد بالصفة

ما يشمل الحروف والحركات فان العلامة وهي النون لحقت الآخر الحكمي الذي هو الفاعل (قوله والمثنى) مبني على ان آخر المثنى هو الالف أو الياء وأما النون فهي كالتنوين في المفرد فكما لا يمنع التنوين في نحو زيد كون الآخر هو الدال كذلك لا تمنع النون في المثنى كون الآخر هو الالف أو الياء ولك أن تقول المتغير هو الحرف اللاحق للآخر الذي هو علامة الاعراب ويكون الآخر هو الدال في نحو الزيدين (قوله لانهما وصفان للكلمة الخ) هذا كقوله السابق نظرا الى تقدم المحل على الحال مبني على اعتبار الحركات لا الحروف التي هي أجزاء نعم يظهر بالتأمل على ما تقدم لنا من ان الحروف ليست الآخر بل لاحقة له وهذا على ان كلا من الاعراب والبناء لفظي اما على انه معنوي فالامر ظاهر تأمل (قوله وأل في العوامل للجنس) المناسب تقديمه على ومنه يؤخذ الخ تأمل (قوله والمراد بدخول الخ) والوصف لبيان الواقع (قوله الاولى انهما راجعان الخ) أي لا الى تغيير فقط وان كان الاولى مما سلكه رجوعه أيضا للاواخر والكلام ليدخل الآخر المقدر كآخر قاض وجوار والكلام المقدر (قوله ويمكن دفعه الخ) لا يخفى ان الاشكال باق اذ الاقرب الى الشئ كالقريب منه ليس ذلك الشئ وجواب الحفني واضح ومحصله ان الاقربية بالنسبة لحكمنا أي حكمنا على هذا بالصوابية أقرب من حكمنا بها على ذاك لان هذا ندرك صوابيته بلا تكلف بخلاف ذاك لا ندرك صوابيته الا بالتأويل ولعل المحشي لاحظ ان صوابية نفس الامر لا ندريها انما ندري القرب منها لاحتمال أن يكون الامر خلاف ذلك لكن يرده انه لا معنى للشئ الاصطلاحي في نفس الامر الا ما قرره أهل الاصطلاح وان كانت العبارة غير مؤدية لذلك تدبر اه شيخنا وقد يقال مقصود المحشي ان المعنون عنه بالصواب في لحننا هو المعنون عنه بالصواب في نفس الامر الا أن الفرق بينهما بالاعتبار أي باعتبار الصوابية في لحننا واعتبارها في نفس الامر ومن أجل هذا الفرق قال أقرب المفيد للمغايرة الا انها بذلك الاعتبار وأقربيته هذا دون ذلك من حيث عدم التكلف فيه دون الثاني تأمل (قوله على تأويل الاختلاف الخ) أي مع جعل أل للجنس كما تقدم (قوله من تنافي كلام الشارح) فقوله أقرب يقتضي قرب الثاني وقوله لان العوامل الخ يقتضي فساده (قوله فاندفع ما اعترض به البعض) عبارته كان الاولى التعبير بالثبات لكثرة استعمال الثبوت في مقابل

الانتفاء تأمل اه فان كان مراده ان التعبير بالثبوت يوهم مقابل الانتفاء فهو مدفوع بوجود القرينة على ان الثبات يوهم أيضا الدوام الحقيقي وان كان مراده ان اللفظ الخاص بما نحن فيه وهو الثبات أولى من المشترك بينه وبين غيره وان قامت القرينة على المراد فهو مدفوع أيضا بأن الثبات مشترك أيضا بين الدوام العرفي المراد والدوام الحقيقي الغير المراد فليس خاصا بما نحن فيه تأمل (قوله ولا تخفيفا) منه سكون قت فانه ليس بناء بل تخفيف لدفع كراهة توالي المتحركات اه شيخنا (قوله كان الاولى الخ) الآخر لغة مالا شئ بعده ولا يستدعي أولا ووسطا فلا حاجة لهذا اه شيخنا (قوله فلا يرد ان في آخر حيث الخ) ظاهره ان دفع الايراد موقوف على هذا المراد وليس كذلك اذ حيث لازمة لحالة واحدة باعتبار كل لغة على حدتها كما نبه عليه بعض الحواشي (قوله للزومهما حالة واحدة مادام الخ) الاولى ما بعده اذ اعتبار هذا يؤدي الى التحكم اذ يقال لزيد لازم لحالة واحدة مادام معمولا لعامل الرفع مثلا تأمل (قوله كالدى) أي فانها لازمة للفتحة المقدرة لأجل عامل النصب دائما وليس المراد اللزوم للسكون اذ هو ليس ناشئا من العامل بل من الاعتلال وليس هنا لك مايلزم السكون دائما لاجل عامل وبهذا تعلم ما في قول المحشي الآتي والاولى رجوع قوله الخ تأمل (قوله والاسم الواقع بعد لولا الخ) فيه ان اللازم لحالة واحدة لعامل معناه انه لا ينفك دائما عن هذا العامل ومدخول لولا الامتناعية ليس كذلك فان قيد بما دام مدخولا لها ورد ماتقدم على قوله مادام ما دائي الخ (قوله أي تسمية الاعراب الخ) يحتمل ان مراد الشارح التسمية بالاعراب والمراد المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فان الاعراب يطلق لغة على الاظهار والتغيير والاول مناسب للمذهب الاول والثاني للثاني والبناء وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت والبناء في الاصطلاح فيه وضع الحركات على الكلمة وان لم يظهر في البناء بالسكون والحذف لان المراد المناسبة في الجملة هذا على المذهب الاول وعلى الثاني فالمناسبة من حيث ان المعنى اللغوي اعتبر فيه اللزوم المعلوم من قوله على صفة الخ تأمل (قوله خلافا لبعض الشراح) كلام بعض الشراح مبني على ان مبني عطف على معرب فهو من عطف المفردات (قوله مدخولها) فيه مسامحة لان المعرب والمبني ليسا مدخولين لها بل مدخولها ضمير الاسم (قوله لما عرفت من ان الخ) أي فهو من عطف الجمل كالآية

والشاهد (قوله الا انه راعى قوله على الاصح) أى الذى لا يتفرع ويظهر لى انه تعليل أى انما حملت المتن على الحصر بهذا الحمل لانه لا واسطة أخذا من كلامه على الاصح تأمل اه شيخنا (قوله أى مع قوله هنا الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان قول الشارح و بناؤه الشبه الخ من جملة مقول القول فى كلامه فتدبر (قوله فى الاطلاق) أى عدم التقييد بالجار والمجرور (قوله ثم يحكم للاسم بحكم الحرف) صريح فى ان الحرف وان تأخر وضعا متقدم حكما وهذا لا يليق بشرف الاسم الا أن يقال ان المتأخر هو أحكام الاسم الثابتة بالحمل على الحرف للضرورة فلا ينافى ان أحكام الاسم التى ليست كذلك متقدمة على الحرف وضعا وحكما وهذا لا ينافى الشرف (قوله وانما اكتفى فى بناء الاسم الخ) محصله انه لما كان بين الحرف وبين الاسم مباينة تامة فأى شئ من شبهه الحرف يبعده عن الاسمية بخلافه مع الفعل الا ترى انه لما كان بين العسل والمرمثافرة تامة بعد أحدهما عن صفته بقليل وضع فيه من الآخر ولما كان بين العسل واللبن نوع قرب لم يبعد أحدهما عن صفته الا بشئ كثير من الآخر فاندفع التوقف بأن ماذكره المتن يقتضى العكس (قوله تلك المعانى) أى المفتقرة للاعراب وان تواردت عليه معان افرادية كالالصاق والاستعانة والتعويض فى الباء مثلا (قوله وكل هذه فى التحقيق الخ) فاسم الفعل مشبه الحرف فى النيابة بلا تأثر كما سيأتى فى المتن ونحو حذام مشبه للحرف بواسطة فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا ومعنا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هناء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة والمنادى مشبه لضمير أدعوك افرادا وتعريفا وخطابا بالمشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب واسم لا مشبه لمن الاستغراقية فى تضمن الاستغراق (قوله لسكونه فى مظنة المنع) أى لما تقدم من انكار كثير من له حتى قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل وان رد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فيما اذا كان المضاف اليه الخ) لا معنى حينئذ لهذا الاشتراط اذ كل جنس لشئ يصح الاخبار به عن ذلك الشئ اذ هو أعم والشئ أخص والذى يظهر لى الآن ان الاضافة على معنى اللام تأمل اه شيخنا واستظهر بعض انها على معنى فى وفيه ان الاضافة التى على معنى فى شرطها أن يكون الثانى ظرفا للاول نحو مكر الليل والا لتفات الى ظرفية

الجزء فى الكل الاعتبارية تكلف على انه ليس كلما كان الثانى ظرفا كانت الاضافة على معنى فى بل حتى يقصد النص على الظرفية فقولك مشارع مصرا ذا قصدت مجرد النسبة كانت اضافته على معنى اللام كما فى الامالى الحاجبية ولو سلم انه قصد هنا النص على الظرفية لا النسبة إلا معية قلنا من شروطها أن يكون المضاف مصدرا أو ما يتضمنه وليس المضاف هنا كذلك فالاضافية فى نحو قولك غلام الدار ليست من الاضافة التى على معنى فى بل من الاضافة اللامية كما أفاده العلامة يس وبهذا تعلم أن الحق مع شيخنا ثم ان كلام المحشى يقتضى أن اضافة الجزء الكله على معنى من وهو موافق لما نقله فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية وان كان مخالفا لما جرى عليه الشارح فيما يأتى من انهما ما اجتمع فيهما أمران * الاول كون المضاف بعضا من المضاف اليه والمراد بالبعض ما يشمل الجزء والجزئى والثانى صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فان قصدا معا كثوب زيد او الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليست على معنى من بل هى فى هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وانما قلنا والمراد بالبعض الخ لاجل أن يصح الشرط الثانى ويخرج به الجزء وسيأتى لهذا مزيد بيان عند الكلام على قوله ومعرب الاسماء فتأمل (قوله لان المراد اسمى مسمى الخ) أى فنسبة الاسمين الى حيثنا الواقع فى كلام المصنف انما هى باعتبار مسماه وهو لفظ حيثنا الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه كما فى قولك ضرب فعل ماض فان الحكم على المسمى اذ كل حكم ورد على الاسم ظاهرا فهو وارد على مسماه باطنا وليس مراد المحشى ان الكلام على حذف مضاف ولك أن تقول ان حيثنا اسم لنفسه الواقع فى هذا التركيب المستعمل فى معناه فكانه قال اسمى قولى حيثنا المستعمل فى معناه نظر قول المحشى عند الكلام على قول الشارح أما بعد حمدا لله فكانه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد اياه أى بهذا اللفظ الواقع الآن المستعمل فى معناه الانشائى ولا يلزم اجراء باب قصد اللفظ على وتيرة واحدة بل يقال فى كل محل بما يناسب وان تقدم نقلا عن المحشى ما يخالفه عند الكلام على زيد ثلاثى (قوله لم يخلص منه بتقدير القول) فيه أن مقول القول نصب الجملة المقصود لفظها فى التركيب المنطوق به لا فى تركيب آخر من حيث استعمالها فى معناه كان تقول أقول لك الآن زيد قائم أى أخبرك بهذا اللفظ المستعمل فى معناه ويدل لذلك

ماتقدم عن المحشي من قوله فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله مثلا للحمد وحينئذ فتقدير الشارح القول المضاف الى المخاطب للتنبيه على أن المقصود لفظ الواقع من المخاطب المستعمل في معناه الذي لا شهة في اسمية التاء ونافيه لا لان تقديره ضروري اذا الكلام مستقيم عند عدمه كما تقدم لك فتأمل (قوله لئلا يتزايد الثقل) أي لفظا وخطا أي يزيد على الثقل الحاصل بكثرة الاستعمال بخلاف النسب والتصغير فانه مع عدم كثرة الاستعمال لم يحصل ثقل في الخط لان الحرف المشدد يكتب بصورة حرف واحد فلاندفع اعتراض المحشي (قوله فلا يرد نحو ما الخ مذكورة) فيه نظر بالنسبة للموصولة فانها لم توضع لمعنى الحرف ولا يقال لا يظهر أيضا في نا الضمير لانا نقول هو متضمن معنى التكلم الذي حقه أن يؤدى بالحرف (قوله فلا اشكال) أي بأن من الموصوفة قد توصف بمفرد والافتقار انما يؤثر اذا كان لجملة على ان الافتقار للجملة لا يؤثر مطلقا بل لا بد من كونه لازما (قوله من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا) أي من جهة الوضع لها والاستعمال فيها ولو حذف معاني لكان أولى (قوله والظاهر أن مراده الخ) ووجه البناء حينئذ من حيث انه كالحرف في الاستعمال في الجزئي فعلى هذا ليس المراد بتأديته لمعنى الحرف أن يستعمل فيه بل كونه يفيده (قوله ولعل وجه الخ) ليس وجها معتبرا فانهم يعبرون به في بيان معنى الحرف مع انه جزئي فكذا فيما أشبهه شيخنا (قوله الاشارة الحسية) لا يخفى أنها ليست نسبة وان أفادت نسبة هي كونك قاصدا للمشار اليه وتعيينه عندك واسم الاشارة لم يتضمن هذه الاشارة الحسية بل تضمن هذا المعنى الجزئي بواسطة تلك الاشارة الحسية الا ان يقال مراد المحشي بالاشارة الحسية المعنى الجزئي بواسطتها ثم ان بعضهم أورد على قول الشارح فعلموا أنه يلزم عليه ان الواضع أخل بما من حقه أن يفعله وهذا لا يليق بالواضع سيما على القول بأنه المولى سبحانه وتعالى فالاولى أن يقول لانها تضمنت معنى حرف لم نعثر عليه وحينئذ فكل معنى وضع له لفظ يدل عليه لكن تارة نعثر عليه وتارة لا وقد يقال معنى كون الواضع حقه أن يفعل ذلك أنه اللائق بالقواعد وهذا الاينافي ان عدم الفعل هو اللائق لحكمة لم نطلع عليها كما ان وجوده مع خفائه علينا هو اللائق أيضا لحكمته (قوله لكونه نسبة الخ) عرفت انه ليس بنسبة الا أن يجاب بما تقدم (قوله وكشبه نيابة) الاضافة للوجه (قوله كما يفيده عطفه الخ) أي ان عطفه على التمثيل المتقدم للشبه يقتضي ذلك

(قوله

(قوله زاد في التصريح والمعنى) لعل نكتة عدم زيادة شارحنا ذلك كون النيابة في المعنى لا يتوقف عليها البناء شيخنا (قوله بأن يأتي الخ) أي المصور بإيباء ذلك للاعراب والمعنى يبنى الاسم لمجموع شيئين النيابة وإيباء الوضع والمعنى الاعراب وقوله وبقولنا بحسب وضعه الخ أي المصور بإيباء ذلك للاعراب اه شيخنا وكون الوضع والمعنى يأبيان الاعراب مبنى على القول بأن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل وكذا على القول بأنه معنى الفعل على ما استظهره المحشي في باب أسماء الافعال اذ هو حينئذ كالفعل لا موضع له من الاعراب اما على ان مدلوله الحدث فكل من الوضع والمعنى لا يأبى الاعراب اذ موضعه حينئذ نصب بالفعل الذي ناب عنه وظهر من هذا ان المراد انها تأبى الاعراب اللفظي والتقديري والمحلي (قوله لما فيه من التهافت) أي من حيث ان وجود الشئ لا يعلل بعدم قبول ضده بل لا بد له من علة غير عدم قبول ضده وان كان قابل أحد الضدين المساوى النقيض الآخر متى خلا عنه اتصف بضده ودفع هذا بما ذكره من الجوابين ظاهر وظاهر ان هذا الاعتراض بهذا الوجه المجاب عنه بالجوابين المذكورين لا يرد الا لو حمل القبول على مجرد الحصول أو قطع النظر عن لفظ القبول والا فلا وجه له أصلا حتى يجاب عنه بما ذكر لان مجرد لفظ القبول يدفعه ويحتمل ان التهافت من حيث جعل العدمي علة للوجودي ولو على وجه الجزئية اذ عدم شئ لا يصلح علة لشئ وجودي وان صح علامة له لكن فيه ان الجواب الثاني لا يدفع هذا وان اندفع بالاول لانه عليه صار جزء العلة وجوديا بعد ان لم يكن كذلك * وقيل ان التهافت من جهة ان فيه تعليل الشئ بنفسه لان عدم التأثير يرجع للبناء والعكس فكأنه قال يبنى الاسم لبنائه أو لا يتأثر لعدم تأثره ودفعه بالجواب الثاني ظاهر ووجه دفعه بالجواب الاول انه ليس المراد بعدم التأثير عدم قبول اللفظ للاعراب من حيث ذاته بل المراد عدم قبول الوضع والمعنى للاعراب فالمعلل بناء اللفظ والعلة عدم قبول المعنى والوضع للاعراب انتهى وفي هذا القيل نظر لان دعوى التهافت بهذا الوجه منافية للمناقشة الثانية المذكورة بقوله ولان عدم التأثر الخ اذ التهافت مبنى على العينية والمناقشة بعد مبنية على الغيرية على ان العينية لا تسلم كما هو ظاهر ثم رأيت ان جعلت السبب هنا شاملا للسبب العلمي صح واندفع الاشكال الثاني والمعنى ان عدم قبول الاعراب سبب علم أنه مبنى وان تأخر عنه وجودا فهو

فى قوة العلامة ولكن ظاهر الشارح والمتن السببية الحقيقية فلذلك سلكه المحشى (قوله فكانه قال الخ) اقتصر على جزء العلة لانه محل المناقشة فاندفع مايقال ان ظاهر كلام المعترض انه جعل قوله بلا تأثر علة مستقلة وهو خلاف الغرض (قوله ولك أن تمنع الفرعية) أى بأن عدم تسلط عوامل الاسماء قد ينشأ من الظر للوضع والمعنى بقطع النظر عن البناء وعدمه وتوجيه المنع بأنه قد وجد عدم تسلط العامل بدون بناء كما فى الاسماء قبل التركيب فقيه ان المراد عدم صحة تسلط العامل والاسماء قبل التركيب يصح فيها تسلطه (قوله لكونها على صورة الحرف) أى الذى لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا (قوله معربة محلا) أى ان كانت مبنية للشبه اللفظى ان لم يعتبر انها بمعنى غير من الوضع الاصلى أو الوضعى ان اعتبر ذلك وقوله أو تقديرا أى ان كانت معربة لان الشبه اللفظى يجوز البناء أو لعارضة الاضافة للشبه الوضعى الموجب للبناء (قوله وانها مضافة الخ) توطئة لما بعده والا فهو محل اتفاق (قوله على نقل اعراب الا) أى المتعين ذلك النقل على القول بأنها اسم بوجود الرفع فى لفظ الجلالة أى وعلى نقل اعراب أل الموصولة الى مابعدها فى نحو جاء الضارب والظاهر ان النقل غير متعين فيما لم يسمع بخصوص النقل كما هنا بدليل انهم لم ينقلوا فى قدر يد درهم بناء على لغة بناء قد فان مابعدها مجرور ولو نقل لكان مرفوعا و يدل أيضا للجواز ظهور الاعراب على قد فى لغة اعرابها فاذا جاز الظهور جاز التقدير وكونه محليا من باب أولى تدبر (قوله فتحة حكاية الخ) ما المانع من كونها فتحة بناء على القول بأن اسم الفعل وراء فقط أو بنية على القول بأنه مجموع وراء لك الا أن يقال مراده بذلك ان هذه الفتحة فتحة بناء أو بنية أتى بها دون غيرها حكاية لحالة الظرفية لانها حركة حكاية وحركة البناء مقدرة على القول الاول (قوله منصوبا بما ناب عنه) وهو تأخر وظاهر هذا انه اسم فعل معرب لفظا وهذا يخالف ماذكره فى مقابل الصحيح من ان اعراب أسماء الافعال محلى كما يفيده قوله وانظر ما علة البناء الخ فهلا أخر هذا الى مقابل الصحيح وجعل المقابل ثلاثة أقوال وانظر هل يقتصر ابن خروف الاعراب اللفظى فى اسم الفعل على نحو وراءك و يوافق الصحيح أو أحد مقابليه فى الباقى فيكون مفصلا أو لاحرر مذهبه (قوله ولو قال ولا يدخل الخ) سبق له ان دخول العامل طليه للمحول فالدخول والعمل متلازمان ان لم يكونا بمعنى فلا يتوهم دخول بلا عمل و يشير اليه

صنيع الشارح اه شيخنا وقد يقال هذا تأويل للدخول بغير ما يتبادر منه والكلام هنا مبني على ما يتبادر تأمل (قوله دعيت نزال) أي دعيت هذه اللفظة وذكرت اه حف (قوله الذعر) أي الخوف (قوله وانظر ما علة البناء الخ) في التكت عن ابن جني انها بنيت لتضمنها كثيرا معنى لام الامر وحمل الباقي عليه اه وقال شيخنا العلة الشبه الجمودي (قوله اذا الموصل غير العارض) أي سواء كان لازما أم لا (قوله سبحان من علقمة الخ) عجز بيت من أبيات الكتاب قائله الأعشى يهجو به علقمة بن ناشرة لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في خط الدنوشري وغيره اه يس على التصريح وفي حاشية البيضاوي للشهاب ان صدره * أقول لما جاءني فخره (قوله لقصد الدوام) هذا مبني على ما درج عليه الرضي في باب المفعول المطلق من ان وجوب حذف العامل مع النصب يفيد الدوام وتقدم للحشي اعتماد ما ذكره الرضي في باب المبتدا من انه لا بد في افادة الدوام من الرفع لان النصب قرينة على ملاحظة الفعل الدال على الحدوث (قوله وابعد) أي صار ذا بعد فهو لازم أخذا مما بعده (قوله للزوم الدور) أي لان سبحان متوقف معرفته على معرفة المأخوذ منه وهو سبح هذا المعنى لجعل الأخذ طريق بيان المعنى وسبح متوقف على هذا المعنى الذي من جملته لفظ سبحان فتوقف الشئ على نفسه بواسطة وهذا دور أو تقول معرفة المأخوذ متوقفة على معرفة المأخوذ منه الذي من جملته سبحان وقد يقال الجهة منفكة فان توقف معرفة المأخوذ على معرفة معنى المأخوذ منه انما هو من حيث معنى المأخوذ وتوقف المأخوذ منه على المأخوذ من حيث النطق بلفظ المأخوذ فلا ولي توجيه الدور بأن لفظ سبحان متوقف على لفظ سبح وجودا لان المشتق فرع المشتق منه وجودا ولفظ سبح متوقف على لفظ سبحان وجودا اذ لا يوضع سبح الا اذا وجد لفظ سبحان والقائل بهذا الأخير ي ان التنزيه هو قول سبحان الله فيقول التنزيه وقول سبحان الله شئ واحد والا لزمه التفسير بالمباين وان كل لفظ سبحان الله ليس معناه الا هذا القول وبه اندفع ما يقال ان سبحان المأخوذ معناه قول سبحان الله ولفظ سبحان المذكور في معنى المأخوذ منه معناه التنزيه فلا دور ووجه بعضهم الدور بأنه يصير معنى سبحان الله على هذا قول سبحان الله فقد أخذ

فى تعريف نفسه اه وفيه مايعلم مما قدمناه ورأيت لبعضهم مانصه قوله للزم الدور وجهه والله أعلم توقف تحقق مدلوله على النطق به حينئذ والنطق به متوقف على تحقق مدلوله اذ هو حكاية له واخبار عنه ويمكن التخلص بأنه اخبار عما تحقق به كما فى قولك أتكلم مخبرا عن كلام حاصل بنفس قولك أتكلم أو بأنه انشأه وعند التحقيق تحد اللازم اما الدور أو التسلسل فتدبر (قوله خلاف) يدل لعلميته الجنسية عدم صرفه فى البيت اذ ليس المانع الا هى مع زيادة الالف والنون كما فى حواشى البيضاوى فراجعها فان فيها نفائس اه شيخنا (قوله فانها قد تضاف الخ) أى فلم يعارض شبهها المعنوى (قوله فانما انما تضاف الى الجملة) أى فلم يوجد المعارض بل انما وجد المحقق للشبه وانما لم تعارض الاضافة الى الجملة شبه الحرف لان الاضافة اليها كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف (قوله ولو سلم الخ) عبارة المدابغى ويرد عليه قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة لمفرد وهما مبنيان ويجاب بأن لزوم الاضافة الى المفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذا ان يجوز اعرابهما فى لغة اه وفيما قرره كالحشى نظر اذ البناء واجب فى لغة البانى فحينئذ يقال لم تعرب عنده للمعارضة والمالغة المعرب فلا اشكال فيها وليس اختلاف اللغات هو المتبادر من التجويز اه شيخنا فى حاشية المغنى ان بناء قد مذهب بصرى واعرابها مذهب كوفى وفى الاشمونى ان لدن مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه اه أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وانما بنيت لدن لشبهها بالحرف فى الجمود للازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع الحرف ان لم يشترط كون الثانى لينا وأجرى البقية مجراه وبناء قد لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ان لم يشترط كون الثانى لينا (قوله اعترض بأن من قال بالاعراب الخ) ان كان المنقول عمن قال بالاعراب انها تثنية حقيقية اتجه ماذكر من الاعتراض والجواب وان لم ينقل عنه ذلك وكان معنى هذا الاعتراض انه يلزم من قال بالاعراب أن يحكم بأن التثنية حقيقية لم يتجه ماذكر اذ لا يلزم ذلك لانه يحتمل ان من قال بالاعراب يشترط فى التثنية الحقيقية اعراب المفرد وقبوله للتنكير والمفرد هنا مبنى فهى وان أعربت ليست حقيقية لفقد هذا الشرط كاثنين فانه معرب وليس تثنية حقيقية لفقد الشرط

فهما من باب الملحقات فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه اه شيخنا (قوله ردهما على الشراح) فقوله برسم المصحف الخ رد لقوله وان هم الخ وقوله والاجماع الخ رد لقوله فلذلك بنيت ولك جعل قوله برسم الخ رد لقوله مقطوعة عن الاضافة وقوله والاجماع عرد لقوله فلذلك بنيت وقوله وان هم أشد الخ من تعلقات قوله مقطوعة عن الاضافة وعلى هذا فهو لف ونشر مرتب لكن ما سلكه المحشي أولى ووجه الاحتجاج برسم المصحف ان رسم المصحف متى أمكن اجراؤه على القياس لا يعدل عنه الى ما يخالفه هنا وقد أمكن فيلزم على زعم ابن المطراوة اجراؤه على خلاف مقتضى القياس مع امكانه فلا يقال رسم المصحف لا يحتج به (قوله أي اللغوي الخ) ربما ينافيه قوله لانه لم يجر على سنن الجموع المعلل بأنه أخص فانه متبادر في أن المراد الجموع الاصطلاحية فان عم التعليل الجموع اللغوية أيضا صح تأمل اه شيخنا (قوله يرد عليه ان التثنية الخ) هذا ايراد وجوابه انما يحتاج اليه ما لو ثبت ان الباني هنا معرب هنالك ولا دليل على ذلك بل يحتمل ان الباني هنا بان هنالك والمعرب هنالك معرب هنا وحينئذ فلا ايراد ولا جواب اه شيخنا (قوله فلهذا اعتبرت) أي في نفي المعارض وقوله دون الجهة اللفظية أي لم تعتبر ولم يلتفت اليها في نفي المعارضة (قوله لان الذي يستعمل في العاقل الخ) أي في المجموع الشامل للعاقل وغيره كما اذا قلت لم يهلك الله الخالق الذي وجد واردت بالخلق ما يشمل العاقل وغيره فان الذي يستعمل جمعا كالذي خاضوا والذين خاص بالعقلاء هذا نهاية ما يمكن تمشية الكلام به واما ان فهمت ان الذي في حال الحاقه على المفرد يستعمل للعاقل وغيره فلا يضر ناهذا فان نحو ماش كذلك وقد خص جمعه العاقل اذ المدار في الجمعية على ثلاثة أمثال المفرد كما سنبينه عليه ويبحث هكذا في الموصول اه شيخنا (قوله وأدخله ابن مالك الخ) لعله في غير شرح الكافية لان ظاهر نقل الشارح عنه انه عده في شرح الكافية سببا مستقلا فليحرر (قوله بل أريد الاعم) بان أريد بالشبه المعنوي مشابهته الحرف في صفته المتحققة في افادة معناه أو اهماله وبالاستعمالي مشابهته للحرف في استعماله ولو في الاهمال (قوله الشبه الجمودي) أي كالمضمرات فانها عديمة التصرف في لفظها بوجه حتى بالتصغير والوصف (قوله جاز اعرابه لفظا) أي في غير القرآن كما هو ظاهر (وامكن جعله مركبا الخ) أي بان كان اسمين ولو حكما فان لما سبق

اسم حكما لوازنته قابيل واما اذا كان اكثر من اسمين نحو كم يعص فلا يمكن فيه ذلك (قوله لثبوت ذلك) أى المذكور من المحل والاعراب وقوله أى التى لم تكن مبنية الخ الاظهر أن يقول أى التى لم يقم بها سبب مما تقدم لا كتى وأين (قوله ما يشمل الاسنادى والاضافى) اما بعد التركيب الاسنادى فيعرب واما بعد التركيب الاضافى فيعرب أيضا المضاف اليه واما المضاف فانه وان لم يكن معربا بالعدم تركيبه مع عامل الا انه لا يجيء فيه القول الاول وهو البناء لمشابهة الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا بل يتعين فيه القول الثانى وهو انه معرب لسلامته من شبه الحرف فليس من محل الخلاف هذا ما ظهر (قبين المبنى والمعرب الخ) أى من حيث مبدؤهما وهو الاعراب والبناء فالبناء ملكة لانه صفة ثبوتية قائمة بمحلها والاعراب عدم تلك الملكة (قوله وليس النزاع) أى بين صاحب الكشاف المعبر عنه فيما يأتى بالعلامة وبين ابن الحاجب المعبر عنه فيما يأتى بالمصنف ومحصل ما فى المقام ان صاحب الكشاف اعتبر فى المعرب الصلاحية لاستحقاق الاعراب فيصدق بالاسماء قبل التركيب لانها حينئذ صالحة لان تستحق الاعراب بالفعل اذا ركبت ويصدق أيضا بالاسماء بعد التركيب قبل اجراء الاعراب عليها لانها مستحقة بالفعل للاعراب زيادة على الصلاحية لذلك الاستحقاق وان ابن الحاجب اعتبر فى المعرب الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب فلا يصدق الا بالقسم الثانى من القسمين الصادق بهما المعرب عند صاحب الكشاف واما المتصف بالاعراب بالفعل فهذا الخلاف فى تسميته معربا بهما ولا من غيرهما (قوله فاعتبر العلامة الخ) يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود أسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد قام زيدا ولم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل اه عبد الغفور قال عبد الحكيم أفاد بهذه العناية فوائد * الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر الصلاحية المذكورة فى مفهوم المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق المعرب فى الاسم أى فى كونه معربا * الثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لا تكون الاسماء حال

اتصافها

انصافها بالاعراب أو استحقاقها له معربة بل المراد انه اعتبرها مجردة عن اعتبار أمر آخر فيرجع الى انه يكتفى بالصلاحية * الثالثة أن الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز أن تجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع حصول الشئ بالفعل * الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى الكون ذا لياقة وهو بمعنى الصلاحية فيرجع الى أنه اعتبر استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر فازال خفاءه باقامة وجود أسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى أنه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التى يستحق بها الاعراب بما تنفع المقصود غاية الاتضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعانى المصورة لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة وقوله سواء وجدت أى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة أو لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة وقوله بل زاد مع القابلية وجود الاسباب الخ * فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب فى تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية * قلت فائدته التصريح بأن مقابله منقسم قسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قصدا اه وقوله فى الفائدة الاولى انه ليس المراد الخ لعل معناه انه فى مقام التسمية اعتبر مذكورو فى مقام بيان المفهوم لم يعتبره وان كان اعتباره فى مقام التسمية مفيدا الاعتباره فى مفهوم آخره (قوله واعتبر المصنف مع الصلاحية الخ) استشكل بأن الحاصل له الاستحقاق بالفعل لا يقال فيه انه صالح لذلك الاستحقاق اذ لا يوصف بالصلاحية للاستحقاق الا الذى لم يستحق بالفعل وهو مدفوع بما تقدم لك عن عبد الحكيم فى الفائدة الثالثة (قوله فلم يعتبره أحد) أى بل المعتبر اما مجرد الصلاحية للاستحقاق أو حصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية (قوله ولذلك الخ) أى ولاجل عدم اعتبار وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا يقال لم يعرب الكلمة أى لم يغير آخرها

بالفعل وهي معربة أي والحال انها معربة لاستحقاقها الاعراب أو لصلاحيتها لذلك الاستحقاق فقدنني عنها في هذا القول الاعراب بالفعل مع تسميتها معربة بقوله وهي معربة حال من الكلمة وهو من جملة المقول (قوله وضابطها موجود الخ) هذا الضابط يفيد ان اضافة الجزء لكله ليست على معنى من اذ ليس بين الجزء وكله عموم وخصوص وجهي وهو خلاف ما تقدم له في الكلام على قول المصنف في اسمي جنسا على انهم لم يذكروا هذا الضابط في باب الاضافة بل الضابط الذي ذكره الشارح هناك ان يكون المضاف بعضا بالمعنى المتقدم مع صحة الاخبار بالمضاف اليه عنه ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي الاكتفاء بالبعضية فنحو يد زيد على معنى من على الثاني لا الاول (قوله واعتراض البعض الخ) ثم قال هذا البعض وصحة الحمل هنا لا تظهر الا بتكلف فالاحسن ان يكون من اضافة الصفة للموصوف اه والتكلف هو جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمعية وقوله فالاحسن الخ فيه ان اضافة الصفة للموصوف سماعية على انه يلزم وصف الجمع بالمفرد فيحتاج الى تأويل المعرب بالمعربات أو تجعل أل في الاسماء جنسية فهذا هروب من تكلف الى شذوذ وتكلف تأمل (قوله مدفوع بما مر الخ) فيه ان الذي مر عن الرودانى انه انما يكون شرطا فيما اذا كان الثاني جنسا للاول وتقدم الاعتراض عليه نعم هو يؤول الى اعتبار الغلبة ثم ان ظاهر هذا الدفع تسليم عدم صحة الحمل هنا وصحته في خاتم حديد ووجهه انه يصح لك ان تقول الخاتم حديد اذا أردت خاتما معينا لا كل خاتم ولا يصح هنا ان تقول المعرب الاسماء اذا أردت معينا لاختلاف المبتدا والخبر افرادا وجمعا وكذا اذا أردت جميع المعربات لان جميعها ليس هو الاسماء فقط وظاهر كلامه أيضا ان الضابط الذي ذكره ليس موجودا هنا وفيه انه ليس هناك شيء يصدق عليه معرب بالافراد وأسماء بالجمع فلم توجد صورة الاجتماع * فان قلت الاختلاف بالافراد والجمع لا نظر اليه لغروضه أولا مكان ان يقال ان أل في الاسماء جنسية فتبطل معنى الجمعية فتأتي حينئذ صورة الاجتماع * قلت حينئذ يصح الحمل بهذا الاعتبار فلا يصح ما أفاده كلامه من وجود الضابط وعدم صحة الحمل ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى التأويل ولذا كانت اضافة عدد الى عدد كثلثمائة على معنى من اتفاقا مع احتياج صحة الاخبار الى تأويل مائة بمئات كما نص عليه

الحشى فى باب الاضافة (قوله مع انفهامه من قوله الخ) فدلا يسلم لاحتمال ان يكون المعرب أخص مما ذكره فتجىء الواسطة ولذا كان هذا مع ماسبق دليل نفى الواسطة ثم رأيت فى يس على التصريح ذكر المصنف فى الحواشى له فائدة أخرى أى ذكر لقوله ومعرب الاسماء الخ فائدة أخرى أى غير التوطئة الى التقسيم الى القسمين وهى الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم فى شبه الحرف اذ لم يكن فى عبارته السابقة حصر * وقال الشهاب القاسمى فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما اشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز ان يعتبر فيه شئ آخر زيادة على ذلك ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة اه قال يس وهو فى غاية الحسن (قوله ولو قال فى التقسيم الخ) فيه ان الحلاق الشارح يشمل ما فى الترجمة بخلاف ما لو قال ذلك فتأمل (قوله والتعليل بعلة ناقصة) أى فعلة الاعراب غير المحلى التوارد مع السلامة وأما الاعراب ولو محلا فعلته التوارد فقط ولا دخل للسلامة فى ذلك (قوله أى افراد موصوف الخ) لاحاجة لهذا لان الاسم المبنى معلول أى معروض علة أضيفت للبناء لانها الموجبة له فالمعلول هنا بمعنى معروض العلة أى الموصوف بها لا بمعنى الموجب المجلوب بها وبنى هو كغيره كلامه على الثانى فتكلف شيخنا (قوله ويصح ان يراد افراده الشخصية الخ) هذا الاحتمال هو الظاهر لان الافراد الشخصية هى المتبادرة واريد الانواع مع ما فيها من الخروج عن المتبادر يلزم عليها ان أنواع المعربات ربما يدعى فيها الحصر فلا يصح قول الشارح بخلاف الخ تأمل (قوله أى فيما يأتى) أى من الكلام على المضمرات واسماء الاشارة ونحو ذلك هكذا فهم واستشكل بما ذكره بعد وفيه انه ليس كذلك بل المراد البيان فيما تقدم بقوله كالشبه الوضعى الخ وانما عبر بالمضارع لان البيان مستقبل بالنسبة لتقديم العلة أو حكاية صورة الحال الماضية وقوله تقدم الخ أعاده توطئة لما بعده الذى هو محط التعليل وقوله ليبين الخ بيان لوجه انتاج العلة للتقديم ومحصل كلامه أنه لما كانت افراد معلول علة البناء محصورة والمحصور يستحق البيان قدمت العلة ليبين تلك الافراد اذ بها مرتبط بالعلة على الوجه الذى أراده المصنف كما يظهر من قوله لشبه من الحروف مدنى كالشبه الخ تأمل (قوله واستبعد) الاستبعاد ظاهر بالنسبة للمتصل بنون النسوة اذا كان معتلا اذ الظاهر

انه فى محل جزم بالحذف لا بالسكون فحينئذ أمره لم يبن على ما يجزم به مضارعه محلا وعلى هذا يحمل كلام السيد الحقنى والظاهر ان مثله المتصل بنون التوكيد وعبارته وأورد عليه أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما بالبناء لان شرط اعراب المضارع كما فى النظم أن لا يتصل بنون الاناث وكونه فى محل جزم على السكون بعيد اه فقول الحشى لكن يأتى قريبا ما يؤيده نهايته انه يأتى له ما يؤيد كونه فى محل جزم وبهذا لا يندفع الايراد اذ المعتل فى محل جزم بالحذف وأمره مبنى على السكون لا عليه فان حمل هذا وجه الاستبعاد كما حملنا عليه كلام الحقنى لم ينفع قوله لكن يأتى الخ اذ لا يأتى الا ما يؤيد ان له محل جزم لا ما يؤيد انه فى محل جزم بالسكون اه شيخنا (قوله لكن يأتى قريبا الخ) الآتى هو ان المضارع مع احدى النونين له محل نصب أو جزم اذا دخل عليه ناصب أو جازم ولا محل له عند التجرد عن العوامل (قوله يحمل كلامه أغلبيا) اولى منه ان المراد اذا كان المضارع معربا بين أمره على ما يجزم به أما اذا كان مبنيا فهو ومثله أو المراد بما يجزم به ما يكون فيه مع الجازم ولو لم يكن جزما بل بناء تدبر شيخنا وفيه ان ذلك لا يظهر فيما اتصلت به نون التوكيد (قوله يقال هاتى الخ) أصله آتى يؤاتى مؤاتاة أبدلت الهمزة هاء كما فى يس على الفاكهى فائدة مما نقل عن بعض الافاضل ان المهاتاة كثرة الكلام ولا كلام لنا فيها اه شيخنا (قوله ولا يرد على كراهتهم الخ) قد يقال مرادهم أربع حركات لازمة وهى حركات البنية والبناء وليوجد فيما ذكر ذلك تأمل (قوله لرفضهم الخ) قيل ان رفضهم ذلك انما هو فى الاسماء العربية وقلنسوة لفظ أعجمى اه لكن كلام القاموس يفيد انه عربى كما يعلم بمراجعته (قوله تحكم) اذ كل منهما لا غنى عنه (قوله لئلا يلزم الخ) ولا يحتاج للجواب بانه من ظرفية المفصل فى المجمل (قوله كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى) يحتمل ان معناه انه قيل ان كسرة غلامى للمناسبة الاصلية التى للاعراب ذهبت وعليه فيكون الفرق بعد فيه ردّ لهذا أيضا ويحتمل ان معناه انه قيل بأن كسرة غلامى للمناسبة وان لم يكن فيه أصلية ذهبت وعلى هذا تكون قيل لمجرد العز ولا للتضعيف بخلافه على الاحتمال الاول ويكون الفرق بعد فيه اقرارا لذلك وهذا هو الظاهر وقوله والفرق أى بين ضربا وغلامى حيث جعلت الفتحة فى الاول للبناء لا للمناسبة والكسرة فى الثانى للمناسبة

لا للاعراب (قوله وانهم منع ذلك الخ) قال بعض اخواننا بالدرس لان لام الامر ذو ية بنقل الفعل الى الانشائية فعملت محاذوفة اه شيخنا (قوله لكونه مع الحدث) هذه المعية لا تفيده الاستقلال فهو غير مستقل كما قدره الشارح عن ابن هشام قال بعض الاخوان لما انضم الى المستقل صار مستقلا اه لكني لا أسلمه اه شيخنا ويؤيد عدم التسليم انهم عند الكلام على الاستعارة التبعية نصوا على ان المركب من المستقل وغيره غير مستقل والذي يظهر ان الامر المأخوذ من الفعل مقصود لذاته فلذا كان مستقلا بخلافه اذا أخذ من الحرف فانه يكون غير مقصود لذاته فلذلك كان غير مستقل (قوله بل اجزاء من أو اخراج) الظاهر ان مراده ما يشمل ذلك وغيره كالزمن الحاضر فقط والحاضر والمستقبل فقط بخلاف الماضي فقط والمستقبل فقط تأمل (قوله فانه يقبل اللام الخ) فيه ان هذه اللام ليست لام الابتداء قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية الا في باب ان اه وتفصيل الكلام في المغني وقد يقال لا يسلم ان مالك ان المدار على لام الابتداء بخصوصها كما يأتي انه لا يسلم ان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب فكانه فهم ان اضافة لام الابتداء لبيان الواقع وان المدار على قبول لام ما لا خصوص لام الابتداء وان المدار على توارد معان يميزها الاعراب لا بقيد توقفها عليه فقط وان توصيفها بالتي لا يميزها الا الاعراب ليس للتقييد الاحترازي بل لبيان الواقع وان صرح في كلامه بان المعاني التي في الاسم لا يبينها الا الاعراب حيث قال لولا الاعراب لالتبست والحاصل انك ان جعلت الاضافة والوصف لبيان الواقع والمدار على مقيدهما لا باعتبارهما تم ما قاله ابن مالك وان جعلتهما قيدين احترازيين لم يتم اه شيخنا لكن التقييد بقوله لولا الاعراب لالتبست انما هو لضرورة كون كلامه في بيان القبول الواجب وكون علة الاعراب لا تتوقف على ذلك مستفاد من تعبيره بالجواز المفيد ان وجه الشبه مطلق قبول المعاني المختلفة أعم من الجائز والواجب تأمل (قوله فقد لا يجري المضارع الخ) كيعد ويقوم ان اعتبر الظاهر وكيفرح فانه غير جار على اسم الفاعل الذي هو فرح وكيدع ويذر فان كلا منهما غير جار على اسم الفاعل لعدم وجوده (قوله فالماضي قد يجري الخ) فيه ان المضارع جار دائما وهذا هو الموجب كما يستفاد من قوله ولوسلم الذي معناه ولوسلم الا المراد بأن اعتبر الاصل في نحو يعد ويقوم

ومقتضى القياس وهو ما وازن فاعل في يفرح ويدع ويذر (قوله ودعوى ان قياس الخ) أي ليصار الى قياس الشبه اه شيخنا (قوله لا يسلمها المصنف) بأن يقول هذا الحصر وان لم يكن في المضارع كما قلت أيها المعترض لكن يكفي وجود تواردا لمعاني في الاسم والمضارع وان كانت في الاسم لا يميزها الا الاعراب وفي المضارع يميزها أيضا وضع اسم مكانه هذا كلامه وأقول قوله لا يسلمها الخ أي قد ينازع فيه بأنها المتبادر من قوله لولا الاعراب لالتبست الان يقال هو وان ذكر هذا الوصف واعترف به فجعله لبيان الواقع في الاسم لا لبيان جزء العلة وقيدا احترازيا كما سبق ويرد بانه تم عدم التسليم اه شيخنا وتقدم ما يتعلق به (قوله حيث قال شابه الاسم الخ) عبارته وهو أي الاعراب في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا الا المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبيه ما وجب له فأعرب ما لم يتصل به نون توكيد أو نون اناث (قوله ومعنى كون قبوله واجبا الخ) لك ان تقول معنى وجوب قبول الاسم لذلك ان قبوله ذاتي لازم اذ كل اسم قابل لذاته لتكونه فاعلا أو مفعولا أو مضافا أو منسوبا اليه ومعنى جواز قبول الفعل لذلك ان قبوله ليس ذاتيا بل طارئ في بعض التراكيب المجموع فيها فعلان بعدهما وذات الفعل الذي يركب مع غيره لا يلزمه هذا القبول الا ترى نحو يضرب زيد عمرا وكثير غيره قابل لتلك المعاني اه شيخنا (قوله بأنه فاسد) علله بان الجائز هنا هو عين الواجب هناك لاشبهه فان الذي أوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك ثابت للفعل لا أن الموجود شبهه وانما يصح لو نص على تلك المعاني المختلفة اه اسقاطي (قوله وسقط ما قد يقال الخ) أي بقوله ومعنى كون قبوله واجبا الخ (قوله وأجيب بأنه نادر الخ) لك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها مع الماضي على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كان تقول ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف قاله بعضهم وقد يقال لم نعتبر هذا التوقف على ان المضارع كذلك كان يقال لا تعن بالجفاء ولا تمدح عمرا ولا تعن بالجفاء وأنت تمدح عمرا على ان الواو حالية ولا تعن بالجفاء ولكن تمدح عمرا الا يقال ان عدوله عن النصب الى وأنت تمدح عمرا ظاهر في الاستئناف لا الحالية اذ لو أراد الاتي بما يص عليها وهو النصب على انه لم يستغن عن الاعراب اذ في النهي عنها جزم الفعل والفرض ان

التمييز بالادوات لا بالاعراب لانا نقول ان الكلام فيما اذا وجدت قرينة على الحالية والا فيقال ان تشرب اللبن بالرفع فى قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن متبادر فى الاخبار عن وقوع ذلك منه فى الحال أو الاستقبال لا فى الاباحة التى هى المرادة ففهم الاباحة متوقف على القرينة وان الاعراب غير منظور اليه ووقوعه فى المثال المذكور موافقة للاستعمال تأمل (قوله وفيه بحث) لعل وجهه ان الالباس الذى لاجله الاعراب فى المضارع نادر أيضا فالفعلان على حد سواء اه شيخنا (قوله بل يتحاشون الخ) أى فهو أخو اللبس فى ذلك فسماه باسمه واشتق منه التبست بمعنى انهمت وأجملت تبرا لتدفع ما عساه يقال بل قيل ان هذا الجواب لم يدفع السؤال اه شيخنا (قوله ومثل ذلك يقال الخ) بأن تقول لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن عند ارادة النهى عن كل منهما أو مع شرب اللبن عند ارادة النهى عن المصاحبة أو ولا تشرب اللبن عند ارادة النهى عن الاول فقط اه حفنى (قوله من غير سبب) لعله نظرا الى ان كلا من السببين مطعون فيه وان المضارعة موجودة فى الماضى وتوارد المعانى موجود فيه أيضا وقول المصنف بالند ورمعارض بالمثل فى المضارع فلم لم يوجد سبب صحيح خال عن القادح علمنا ان الاعراب لذاته لا لسبب وهذه شبهة صحيحة فكيف يقال باطل قاله بعضهم (قوله الا ان يقال التجرد ضعيف) ان قلت ان الابتداء أيضا ضعيف لانه عامل معنوى مع ان معموله الذى هو المبتدا اذا كان مبنيا فى محل رفع نحو سيبويه عندى قلت لما كان الاعراب أصلا فى الاسم دون المضارع كان للمبتدا محل رفع بخلافه اه قويسنى (قوله ثم رأيت شيخنا الخ) الغرض بهذا ان ما قرره السيد استظهار امنقول وان ما أشار اليه بقوله الا ان يقال الخ هو ما انحط عليه من غيره قبله المقال اه شيخنا (قوله بتنزيله منزلة الجزء الخاتم) وانما كان هذا مفيدا للقوة لكون المانع حينئذ متصلا بالحرف الذى يكون عليه الاعراب (قوله لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة الخ) فيه نظر اذ ياء الفاعلة ليست منزلة منزلة الجزء الخاتم اذ بعدها النون فهى خارجة بقوله فيما تقدم الخاتم لكن الظاهر ان المدار على الاتصال بما عليه أو به الاعراب فكان الاولى ان يقول أولا بتنزيله منزلة الجزء المتصل بالآخر ليتم له هذا الايراد وقد يقال ان النون علامة الاعراب فليست من الفعل فالياء خاتم وهذا يؤيد ما تقدم لنا من ان النون لحقت الآخر الحكمى فلا تغفل (قوله أقوى وأتم) أى لان معناها فى الحديث ان تأكيده

وقوته صفة من صفاته بخلاف معنى الياء فانه الفاعل الخارج عن ذات الحدث لسكون نون النسوة بكاء الفاعل مع كون الفعل مبنيا معها الا ان يقال ان نون النسوة ملحقة بنون التوكيد بجامع النونية فتم تنزلها دون الياء تأمل اه شيخنا (قوله لانه ذكره) قد يقال هو تعليل لاصل البناء قصد به تفصيل وبيان التعليل السابق الذي هو معارضة شبه الاسم فكأنه يقول خصيصية الفعل التركيب مع النون التركيب المخصوص كتركيب الجزء الخاتم مع ماقبله فبني لاجلها والواقع ان بناءه على الفتح للخفة هذا بالنسبة لنون التوكيد وكأنه يقول بالنسبة لنون النسوة خصيصية الفعل سكونه مع نون النسوة فبني لوجودها سواء كان سكون بناء أو مناسبة والواقع ان المضارع مبني على السكون لخفته أو اصالته في البناء فليس تعليلا لخصوص السكون وعلى هذا يستقيم العزو لشرح الكافية ويكون موافقا لكلام الشارح الآتي اه شيخنا وفيه ان التعليل الثاني هو الجاري على الماضي بجامع الاستواء في اصالة السكون فلا يظهر قوله فكأنه يقول الخ وقد يقال هذا هو المآل وبيان ذلك ان المضارع والماضي لما استويا في اصالة السكون حمل الاول على الثاني في السكون عند وجود نون النسوة فقد أثرت نون النسوة عند طروها عليهما السكون فكان للفعل خصوصية تامة بها فرجع المضارع الى أصله من البناء وأبقى الماضي على حاله من البناء على الفتح غايته انه مقدر تأمل (قوله أي في كون كل ساكن الخ) ليس مقصوده بيان الجامع لذكر الشارح له بقوله لانهما مستويان الخ وانما مقصوده بيان الحكم المترتب على القياس (قوله وهذا تعليل لحمله الخ) محصل هذا التعليل أن بين الماضي والمضارع اشتراكا في ان الاصل في كل السكون من جهة ان الاصل الاصيل في الأفعال البناء والاصل في المبنى السكون وهذا لا يفيد ان سكون الماضي مع نون النسوة بناء وليس محصله ان السكون الحاصل مع نون النسوة في المضارع والماضي أصل حتى يفيد التعليل ان يكون الماضي معها بناء فافهم وما يقال ان قوله لانهما مستويان في اصالة السكون صريح في ان الماضي مع النون مبني على السكون لا على فتح مقدر لانه لو لم يكن هذا السكون سكون بناء لما كان أصليا فيه فيناقض ما مر من انه مبني على فتح مقدر وقول المحشي أي في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لا يفيد مع قوله مستويان في أصالة السكون فتدبر (قوله على حده) هذا خلاف المشهور لان

المشهور اشتراط كون الساكنين فى كلمة واحدة (قوله مخالفا لما أسلفه) يقدم مافيه (قوله ولا يقاس على باب لا الخ) أى لوجود الفرق بأن لا ركبت معها وتأثيرها فيما دخلت عليه صارت معه كالشئ الواحد كما قالوا فى الفعل مع ما عمله فساغ القول بالتركيب ولا كذلك نون التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تأمل اه حف (قوله والمسند للواحدة) الاولى حذفه فان المسند للواحد لا يلتبس به وقد يقال مراده انه لو أعرب بالضمة لا لتبس بفعل الجماعة ولو كسر لدفع هذا اللبس لالتبس بفعل الواحدة فتعين الفتح (قوله علم من قوله الخ) أو من كون الواضع حكيما يعطى كل شئ مايستحقه (قوله يحتاج التمييز بينها الخ) دفع به اعتراض الهوتى حيث قال الظاهر ان يقول مايحتاج فيه الى الاعراب أى معان يحتاج اللفظ بسببها الى الاعراب اذ المعانى لا تحتاج وانما المحتاج الدوال (قوله أو المستحب) أى لان الاصل عدم الحركات عند وضع المفردات فيستحب اه شيخنا (قوله فسران يسكن الخ) حقيقة ان يسكن يدخل فيه السكون أو يجعل ساكنا ولما قابله بذوفتح وذوكسر وذوضم علم ان اسالة التسكين من حيث متعلقه وهو السكون وبذلك وافق عبارة النحاة فلذلك حمل بالسكون كما قاله المحشى وربما أفاد كلامه ان هذا موافق عبارة فقط وليس كذلك بل التسكين الذى هو وصف الكلمة ليس بناء انما البناء السكون الذى هو عدم الحركة تأمل اه شيخنا (قوله فربما توهم عدم الخ) فيه انه لا توهم مع التعبير بمنه فانها مشيرة لعدم الانحصار فيما ذكره كما صرح به المحشى بعد وقد يقال لا اشارة فيها لذلك بل فى الكلام تقدير أى ومنه ذوكسر الخ على حد قولهم من آمر ومنهم من كفر ومناظعن ومنا أقام ولو سلم عدم التقدير واعتبار الثلاثة المذكورة بعد من فى المتبعض لكان البعض الآخر الساكن فالتوهم موجود على كل حال اه شيخنا (قوله فى نحو لا وتران) فيه نظر لانه ليس مبنيا على الالف بل على فتحة مقدرة عليها لان من يلزم المثنى الالف يقدر اعرابه عليها كلقصور فيكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه والجمهور انه مضاف للكاف واللام زائدة والخبر محذوف أى لا أبالك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعدم المبالاة صار معرب لا مبنى وقال الفارسى وابن الطراوة أيا مفرد مبنى جاء على لغة القصر أى ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على

ثلاث اللغة لا مبنى عليها ولان شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف فحذف تنوينه للبناء ولك خبر وقيل ان أبالك شبه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها له بالمضاف وهذا مبنى أيضا على لغة القصر كما سيأتى ذلك فى باب لا وعلى هذا يخرج قوله

أخالد أخالك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

(قوله نظر) رجحه ان الفتح انما ينوب عن الكسر على القول بمنع صرفه لا على القول ببنائه الذى الكلام فيه اذ لم يعهد استحقاق كسر من حيث البناء حتى ينوب عنه ماذكر انما عهدت نيابة الحركات أو الحروف فى البناء فيما يقال فيه انه مبنى على ما ينصب به أو يرفع به وهو المنادى واسم لا وليس شئ منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا على ان لى فى كلام السيوطى من أوله الى آخره نظرا اذ المصنف رحمه الله ذكر فى الاعراب أصوله وما ناب عنها بعد ذكر الانواع الشاملة للاصول والنوائب ولم يذكر فى البناء الا الانواع الشاملة للاصول والنوائب فالضم هنا هو الضمة وما ناب عنها والفتح هو الفتحة وما ناب عنها وهكذا اذا الضم فيه يقابل الرفع فى الاعراب وقد فسروه بالضمة وما ناب عنها وهكذا الباقى وليس الضم الضمة والفتح الفتحة وهكذا حتى يرد ما ذكر أفاده شيخنا الامير ويأتى ما يرشحه اه شيخنا (قوله وأما تعليل نقله) أى المبنى كما هو صريح عبارة البعض (قوله أشار به الى عدم الخ) تقدم انه لا اشارة فيه لذلك على ان الحرف فى نحو يا زيدان ويا زيدون داخل فى قوله ضم وفى نحو لا رجلين داخل فى فتح والحذف داخل فى السكون لما علمت من ان هذه أنواع شاملة للاصول والنوائب (قوله مع ان فيها الفتح الخ) الكل مع الالف أو الواو أو الياء وحيث بالسكون (قوله الضم أشهر) وما أرق قول بعضهم يهجو بخيلا

لنا خليل له خصال * تنبئ عن أصله الأخس

كان له مثل حيث كف * وددت لو انها كامس

أى له كف مضموم عن الاحسان وددت أن يكون مكسورا (قوله والكسرة للتخلص الخ) أى وليست كسرة بناء ولا يلزم من كون الساكنين هنا فى كلمة أن تكون بناء اذ كونهما فى كلمة غير موجب لذلك بل هو شرط له تأمل (قوله فلا خلاف فى اعرابه الخ) أى لفوات شبه الحرف فى عدم الشرط الاول ولمعارضته بخواص

الاسماء فى غيره (قوله وهو اليوم الذى يليه يومئذ) أى أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوانى فيكون كالحلى بال (قوله وجوازذكرها) فى نسخة بعد هذا وامتناع ذكرها وكتب عليها بعض انها وجدت بهامش نسخة المؤلف محلقا عليها أى اشارة الى شطبها وكتب بعض آخر عليها انه لا معنى لها بعد ما قبلها وفهم بعض ان المراد مع امتناع ذكرها فى المعدول اذا ذكرت لمكان المعدول عنه فجواز الذكر معناه جواز الرجوع للاصل بخلافه على التفهيم لا رجوع فيه للاصل جائز اه شيخنا (قوله أسلفناه الخ) محصله انهم قالوا فى تعريف البناء ولا تخالصا من سكونين فاقتضى ان حركة التخلص ليست بناء والجواب تخصيص ما سبق بالكلمتين وما هنا فى كلة اه شيخنا ومثله يقال فى الاتباع ايرادا وجوابا (قوله أعم من ذلك) وهو الحكمة والداعى اه شيخنا (قوله أى على لغة من ينتظر الخ) قد يقال مقصود الشارح انه على لغة من لا ينتظر كما يصح البناء على الضمة لفظا الذى هو المشهور يصح البناء على الفتحة مراعاة لكون الراء الاولى مفتوحة فتحة بنية بحسب الاصل والشارح مطلع وهكذا يقال فى الموضعين الآتيين فليحرر (قوله وأورد عليه الخ) يدفعه ان هذه حكمة بعد الوقوع الا أن يقال هو ايراد على الاستعمال لا على التعليل ثم هنا لك جواب آخر غير جواب المحشى هو ان المستغاث مطلوب منه الفتح والنصر ففتحت لامه والمستغاث منه مطلوب كسره فكسرت لامه كذا وجد اه شيخنا والمعنى مطلوب لعدوه كسره أو كسره لعدوه تأمل (قوله متصل) أى بأن يكونا فى كلة لا بأن لا يفصل بينهما فاصل كما فهم بعض وادعى ان الالف فى دعوا فاصلة الى آخر ما خلط به اه شيخنا (قوله نقض بكاف الخ) فيه ان السبب بمعنى الحكمة فلا يلزم اطراده شيخنا (قوله أى فى ان كلا الخ) وأيضا الصورة واحدة شيخنا (قوله واعترض الخ) تقدم ان السبب هنا بمعنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها اه شيخنا (قول الشارح والاتباع نحوه) يظهر انه حرك لشبه المعرب الذى هو العلم فى التعيين وكسر لما ذكره اه شيخنا (قوله مغايرته لما قبله) أى لان الملحوظ فى الاول جهة كونه متمكنا معربا بقطع النظر عن كون الضمة ثابتة له حال الاعراب أولا والملحوظ فى الثانى كون الضمة ليست ثابتة له حال الاعراب اه شيخنا (قوله المتحد مع قول الخ) يظهر لى ان قول السيرافى أخص من الاول لاعتباره حالة النداء حيث

قال اذا نكرا وأضيف واعتبار الاول حالة التمكن والاعراب الصادقة باعرابه في غير النداء فالاقوال ثلاثة ولا ترجع الى اثنين اه شيخنا (قوله أي وهو منادى) التقييد هنا لا يفيد تقييد القول الاول بالمنادى اذ الداعي هنا تصحيح عدم الضمة في حالة الاعراب بخلاف كونه له حالة تمكن واعراب اه شيخنا (قوله عين القول الاول) أي ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وتقدم مافيه (قوله أحد أقوال) وقال الفراء وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وهو الضمة وقال الزجاج بنون لمجاعة ومن علامة الجمع الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحركت بالشبه للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون فسكنت الحاء اه حفني (قوله للشئ) أي حركة واواخشوا على نظيره وهو ضمة آخر قل ووجه الشبه ماذكره المحشي وانما كان ضم آخر قل أصلا وضم آخر اخشوا فرعا لما أشار اليه المحشي من ان ضم آخر قل في آخر الفعل حقيقة وضم آخر اخشوا في آخر الفعل تنزيلا كذا بهامش ولو جعل الشئ اخشوا ونظيره قل فيحمل الاول على الثاني بجامع ان كلا فعل أمر اتصل به ساكن في الاتيان بالضمة لكان أظهر (قوله الاصلية) عرفت انه لا حاجة لهذا وكذا قوله و بالاصلية الخ شيخنا (قوله اتحادهما معنى) أي فيطلق كل منهما على ملقبها وعلى البقية مع امتناع أن يقال هنا البناء هو الضم أو هو الفتح الخ أو يقال الفتح هو الضم أو الضم هو الفتح لاستلزام الاول حمل الأخص على الأعم والثاني حمل المباين فتقدير أنواع مع توزيع الألقاب عليها المأخوذ من مقابلة الجمع بالجمع اندفع ذلك الاعتراض وكذا يقال في ألقاب الاعراب اه شيخنا (قوله واصطلحوا على تسمية الضمة الخ) فيه ماتقدم عن العلامة الامير (قوله ولا يخلو منه كلام) أي بحسب الاصل وعلى الغالب والكثير فلا يرد نحو الماء وان حراسنا أسدا (قوله بأن تأكيد الفعل الخ) فيه ان تأكيده تقوية لحدثه وحصوله للذة ولا يقتضي ذلك تقديمه عليه وتأخيره عنه وله بل قد يدعو الداعي لتقديم المعمول وتأكيد العامل ورب عما جعل منه ماهنا فالمعنى والرفع والنصب لاغيرهما اجعلهما البتة مشتركين ولعله لهذا قال ان سلم تأمل اه شيخنا (قوله كما هو الاكثر) أي فلا حاجة الى ما ادعاه بعضهم من القلب للاختلاف في قبوله وان تضمن معنى لطيفا كما هنا وهو

المبالغة فى دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كان الاسم مقصور عليه وكما فى قوله

ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

اه حفنى (قوله أى عامل الجر اصالة) قيد باصالة احترازا عن المضاف لعمله الجر فى المضاف اليه وهو مستقل (قوله أى غير الجر فى الاسم الخ) عبارة التسهيل مع شرحه لعلى باشا وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به فيحمل بالنصب غيره أى غير الاسم المجرور عليه ومن ثم فقد الجر من المضارع بخلاف الرفع والنصب لاستقلال عامل كل منهما فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع عليه انتهت ببعض حذف فاستفيد منها ان الحمل المنفى هو حمل غير الاسم عليه فى الجر وأما على كلام المحشى فهو حمل الجر فى الفعل على الجر فى الاسم فى حصول كل وتحققه خارجا والاول أقرب تدبر (قوله لقوة عاملهما اصالة) احترز باصالة عن الحروف الناصبة الرافعة كان وأخواتها (قوله المعنى الاصلى للجزم) وهو المصدر والافهو الآن أثر مخصوص جعله العامل (قوله فان قلت الخ) محصله أن تقول كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان لوجود عامل الجر مع شبهه المضارع بالاسم وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبهه بالفعل فقد تهيأ وتأهل لدخول الجازم فالقياس أن يدخل عليه ويجزم فلم لم يخفض المضارع ويوافق به القياس ولم لم يدخل عامل الجزم على الاسم الذى لا ينصرف ويوافق به القياس هذا هو السؤال والجواب عنه أن يقال أما الاول فالاضافة فيه فى المعنى الى المصدر لا الى الفعل الدال على الحدث والزمن اذ الزمن المضاف قد عين بحدث الفعل لا بزمنه أيضا فلم يتسلط الزمن المضاف على الفعل معنى والحروف الجارة كذلك لانها توصل معانى الأفعال الى الأسماء لا الى الأفعال فهنالك مانع معنوى منع تسلط عامل الجر على الفعل والقياس لا يتأتى مع وجود المانع وأما الثانى فيلزم لو سلط الجازم على الاسم وجزمه الاجحاف بحذف الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة كشبه الفعل هنا فامتنع القياس هذا ايضاح عبارة المحشى مع زيادة فاندفع توقف بعض الأفاضل بأنه لم يدخل عامل جزم على الاسم المذكور فكيف يقال القياس جزمه اه شيخنا وبعد فما نقله الشارح عن التسهيل من وجه اختصاص الجر بالاسم كاف فى امتناع جر الأفعال بالاسماء وامتناع دخول

حروف الجر عليها (قوله بصنفه) أي لان الضم بمعنى الضمة يشمل كل ضمة وليس المراد بالضم الضمة وماناب عنها حتى يكون من تصوير الشئ بتمامه لان الكلام الآن فى الاصل وسيأتى الكلام على النائب بقوله وغير ماذكر الخ (قوله والخلاف انما يظهر فى الضمة الخ) هذا يقتضى ان الضم بمعنى الضمة وكذا الباقى لكن قوله بقى شئ آخر الى أن قال ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف مسامحة والاصل فارفع بضمة الخ يقتضى ان الضم هنا غير الضمة وقوله قال شيخنا السيد الخ يفيد ذلك فكأنه يقول اما ان الضم بمعنى الضمة واما ان الضم الذى هو لقب البناء يطلق على علامات الاعراب اه شيخنا لكن يقصر الضم على كلام السيد على خصوص الضمة بقرينة قوله وغير ماذكر نوب (قوله مسامحة) أى بحذف التاء من الاسم للضرورة (قوله وقال شيخنا السيد الخ) عبارة بعضهم عن نص الرضى على ان الضم وأخواته تطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تصرف الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية فى حيث وقبل وعلى هذا فهى اكثر موردا من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها اه وقال بعضهم رأيت عبارة الرضى فى شرح الكافية ونصها التمييز بين حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما فى اصطلاح جميع البصريين وأما الكوفيون فيطلقون هذه على هذه ولا يفرقون بينهما فانظره مع ماتقله المحشى عن شيخه السيد اه وقد يقال لا منافاة بل ماقاله الشيخ السيد محمول على ما اذا وجدت القرينة وكلام الرضى محمول على حالة الاطلاق ثم رأيت فى الجامى وحواشيه ماحصله ان الحركات الثلاثة تسمى ضمة وفتحة وكسرة اعرابية كانت أولا لكنها اذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وان الضم والفتح والكسر اسماء للحركات البنائية وماناب عنها وان الرفع والنصب والجر اسماء للحركات الاعرابية وماناب عنها فلا تطلق الاولى على الثانية وبالعكس هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجيزون ذلك الاطلاق بشقيه (قوله من الاعراب بالحروف) أولى من هذا عندى من أجل ان جعيته لا تكون الا مع أحد حرفين مخصوصين من حروف العلة للركة فيما حل به مع ان المقصود تعيين الواضع والمعين به يجب أن يكون غير ما حكم به تأمل شيخنا (قوله لها أنس الفرع) وهو الحروف الاصل وهو الحركات شيخنا (قوله

على

على ماثاب فيه حركة عن حركة) ولو قدم هنا السكات له وجه لانه معرب بالاصل الأصيل فى حالتين بخلاف ماثاب فيه حرف عن حركة والسكات لاتزاحم (قوله المناسب الفناء) أى التفصيلية لاالتفريعية أخذا مما بعده (قوله اذا كانت مستعملة الخ) أى واذا كانت مضافة أيضا وهى هنا غير مضافة (قوله واشتراط كون الشاغل الخ) معناه لايشترط ماذكر فيصدق بنفى الموضوع ولو قال ووجود شاغل وكونه ضميرا أكثرى لكان أوضح اذلاشاغل هنا ولذا أولنا عبارته اه شيخنا وأما الجواب عنه بأن لفظ كون فى كلامه مصدر كان التامة بمعنى وجود وضميرا حال من الشاغل فلايخفى مافيه (قوله وقد يقال اذا جعل الخ) فيه ان غايته ان رتبته التقديم وكون رتبته التقديم لايصيره مقدرا بعدها فاصلا لها من الاسم تقديرا ففرق بين التساوى الرتبى والتقديرى ولذا أجاز الكسائى هل زيدا رأيته دون هل زيد رأيت بلاضمير كما تقدم (قوله دفعا لتوهم الخ) كذا أجاب الشنوانى وقال الشاوى احترز عن الموصولة لان لها حالة اعراب اذفيها وجهان الاعراب والبناء اه حف وكان محصله انه قيد ليكون كلامه فى المعرب اجماعا احترازا من محل الخلاف تأمل اه شيخنا (قوله واعترض كلامه الخ) ان كان معنى هذا الاعتراض ان كلام المصنف يوهم اصالة الميم وفرعية الواو والامر بخلافه اذ الواو هى الاصل والميم فرع كما يدل على ذلك قول الشارح فيما يأتى واذا أفرد فولك عوض من عينه وهى الواو ميم وردان قوله وقد يقال لانسلم الخ لايصح لانه ان أراد انا لانسلم قصر الاصالة على الواو بل الميم أصيل أيضا كما يدل عليه المنقول عن الناظم المفيد انهما أصول عديدة لم يفد دفع الاعتراض بل هو باق اذ يهما فرعية الواو وعن الميم لم يزل وان أراد به ان الميم أصيل والواو فرع لزم مخالفته للمنقول بعد عن الناظم وقد يقال نختار الاول ونجعل قوله وقد يقال الخ قدحا فى الاعتراض وحينئذ لما ادعاه المعترض من فرعية الميم عن الواو لاجوابا عنه وان كان معناه ان كلام المصنف يوهم اصالة الميم أى انها ليست فرعا مع انها فرع عن الواو كان الجواب دافعا اذ محصله انا لانسلم حصر الاصالة فى الواو بل الميم أصل أيضا وحينئذ فما جرى عليه الشارح فيما يأتى من فرعية الميم عن الواو خلاف الصحيح المنقول عن الناظم أو مؤول بأن يراد بالتعويض الاتيان بحرف مكان حرف آخر رجوعا لأصل آخر (قوله يوهم ان الاصل فم) لانه يفيد سبق

وجودها على الاتيان بحروف الاعراب (قوله فالذى ينبغى) أى لانه الأصلى (قوله وأجيب الخ) لو قرر الكلام هذا ابتداء لأغناه عما سبق الذى فيه ما سمعت (قوله حيث الميم من دالها بان) أى لم يكن فيه بل فيه غيره وهو الواو اه شيخنا ثم ذكره الضاف فى متنه لا حاجة له مع ذكره قبل الفم لان الضمير يعود على المضاف لا على المضاف اليه فعند ذكر المضاف يعود الضمير اليه وبعد حذفه واقامة المضاف اليه مقامه يتغير الحال كبقية الاحكام (قوله وافصحها فتح فائه مقصورا) المتبادر منه ان المراد النقص المتقدم فى كلامه وهو وجعل الاعراب على الحرف المحذوف كقاض وحينئذ فيبقى الف قول الشارح وفصحاهن فتح فائه مقصورا بناء على ما جرى عليه المحشى من ان مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم فالأولى أن يكون المراد بالنقص فى كلام الشارح جعل الاعراب على الحرف المحذوف كقاض المناسب للتعبير بالقصر وحينئذ فلا مخالفة نعم قد يقال ان كون فتح الفاء مع النقص بالمعنى الذى جرى عليه المحشى أفصح من بقية اللغات العشرة لا ينافى ان الافصح من الاثنى عشر فتح الفاء مع النقص بالمعنى المأخوذ من كلام شيخ الاسلام فيكون افصح من الافصح اذ الافصحية مقولة بالتشكيك وبذلك وان بعد حمل النقص فى كلام شيخ الاسلام على حذف اللام فيوافق ما فى الشارح بناء على ما جرى عليه المحشى فليحرر (قوله فما نقله البعض الخ) عبارته قوله وفيه حينئذ عشر لغات أى حين اذ لم ينفصل عنه الميم وأوصلها بعضهم الى عشرين قال لان التضعيف يأتى على كل من لغة نقصه وقصره وهو متوقف على نقل عن العرب قال البهوتى ثم رأيته فى شرح الشذور لشيخ الاسلام اه وتصوير كلامه لا يتأتى الا بأن يراد بالنقص ما يشمل الاعراب بالحركات على الميم والاعراب على الياء كقاض فهو ناقص ومنقوص ومقصور مضعفا وغير مضعف فهو ستة مثلثة الفاء فهى ثمانية عشر والاتباع يأتى فى النقص بمعنى جعل الاعراب على الميم مع تضعيف ويدونه خلافا لما جرى عليه المحشى فيما يأتى فهذان اثنان يضمان للثمانية عشر فالمجموع عشرون اما الثمانية عشر فربما تؤخذ من هذه العبارة التى نقلها المحشى بأن يخص قوله مع تضعيف بميم ويدونه بما اذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا ويعمم فى قوله ومنقوصا ومقصورا أى سواء كان مع تضعيف أولا وقوله بتثليث فائه راجع لجميع ذلك ولا يضر فى هذا قوله فهذه مع

لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة فان الاثنى عشرة اجمال وما لغتا الاتباع فمن شرحنا يستفاد ان فان كان معنى قول الهروى ثم رأيته فى شرح الشيخ ور رأيت الايصال الى عشرين بضميمة ماهنا فلا كلام فيه وان كان معناه انه رأى العشرين فيه فلا مانع ولا يرد عليه بهذه العبارة المنقولة للمحشى انما يرد باستقراء شرح شيخ الاسلام لاحتمال انه ذكر الباقى فى موضع آخر من ذلك الشرح تأمل اه شيخنا (قوله مراده بالنقص الخ) فسر بهذا لمقابلة التضعيف اه شيخنا وفيه انه بعد تسليمه كان المناسب لمقابلته بالقصر تفسيره بجعل الاعراب على الحرف المحذوف و يكون النقص فى قوله وفحواها من الخ بهذا المعنى فيوافق ما تقدم فى كلام شيخ الاسلام كما تقدم (قوله أى فى حالة نقصه) انظر من أين له هذا و يظهر لى وحالة تضعيفه مع الاعراب على الميم اه شيخنا (قوله أى أكثر) أخذ هذا من قول الشارح بعد ولقلة الاتمام الخ (قوله ضد الخفاء) فهى الوضوح بحيث يكون مسموعا من العرب ومع ذلك هو نادر لكن أنت خبير بان المتبادر ان منشأ الشهرة كثرة الاستعمال كما يفيده كلام الشارح الآتى وحينئذ فالاولى ما أجاب به المحشى فيما يأتى من ان الندرة نسبية لا تنافى الكثرة فى الذات (قوله لان المتن لم يصرح بالاكثرية) ربما يفيد انه يومئ لها وهو كذلك اذ قوله أشهر موهى الها لان الاكثرية منشأ الاشهرية (قوله الشاهد فى الثالث صراحة) واحتمال ان البيت من الاتمام وهو الاعراب بالحروف والالف فى اباها الثالثة للمشاكلة فيكون مجرورا بياء مقدرة منع منها ألف المشاكلة لا يمنع الصراحة (قوله قال فى التصريح قيل الخ) ذكر فى التصريح قولا آخر عزم قال بعده وقيل أول من قاله عمر والخ فحذف المحشى للواو وقيل قيل يوهم ان المصرح اقتصر على ذلك تدبر (قوله نحو ذوا تا) هو تثنية ذات حذفت نونه للاضافة اذ لا بد من اضافته كما فى ذوا تا الفتيان (قوله أى فالمقتضى لقلب اللام الخ) هذا متوقف على كون حركة العين الطارئة فتحة حتى يوجد المقتضى (قوله وأخف من الباء) أى الموحدة ودفع بذلك ما يرد ان الباء الموحدة من مخرج الواو كما لم فهلا عوضت ولا التفات لما فى بعض النسخ من التحتية (قوله و يكفى هذان فى صرف الخ) لا حاجة لهذا كله مع ايراد المصنف الاعراب من اسم الاشارة اذ القصر الذى هو أقرب مذكور ليس اعرابا حتى يكون اسم الاشارة له (قوله فلا اعتراض على المصنف) أى بان كلامه يوهم ان اسم

الاشارة راجع لاقرب مذكور وهو القصر مع ان الواقع انه لا يشترط فيه هذه الشروط بل الشروط انما هي للاعراب بالحروف كما قال الشارح وسيأتي في كلام يتعلق بذلك (قوله خالط الخ) تمامه كما في حف صهباء خرطوما عقارا قرقفا والاربعة من أسماء الخمر (قوله وأورد عليه الخ) قد يقال ان الشرط الاول مراعى فيه المجموع لا الجميع تنزيلا للكلام على الواقع كما هو دأب المحصلين (قوله فيه ما فيه) قد يقال لا شئ فيه فان الشارح نظر الى مجموع الشرطين فان ذوو الفم بلا ميم يأتي فيهما الشرط الثاني وذلك لان ذو تضاف عند المبرد للضمائر فاشار الى اعتبار هذا الشرط على هذا القول ليفيد انه لا بد عليه من اضافتها لغير الياء والفم بدون الميم يضاف للضمائر فلا بد من بيان اضافته لغير الياء أفاده سم أو يقال المراد مجموع الكلمات الست لا جميعها (قوله والقاطع للاشكال من أصله) أي ايرادا لا أبالك ولا أبالي (قوله على لغة القصر) أي ولا اضافة أخذا من قوله بعد وانما ترك الخ (قوله لاي اسم) المناسب لغير الياء لا للياء لان شرط العطف بلا أن لا يصدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يقال جاءني شخص لا امرأة بل جاءني رجل لا امرأة (قوله فلا يردان ذوو الفم بالميم الخ) ولا يرد في هذا ما في الشارح من ان الفم يفرد لانه باعتبار حالة وجود الميم كما لا يخفى (قوله يظهر لي انه ليس بقيد) الظاهر انه قيد لان الكلام في لغة من يتم عند الاضافة فيتعين عنده النقص عند عدمها وأما أطلاقهم جواز قصرها فذاك لغة أخرى اه شيخنا فتأمل (قوله لاطلاقهم جواز قصرها) أي لم يقيدوه بوجود الشروط التي من جملتها الاضافة وقال بعضهم لا نسلم له الاستظهار المستند للاطلاق المذكور كيف وقد شهروا القصر عن النقص مع انه عند عدم الاضافة لا شك في ندرة القصر ندرة قوية بالنسبة للنقص مع تصريح المصنف فيما تقدم بخلافه اه وردبانه يحتمل ان هذه الشروط بالنسبة للاتمام شروط صحة وبالنسبة للقصر شروط أشهرية على النقص فتحصل انه عند توفر الشروط يصح الاتمام ويكون أشهر من القصر وهو أشهر من النقص وعند عدم توفرها يمتنع الاتمام ويبقى القصر والنقص ويكون النقص أشهر من القصر (قوله وجه التعويض الخ) توجيه التعويض وتقريره مبنيان على خلاف الصحيح (قوله وتقدم وجها ايثارا الخ) وهو انها من مخرج الواو وأخف من الباء (قوله أي الحوت المذكور قبل) أي في صدر البيت

وهو كالحوت لا يرويه شئ يلقمه أى يبتلعه (قوله وقلبها ياء) لاجتماع تلك اللامات وهى واوات مع ياء المتكلم فيقال فى أبى أصله أبوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وهى الواو وقلبت ياء وادغمت فى الياء وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء اه شيخنا نقلا عن شيخه السلمونى (قوله ان ذو صلة الخ) تدبر هذا الكلام فانه لا وصف بالمال فى ذو مال الا أن يقال كانها أفادت ان المال يشتق منه معقول فكانه قيل فى أنت ذو مال أنت متمول وهذا وصف جاء من ذو اذ المتمول صاحب المال فلولاها لما أول وأما الضمير والجملة والعلم فليست كذلك والمشتق لا يحتاج للتأويل بالمشتق حتى يؤتى بذو لذلك فلا يقال أنت ذو عالم بمعنى انك عالم فان أردت أنت صاحب شخص آخر عالم فات ما قصد بها من ارجاع ما ليس مشتقا الى كونه مشتقا اه شيخنا وفى كلام بعضهم ان الجملة تصلح بنفسها للوصف بها ففى كالمشتق لا تحتاج للتوصل وبهذا اندفع ما قيل ان عدم صحة الاتيان بها مع المشتق اذا أريد ثبوت الوصف للموصوف بها دون ما اذا أريد ثبوته لصحبه كقولك أنت ذو عالم أى صاحب شخص آخر غير ك عالم اذ الظاهر جواز هذه الاضافة ولا مانع منها اه وردّ أيضا بانه عند ارادة هذا المعنى ان كان المراد الوصف بصحبة المشتق يؤتى بالوصف الصريح فيقال أنت صاحب عالم وان كان المراد الوصف بالملبسة الصاحب يؤتى بالسببى فيقال أنت عالم صاحبك بلا ضرورة حينئذ الى الاتيان بذو فيقتصر فيها على ما ورد (قوله كما جعلوه فى المثنى الخ) هذا ظاهر ان كان الخصم يلتزم اعراب المثنى والمجموع على حده كذلك وعليه يشكل ما يأتى للشارح من انهم أعربوا بعض المفردات بالحروف ليؤالف الاعراب بالحروف فلا يتقرر عنده فى المثنى والجموع الا ان لا يلتزمه الخصم تدبر اه شيخنا وقوله ان كان الخصم يلتزم الخ الخصم هو سيبويه ومن وافقه راجع فى الشرح عند الكلام على اعراب المثنى والجمع على حده ما نصه وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف اه فعلم منه ان الخصم لا يلتزم ذلك فحينئذ لا يصح الاحتجاج عليه بهما تأمل (قوله فى وقت صاحب سلامة) فى كلام غيره فى طريق بدل فى وقت والطريق يذكر ويؤنث ويحتمل ان ذى فى المثال اسم اشارة للطريق مثلا والباء للظرفية وتسلم مجزوم فى جواب اذهب أى اذهب فى هذا الطريق تسلم (قوله أو رد عليه ان حركة الخ) هذا لا يصح مع تصريفهم باب اجازة واعانة واعاذة

واستعاذة ونحوهما مما قالوه من انقلاب الواو ألفا مع ان الفتحة قبلها عارضة اذ الاصل اجوازة تحركت الواو والساكن قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فلم يعتبروا العروض فى القلب فلا وجه للسؤال والجواب لما علمت من انه لا يشترط اصالة فتح ماقبل الواو والياء انما يشترط اصالة حركتهما كما قال من واو أو ياء بتحريك أصل فلعل ذلك اشتباه (قوله الاولى والمناسب الخ) وأيضا هذا التعليل المذكور هنا لا ينتج جهة الخصوص (قول الشارح أما لفظا فلانها الخ) فيه ان شبهها بالمثنى على هذا لم يحصل الا باضافتها التى هى شرط فى اعرابها فلم يكن لها ذلك الشبه من قبل وحيث لم يكن لها ذلك من قبل فلا يصلح ان يكون وجها لاختيارها دون غيرها من الاسماء لانه يقال لم يختر غيرها من الاسماء ويعتبر له شرط مثل هذا ليكون به الشبه بالمثنى وفيه أيضا ان التعليل المذكور لا يفيد المشابهة لفظا لان لفظ الزيدين مثلا كلمة واحدة لفظا الا كلمتان كالمضاف والمضاف اليه بل تصلح للمشابهة معنى الا أن يقال ان الزيدين شيئان باعتبار المزيد عليه وهو زيد والزيادة التى هى الالف والنون أو الياء والنون (قوله فهو المعطوف كثيرا) أى مأخوذ من ثنيت العود اذا عطفته والكثرة من التضعيف (قوله فلا يرد الخ) المورد اللقانى كما فى الحفنى (قوله ليست بطريق الوضع) بل عارضة للقرينة فلا تعتبر بخلاف المسمى به كالبحرين فانه بوضع جديد (قوله بتثنيته) متعلق باللبس وقد عطف عليه قوله و بجمعه (قوله فاذا جاز) أى العدول وقوله فى احدهما أى وهو المتفقان وقوله فى الآخر أى وهو المختلفان (قوله وعندى الخ) فيه ان العسكرى ناقل لا مستنبط حتى ينصب بينه و بينه لخبث كانت لغتهم كذلك والمنقول عن العرب ذلك فلا قياس وقول العسكرى لان النعت كالمنعوت تعليل مقو لمنقول وليس تعليلا لاقياس ادعاه على انه قد يقال لو قبل الظرف لافاد ذلك عدم التفاوت بين الوصفين وقد يقصد الترتب فيه والتفاوت فتلبس التثنية وعلى هذا يحمل كلام العسكرى فمعنى قوله لان النعت كالمنعوت أى ان النعت قد يقصد فيه الترتيب والتفاوت كالمنعوت والذى يغتفر فى التابع ما لا يوجب خللا تأمل شيخنا (قوله والمعهود المعطوف الخ) مثله فى ذلك المعطوف عليه (قوله فلا يرد ان التعريف الخ) مبنى على كلام شيخه الآتى والا فما ذكر خارج بالزيادة على ما للشارح لا بعهدية

المعطوف

المعطوف (قوله وهو خلاف المألوف) لكن وجه ما صنعه ان الموصوف وصفته كشئ واحد وما ذكر غير داخل فيه فيغنى عن الفضلية التى قصد بها الاخراج اه شيخنا (قوله لكنه أنث العدد) أى عامله معاملة عدد المؤنث فجرده من التاء تدبر (قوله اهتماما بالنساء) قد يقال ان الحديث على فرض ثبوت لفظ الثلاث فيه من تغليب الاكثر على الاقل الذى هو الطيب فتغليب المؤنث فيه من حيث كونه أكثر وهذه الحيثية هى الملحوظة فليس من قبيل ما قبله لكن هذا لا يتم الا اذا كان الثالث الصلاة أو قرة العين فيها أما اذا كان جعل قرة العين فى الصلاة فالمذكر هو الاكثر لا المؤنث (قوله قال الدماميني هذا من المبالغة الخ) فى الامر على المغنى انه من مبالغة العشاق فادعى ان القمر المعلوم قمر مجازا بالنسبة لها فانها أكمل بهاء يعنى ما قمر السماء حقيقة الا وجهها وقد رآها ليلة الوصل بعينه فلتكن هى حيث رأت قمر السماء رأت بعينه لكن لاحظ الحقيقة المتعارفة من ان رائى المحبوب انما رأى القمر المجازى فاعترف انه رأى قمرا مجازيا لكنه صرفه للكوكب المعلوم وقال رأيت القمر المجازى لكن بعينها المناظرت هى له وهذا قسم من جنون العشق ويحتمل انه اشارة الى انطباع صورته فى وجهها وقال بعض المتصوفة هو من اشارات الفناء والبقاء ووحدة الوجود (قوله لان معنى رأيت بعينها الخ) حاصله ان ما رأته بعينها هو القمر الحقيقى وما رآه بعينه هو القمر المجازى وذلك عند أهل العرف لا عنده فكأنه يقول انى رأيت ما رأته عينها وهو القمر الحقيقى فقد رأيت القمر الحقيقى لكن هو بوجهها بحسب ما عندى وأما هى فقد رأت ما رأته بعينى وهو القمر المجازى عند أهل العرف وان كان هو الحقيقى عندى تدبر (قوله فيه انهما لم يوضعا الخ) فيه ان المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين فشفع يصدق باثنين واثنين وثلاثة وثلاثة وهكذا كما يصدق بواحد واحد (قوله زكا) بالزاى الكاف على وزن فتى ومثله فى هذا الوزن خساء بخاء معجمة فسين مهملة وهو ضدة قال الكميت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكا وخساء فيها نعد خلالها

أى لم نقل عند عد مكارم ذلك الممدوح هى زوج أو فرد لعدم احصائها اه حفنى (قوله فالاول نحو كلا) أى لان ألفه بدل من لام الكلمة التى هى واو او ياء كما يأتى له فلا زيادة فيه بخلاف كلتا فألفها زائدة وتاؤها بدل من اللام وقيل بالعكس كما يأتى (قوله ومن هذا يعلم الخ) أقول محصل هذا المسلك الذى سلكه شيخه ان المراد بالزيادة

الزيادة على أصول الكلمة فلا زيادة فى نحو كلاوز و ج وشفع وفيما بعد ذلك زيادة لا تفنى فبزيادة قيد وأغنت خرج ذلك فهى على هذا أربعة قيود لكن الشارح لم يسلك هذا المسلك أصلا كما يفيده جعله لها ثلاثة بل مسلكه ان المراد بالزيادة الزيادة على أحد الاسمين الاثنين الثانى عنهما الاسم الدال على اثنين فجميع ماذ كرخارج بالزيادة على هذا وعليه فيندفع ماقاله المحشى وترك نحو زوج لبداهة خروجه اذلا تتوهم فيه زيادة بخلاف ماذ كره الشارح ففيه وهم الزيادة بالمعنى الغير المراد حتى فى كلا اذر بما يتوهم ان الالف زائدة بمعنى انها ليست الاصل الذى هو الواو أو الياء فتهلك على مايتوهم خلافه فافهم مراده فلله دره من شارح محقق اه شيخنا بزيادة (قوله فلا يأتى فى انه شذ سوا آن) أى فى قول الشاعر

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعلنى على حبها جلدا

(قوله أو بملحق) عطف على بتثنية غير وقوله أو بغير ذلك معطوف عليه أيضا (قوله الثامن أن يكون له ثان الخ) فيه ان هذا خارج بالشرط الخامس والسادس (قوله و يظهر ان المركب الخ) يظهر لى تثنية الجزأين كصفة وموصوفها تدبر اه شيخنا وهو موافق لما فى يس على التصريح نقلا عن الدنوشرى و بعد فمثل هذا لا يظهر فيه مجرد مايظهر بل لابد فيه من السماع ممن يوثق به فتدبر (قوله و ردزيادته) مبتدا خبره قوله غير ظاهر لا يقال هو ظاهر وذلك انك اذا قلت كلان أو ديباران مثلا كان المراد بأحد الكلين أو الديبارين جنسا أو نوعا مثلا وبالآخر جنسا أو نوعا آخر مثلا تظهر التثنية ولا شك انه عند اختلاف الجنس مثلا يلزم اختلاف المعنى وقد شرطنا اتفاقه لانا نقول المراد بالاتفاق فى المعنى ان لا يكون المعنيان للفظ مشتركا اشتراكا لفظيا كعين وان لا يكون أحدهما حقيقيا والآخر مجازيا كما يدل لذلك كلامهم فى محترز هذا الشرط وليس المراد به كون مدلول اللفظين المراد تثنيتهما واحدا اذ الاتفاق بهذا المعنى ليس موجودا أصلا ألا ترى الزيدين والعمرين فان كل ذات مغايرة للاخرى ولورد هذا الشرط بالثامن لربما كان له وجه (قوله هى بضم السين الخ) وواحدة صفة لملامى وضمير رجلها للنعامة كما فى بعض الهوامش وتمام البيت كلاهما مقرونة بزائدة (قوله قيل بدل الخ) فأصل كلا كاو بكسر الكاف وفتح اللام وتحريك الواو وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو كلى كذلك وأصل كلتا كاوا بكسر الكاف وسكون اللام أو كايا كذلك (قوله

للالحاق) أي بحذف كرى تدبر (قوله وقيل للتأنيث) أي وقيل زائدة للتأنيث (قوله وفيه ما مر) تقدم ما فيه فلا تغفل (قوله فعلم ما في كلام شيخنا) كلام شيخنا مبني على ما يفهم بواسطة الذوق من قولك وصل كذا بكذا من ان مدخول الباء متأخر (قوله هذا هو الظاهر) مقابله ان كلتا معطوف على المثنى بحرف عطف محذوف وكذلك حال (قوله مفردا) أي كقوله

ان للخير والشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

فاسم الاشارة مفرد دل على اثنين بحسب القصد والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله أو جمعا) نحو كلا رؤس الكبشين فروس وان كان جمعا الا انه دل على اثنين بحسب القصد (قوله والشاهد في اقلقا الخ) وأما بينهما وانفهما فلان القريب رجوع الضمير فيهما الى ما عاد عليه المضاف اليه (قوله اكثر من رجوعه للمضاف) محل كثرته ما لم يكن لفظ كل و بعض ومثلهما كلا وكلتا كما هو الظاهر وحينئذ كان الاولى اسقاط قوله وان كان الخ كذا نقل عن العلامة الشبيني وفيه ان هذا متوقف على السماع (قوله كلا ناغى الخ) جزء بيت تمامه حياته ونحن اذا متنا أشد تفانيا (قوله وتبعه البعض) عبارته بعد التعميم بافردا أو ركبا أو أضيفا نحو اثنان واثنتا كم ولا يقال واثنا كما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة اثنين اليه اضافة الشئ الى نفسه وهو لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في عدد مخصوص فاضافة اثنين اليه من اضافة الخاص الى العام وبخلاف كلا وكلتا فانهما ليسا نصين في التثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فحصل الفرق بينهما وبين اثنين اه باختصار ما والذي أفهمه من هذا ان المراد اضافة الشئ لنفسه لفظا أي ان كلا من الكلمتين نص في التثنية فكأنك قلت اثنا اثنين ففيه تكرار اللفظي كما قالوه في توجيه فقد صغت قلوبكم يقال كما فر ارا من تكرار التثنية ولو كان المضاف اليه غير المضاف لا معنى حتى يلزم ما قرره المحشي و يؤيد هذا الفهم ان العادة في التأكيد انفسهما لانفسهما كذلك واضافة الشئ لنفسه معنى شائعة في التوكيد نحو زيد نفسه القوم كلهم وأيضا عند التحقيق الاضافة هنا وفيما ذكر من اضافة العام للخاص فهي للبيان وكلاهما لما كان لفظ كلا فيه مفردا وان كان معنى معنى

أصله وانه للمعنى فقال ما قال وما أبديه من تصريح بعضهم بالجواز المعارض للتفيه الذى ادّعاه الحفنى مبنى على مافهم والافهو مؤيد لما قلنا اذ تصريح بعضهم بالجواز مشعر بأنه غير الجادة فيفيد ان الجادة المنع اه شيخنا بزيادة (قوله لان الغالب الخ) فيه انه يجب أن يكون الحال رافعا الضمير صاحبها وعلى هذا يلزم أن يكون لضمير غيره الا أن يقال لما كان المضاف اليه هنا عين المضاف فى المعنى ساغ ذلك وكان محصل توجيهه انه راجع لصاحب الحال باعتبار معناه تأمل (قوله اذا انضم الخ) أى بخلاف نحو رجلان (قوله أى عض ونيب) وجه ذلك ان الضمير فى أطرق عائد على النعبان وهو المراد بالشجاع الثانى الواقع فاعلا لرأى بخلاف الشجاع الاول فان المراد به الرجل الشجاع والمعنى ان النعبان اذا لم يجد أحدا يعضه خفض رأسه مجسرا على ما فاته كالرجل الشجاع اذا لم يجد أحدا يفترس به فانه يخفض رأسه لذلك فلو رأى النعبان محلا لنابه لرفع رأسه وعض ذلك المحل و يحتمل غير ذلك (قوله وساحران خبره مبتدا محذوف) احتاج لذلك لان لام الابتداء لا تدخل على خبر تقدّم عليه مبتدؤه تدبر (قوله لدليل) هو لام الابتداء (قوله وقيل هذان مبنى الخ) صرح بهذان التوجيهين السابقين على اعرابه وهو كذلك (قوله وانما قال الاكثر) أى وهم أهل اللغة الفصحى (قوله وهى السنة الجدبة) فى كلام بعضهم انه تثنية الشهباب مصدر اشهبّ من الشهبة وهى لون معروف (قوله على التحقيق) محصله ان التحقيق فى مسلمى من جاء مسلمى انه معرب بواو انقلبت ياء لخرف الاعراب وهو الواو وجودا مقدّر غاية الامر انه تغير صفته بالقلب ياء ومقابله ماذهب اليه العمدة ابن الحاجب من انه معرب بواو مقدّرة للثقل ورد عليه بأن الحركة فى الفتى قبل قلب لامه ألفا مقدّرة للثقل وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلمى كذلك اذ مادامت الياء الاولى تتعذر الواو * وأجاب العلامة الامير بانا ننظر للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر وأما المانع من ظهور الواو فى مسلمى فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو وقال مسلوى الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا اغبار عليه اه وفى قوله وهو ليس بلازم الخ نظر لان فيه ميلا لغير الحالة الراهنة وهو حذف الياء والمعترض قيد بما دامت الياء فالعمل الاولى فى الجواب ان عدم تحريك الالف أمر

عقلي يستحيل تخلفه بخلاف الاتيان بالواو مع الياء الاولى فليس مستحيلا عقليا وانما قاعدتهم لا يجتمع العوض والمعوض ان قلنا الياء عوض أو تلب الساكن السابق من الواو والياء ان لم نقل عوض ولم نشترط تحرك الثاني والا فلا قلب لسكونهما معا هكذا قيل وفي هذا الجواب أيضا نظر لان مراده من اعترض على ابن الحاجب انه مادامت الياء لا يمكن الاتيان بالواو لتكون الياء في محل الواو اذ لا يمكن شغل المحل الواحد بشيئين في آن واحد كما قاله ابن هشام في المضاف لياء المتكلم من انه لما اشتغل ماقبل الياء بكسرة المناسبة تعذر شغله أيضا بحركات الاعراب اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد فحينئذ الاتيان بالواو مع الياء مستحيل عقلا وقوله وهذا الاعتبار عليه قيل عليه شيء اما أولا فلان الواو ولا تأتي الا عند حذف الياء ولا توجد مع وجودها وكذلك الحركة لا تأتي الا عند زوال الألف ولا توجد مع وجودها فعند الامعان لا فرق واما ثانيا فلانهم عدوا من المقدر للتعذر اعراب المضاف لياء المتكلم وظاهر أنه يجري فيه ماذكره في مسلمي فالانصاف ماردبه على ابن الحاجب اه (قوله للفصل به) أي بالمعطوف عليه أي مع ضعف العامل بالتأخير (قوله اذ لا جمع لهما غير سالم) غير مسلم في عامر فان له جمع تكسير هو عوامر كما سيأتي للشارح في شرح قول الناظم

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

فانه قال هناك وزاد بعضهم فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل ومسلم في مذنب لما سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره ان نحو منقاد ومختار ومضروب ومكرم لا تكسير بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها (قوله كما يفهم من قوله لسلامة الخ) أي حيث أضاف السلامة الى بناء الواحد قيل ان التعليل المذكور في الشرح وان أفهم ذلك لكنه يرجح نصب السالم في كلام الشارح صفة لجمع حيث قال لسلامة بناء واحده برجوع الضمير للجمع ولم يقل لسلامته أو لسلامة بنائه برجوع الضمير للذكر الواقع على المفرد وأيضا تفريع الشارح قوله فيسمى هذا الجمع على قول الناظم سالم جمع يفيد ذلك وان كانت السلامة في المعنى قائمة بالواحد الا أن يقال لعل مقصود المحشي ترجيح الجر في غير تركيب الشرح اه وفيه نظر اما أولا فانما قال لسلامة بناء واحده لان المعلل تسمية الجمع بهذا الاسم المشتمل على وصف السلامة للذكر فالجمع هو المحدث عنه فيعود الضمير

اليه لا الى المذكر واما ثانيا فلان الموجود بأيدينا من النسخ ويسمى هذا الجمع بالواو ولا بقاء التغريع (قوله أى لغير اعلال) متعلق بسلامة لان معناها انتفاء التغير فلا يقال كان الصواب أى من التغير لغير اعلال أى فلا يشترط السلامة منه (قوله والعلم للتأويل بالمسمى الخ) يفيد ان اشتراط العلمية لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى اشتراط التنكير بل لتحصيل الوصفية تأويلا فهى المشروطة فى الحقيقة وهى شرط للجمعية بالفعل موجودة لم تزل لانفس العلمية فلا حاجة لما أطال به فيما يأتى من قوله ثم اشتراط الخ وتوضيح ذلك ان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما أشبهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأويله بالمسمى دون أسماء الأجناس الجامدة فلا يقال التأويل بالمسمى يمكن فيها أيضا فيؤول رجل بمسمى برجل لانا نقول ليس المدار على مطلق الامكان بل على قصد المتكلم لذلك التأويل لزوما بحيث لا ينفك عنه ذلك لوجود ما يدعو اليه حين الجمعية وهو تنافى العلمية والجمعية فلا توجد الصفة التأويلية الا حينئذ وهذا موجود فى الاعلام دون أسماء الأجناس الجامدة لعدم الاضطرار فيها الى التأويل حتى يقصده المتكلم ولك جواب آخر وهو أن التأويل بالمسمى أنسب بالاعلام دون أسماء الأجناس الجامدة ثم ان هذا كله يجرى فى المثنى اذ دلالة الألف على التثنية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فكان يلزم بمقتضى هذا ان لا يثنى الا العلم أو الصفة مع انه ليس كذلك لورود نحو قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما الا أن يقال ما ذكر توجيه لما سمع لا موجب أو لعدم ما يغنى عن تثنية غيرهما بخلاف الجمع فانه يغنى عنه جمع التكسير تأمل (قوله لتأويله بالمسمى) أى لزوما فى قصد المتكلم كما تقدم (قوله للاقدام) أى لا للجمعية بخلافها على الجواب الثانى فانها شرط للجمعية (قوله الا بعد قصد تنكيره) قد يقال اذا كان جمع العلم وتثنيته باعتبار تنكيره وهو شاذ كان كل من جمعه وتثنيته شاذا أيضا مع أن الواقع انه قياسى ويجاب بأن تنكير العلم غير ضرورى عند عدم التثنية والجمع لانه يمكن استعماله علما فى كل موضع فجعله نكرة فى غير ضرورة اخراج له عن أصله فيكون شاذا بخلافه عندهما فانه لا يمكن تثنيته وجمعه علما لان كلا من الجمعية والتثنية ينافى العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على أصله شذوذ

مالا يمكن اجراؤه على أصله (قوله انه يكفي ذكر ورة بعض الخ) نحو زيد والهندات أو والحمير مطلقون (قوله في تعريف كل الخ) لم يتقدم تعريف الجمع ولك تعريفه بأنه اسم ناب عن ثلاثة فأكثر متفقة في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف (قوله بحذف المقصورة) أي ولا لبس لان بقاء فتح ماقبلها دافعه (قوله التمس بجمع مالا تاء فيه) أي وفتح ماقبلها لا يدفع اللبس لان الفتح انما يشعر بالألف لا بالتاء وان كان فتح ماقبلها لازما (قوله معتضادتين الخ) وسوغ ذلك في الالف الممدودة ذهاب صورتها (قوله فلو حذفوا التاء) أي فأبقوه وثنوا للضرورة بخلاف الجمع فلا تبقى لما سبق ولا تحذف لما سبق بل ينتقل عند ارادته لصيغته الخاصة تأمل اه شيخنا (قوله ولك أن تقول لا دليل الخ) فيه أن قول الشارح وأشار بقوله وشبهه ذين الى أن الذي يجمع هذا الجمع الخ صريح في ارادة خصوص جمع السلامة وأيضا كون موضوع المصنف الذي ينبغي أن يكون الشارح على طبقه الاعراب بالحروف النائبة يفيد ذلك فما ذكره الدليل فكيف ينفيه كذا قيل وفيه ان هذا خروج عن مقصودا لمحشي لان مقصوده ان الشروط التي ذكرها الشارح لخصوص جمع المذكر السالم الذي الكلام فيه لا تخصه في الواقع وليس في عبارة الشارح مايفيد أن هذه الشروط لا تكون الا فيه فالمحشي معترف بأن الكلام في خصوص جمع المذكر السالم (قوله لم يستوف مطلق شروطه) اذ بقي له شروط تقدمت في المثنى (قوله من اضافة المسمى الى الاسم) أي فهي اضافة حقيقية على معنى اللام فمعنى ذو برق نحوه صاحب هذا الاسم أي ذا تان مسماتان بهذا الاسم أي مسمى كل منهما بذلك لا مجموعهما كما لا يخفى (قوله كذات مرة) أي صاحبة هذا الاسم وهو مرة كان تقول هذه الخطوة من الخطوات ذات مرة أي خطوة صاحبة هذا الاسم وهو مرة وهكذا يقال في ذات يوم ويحتمل أن المراد بذات في ذات مرة ومابعده النفس أي نفس مسماة بمرة ويوم اذ ذات الشئ تطلق على نفسه وعلى كل ليس المراد صاحبة مرة بمعنى امرأة صاحبة مرة من الوصال مثلا وصاحبة يوم بمعنى امرأة صاحبة يوم من أيام السرور مثلا اذ هذا ليس مما نحن فيه تأمل (قوله قال الرودا في لا أظن الخ) من هذا يؤخذ ما اختاره العلامة الأمير من أن الحلاق المذهبين لا يحسن بل العلم الاضافي ان انفرد فيه المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كضارب زيد وان تعدد كل منهما كضارب زيد المصري

وضارب زيدا الشامى وضارب زيد المكى مثلا فالوجه جمعهما كضاربى الزيدين اه قاله بعضهم وما اختاره العلامة لا يظهر الا عند جعل المركب الاضافى علما لمن وجد فيه معنى ذلك المركب الاضافى وهو غير لازم اذ قد يجعل علما لمن لم يوجد فيه ذلك أصلا كان يجعل ضارب زيد علما على أشخاص لم تضرب زيدا أصلا على ان كلا من ضارب وحده وزيد وحده لا معنى له كالزاى من زيد وحينئذ فامتناع جمع الجزء الثانى فى عبد الله انما هو لابهام مالا يليق فى هذه المادة ونحوها لا لعدم التعدد حتى يقال ان وجد التعدد صح جمعه وحينئذ فلا أخذ تأمل (قوله لا يرد عليه الجمع الخ) محصل الايراد أن التقييد بالتذكير والعقل باطل بهذه الجموع الواردة فى القرآن (قوله هو بمعنى قول التوضيح الخ) أى لان ما خرج بقوله ليت من باب الخ خارج بقول الموضح قابلة للتاء ومادخل فيه من نحو أفضل داخل بقوله أو تدل على التفضيل هذا معناه وبعد ذلك فيه نظر اذ عبارة الموضح لا تشمل أكمر ولا لحيان بخلاف عبارة الشارح الا ان يراد بما تدل على التفضيل ما تفيده ولو لم تكن صيغة تفضيل فان أكمر لعظيم الكمرة ولحيان لطويل اللحية وفى ذلك زيادة (قوله من عد جمع الثلاثى المذكور الخ) أى عد ما حذفت لامه فى قول المصنف والسنون وبابه وعد ما حذفت فاؤه فى قول الشارح وشذرقون فى جمع رقة وهى الفضة الخ) فعلم ان المناقاة المتوهمة بالنسبة لكل مما عوض من لامه أو فائه ناء التأنيث لا بالنسبة للاول فقط (قوله ويرد على البيت الخ) يرد عليه أيضا ان العانس صادق على الاول وهو الذى لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات فيخص العانس بمن أنبت (قوله ولا من معناه قيل له) واحد من معناه وهو واحد وقد يقال لو كان واحده واحد للزم اطلاقه على ثلاثة من جنس ذلك الواحد مع ان عشرين ونحوه لا يطلق على ثلاثة أفراد الا ان يدعى انه غلب على بعض ما يصدق عليه (قوله أى وانطلاق عشرين) فى الدليل شئ اذ لا يلزم ما ذكر لاحتمال ان يغلب اللفظ على بعض ما صدقه مع جعل أقل الجمع اثنين فى عشرين فالدليل ان لا مفرد لعشرين اذ لا يقال عشر بالكسر وباقى الاعداد مثله ولو حملا عليه تأمل اه شيخنا نعم قد يقال مفرده عشرة وان المفرد حصل فيه تغيير حين الجمعية فيكون من جموع التكسير السماعية (قوله لا يقبل التاء الخ) قد يقال هو قابل باعتبار المعنى ويأتى نظيره تأمل اه شيخنا وربما يفرق كما يأتى (قوله ويكتب بالواو لا يقال)

يلتبس مع كتابته بالواو بأولوا المركبة من أو ولولا نافية قول اللبس مدفوع بكتابة الالف آخرا فيما نحن فيه دون هذا ثم يقال هو ملتبس بأولوا فعل ماض أو فعل أمر من التأويل من نحو قولك القوم أولوا العدل أو يا قوم أولوا العدل تأمل (قوله أي بل يكون اسم جمع) أي اسم جماعة متسوية له بكونها جزأ منه وليس المراد اسم الجمع الصادق على ثلاثة أمثال المفرد والا أشكل اه شيخنا (قوله أي على مجموع ماسوى الله تعالى الخ) في عبد الحكيم على الحلبي هو اسم موضوع للقدر المشترك بين جميع الاجناس أعني ماسوى الله من الاجناس فان القول بتعدد الوضع بحسب كل جنس كلفظ العين قول بلا دليل وكذا جعل الوضع عاما والموضوع له خاصا فانه مخصوص بمواضع واذا كان موضوعا لمعنى واحد مشترك بين جميع الاجناس فيجوز اطلاقه على كل واحد من الاجناس وعلى كلها كاطلاق الانسان على كل من زيد وعمرو وبكر وعلى كلها فليس موضوعا للمجموع فقط ولا ما صح جمعه على عالمين والقول بالاشتراك بين الكل وكل واحد خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة قال السعد في شرح الكشاف هو اسم لكل جنس وليس اسما للمجموع بحيث لا يكون له افراد بل أجزاء فيمتنع جمعه اه وعلى كل فزيد ليس بعالم بل من العالم (قوله لم يكن في الجمع فائدة) ذكروا ان فائدته التنصيص على العموم وقوله ولم يتم قولهم الخ فيه انهم يقولون هذا اغلبي فكيف يلزمون بعدم تمامه هذا وان كان الحق ما جرى عليه الحشي اه شيخنا (قوله الاعتراض بان الجمع الخ) كل من الاعتراض والجواب مبني على ان مفرد عالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف عاقل وغير عاقل لا خصوص العاقل كصنف الملائكة وصنف الانس وصنف الجن (قوله والا لزم الخ) أي والا يكن المعتبر العموم الشمولي بأن اعتبر العموم ان لزم ان غالب الجموع وهي كل جمع لغير عالم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها بل أخص في نحو الماشيين والشاربين والا كلين اذ الم يرتكب التغليب فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم اغلبي اذ العموم لا يكون على هذا الا في جمع الاعلام أما الصفات كالصالحين والماشين وأسماء الاجناس كالرجال فلا يكون فيها عموم بل مساواة أو أخصية كما سمعت لكن ربما يفيد كلامه ان المساواة هي الغالبة ولا أخصية أصلا وليس كذلك الا ان ارتكبنا التغليب في مثل الماشيين والا ففيه الاخصية والحاصل ان الاعلام فيها العمومية وأسماء الاجناس فيها مساواة والصفات فيها

مساواة فى نحو الصالحين وكذا فى نحو الماشين لكن بالتقليب والاجاءت الاخصية اه شيخنا ور بما يقال بالمساواة للمفرد فى نحو الماشين والشاربين لان هذا الجمع لا يكون مفرده الا عاقلا وان كان الماشى أو الشارب فى حد ذاته يشمل العاقل وغيره لانه لا يجمع هذا الجمع الا اذا اعتبر العقل فى مفرده والكلام فى الجمع ومفرده المستوفى للشروط فنحو الماشين ومفرده بهذا الاعتبار كالصالحين ومفرده وبذلك على ذلك قولهم فى سابق ان كان صفة عاقل جمع كالسابقون السابقون أو صفة فرس فلا وكون الاعلام فيها أعمية انما هو بقطع النظر عن عروض الاشتراك والا فبالنظر اليه لا أعمية بل مساواة تأمل (قوله فيكون جمعه مستوفيا الخ) فيه ان لفظه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل فلولا اعتبار القبول معنى لم يتم هذا وهذا هو النظير الذى وعدناك به اه شيخنا الا أن يفرق بأن العالم فى لفظه قوة الاشتقاق بدليل قوله الذى يعلم منه ذات موجده فكأنه مأخوذ من العلامة بخلاف لفظ أهل (قوله تسكينها ضرورة) أى كما فى قوله

لقد نصحت الا زرين اذ قام منهم بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

(قوله يستحق هذا الاعراب) ان أراد اصالة وقياسا الا لحاقا فلا بد له من دليل وان أراد الحاقا كان مكابرة فى شذوذ بعض الملحقات اه شيخنا نعم المتبادر من كلامهم فى قولهم اذا سمى به ولو سميت اعراب ما انشأت تسميته بذلك من غير توقف على السماع فالظاهر ما قاله الدماميني وسيأتى عن يس النزاع فى شذوذ جميع الملحقات (قوله الا ترى الخ) استدلال على الغايتين (قوله الى قنسرين ونصيبين) سيأتى للحشى نقلا عن الرودانى انهما وفاسطين من المرتجل المشبه (قوله بل صرح الخ) ترق من الاستنباط الى التصريح لواقع منهم وفيه زيادة المرتجل المشبه للجمع وفيه ان هذا التصريح لا يفيد القياسية لان قوله ففيه تلك اللغات محتمل لسكون ذلك بطريق الالحاق (قوله وكل جائز) فيه نظر فان اخراج أو زون بقيد الحذف يقتضى دخوله فى أول المسألة مع انه خارج منه فعلى الشارح فيه مؤاخذة واذا كان كذلك فأين الجواز وقوله أولا لبيان الواقع لا الاحتراز لا يدفع هذا الا أن يقال مراده ان هذا اللفظ خارج عن التعريف فلا ينظر اليه فى الدخول والخروج ولعله اذكره للاشارة الى أن هذا الباب لا يكون الا ثلاثيا كما هو الواقع (قوله وشرط بعضهم الخ) قد يقال يغنى عنه قيد ولم تكسر اذ سمع هنا ودعوى انه تكسير المذكر

قد لا تسلم (قوله والبيت يعطى الخ) قال شيخنا مراده أيدا احتمالين فى البيت لا الاعتراض (قوله محذوفة العين) فأصلها ثوب حذفت الواو التى هى العين وقصد تعويض التاء عنها (قوله كمناسبة هراوة) أى لم تقلب الواو فى هراوة همزة لمناسبة ابقائها فى هراوة والا فالقاعدة قلبها همزة ككساء هذا على ما فى كثير من النسخ وحينئذ فليحرر لفظ هراوة ما ضبطه وهل هو وارد أم لا ومن أى الانواع هو وفى بعض النسخ كمناسبة هراوة والهراوة أى كمناسبة الجمع الذى هو هراوة لمفرده الذى هو هراوة حيث أبدلوا الهمزة فى الجمع واوا لمناسب مفرده فى ان كلا منهما فيه واو رابعة بعد ألف ولم يقلبوها ياء كما فعلوا فى قضايا وهدايا وبيان ذلك كما يؤخذ من الشارح عند الكلام على قول المصنف * وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما وفى مثل هراوة جعل * واوا ان الجمع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا وسلمت فى الواحد كواو هراوة جعلت الهمزة فيه واوا فيقال هراوا والاصل هراء وبقلب ألف هراوة همزة ثم هراءى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ثم خفف بالفتح فصار هراى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراء فكرهوا ألفين بينهما همزة لاجتماع شبيه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للانشا كل لان الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف وان كانت فى الواحد لام الكلمة وفى الجمع بدلا من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد فصار هرا رابعة خمسة أعمال وعلى هذا فلا اشكال والهراوة العصا الضخمة كما فى التصريح تدبر (قوله فيجمع بالالف والتاء) لعله سماعا والا فهو ليس مما ذكر فى قوله وقد فى ذى التاء الخ الا أن يعتبر كونه وصفا لغير العاقل تأويلا (قوله من اعلالين) أى فى الواو على ان أصلها شوهة بسكون الواو فأحد الاعلالين تحريكها بعد السكون وثانيهما قلبها ألفا وعلى القيل فيها الثانى فقط لتحركها اصالة (قوله أطمو كأرجل) قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبهما ثم أعل كقاض (قوله على الكسر فى ثبين فقط) أى لا فى مضموم الفاء مطلقا (قوله والذى يتجه الخ) السياق يقتضى تخصيصه بمضموم الفاء مع انه يجرى فى مفتوحها ومكسورها لكن كلام الشارح يفيد ضعف الضم فيهما مطلقا (قوله يا) يقال مأبت القوم تمأبهم

ماتة كما فى القاموس وقوله فيها أى اللام (قوله وانظر ما علة منع الصرف) قد يقال علة جرها بالفتحة تبعية الكسرة للتنوين وقال بعضهم شبهه الوصفية وشبهه الزيادة ارتكب فى هذا بخصوصه (قوله وانظاهر ان اعرابه الخ) مقابله تقديرا لحركات على النون المانع من ظهورها فتحة المشابهة بجمع المذكر القياسى (قوله بحركات مقدرة) شامل للفتحة (قوله فلا ركاكة فى حل الشارح) لكن ينبغى أن يراد بقول الشارح وما حمل عليه غير باب سنة والاجاءت الركاكة بالنسبة اليه (قوله وفى هذا دور فافهم فيه انه لا دور اذا اعراب الاسماء الستة متوقف على ارادة اعراب المثنى والجموع بالحروف واعراب المثنى والمجموع بها متوقف على اعراب الاسماء بها بالفعل فأحد التوقفين فعلى والآخر ارادى فمن فعل شيئا فى شئ ليترتب عليه أن يفعله فى نظير ذلك الشئ ثم فعل ذلك فى هذا النظير لوجوده فى ذلك الشئ لا يقال فعله دورى أى فارادة اعراب المثنى والمجموع بالحروف سبب فى اعراب الاسماء بها فلما حصل هذا الاعراب فيها بالفعل المترتب على الارادة المذكورة كان حصوله فى تلك الاسماء بالفعل سببا لحصوله فى المثنى والمجموع بالفعل وهذا لا دور فيه (قوله بل لمفرديهما) أى فلا تظهر الفرعية الا فى مثنى الاسماء الستة وجمعها فلو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على أصله وأما مثنى وجمع غيرهما فهو فرع عنه لا عنهما فلو أعربا بالحركات لم يلزم مزية الفرع على الاصل اذ أصلهما هو مفرديهما وهو معرب بالحركات لا الاسماء الستة وبهذا تعلم عدم ملاقاة الجواب الثانى للايراد اذ المعترض يسلم ان من جملة المثنى أبوان وأخوان الخ اه شيخنا ويحتمل ان معناه ان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وهو ليس معربا بالحروف بل بالحركات دائما فيكون هذا الاعتراض ذهولا عن كون الاسماء الستة تثنى وتجمع أو مبنيا على ان التثنية والجمع لنحو أب وأخ لا لنحو أبول وأخول الذى من الاسماء الستة وحينئذ فالجواب الثانى ملاق للايراد على انه ملاق أيضا على الاول كما يعلم مما يأتى لنا فى بيانه (قوله وليس كذلك) أى ليس كل جمع معربا بالحروف فان جموع تكسير الاسماء الستة معربة بالحركات مع ان مفرديها معربا بالحروف اه شيخنا ويحتمل ان معناه وليس الواقع فى اعراب كل جمع كذلك أى مثل ذلك المقتضى الذى هو اعرابه بالحروف بل بعض الجموع معرب بالحركات كجمع المؤنث وجمع التكسير سواء كان ذلك للاسماء الستة أو لغيرها

تأمل

تأمل (قوله ويجاب عن الاول الخ) محصل الجواب تسليم ان المراد بالمثنى والجمع في قوله فلو أعرب المثنى والجمع جميع افراده ما ومنع الايراد لكون المراد بقوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل الخ ذلك في الجملة ومحصل الثاني منع كون المراد بهما فيه ذلك بل ما مفرده معرب بالحروف وهو مثنى وجمع الاسماء الستة وسكت عن غير ذلك من المثنى والجمع لظهور طرد الباب خلافا لمن توهم انهما جواب واحد اذ اعادة الباء دافعة لذلك تدبر (قوله أو مع الواو في حال الرفع) أي اذا لم يقل بضم ما قبل واو الجمع وفتح ما قبل واو المثنى والا فلا لبس (قوله مبنية) بناء على ان ما بقي قول الشارح على ذا عراب الاسماء الستة انه على طريقة في مجرد الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء أما اذا كان معناه انه على طريقة فيما ذكر وفي اتباع ما قبل الآخر للآخر فلا مبهم واذا قبل الياء حينئذ مكسور فيحصل اللبس (قوله وورد عليه ان المقدم الخ) منعه لا لزمة مما ذكر مبني على ان المراد بقول الشارح وحمل على اعراب أحدهما كذلك دون الآخر جعل كل منهما لا للآخر واختصاص ابه من حيث المجموع ولا دليل على هذا فيمكن أن يكون المراد جعل جميعهما واختصاصهما بالحد بحيث لا يعطى شيء للآخر شيء وحينئذ فيبقى لآخر بلا اعراب أصلا اذا عطاء الاعراب بالحركات غير ممكن مثلا يلزم المزية كما تقدم فتمت الملازمة ولزم التوزيع المذكور وقد يقال لا يلزم التوزيع المذكور بمجرد ذلك في اعراب أحدهما بالحد والآخر بالثنية منه أو واحد فلا يتبين بطلان هذا أيضا حتى يلزم التوزيع المذكور (قوله لا يضر) هو ضرر لزوم التحكم ذكر فرع فكيف يلحق أحدهما بالاصل دون الآخر مع استوائهما قدمنا فاذا قلت لا تحكم ولذي يعطى الحروف الثلاثة هو المثنى لسبقه على الجمع فله مزية لزمان أعطى الجمع وحالة رفعه الواو للبس بالمثنى وان أعطى فيها الالف لم يحصل التناسب فلم لم ان اللازم على هذا عدم التحكم أو الالتباس أو عدم التناسب (قوله فلا يتم التوجيه) أي توجيه التوزيع المطلوب (قوله في الرفع والنصب) مثلا لو أعرب الجمع الحروف على حد الاسماء الستة ورفع المثنى بالواو ونصب بالالف وحمل عليه الجر أدى الى الالتباس رفعا ونصبا بل وجرا لان الفرق بالعامل يختفي في نحو جاءني الضارب الزيدان اذ يحتمل نصب الزيدان بضارب فيكون مثنى أو جرهما فيكون مثنى (قوله وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد) أي سواء كان الحرف

الآخر الالف أو الياء اما بالنسبة للواو وظاهر واما بالنسبة للحرف الآخر فان كان الالف ألبس أيضا فى حالة النصب دون الجر على كلامه أو والجر على ما تقدم لنا وان كان الياء البس فى حال الجر دون النصب ان راعينا الاتباع على كلامه أو والنصب على ما تقدم لنا والا فلا لبس معهما أصلا (قوله لكن هذا يؤدى الخ) أى وهذا خلاف المتبادر من عبارته (قوله فلها ميل الى الشقتين) هو ظاهر وفيما قبله شئ اه شيخنا (قوله لما حملوا النصب على الجر) أى لما حملوا حالة النصب على حالة الجر فى النطق بالياء ولو لم يكن الاعراب بها الان الكلام الآن على مذهب سيبويه ومن وافقه القائلين بتقدير الاعراب تأمل (قوله وعن الثانى الخ) ان كان الرد الثانى مرتبا على الاول بمعنى انه لو ظهرت الفتحة لقلبت الياء ألفا فالجواب الاول كاف دافع وان كان مستقلا على تقدير الفتحة فلا حاجة اليه ولا لجوابه الا ان قلنا ان الحركة التقديرية توجب القلب بدليل قولهم فى بعض الكلمات تحركت الياء أو الواو بحسب الاصل وقد يفرق بأن ذاك كان فيه حركة أصلية لا هذا تأمل اه شيخنا (قوله بين المثنى وغيره) أى كالفتى فلو قلبت فى المثنى لالتبس بالمقصور عند الاضافة كفتاك وعصاك وزيداك قاله بعضهم ولو قيل بدل هذا قصدا للفرق بين صورة المثنى المرفوع وغيره لكان أقرب ويمكن حمل كلام المحشى عليه (قوله نحو خليلى الخ) حذفت النون فى خليلى للاضافة وفى الصادقا هوى للضرورة أو لتقصير الصلة ان لم يكن هوى مضافا اليه فان كان مضافا اليه فالحذف حينئذ للاضافة ولا يمنع منها وجود ال لكونها فى الوصف ولا يضر عدم وصلها بالثانى لان الوصف مثنى كما قال

وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع

أى كاف عن اعادتها مع المضاف اليه وحينئذ فيصح كونه مثالا لكل ذلك فان كان قصد المحشى ان هذا شاهد الحذف للضرورة ورد عليه انه محتمل (قوله أى وزيادة فرق) بناه على أن الضمير فى بينه يعود على الجمع وعليه فيحتاج الى تأويل قوله وبين نون المثنى بان يقال وبين المثنى ذى النون أما لو رجع الضمير فى بينه لنون الجمع فلا يحتاج الى قوله أى وزيادة الخ ولا الى تأويل قول الشارح وبين نون المثنى اه شيخنا (قوله بحذف ألف الجمع) أى كما سيأتى فى قوله

واحذف من المقصور فى جمع على * حد المثنى مايه تكملا

*والفتح أبق مشعرا بما حذف * (قوله وقلب ألف المثنى ياء) أى كما سيأتى فى قوله

آخره قصور ثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا

(قوله استشهد الخ) يحتمل ان النطق به منقول عن أهل اللغتين فصح الاستشهاد فى المحلين اه شيخنا (قوله لما ذكره المصنف) قد يقال لم يذكر ثنتان الا أن يقال انه ذكر المادة (قوله المحكوية بالنون) خرج كلا وكلتا (قوله المذروين) اسم جنس لطرفى الالية ولم يستعمل له مفرد والثنايان اسم جنس لطرفى العقال وهو الحبل الذى يربط به البعير ولم يستعمل مفرده أيضا أفاده فى التكت (قوله فما حكاه البعض) عبارته بعكس ذلك النون استعملوه هذا لا يتمشى على العكس اللغوى ولا المنطقى لان المراد هنا ان هذا القسم من كسر فيه أكثر من فتح والاول من فتح فيه أكثر من كسر ولو قال

ونون ماثنى ومابه التحق * فاكسر وقل من بفتحه نطق

لسلم من ذلك أفاده الهوتى أى فالعكس فى كسر النون وفتحها فكسرها فى المثنى على خلاف كسرها فى الجمع فانه فى المثنى كثير وفى الجمع قليل وفتح النون فى المثنى على خلاف فتحها فى الجمع فانه فى المثنى قليل وفى الجمع كثير وليس العكس فى النون نفسها كما هو ظاهر كلام المتن مع الشارح اذ ليست قضية تبدل طرفاها مع بقاء الصدق والكيفية فيما عدا الموجبة الكلية حتى يكون عكسا منطقيا وليست شيئين قدم أولهما وأخر ثانيهما حتى يكون عكسا لغويا وهذا ظاهر والمشى أجاب بما يؤخذ من علته وهو ان الكثرة حلت محل القلة والقلة حلت محل الكثرة اه شيخنا (قوله لانه جرى فى قوله والعينانا الخ) فيه ان الشارح قرران فتح النون بعد الالف ظاهر كلام الناظم والالف التى الكلام فيها ألف الرفع لا الالف التى تلزم المثنى لان كلامنا فى باب النيابة والمناسب له ان يكون العينانا مبتدأ خبره محذوف أى كذلك فيكون البيت جاريا على لغة اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وحينئذ فلا تلفيق من هذه الجهة اه شيخنا (قوله وقال الدماميني الخ) لك ان تقول مثل ذلك فى فتح النون وكسرها وحينئذ فلا تلفيق أصلا (قوله بفتح الميم الخ) أى وأما كسر الميم وفتح الخاء فلم يوجد فى كتب اللغة اه حفنى (قوله فى الكبر) أى أو فى الحسن كما فى عبارة غيره وقوله أو القبح أى أو اللطف

أو الحسن ورجما يدل لكون مراد الشاعر الذم قوله قبل هذا البيت

ان اسلمى عندنا دوانا ✽ أخبرنى فلان عن فلانا

كان مجوزا عمرت زمانا ✽ فهى ترى سيئها احسانا

أعرف الخ (قوله دفع الالتباس بالوقف الخ) لعله وقف اختيارى بالياء الموحدة اذ لا يصح الوقف الاختيارى بالياء التحتية على المضاف ووقف الضرورة اضيق النفس لا يتأتى اذ لا يعقل ان يضيق نفسه عن الكلف ولا يضيق عن النون المعادة تدبر (قوله أى بيرونى الخ) هذا لا يناسب قول الشارح وانما لم يكف الخ فانه يفيد ان الكلام فى الفرق بين المثنى والجمع لا بين النونين الا يعرفه ان الفرق بين النونين يؤدى لفرق بين ماهما فيه ولا يناسب أيضا ما تقدم له من ان الفرق بين المثنى والجمع لاجل المعونة وانظر أى داع لذلك ولو حرك كل موضع على ظاهره لاندفع تكلف التأويل هنا وهناك (قوله وأما الثانى فافراد الخ) دفع باعتبار افراد ما يقال ان قوله أكثر يقتضى ان مقابله كثير مع انه لا وجود له الا فى موضع واحد وهو مالا ينصرف (قوله اذ أونعت ما على مفرد) اختاره الفاكهى على انظر ودفع لا شكال بان المفرد المأتى فيه بالالف والتاء للدلالة على الجمعية هو عين الجمع فراجعه (قوله تاء التأنيث مطلقا) أى علما أو مؤنثا أولا (قوله ألف التأنيث مطلقا) قصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع أم لا (قوله وقله) بضم القاف وفتح اللام مخففة لغية للصبيان قاله بعض الافاضل وفى بعض النسخ قلة بالهاء وكتب بلهجة هى لغة فى فلانة كما ان فل لغة فى فلان فهى كناية عن لا تقبل التذكير (قوله مقصور للضرورة) أى متعين قصره لاجلها كما تقدم نظيره (قوله من اجتماع الحرف) أى الصالح للاعراب (قوله لا يلزم من زيادتهما الخ) أى بدليل ارطاة وسعلاة ويرمعا فرقوله يدفعه انا نجد الخ) أو يقال ان نحو ارطاة وسعلاة ليس فيه ألف وتا مزيدتان ذ لذى فيه هما الالحاق (قوله غير المفرد وهو الجمع بمعنى ومنه أولات فوكاب الالف والتاء فيه زائدتان لكان جمعا لفظا أيضا لانهما لا يوجدان فيما هو كذلك واذا كان جمعا لفظا بسبب زيادتهما خالف الغرض من انه ليس جمعا لفظا بل هو ملحق به (قوله الكسر محل الخ) فيه ان اللغة الاخيرة صرح الشارح فيها بان ساكنها اذا وقف يقف بالهاء فيكون مؤنثا بها وحينئذ فلا حاجة لتقييده بالسببية

لهذا اللفظ يكون المسمى مؤنثا اه شيخنا (قوله وانما لم يجعل الخ) غير مسلم على اطلاقه كما علمت اه شيخنا (قوله كما سيأتي) أي في قوله كراهؤنث بها مطلقا فقوله وبيعد عدد وقوله الخ) فيه انه هو الظاهر اذ كما ان العلم للمؤنث وغيره وغيرنا الاعراب خاص المؤنث بالنسبة للغة الوسطى على ان الغالب في أيضا لما كيد نحو ما زيد وعمرو أيضا (قوله أراد القبول القياسي الخ) هذا مبني على ان ملحقات جمع المذكر السالم التي قياسية لا شذوذ فيها كما نقل ذلك عن يس وعبارته ثم هذه الملحقات أي ملحقات جمع المذكر السالم لا شذوذ فيها كما لا شذوذ في ملحقات المثنى ونحوه اه وتقدم عن الدماميني البحث في شذوذ اعراب الجمع المسمى به كله لكن هذا كله غير ما جرى عليه المصنف حيث عبر بالالحاق فيما تقدم المتبادر في الشذوذ وهو المتبادر من كلامه هنا المعنى جمع فتدبر فليس كلامه في خصوص الاصول القياسية (قوله لا في حال الجر) أي بمثلث الكسرة نائبة عن الفتحة في حال الجر ومن توهم نيابتها عنها كشيخنا نظر الى الحالة الراهنة فان حق جره ان يكون بالفتحة فاذا جر بالكسرة نيابة عنها (قوله يعني فلا يرد الخ) هذا يدل على انه لا فرق بين المذكر والمؤنث وقوله على ان التأنيث المعنوي الخ ينافيه ويفيد انه لا بد من التأنيث اللفظي وهو مبني على ما قدمه وقد عرفت ما فيه اه شيخنا (قوله لا يعني) ما فيه من ان الظاهر ما فيه من ان الغلبة مبنية على التخييل كما هو عادة العشاق وأهل الاشواق (قوله وأدنى دارها الخ) يحتمل ان تكون هذه الجملة معترضة لذكر متخيله من نظرها (قوله واجاب ان مراده الخ) أو يجاب بان النوع يضوع لفرد ارتجالا كما سيأتي عن الرودانى وبقية احكامه تعلم بالقياس على ما هنا (قوله وقد كتب الرودانى الخ) أفاد به ان شرط علم الجمع ان لا يصح لما ذكر وأما شرط ان لا يسمى به مؤنث فهل يبقيه أو يلتزم تنوينه واسمي به مؤنث عند أهل هذه اللغة ضعف شبه الفعل بصورة الجمعية فلا تقوى على منع الصرف كعلة البناء اذا ضعفت وكما في لغة اعراب الاسم فيما سمي به من الجمع بالالف والتاء مؤنث يبنى في السند ولا يكفي سلفه المحشي وسكت عليه ممن قرله واجمعة الخ فان الظاهر انه استباط اه شيخنا (قوله بل هي أسماء مرتجلات) تقدم للمحشي في تغيرين وتصيبين ما يفيد انه منقول عن جمع وتقدم التنبيه هناك على ما فيه هنا (قوله ويؤيده أنه لا معنى الخ) فيه

يقال له معنى وهو لزوم فتح النون لمشاكلة الجمع الحقيقي كما تقدمت الاشارة اليه اللهم الا ان يجاب بما يأتي من ان التقدير المذكور يبعد المشاكلة (قوله باعراب أصله) صادق باللغة التي عليها الناظم وباللغة الثانية المراعى فيها الحالتان (قوله تمثيل للجر بالفتحة) وفي هذا التمثيل لطافة وتلميح بأن الفتحة أحسن من الكسرة لخفتها ولو حذف نحو لازداد التلميح حسنا (قوله وبقولنا المؤثرة الخ) يرد رب فانها تؤثر التقليل أو التكثير في مجرورها ويتبعه في ذلك الحكم وليس التقليل أو التكثير في الحكم لا في المجرور حتى يندفع ايرادها الا أن يجاب بطرد باب حروف الجر على وتيرة واحدة وتقل الغزي جوابا عن الاعتراض بحروف الجر غير الجواب الذي أشار له المحشي وهو ان حروف الجر جاءت لتوصيل معاني الافعال الى الأسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معقودا من جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كأنه لم يتصل بالاسم واما أل فبخلاف ذلك اذهي من جملة الاسم واحد حروفه اهـ أي وحمل بقية الحروف الغير الموصلة كرب ونحوها على الموصلة (قوله وفي الحالية نظر) يمكن دفعه بأن المضاف كالجزء يستغنى عنه بأن يقال تبيت بالأمر أي متلبسا به بتجريد الذهني تبيت بليل الخ تبيت تاعبا اهـ شيخنا أو المعنى متلبسا بالامر ملابسة مشابهة فهو تشبيه ضمني وعلى كل فهو بعيد (قوله وانما جرنا بالكسرة لا من الخ) جواب عما يقال ان الجر بالكسرة أخو التنوين فحيث امتنع يمتنع وجاصل الجواب ان الجر بالكسرة انما يتبع التنوين فيما ليس فيه أل والاضافة لانه لو كسر لتوهم تنوينه للمؤاخاة اما فيما فيه أل أو الاضافة فلا يتبعه اذ لو كسر لم يتوهم تنوينه لوجود المانع الذاتي وهو أل أو الاضافة فانهما يوجبان عدم التنوين حتى في المنصرف الاصلي كسلمة اهـ شيخنا (قوله لان العلم لا يضاف الخ) سيأتي في باب النكرة والمعرفة ما يخالفه وينبهك عليه ان شاء الله تعالى (قوله لمشابهة فعل الخ) أي في اشتمال كل على ما يدل على التثنية والجمع مرددا بنون ثم ان هذا يقتضي ان هذه الافعال فرع المثنى والجمع في الاعراب بالحروف وهو لا ينافي ما تقدم له من أن الجمع فرع الفعل في لحوق الواو لانه من حيث وجود الواو بقطع النظر عن الاعراب وتقدم لنا البحث بأن حق المثنى أن يكون كذلك فيجوز أن يكون الواضع اعتبر أولا الواو والالف في الفعل ثم حمل عليهما الاسم المجموع والمثنى في ذلك ثم اعتبر اعراب الجمع والمثنى

بالحروف لعلته المتقدمة واعتبر بعد ذلك اعراب تلك الأفعال بالحروف الحياقا لها بهما فلا دور (قوله وحمل على الفعلين الخ) انما حمل عليهما دون الجمع مع انه يشبهه حالة جره ونصبه لان اعرابه بالنون انما هو في حالة الرفع وهو لا يشبهها الجمع ولا المثنى في حالة الرفع على ان المشابهة للجمع في حالة النصب والجر ليست تامة لدلالة الياء على الجمعية للمذكر في الجمع وعدم دلالتها عليها في المفعل المذكور بل هي دالة على المفرد المؤنث (قوله لكانت اما مقدرة الخ) بقي عليه احتمال تقديرها على النون فتردد بينه غير حاصر الا أن يقال لم يذكره لظهوره منه اذ النون حرف يسهل عليها ظهور الاعراب فعدم ظهوره عليها في كلام العرب دليل على انها ليست محله لكن قد يقال عدم ظهور الاعراب على النون لالتزامهم فيها ما التزم في نون المثنى والجمع لوجود المشابهة فعدم ظهوره لا يدل على ذلك اللهم الا أن يقال تقدير الاعراب على النون يبعد تلك المشابهة التي اعتبروها (قوله ولا يقدر اعراب كلمة الخ) غير مسلم اذ قد راعراب ألف الموصولة على ما بعدها كما في المبسوط والمرتقى وكذا اعراب لا التي بمعنى غير نحو جئت بلا فتى وكذلك الا التي بمعناها فان أجيب بأن المراد ولا يقدر اعراب كلمة قابلة للاعراب الخ كما هنا بخلاف ما ذكر ورد عليك ان القائل بهذا التردد لا يقول بالقبول اذ لام هذه الافعال حشو لا تقبل الاعراب كما اعترف بذلك في بيان الشق الثاني من التردد وعلى منع المحشي له يتم الشق الاول بهذا الجواب فتأمل (قوله لانها أسماء) أي دائما على اللغة الفصحى او بالنسبة لبعض الامثلة على غيرها وقوله لاذهابها الجازم الخ يمكن الفرق بأنها كانت هذه الموجودات أسماء ولو على لغة لم يؤثر فيها الجازم بخلاف غيرها (قوله لوجوب حذفه الخ) فيه انه لا ضرر في هذا فان المقدر كالثابت ألا ترى جاءني قاضو البلد ورأيت قاضي البلد ومررت بقاضي البلد جمعا تحذف منه الواو والياء لالتقاء الساكنين لزوما ولم يضر ذلك في الاعراب بها وأيضا لو كان وجوب الحذف مانعا من ذلك لعاد على النون بالابطال فانه يجب حذفها كما يأتي على الآثر الا أن يقال ان ذلك نادر أو لعارض يزول أو يمكن دفعه بنحو وقف بخلاف ما نحن فيه فانه يكون محذوفا دائما ولا يوجد في حالة ما لا يقال لا يلزم وجوب حذفه لامكان انه يجب حذف الضمائر كما قيل به في اجتماعها مع مؤيدين التوكيد لانا نقول هي كلمات عمدة فالاحق بالحذف غيرها الذي لا يفوت بحذفه معنى

(قوله وتبدل ألفا في الوقف) فيه ان هذا في النون اللفظية فقط وكلامنا في الخطية الا أن يقال اعتبر شبهها بالتنوين (قوله التالية فتحا) لعله احترزبه عن التالية كسرا أو ضما فيما اذا كان العمل للنون اللفظية وحذفت فوزالرفع لتخفيف والواو والياء لالتقاء الساكنين في نحو قوله هل تضربن يا زيد ور أو هل تضربن يا هند وقد تكون الواو محذوفة للجازم في التالية فتحا أو كسرا نحو اما تخافن يا زيدون فتحضنوا أو اما تخافن يا هند فتحضني (قوله وتبقى وتدلكي) الشاهد فيهما وهو مبني على ان أبيت وتبيتي بفتح النون وأسري وتدلكي خبر ان أو تأمن وأسري وتدلكي حالان والكلام خبر لا لاستفهام اما الحال فلا تأمن واسري وتدلكي بدليل مرا نفلين وقد رفي الكلام همزة الاستفهام كما تبيتي منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية وتدلكي منصوبا أيضا لان البدل تابع للبدل منه وحينئذ فلا شاهد الا ان يكون مثالا يكتفي به لاحتمال أو يكتفي في الشاهد بالمرور على الظاهر المتبادر (قوله لكن قال الخ) استدراك على قوله وبقية في غير ذلك (قوله يظاهرا) بفتح الياء التحتية وشد الطاء المشالة قراءة شاذة بالتاء أو لانه لم يقرأ به أحد فتختار قوله على المفعي المصدري) وهو لا ينافي ان الجزء الاصطلاحي بمعنى الاثر بعد الحذف (قوله لا باعتبار اسميته الخ) وعلى القول باعتبار اسمية الالف الخ يكون قوله خمسة على الاقتين معناها بها خمسة باعتبار مجموع الاقتين لا باعتبار كل اقة على حدتها (قوله للضمر) وهو هنا وقوله على المظهر وهو المراد (قوله وكسرها على الكثير) أي وان كان خلاف القياس لان فعل للمؤنث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا اه ملكان أو لزمان فقياسه الكسر فان أريد هنا مكان الظاهر أو زمنه تأنيث الكسر (قوله ولوقدمه الشارح الخ) وجه صنيعه تقديم الكلام على كلام المتن بالقوة ثم ذكر المقابل اه شيخنا (قوله فرقا بين ضوربي الخ) وليصح للفرق بين المنصوب والمجزوم لكفاية العامل في ذلك وأورد عليه انه لو كفى لكان كافيا في الفرق بينهما وبين المرفوع وأجاب بعضهم بأنه لم يكتف بالفرق بالعامل بينهما وبين المرفوع لان عامل الجزم والنصب قد يحذف عن العمل فلو ثبت النون مع الجازم أو الناصب توهم ان العامل مهمل وان الفعل مرفوع فبثبوت النون مع الجازم يحذف النون عند عدمه تأمل (قوله لكن في ابتدائه بالاسم الخ) أي فالمناسب للمقام تقديم الكلام على الفعل المعتل لتفصل أبواب

النيابة بعضها ببعض ولا نظر فى هذا الاشرفية الاسم فان الشكلات العارضة أهم بالمراعاة من الخواص الذاتية وقد يقال مقصودا الشرح كما هو المتبادر ان الكلام السابق متعلق بالصحيح من الأسماء والأفعال من جهة الاعراب الأصلى وغيره وهذا الكلام متعلق بالمعتل منهما من جهة الاعراب الأصلى وغيره وقدم من المعتل أحد قسميه الأشرف وهذا ظاهر وأجيب بأن الاسم المعتل قد يكون اعرابه من باب النيابة كالمقصور أو المنقوص الذى فيه سبب منع الصرف وكلام المصنف يشمل ذلك لان قوله فالاول الاعراب فيه قدرا لخ يشمل الفتحة النائبة عن الكسرة فى نحو موسى وكذا قوله كذا أيضا يجر فان الجر شامل للفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة فى نحو جوار وحينئذ لا يقال فيه الفصل بين النظائر (قوله ما فيه حرف علة) أى فى أصوله ذلك (قوله لما ماثلته الصحيح الخ) وقيل لما ماثلته الصحيح فى احتمال الحركات والأجوف فى زنة الأمر نحو عد كبع (قوله أجوف) أى لخلوها وكالجوف له من الصحة (قوله والمعتل بالفاء والعين) أى كويل ويوم وليس فى كلامهم اسم اجتمع فى أوله يا آن لا يبنى اسم بلد وقوله أو بالعين واللام كقوى وغوى (قوله لفيف مقرون) لالتفاف أى اجتماع حرفى العلة فيه وافترانهما لعدم الفاصل بينهما يقال للجتمعين من قبائل شتى لفيف (قوله أو بالفاء واللام) أى كوقى وورى (قوله مفروقا) لافتراق حرفى العلة فى أوله وآخره بوجود الفاصل بينهما (قوله كالواو) أى اسما للحرف فانه معتل الثلاثة (قوله والافلا) أى كالخطا والشدوخطأ وشد (قوله واعترض الخ) مدفوع بأن المراد باللزوم وجودها فى الأحوال الثلاثة احترازا عن ألف المثنى والأسماء الخمسة لعدم ذهابها رأسا ولاشك ان الالف موجودة فى الأحوال الثلاثة عند القلب الشاذ وكذا يقال فيما بعد فلا حاجة للاعتراض والجواب اه شيخنا (قوله اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة) أى فلم تلزمه فى الأحوال الثلاثة اذ معنى لزومها فيها وجودها غير منفكة فى حال منها لاطلاق وجودها فى الاحوال وألف مقراوان وجدت فى الاحوال الثلاثة فوجودها فيها غير لازم اذ يجوز فيها النطق بدلها بالهمزة هذا توضيح كلامه وقد علمت ما فيه عن شيخنا (قوله أى دائما) يرد عليه موسى وعيسى ويدفع بان المراد ان أعل فدائما اعلاله بالقلب سواء صحبه اعلال بالحذف أم لا ولا يوجد فيه اعلال من غير قلب أصلا (قوله وفيه

ان الاول الخ) يدفع بأن الاعلال بالحذف لما كان غير مطرد فى الاول اعتبر المطرد وهو القلب ولما لم يطرد فى الثانى القلب بل ندر وكثر الاعلال فيه بالحذف لم يعتبر فيه الاعلال بالقلب واعتبر الاعلال بالحذف كما أشير الى بعض ذلك قبل (قوله معمولا للمؤكد) بفتح الكاف لان الاعراب عامل فى جملة فيه قرارة الرفع لانها خبره (قوله و يستثنى الخ) لا حاجة لهذا الا لو قال المصنف والحركات جميعها تقدر وهو لم يقل ذلك بل قال الاعراب وهذا شامل للجر بالفتحة ولا يتوهم جر مالا ينصرف بالكسرة الماسق له من التنصيص على ذلك (قوله وهو الزائد عن المدالح) اذ لا بد من زيادته على حركتين فى المتصل نحو سماء وصحراء أو قيوله للزيادة عليهما فى المنفصل نحو يأيها بخلاف الطبيعى فانه لا يزيد عليهما كما لا ينقص عنهما (قوله لما مر) أى من ان وجه التسمية لا يوجبها (قوله وقالى قلا) اسم موضع (قوله بيبع) بضم التحتية الاولى وسكون الموحدة وفتح التحتية الثانية مبنى للمجهول وقوله ورمى أى بفتح الياء (قوله والا قدرت الفتحة) مثله فى الحفنى والظاهر انه يأتى هنا خلاف ابن فلاح لحريان علته (قوله أى وفاء غيرنا) قد أشار الى انه صفة مفعول مطلق محذوف و بقيسة البيت * و بوما ترى منهن غولا تغول * و يوافين بحازين من الحجازاة كما هى رواية الزمخشرى وقال ابن برى يروى بحارين بالراء المهملة اى بحارين الهوى بالسنتهن ولا يمضينه ويروى صابى بدل ماضى من صنا يصنو بالصاد المهملة أى من غير صبى منهن الى وعلى هذا فلا شاهد فيه والغول بالضم أخبث السعالى جمع سعلاة وهى ساحرة الجن وتغول أصله تتغول حذفت منه احدى التاءين من تغولت الغول الانسان أى ذهبت به وأهلكته يصفهن بانهن يوما بحازين العشاق بوصل منقطع و يوما يهلكهم بالصدود والهجران (قوله وعلى هذا فقوله الخ) ليس تعيينا للرفع بل لدفع اشكاله بناء على انه الرواية وهو المحفوظ والا فيحتمل كما فى الحفنى ان الرواية بالنصب عطفا على ألف ولا ينافيه رسم واو بدون ألف لان رسم ربيعة كوقفها اه شيخنا (قوله يعنى ان علوه الخ) وقبل هذا الشطر * فاسودتنى عامر عن وراثة * أراد بعامر القبيلة ولذا أنث الفعل وعن وراثة متعلق بمحذوف صفة مصدر محذوف أى ماسودتنى عامر سيادة حاصلة عن وراثة وقوله محتمل لهذا المذهب) بأن يقال المعنى احذف ثلاثهن عند الجازم لابه ولا ينافيه قوله فالالف اوفيه غير الجزم لان المراد أبق الالف واوفيها أى فى

الالف الباقية غير الجزم وأما الجزم فحكمه ما يأتي من الحذف عنده أي مع النية في الالف المحذوفة لكن يبعد هذا الاحتمال ان الكلام في باب التبايه على ما تقدم له (قوله وقولنا بخلافه الخ) هذا زيادة منه على الحفني فان الحفني سكت على ما قبل هذا ولا حاجة الى تلك الزيادة بأن نقول معنى قوله لتعذر الاعراب بالحركة أي ظهورا أو تقديرا اذ لا جائز ان تقدر على الضمائر ولا على ما قبلها بخلاف ما هنا فان الحركة تظهر في الواو والياء ولا تتعذر وفي الالف تقدر ولا يتعذر تقديرها كالافعال الخمسة اه شيخنا (قوله وقال بعضهم الخ) متعلق بمذهب سيبويه كما لا يخفى (قوله فهو شاذ) أي لكون الهمزة متعاصية بالحركة عن الابدال (قوله بناء الخ) أي لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصلي وعلى هذا فهو مجزوم بحذف الحركة المقدرة على الهمزة المبدلة الفا أو على الالف كذا وجدته (قوله والمحكي) عطف على ماسكن وكذا قوله والمشتغل آخره وقوله والمضاف لياء المتكلم والضمير في قوله ومنه ما جعل الخ يرجع للمحكي هذا هو المتبادر (قوله ويا أبتا) أصله يا أبتي بفتح الياء ثم اتبعت حركة التاء لحركة الياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة الفا وكذا يقال فيما قبله وما بعده (قوله كما في الاسماء الستة) أي فتقدر فيها الاحرف الثلاثة كما في الحسن وقوله المثنى أي فتقدر فيه الالف وتظهر الياء نصبا وجرا نحو جاء صالحا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وقوله والجمع أي فتقدر فيه الواو رفعا والياء نصبا وجرا (قوله لغة) أي فلا يختص بالشعر (قوله بحذف الحركة المقدرة) وقيل بحذف الحركة الظاهرة لانها قد تظهر على الواو والياء في الشعر اه حفني (قوله والياء اشباع) ردبان مدة الاشباع لا ترسم وان كان رسم المصحف لا يقاس عليه (قوله فلا اعتراض) أي ليست الجملة معترضة وقوله ولا زيادة أي للباء (قوله باسقاط الضمة المقدرة) وقيل باسقاط الضمة الظاهرة لانها قد تظهر على الواو والياء كما تقدم اه حفني ولو قيل ان القائلين بالضرورة يقولون ان الاولى هنا أعني الجزم منع منه مانع الضرورة لم يبعد اه شيخنا (قوله لتنكر وعرف) أي بالتشديد والالف هما مصدران للخماسي يقال تنكرت الرجل بالكسر ضد عرفته (قوله ثم جعلا) أي نقلا الى ذلك وال فيهما للعهد الخارجي أي المعهودان عند النحاة كما تقول جاء الامير اذا لم يكن في البلد الا أمير واحد (قوله لا علمين)

مطلب النكرة والمعرفة

والالمنعا الصرف ولم يدخل عليهما أل ودعوى ان التنوين للحكاية وان أل زائدة أو انه قصد التنكير لا دليل عليها (قوله والتحقيق الخ) وعلى هذا فالتقسيم لمنع الجمع والخلو معا فبينهما تباين ومما يدل على ذلك تعبير المصنف بالغيرية فانها صريحة في التباين (قوله لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى) قال يس على الفاكهي لعل مرادهم به ما أريد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو الذي جوز وانعته بالجمل الخبرية (قوله في فرد ما) المناسب اسقاطه لان المعرف بأل الجنسية كعلم الجنس في ان كلا للماهية المتشخصة ذهنا باعتبار تشخصها الذهني مع قطع النظر عن الافراد واذا اعتبر ظهور تلك الماهية في الافراد كما قال كان هو النكرة بعينها على ما يأتي في العلم واذا كان المعرف المذكور موضوعا للماهية المتشخصة ذهنا باعتبار تشخصها المذكور كان معرفة ولا يضر شيوعه وصدقه على أي فرد كان لان ذلك ليس بأصل الوضع وانما هو بسبب كون الماهية الموضوع لها تتحقق في أي فرد كان كذا قيل وفيه انه سيأتي في المعرف باداة التعريف ان اسم الجنس الداخلة عليه اداة التعريف قد يشار به بواسطتها الى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار اشيء مما صدق عليه من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق فالاداة في هذا لتعريف الجنس ومدخولها كعلم الجنس الا ان علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطتها وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن فرد معين في الخارج لتقدم الذكر صريحا أو كناية أو للحضور فالاداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها كعلم الشخص الا ان الاول دال على ذلك بواسطتها والثاني بجوهره وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن فرد مبهم نحو ادخل السوق وهذا كالنكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فلا يناني انه معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة أو مجازا وهذا أحد طرق تأتي فكلام الرودانى الذي أقره المحشي مناسب لهذه الطريقة كما لا يخفى عليك بعد فهم ما ألقي اليك فتدبر (قوله بدل من واو) فاصله وحد (قوله لانها لا تقبل أل) ان سلم يكون قولهم الغير والشبه مولدا (قوله لان أل الداخلة الخ) فخروج ما ذكر بقيد مؤثر اختلاف ما قبله وما بعده فان خروجه بقيد قبول أل وحينئذ فالاولى والاخصر أن يعطف الحال

ومامعه على الاسماء المتوغلة ويعامل ذلك مرة واحدة بقوله لانها لاتقبل أل ويؤخر خروج أسماء الفاعلين والمفعولين عن ذلك كله تأمل (قوله والتأنيث) أي المعنوي لانهما علمان على القبيلتين (قوله ولا يضر عدم قبولها الخ) فرا كبا يقبلها في تركيب آخر نحو جاء زيد الراكب وقد يقال أل في اسم الفاعل موصولة فيحتاج الى الجواب بأنه واقع موقع ما يقبلها أو يقال كلامه في الحال التي ليست من قبيل اسم الفاعل أو المفعول نحو جاء زيد أسدا (قوله حكمة تعدادا لامثلة) هي الاشارة الى انه لا فرق بين العاقل وغيره وفي غير العاقل بين ذي الروح وغيره وفي الغير بين المؤنث والمذكر أو الى انه لا فرق بين ما وجد منه افراد في الخارج كالاولين أولا كالاخيرين ولا بين المذكر والمؤنث من كل منهما وقدم في النوع الاول المذكر لشرفه بالعقل والتذكير وفي الثاني المؤنث لشرفه بكثرة الانتفاع ولخفته بسكون وسطه اه حفني (قوله فهي موضوعة لقدر مشترك) فتكون من قبيل المشترك المعنوي ويحتمل أن تكون موضوعة لكل من الامرين فهو اشتراك لفظي اه حفني (قوله على شائع في جنسه) المراد بالجنس المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كالحيوان أو اتفقت كالانسان وسواء كان المفهوم ذاتيا لافراده كما ذكرا وعارضا كالابيض لما اصطلح عليه المناطقة وهو الذاتي المقول على ذي الكثرة المختلفة في جواب ما هو لقصوره عن أداء المرام اه حفني (قوله يجوز ان يقال الخ) أي قولا موافقا للغة فكل من الجواب بالمعرفة والنكرة صحيح والمطابقة غير لازمة وان كانت مستحسنة (قوله عن ايراد الخ) صورته كيف يكون من وما في الشرط والاستفهام واقعتين موقع انسان وشيء مع عدم دلالة كل من انسان وشيء على الشرط والاستفهام ومحصل الجواب ان المراد وقوعهما موقعهما باعتبار وضعهما الاصلي (قوله أي النائبين) لعل الاولى النائبان اذ الفتحة في الموصوف للحكاية فلا ترا عى في الصفة (قوله المراد بهما) أي الفعلين أي فهذا معنى مرادا وضعي وقد ترقى عن ذلك الى كونه وضعيا بقوله على ان الخ فهذه العلاوة ترق في دفع اعتراض اللقاني فقول اللقاني لان اسكت الخ غير مسلم (قوله من حيث هو) أي بقطع النظر عن التعيين والتنكير (قوله غير محمول على المعرف) أي لئلا يحكم عليه قبل تصوره (قوله حمل مواطأة الخ) هو حمل هو هو كزيد قائم وحمل الاشتقاق حمل هو ذو هو كزيد عدل أي ذو عدل

(قوله بل هو تصور ساذج) أي فهو على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كما مر زيد أبو عبد الله وليس خبرا عنه حتى يحتاج لما سوغ (قوله اذ لا تخلو قضية عن الحكم) والحكم على الشئ لا يتوقف على التصور التام الحاصل بالتعريف بل على التصور بوجه ما ولو بالاسم (قوله لازما) أي فهو حاصل تبعا (قوله أي في ضمن الافراد) فيه انه حينئذ لا دخل للجنس في التصديق اذا الحكم حينئذ على الافراد وقد تقدم نظير هذا فلا تغفل (قوله في معرض التقسيم) أي لان قوله هنا نكرة قسيم معرفة في قوله وغيره معرفة (قوله وقيل غير ذلك) كالجري على الموصوف المحذوف والتقدير اسم نكرة وعلى هذا لا اشكال في تذكير الخبر نعم يرد أنها اسم جنس للمشكر كما مر لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدر وتؤول بالمشتق (قوله ولا يعترض بتذكير الخبر الخ) لا حاجة لهذا لان ارادة الجنس تغني عما ذكر نعم ان كان الاعتراض على غير ارادة الجنس مما ذكره اتجه (قوله وهو الانسب الخ) أي لأجل أن يعرب كل من المتقابلين باعراب الآخر وهو الخبرية وهذه الانسبية باعتبار ظاهر قوله وغيره معرفة والا سيأتي انه مقلوب (قوله ومراده بالمستقل الخ) وأفعل التفضيل على غير بابه والمعنى والمتفرد في بعض الصور حقيقي بالاصالة أي الكثرة (قوله ولو عبر بدله الخ) فيه انه يصير نظم العبارة والاكثر أولى بالاصالة أي الكثرة والغلبة ولا يخفى ما فيه من الركة الا أن تحمل الاصالة على السبق في الذكر نعم الاوضح أن يقول والاكثر أولى بالتقديم وكان الاولى له أيضا أن يقول بدل العلة الثانية ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد لما يرد على علته من انه تطلق على الشئ أول وجوده المعارف أيضا كهو وهذا والذي ولد والمولود (قوله أي ماشأنه أن يذكر) أدخل به مغيبات لا تذكر وقوله أي ماشأنه أن يعلم أدخل به مغيبات لم تعلم فهو كما قبله بالنسبة لنا لا بالنسبة له تعالى اذ علمه متعلق بكل شئ كما ان كلامه دال على كل شئ فلا حاجة للاشارة ثم هذان متساويان وما نحوهم وجود ومعدوم فمتقابلان فالمشابهة مختلفة اه شيخنا (قوله اجيب الخ) أي بدليل انه من مشمولات رجل (قوله وفيه ما فيه) وجهه ان النظر في المقام لمدلولات الالفاظ الوضعية (قوله هذا باعتبار غالب الخ) وأما قوله أعم مما تحته فلا يحتاج لنظير ذلك لان المراد ما تحته ولو باعتبار نفس الامر وعالم تحته فقيه أو نحوي مثلا (قوله قلب)

أى تقديم وتأخير (قوله على انا قدمنا الخ) نعم سبق ان الامور الاصطلاحية لا حقائق لها سوى ما بينه أهل الاصطلاح لكن فيه ان ذلك فى شئ لم يبين واغيره وهنا قد بينوا ان النكرة ماشاع فى جنس الخ وهذا هو الكلى الذاتى المندرج تحت الاسم فهو النوع والحقيقة وقبول أل والوقوع موقع القابل خاصتان للمندرجين تحته فهما من خواصه اه شيخنا اللهم الا أن يقال هى مما تعدد الاصطلاح فى تعريفها وكل اصطلاح لا مشاحة فيه وكل ذاتى عند أهله (قوله ومن جملة ما عمل الخ) أى فلا يتأتى فصل بعد الجنس يدخلها معا من جهة التعريف ويخرجهما من جهة التنكير للتنافى فان مدخول اللفظى يخرج المعنوى وعكسه (قوله وهو كلام ظاهرى الخ) على انه على تسليمه كما يفتح الخ عن الوصول الى حد المعرفة ينتج العجز عن الوصول الى حد النكرة وهو خلاف المفروض وأيضا التعريف الذى أشار اليه المصنف هنا مردود بذلك أيضا الا أن يدفع هذا الاخير بأن المصنف لما لم يسعه مساق التعريف لم يبال بذلك (قوله على ان منهم من يرد الخ) فيقول تعريف اسم الفعل بالعلمية أو بأل مقدرة وتعريف أجمع ونحوه بالعلمية أو بالاضافة المقدرة وتعريف الباقى بأل مقدرة (قوله وقيل تعرف بالنداء الخ) وعليه فيدخل فى المقصود وان شاع المقصود فى النكرة الاصلية فعلى هذا يقال المنكر المقصود هذا وهو أعم من أن يكون تنكيره أصليا أو عارضا بالنية (قوله بيان لوجه زيادته) وحينئذ فقوله وذهب قوم الخ مقابل لقوله وزاد فى شرح الكافية الخ أى ذهب قوم الى انه لا زيادة للدخوله فى المحلى بأل قيل يحتمل ان قوله واختار فى التسهيل الخ مقابل أيضا لقوله وزاد فى شرح الكافية الخ أقائله انه من قبيل ما مر من الاشارة (قوله ضمنه الخ) ويشير اليه قوله لضيق النظم (قوله من الرباعى المجهول) وهو عرف بالتشديد تقول هذه الكلمة عرفت أى عرفها الغير وهذا مبنى على ان الاخذ من مادة التعريف وقد يقال الاخذ من مادة المعرفة وان الفعل ثلاثى مجهول وهو عرف تقول عرفت الكلمة أى عرف مدلولها وتعين كما تقول نكرت الكلمة أى جهل مدلولها وأيهم فأعرف المعارف أشدها معروفية ففيه شذوذ المجهولة فقط اه شيخنا (قوله المفوق) أى الادنى (قوله فى سلام على من أنزل عليه الكتاب) فان من أنزل عليه الكتاب وان كان مشتركا الا أن الشهرة والمقام يجعلانه متبادرا فى النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك محمد وان كان

مشتركا فالمقام يجعله متبادرا فيه عليه الصلاة والسلام فالموصول ومحمد متساويان
في هذا المقام ولعل عدول الحشي عن قول الحفني سلام الله على من أنزل عليه
القرآن لعدم مساواته لمحمد لكونه نصا في النبي بخلاف محمد لاشتراكه والمقصود
المساواة (قوله أو فائقا الخ) أي فانه لو قال انا لم يكتف السائل وأما لو أجاب باسمه
الذي لم يشاركه فيه أحدا كتفى به أفاده شيخنا نقلا عن شيخه السلموني (قوله وقيل
أعرفه الخ) هذه أقوال في تفصيل جملة النوع وأما القول الآتي فهو وان قابل
الاصح كما يأتي للمحشي لكنه في تفصيل بعض نوع على نوع وتأخير بعضه اه
شيخنا (قوله يعني فليس الخ) دفع به ما يتوهم من ان التقييد نهاية ما يفيده انه
لا يلي الضمير وهو لا ينافي انه رتبة بين العلم الخاص واسم الاشارة وانما دفع ذلك
لانه لو كان هذا هو المراد لم يكن للتقييد والاخراج فائدة لانه حينئذ من قبيل
التفاوت في مراتب العلم ويكون هذا أدناها فيكون العلم كله مرتبة واحدة
متفاوتة كما جعلوا الضمير مرتبة واحدة متفاوتة فكان ينبغي حينئذ التنبيه على
تفاوت مراتب العلم ويجعل هذا أدناها لا التقييد اه شيخنا (قوله وانظر
مارتبته) عن بعض الافاضل انه في رتبة المحلى بأل الجنسية وهو ظاهر اذ كل
منهما للماهية المعينة شيخنا خلافا لما في بعض حواشي ابن عقيل من انه دون
الجميع (قوله وهو يقتضي الخ) قد يقال أل التي للجنس وللاستغراق عهدية
أيضا والمعهود الحقيقة في ضمن جميع الافراد في الثاني أو في ذاتها في الاول اه
شيخنا على ان الموصول قد يكون للجنس وللاستغراق أيضا فلا اقتضاء (قوله
أو مقطوع) أي أو غير بدل بل نعت مقطوع واشتراط عدم الاعرفية انما هو
في التابع اه شيخنا (قوله على أعرفية المحلى) أي التي هي مدعاه اه شيخنا (قوله
كذا قالوا) وعللوه بأن الحاكم في مقام الايضاح انما يحكم معتبرا عن المحكوم
عليه بأوضح دلالة ان كان فاذا لم يفهم السامع أوضحه بضم الدون أو المساوي اذ لم
يرق أوضح وانما يعبر بالاوضح أولا لئلا يطول ان عبر بالخفي ثم الواضح أو يخل ان
اقتصر على الخفي وحينئذ يسوغ لهم ان يقولوا ان الصفة لا تكون أعرف ولا يتوجه

دونا مطلقا وهو مذهب المبرد واختاره المحشي لما ذكره ولم يقل أحد انه أعلى من المضاف اليه لانه تعرف به وعلى ما اختاره المحشي فضاف الضمير كالعلم ومضاف العلم كاسم الاشارة وهكذا ومضاف المحلى دونه فتزيد الرتب على ستة اه شيخنا (قوله وان قولهم الخ) قال العلامة الامير على ان جعلهم المضاف فى رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق باى غلام كان وأيضا ماسبق فى ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلى بشرط الاستعمال فى الجزئى فهى مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم فى ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لا مشاحة فى الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا يدفيه من الاستناد لذلك والا فما معنى الحكم بان أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل اه ودفع بعضهم قوله وأيضا الخ بان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك ان بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع اه ولك أيضا رد قوله والا فما معنى الحكم بان أخ زيد الخ بان أخ زيد أصله قبل الاضافة أخ فقط وبعدها تعين بالاضافة بخلاف ضارب زيد فان أصله قبل الاضافة ضارب زيدا بنصب زيد وتنوين ضارب وبعد الاضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان اذ لم يحصل بها الا مجرد أمر لفظى هو التخفيف تدبر (قوله لا يقال المانع الخ) قد عرفت ان المانع غير هذا اه شيخنا (قوله لانا نقول الخ) هو مبنى على ما قدره وقد علمت من تعليلهم ان المقصد من النعت الايضاح ولا يتأتى أوضع غير المعبر به أولا الى آخر ما مر وأما البدل فليس القصد منه الايضاح حتى يتعين أولا التعبير بالاوضح فلا مانع من ابدال المعرفة بالنكرة ولو سلم ما قرره أولا أمكن الفرق بين الصفة والبدل بانه مستقل فكانه ليس بتابع اه شيخنا (قوله ثم رأيت الخ) يقول ما قررته بحثنا موافق لطريقة منقولة لكن تلك الطريق أدق وهذه ان سلكت دون اه شيخنا (قوله وان الناظم الخ) يشير الى اتجاهه بالترجيح لكن ليس كل ما رجح مقبولا ترجيحه اه شيخنا (قوله وبما ذكر يعلم عدم اتجاه الخ) هو متجه عند أهل تلك الطريق عند كون القائل منهم اذ لا يرتد بذلك الا على من يسلمه

اه شيخنا (قوله فتأمل منصفا) قد عرفت الانصاف اه شيخنا (قوله من النظر) عبارة الحفني ونظر فيه بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده للاول فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما فلا ابهام أيضا اه وهو سديد وسيأتي للمحشي نقلا عن التسهيل ما يصرح به فلعله هنا لم يكن استحضر ما يأتي وليس ببعيد اه شيخنا (قوله وقد اختلف في ضمير الغائب الخ) هذا منقول في الحفني عن الشنواني ومحصله أقوال أربعة معرفة مطلقا أو ان تخصص مرجعه بحكم أو ان لم يجب تنكيره نكرة مطلقا وهذا كما قراه في اسم نكرة واحد وهذا سالم من الابهام على تفسير التصريح السابق وصادق بالسالم وغيره على تفسير المحشي لشمول النكرة للموصوفة ولغيرها وقد ذكر الشارح في السالم قولين كونه قبل العلم وكونه دونه وزاد الحفني فيه قولا بالمساواة وقد ذكر المحشي في غير السالم قولين مساواته للعلم وتأخره عنه فانظر هل هذه الاقوال الثلاثة في الاول والقولان في الثاني تفصيل لقول التعريف المطلق أو عند التخصيص بحكم أو عند عدم وجوب التنكير اه شيخنا (قوله فغير السالم بالاولى) فرتبة كل منهما بعد العلم وقبل اسم الاشارة (قوله وما واقعة على جامد) أي على لفظ جامد فاللفظ هو الجنس وجامد قيد فيه لان الجنس هو جامد بدليل اخراجه به الان قلنا يخرج بالجنس عند كونه عاما وجيها أو جعلنا الباء بمعنى عن وعلى أي وجه فليست واقعة على اسم لان هذا التعريف لما يسمى بالضمير ولا يسمى بالضمير الا الاسم أو لان هذا قسم من المعرفة ولا تكون الا اسما لان ايقاع جنس التعريف على مخصوص بقرينة خصوص المعرف لا يسوغ والا لم يعترض على تعريف بانه أعم أصلا ومن هنا ساغ للمحشي ان يخرج الحروف التي أخرجها لانها داخلة في الجنس اه شيخنا (قوله وياء الغيبة) أي في نحو يقوم (قوله صريحا) أي ملفوظا به قبل الضمير سواء كان مقدما من حيث الرتبة أيضا كمثاله الاول أو لا كمثاله الثاني (قوله على قول) مقابله ان الضمير راجع للصافنات الجياد التي هي الخيل القائمة على ثلاثة قوائم السريعة الجري وذلك ان رباط الخيل كان مندوبا اليه في دينهم كما أنه كذلك في ديننا ثم ان سليمان عليه السلام احتاج الى غزو فجلس وأمر باحضار الخيل وذكر انه لا يحبها لاجل الدنيا ونصيب النفس وانما أحبها لامر الله تعالى وتقوية دينه وهو المراد من قوله عن ذكر ربي ثم انه عليه السلام أمر باعدامها وجريها حتى

توارت بالحجاب أى غابت عن بصره ثم أمر بردّها عليه وهو قوله ردوها على فلما عادت اليه طفق يمسح سوقها وأعناقها والغرض من ذلك المسح أمور الاول تشريفها لكونها من أعظم الأعوان فى دفع العدو والثانى انه أراد أن يظهر انه فى ضبط السياسة والمملكة يبلغ انه يباشر الأمور بنفسه الثالث انه كان أعلم بأحوال الخيل وأمراضها وعيوبها من غيره فكان يمسحها ويمسح سوقها وأعناقها حتى يعلم هل فيها ما يدل على المرض وما قيل انها كانت خيلا من البحر لها أجنحة فصلى سليمان الظهر وقعد على كرسيه وهى تعرض عليه فعرض عليه منها تسعمائة فرس فتنبه لصلاة العصر فاذا الشمس قد غربت وفاتته الصلاة فاغتم لذلك وقال ردوها على فأقبل يضرب سوقها وأعناقها بالسيف تقربا لله تعالى وطلبا لمرضاته حيث اشتغل بها عن طاعته وكان ذلك مباحا له وان كان حراما علينا وبقى منها مائة فرس فالذى فى أيدى الناس قيل انه من نسل تلك المائة فلما عقرها الله أبدله الله بخير منها وأسرع وهى الريح تجرى بأمره كيف شاء ردّه الفخر فراجعه (قوله ذكر العشى) هو من الزوال الى الغروب (قوله وهذا) أى حكم الواضع وهذا محط الردّ على الحفنى فانه بعد ان بين التقدّم اللفظى والمعنوى قال والتقدّم الحكمى أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هذا السابق يقتضى تقدّمه الا الضمير الطالب بأصل وضعه لتقدّم المرجع لكن خولف ذلك الأصل لنكتة الابهام ثم التفصيل هكذا قال بعض المحققين وذلك مخالف لما صرح به النحاة ولما سئل به البيانيون لغيرا لفصيح وهو ضربة زيد بعد قولهم كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما تأمل ووجه الرد ان الحكمى ما حكم فيه الواضع بأن المتأخر كالمتقدّم وهو لم يحكم بذلك الا فى المسائل الست وليس الحكمى بمعنى مانسب للحكم بأن الضمير يجب فيه التقدّم فهو وطالب للتقدم بأصل وضعه اه شيخنا لكن رأيت فى الحفنى زيادة على ذلك ولعله لم يقف عليها شيخنا وهى قوله بعد هكذا قال بعض المحققين وهو يقتضى ان الضمير العائد على ما رتبته التقديم مما تقدّم مرجعه معنى لا حكما وذلك مخالف الى آخر ما نقله شيخنا وحينئذ فيقال فى ردّ ذلك بالنظر لمخالفة النحاة انه على تسليم تصريح النحاة بأنه من الحكمى يدفع المخالفة بأن مرادهم بالحكمى غير اللفظى فيشمل المعنوى والحكمى بالمعنى الذى قرره المحشى ويكون الضمير العائد على ما رتبته التقديم من

المعنوى لا الحكمى بالمعنى الذى قاله المحشى وان كان من الحكمى بالمعنى المقابل للفظى وبالنظر لمخالفة البيانيين بأنا لا نسلم مخالفته لما مثل به البيانيون لغير الفصيح لان ضربته زيدا المدخل فى التقدم الحكمى بالمعنى المذكور لان ذلك محصور فى المسائل الست فتأمل (قوله وخرج بذلك نحو ضربته زيدا) محله ما اذا لم يجعل زيدا بدلا بأن جعل مفعولا لمقدر اما اذا جعل بدلا فلا يخرج لانه من باب ابدال المفسر (قوله ورفعه بأول المتنازعين) أى المعمل ثانيهما نحو جفونى ولم أجف الاخلاء (قوله نحو هى النفس) فالنفس خبر مفسر وكذا العرب والجملة بعد حال (قوله وقيل الضمير فيه للقصة) وعلى هذا فالنفس والعرب مبتدآن وما بعدهما خبر اذ ضمير الشان والقصة لا يخبر عنهما الا بجملة (قوله وجوز الزمخشرى) أى فتكون المسائل سبعا ولا يقال يجعل باب التفسير بالتمييز شاملا لباب نعم ومثل هذا لا يبعده عد باب رب مستقلا ومقابل هذا التجويز انه من باب البدل (قوله نحو وما يعمر الخ) أى من أحد معمر وانما سمى معمرا باعتبار مصيره أى وما يعد فى عمر أحد ولا ينقص من عمره أى من عمر أحد على طريقة قولهم لا يشيب الله عبدا ولا يعاقبه الا بحق لكن لا على معنى لا ينقص عمره بعد كونه زائد ابل على معنى لا يجعل من الابتداء ناقصا وقيل الزيادة والنقص فى عمر واحد باعتبار أسباب مختلفة أثبتت فى اللوح المحفوظ مثل أن يكتب فيه ان حج فلان فعمره ستون والا فاربعون واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله الصدقة والصلة تعمران الديار وتزيدان فى الاعمار وقيل المراد بالنقص ما يمر من عمره وينقص فانه يكتب فى الصحيفة عمره كذا وكذا سنة ثم يكتب تحت ذلك ذهب يوم ذهب يومان وهكذا حتى يأتى على آخره الا فى كتاب عن ابن عباس رضى الله عنهما انه اللوح وقيل علم الله عزوجل وقيل صحيفة كل انسان اه أبو السعود ببعض حذف (قوله وهو خطأ) أى لان تقدير المضاف الجائز اتفاقا يغنى عن ارتكاب أمر لم ينص عليه الجمهور وقال شيخنا والظاهر انهما مسلكان صحيحان اما تقدير المضاف واما عود الضمير على النظير ويدفع تقدير المضاف حتى فى الآية أى من مثل عمره فى مطلق العمر بة وان اقتصر على مثل النصف المتبادر انه فى البيت والمثال فلعله مثال (قوله قال فى التسهيل الخ) هذا هو الموعود به (قوله الابدليل) أى على ان المراد الابعد نحو ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة والكتاب

فضمير ذريته لابراهيم لا لاسحاق ولا يعقوب لكونه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ونحو آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فان ضمير جعل لله لانه هو الجاعل كذا في شرح على باشا (قوله الايدليل) كقوله كمثل الحمار يحمل أسفارا (قوله لتغليب غيرهما عليهما) أورد عليه ان التغليب انما يكون اذا أطلق اللفظ على مجموع شيئين أو أشياء دفعة واحدة والا مرهنا ليس كذلك فان اللفظ يطلق على أحدهما بدلا عن الآخر فالمناسب أن يقول لشبههما بغيرهما في المعنى والاحكام (قوله أي رفع قوته وأضعفه الخ) فيه تسليم للابهام وقيل لا ابهام لان الحضور في الضمير من أصل الوضع وفي اسم الاشارة عارض ضرورة لزومه للاشارة الحسية المعتبرة في مدلول اسم الاشارة (قوله لكنه رفض) كأنه لانه لا اتصال بهما من حيث الرسم أصلا بخلاف الفعل مثلا في بعض سوره كضربك وان انتفى في نحو رمالك اه شيخنا وفيه انه نظر في الفعل للنوع فقياسه أن ينظر لنوع الاو هو الحرف ولا شك ان الاتصال موجود في بعض صوره (قوله فلا يأتي على مذهب الخ) مع ان تعريف المتصل والمنفصل بذلك لا يختص بمذهب كما هو الظاهر اه حفني (قوله بيان للواقع) فيه ان الواقع ليس خصوص الاستثنائية بل مايعم الوصفية الا أن يقال مراده انه لم يقصد به الاحراز فلا ينافي ان الوصفية كذلك أو مراده بالاستثنائية الاستثنائية ولو حكما فتدخل الوصفية فيكون هذا القيد واقعيا أو مراده بالواقع مايقع غالبا فلا ينافي ان غيره مثله (قوله في محل نصب على الاستثناء) يصح جعل الا بمعنى غير فتكون في محل نصب على الحال من ديار والكاف في محل جر (قوله وبميم ساكنة) هذه حالة أولى وقوله ويجوز ضم الميم حالة ثانية وقوله موصولة بواو حال قصد بها التقييد والشرطية للجواز اذ الضم مع عدم الوصل شاذ كما قال بعد وشذ ضمها الخ وقوله بل هو أي هذا الجائز اكثر حالة ثالثة وقوله من التسكين هو الحالة الاولى وهي سكون الميم وقوله اذا ولي راجع لقوله بل هو اكثر وقوله وشذ ضمها بلا وصل أي بلا وصل واو وهذه حالة رابعة عند عدم ولي الميم ضمير متصل ومحصل كلامه انه عند عدم الوصل بواو تارة تسكن الميم وتارة تضم والضم شاذ وعند وصلها بواو تارة يكون بعد الواو ضمير متصل وتارة لا والقسم الاول من هذين مع كونه جائزا اكثر من التسكين مع عدم الواو والذي هو الحالة الاولى وأما القسم الثاني من هذين فليس اكثر من التسكين المذكور

فيحتمل أن يكون مساويا له أو أقل منه لكن لا يخفى ما في تفضيل الحالة الثالثة على الاولى من عدم الظهور لاختلاف الموضوع وكون المراد من قوله بل هو اكثر من السكين اذا ولى الخ انه عند اتصال الميم بالضمير المتصل يجوز لك التسكين بأن تقول ضربتمه بسكون الميم ويجوز لك الضم والاتيان بالواو بأن تقول ضربتموه وان هذا الثاني اكثر من الاول متوقف على نقل ثم رأيت في التسهيل وشرحه لعلي باشا وتسكين ميم الجمع ان لم يليها ضمير متصل نحو قتم أولى من اتصالها بواو وكأنه هو الاصل بدليل لزوم الاشباع في التثنية ومن ثم رجع اليه متصلا بالميم ضمير نصب متصل كضربتموه ولردّ الضمائر الاشياء الى أصولها غالبا ومن وصلها قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وان وليها أي الميم لم يجز التسكين بل تقول ضربتموه ولا يجوز ضربتمه خلافا ليونس في اجازته الدرهم أعطيتكمه اه وفي همع الهوامع واذا أريد الجمع المذكر زيد ميم فقط نحو ضربتم وفي هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون ويقابلها الضم باشباع وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يردّ الاشياء الى أصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالالف وانما تركت للتخفيف اه (قوله عقيل) بضم العين وقوله اضطرارا أي كقوله وأشرب الماء ما بي نحوه عطش * الا لأن عيونه سال واديها وقوله عسى ذات يوم أن يعود لها الذوى * على ذي هوى حيران قلبه طائر وقوله بحذف صفة ساكن وقوله جزما أي لأجله وبناء عطف عليه وقوله جازت الاوجه الثلاثة أي الاشباع نظرا الى اللفظ لاتصال الهاء بحركة والاختلاس استصحابا لما ثبت للهاء قبل الحذف لعروضه والعارض غير معتد به غالبا والاسكان نظرا الى وقوع الهاء موقع المحذوف الذي حقه الاسكان فأعطيت الهاء ما استحقه المحل من السكون كذا يستفاد من شرح علي باشا (قوله دونه) أي الساكن أي انه لم يكن قبل ساكن (قوله كان الاولى الخ) في الحفني انما لم يذكرها بعد تعريف الضمير ولم يؤخرها الى آخر الباب لانه لما ذكر الاشارة الى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعرابها فدفع ذلك للاشارة

الى ان ذلك التقسيم باعتبار محلها اه أى انه ذكر ذلك قبل الوهم باصقه ليندفع الوهم من أول وهلة بلا حاجة الى اهمال نكتة (قوله ولا يخفى انه لا يستفاد الخ) عبارة الحفنى فائدة هذا مع انه سلف بناء الضمائر أول باب المعرب والمبنى فى قوله كالشبه الوضعى فى اسمى حيثنا انه لما ذكر ان سبب بنائها الشبه الوضعى وهو غير مطرد فى جميعها ربما كان يتوهم ان ما كان موضوعا على أزيد من حرفين أو على هما والثانى غير لين على ما فيه لا يكون مبنيا دفع بهذه القاعدة الكلية للاشارة الى ان لبنائها اسبابا أخر اه وظاهر وقول المحشى انه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها الخ ان أراد صريحا لم يجد اذ لم يزعمه الحفنى اذ لو زعمه لم يذكر هذه الفائدة ضرورة ان الصريح لا وهم معه وان أراد اشارة لم يسلم لان الاشارة حاصلة اذ بعض النوع اذا حكم عليه بحكم يتبادر ان الباقى كذلك لكن ان وجد فارق كما هنا يتوهم ان الباقى يخالفه فدفع هذا الوهم اه شيخنا فتدبره (قوله أى يلزم) أى يلزم ولا يتفك ولو عبر به لكان أوضح أى فالوجوب هنا بمعنى الملازمة وعدم الانفكاك لا بمعنى اللوم على الترك والمدح على الفعل (قوله وأقره) مراده ان البعض أقر البهوتى على ان الوجوب لا يقتضى الحصول كالاستحقاق مع انه غير مسلم فى الوجوب وان سلم فى الاستحقاق فلا يأتى ان البهوتى ذكر انه يجاب عن الاعتراض هنا بما أجيب به هناك كما نقله عنه الحفنى وليس المراد انه أقر الاعتراض بمعنى انه لم يجب عنه (قوله اعترض بان الافتقار الخ) رد بانه يمكن ان صاحب هذا القول لا يلتزم هذا الشرط لان الافتقار من حيث هو نقص حمل معه صفات الكمال وفيه انه يلزم بناء كل ما اضمحلت فيه صفة الكمال وليس كذلك (قوله أى مشابهة الحرف فى الاستغناء) فيه ان وجه الشبه يكون متحققا فى الطرفين والاستغناء عن الاعراب بسبب اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى التركيبية كالفاعلية وان كان موجودا فى الضمائر غير موجود فى الحرف اذ لم تختلف صيغه لاختلاف المعانى التركيبية لان معانيه افرادية وصيغته واحدة فى الكل وعدم اعرابه من حيث ان المعانى الافرادية لا تتميز بالاعراب فحينئذ لا مشابهة بينها وبين الحرف فى ذلك والجواب عن ذلك بانه يعتبر وجه الشبه مطلق استغناء فى افادة مطلق معنى لتتأتى المشابهة ولم يحصر سبب البناء فى مشابهة الحرف تكلف مع كون هذه لم تعد من أنواع المشابهة وخروج عن ظاهر الشارح اذ ظاهره حيث ذكر المشابهة

في المواضع قبل وتركها هنا ان السبب هو نفس الاستغناء ولا تسلم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف اه شيخنا (قوله الباء سببية) الاقرب انها للمجرد التعدية (قوله يعارضه الخ) لا معارضة اذ لا مانع من وجود سببين احدهما معتبر في الجميع والآخر معتبر في البعض اه شيخنا (قوله الاضافة للبيان) قصد بهذا الفرار من جعلها بمعنى اللام مما يلزم عليه أن يكون المحكوم عليه بالجر والنصب المدلول ولك الحمل على اللامية بتجعل اللفظ بالمعنى المصدري أي تلفظك بما جر كتلفظك بما نصب في ان مادة الملفوظ به واحدة فلا يتعين ما ذكره اه شيخنا لكن يبعده كون المقصود الحكم على الفاظ الضمائر بانها كذا وكذا تلفظ بها بالفعل أم لا بدليل ناصلح وألف والواو والنون الى غير ذلك (قوله فكيف يطلق) أي فان ظاهر عبارة المصنف ان لفظ ضمير الجر الذي لا يكون الا متصلا كلفظ ضمير النصب مطلقا سواء كان متصلا أو منفصلا اذ لم يقيده بالمتصل مع ان الواجب التقييد (قوله ونون المضارعة) أي أخذا من الدخول على قول المصنف نغتبط فافهم (قوله أي اعترف) دفع به ما يقال ان أعرف يتعدى بنفسه لا بالباء (قوله والجواب الخ) أحسن منه ان المراد صلح لكل من الثلاثة وحده والرفع في كوني وكونهم ليس وحده بل مع الجر بل هو الاصلي بدليل ظهوره في كون زيد مسافر اه شيخنا (قوله عارض) اذ الاصل في المضاف اليه الجر (قوله ولقراءة طلحة الخ) فيه ان كلامنا في الضمائر والواو في الآية حرف كما قال وأيضا حذف الواو فيها لالتقاء الساكنين ولا يضر عدم رسمها كما في ولا يصدنك وكلامنا في حذفها للاستغناء عنها بالضمة وحينئذ فلا يرد بها على أبي حيان اذ دعواه الضرورة في حذف الواو الاسمية للاستغناء بالضمة كما في كان حولي (قوله كما في مثاله) المناسب امثلتهما أي المصنف والشارح الا ان يقال المراد كما في مثاله أي المصنف تصريحا وتلويحا فصرح بقاما ولوح بقاه واوقن وصرح باعلما ولوح باعلموا واعلمن ومثاله مفرد مضاف فيعم (قوله بدلالة العقل) أي لان كل حدث لا بد له من محدث وكل صفة لا بد لها من موصوف وقوله واللفظ أي لان لفظ الفعل يقتضي فاعلا وقيل دلالة اللفظ عند تصويره بانيت مثلا فان هذا اللفظ دال على المستتر لا عينه (قوله بان لا يرتفع بما مله) ترجيح لما يأتي له من تزييف ما للخفي وفسره الخفي هنا بقوله أي لا يصح أن يخلفه ويقع موقعه اه شيخنا (قوله ثانيهما منفصل) ردبأنه لا يتد أبه ولا بلى الا بل لا ينطق

به أصلا (قوله ثالثها واسطة) اختاره فى الجامع لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله برز الضمير منفصلا) كقوله

اذا ألم ألم بطعن اذا الخيل كرت * فألطعن مفسر للفعل المحذوف الرافع للضمير المذكور والاصل اذا لم ألطعن فحذف الفعل مع لم لانها كالجزء وانفصل الضمير ومثله قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن *(قوله زاد بعضهم الصفة الجارية الخ) أقره هذا وردزيادة فاعل نعم الخ فدل على انه ارتضى هذا وفيه انه غير مايفيده ضابط واجب الاستتار وجائزه ولعله أشار الى انه طريقة بعضهم بلفظ زاد بعضهم وان المرضى ماأفاده الضابط اه شيخنا (قوله فعلا) نحو جاء زيد ورجل يضربه فان الضمير راجع لرجل ولو أبرزته توهم رجوعه لزيد وقوله أو غيره نحو جاءنى زيد ورجل ضاربه وهو نظير ماقبله (قوله بأن يرتفع الخ) هو ترويح أيضا كما سبق اه شيخنا (قوله التى لم يغلب عليها الاسمية) أى غير ماتقدم من أفعل التفضيل ثم انه لا يصح هنا ان يراد الجارية على غير من هى له عند البصرى مطلقا اذ لا استتار فيها بل يجب الابراز ولا مايخاف فيها اللبس عند الكوفى فدار الامر بين مالا يخاف فيها اللبس عند الكوفى وبين الجارية على من هى له ولا يصح ارادة هذه على زيادة بعضهم السابقة لوجوب الستر فانحصر الامر فيما لا يخاف لبسه عند الكوفى ولا أظن الشارح أراده بل الظاهر ارادة الجارية على من هى له فيكون محل الزيادة بعضهم وقد علمت مافيها اه شيخنا (قوله قال سم الخ) فى كلامه زيادة عن تعريفهم هى قوله فى الرفع بعامله ترويحا وفى الخفض ان قول الشارح اذا الاستتار فى نحو زيد قام واجب الخ أى بمقتضى تعريفهم أى للمستتر وجوبا اذ معنى قولهم لا يخلفه الظاهر الخ لا يقع فى موقع المستتر ولا يحل محله محكوما عليه بحكمه فنحو زيد قام لا يقع فى موقع المستتر ومحله ظاهر ولا ضمير بارز لانه عند وجود أحدهما يختلف الموقع والمحل ان كان البارز محصورا فان لم يكن محصورا وقع الموقع والمحل لكن لم يحكم عليه بحكمه بل بحكم آخر أشار اليه الشارح هو التوكيد أى على المختار وان أجاز سيبويه فاعليته وقوله فتركيب آخر أى وكلامهم فى تعريف واجب الاستتار وجائزه بما ذكر ويقتضى أن التركيب واحد وان لم يصرحوا به لان معنى كونه يخلفه الظاهر والضمير البارز انهما يحلان محله بالقيد المتقدم ولا يكون كذلك الا اذا كان التركيب واحدا فعلمت من

ذلك ان نظر العلامة ابن هشام المالك من هذا الفن الزمام متوجه ولذلك نقله وأقره الشارح العمام ولما لم يقف القوم على مراده الناطق به الستة المتعرفين قالوا حيث فسر المستتر جوازا بما يخالفه الظاهر أو الضمير المنفصل لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بجواز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح ثم قالوا فالنظر الصحيح يقتضي ان يقال ماذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاستتار انه يجوز ابرازه متصلا وذلك متعذر أو منفصلا فخلاف القاعدة المقررة من انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثنى وليس هذا منه وأجيب عنه باختيار الثاني وقوله فخلاف القاعدة ممنوع لان المراد به بقرينة الامثلة جواز ابرازه مع سوغ انتهى من كلام الحفني * أقول كيف هذا الترديد في نظرهم الزاعمين صحته مع قولهم في تعريف جائز الاستتار ما يخالفه الظاهر الخ اذ يعلم منه انهم لم يعولوا فيه على جواز ابرازه متصلا أو منفصلا بل على حلول الظاهر أو الضمير البارز في محله ويلزمه لزوم العرض للجوهر ما أورده ذلك العلامة اه باختصار تا * قال شيخنا وأقول محصله ان عبارتهم تفيد الحلول في المحل مع اعطاء الحكم وذلك يوجب صحة تعريف المستتر وجوبا وشموله لسائر الضمائر المستترة وفساد تعريف المستتر جوازا وعدم صدقه على ضمير ما وهو ظاهر لا غبار عليه وحمل تعريفهم على الخليفة في عمل العامل خروج عن الظاهر والمراد ان سلم لا يدفع الايراد بدون نصب قرينة عليه وادعاء ان القرينة فساده لولا ذلك لا يجدي اذ يلزم ان فساد كل فاسد قرينة على ارادة ما لا فساد معه اه وأنت خبير بأن العلامة معترف بأن معنى الخليفة المتقدم ظاهر عبارتهم فقط وليست نصا فيه ففيه تسليم لاحتمالها لوجه آخر تصح معه وما قاله العلامة سم وحيث كانت تصح العبارة بوجه محتمل لا قرينة على امتناعه فأي داع الى ارتكاب الظاهر المؤدي للفساد وكم من ظاهر مصروف عن ظاهره وكلام سم فيه اعتراف بورود النظر على ظاهر التعريف وقوله أي في الرفع الخ تأويل له ممكن ولا يقال ان هذا التأويل انما جاء من الفساد ظاهر التعريف ولا يصح أن يكون هذا داعيا للتأويل والا كان كل فاسد صحيحا باعتبار تأويله بقرينة فساده لانا نقول لا مانع من كون الفساد قرينة على ذلك اذا لم يكن هنالك مانع ولا مانع هنا (قوله ولو أتى بها الخ) أي لعدم مرجح هنا الا أن المرجع هو

الضمير

الضمير المتقدم صريحا وغيره المفهوم من الحصر اه شيخنا (قوله وبهذا يعلم مافي قوله أولا) أي الضمير والظاهر فان المتبادر منه الضمير المستتر فيبقى عليه المنفصل فكان الاولى أن يقول أي الضمير المستتر وغيره الا أن يراد الضمير مطلقا على الاستخدام (قوله والاطراد) فيه انه يغني عنه الكثرة فان الشاذ قليل الا أن يقال يحتمل انه شاذ قياسا فقط مع كثرة استعماله (قوله ولا بما اكدبه المنصوب الخ) كأينك أنت ومررت بك أنت (قوله وقد تسكن بعده همزة الاستفهام) أي كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني * فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وقوله وكاف الجر أي كقوله

وقد علموا ماهن كم سي فكيف لي * سلو ولا انفك صبا متيما

وقوله وقد تحذف الخ مثال الاول قوله

بيناه في دار صدق قد أقام بها * حينا يعللنا وما نعلله

بضم هاء بيناه والاصل بيناهو ومثال الثاني

* سألت من أجل سلمى قومها وهم * عداولولاه كانوا في الفلا ربما

بكسر هاء لولاه والاصل لولا هي وقوله وتسكنهما أي الواو والياء كقوله

أدعوته بالله ثم قتلته * لوهود عالله بذمة لم يغدر

وقوله وتشددهما هما ان أي كقوله

وان لساني شهدة يشتفى بها * وهوعلى من صبه الله علقم

كذا يؤخذ من شرح على باشا (قوله بزيادة كلمة) هي لفظة قد في قوله وقد تحذف الواو (قوله عبرهنا بالتفريع) أي بدلا عن فرع المناسب للاصل الواحد المتروك لضيق النظم والمراد بالفرع الجنس فتم ماذكره اه شيخنا (قوله وكذا اضرب) أي اصيغة الامر وقوله مع تضرب أي المبدوء بالفوقية وكان عليه أن يزيد وكذا يضرب بالتحتية مع ضرب وكذا تضرب بتاء التأنيث مع ضربت بتاء التأنيث أيضا (قوله مافي كلام البعض وغيره من القصور) عبارته قوله على خمسة أنواع وأفراد كل نوع اثنا عشر فتكون جملة الضمائر ستين وزاد بعضهم في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة ولعل عدم ذكر الجمهور لها نظرا لقول بأنها حرف انتهى والجواب عن العلامة بأن المراد بالنوع الاول ضمائر الرفع المتصلة المتفق عليها

كما يشير اليه هذا الترجي ليندفع القصور اذ في المستتر خلاف قدمه المحشي يرد عليه ان المستتر من الستة عشر خمسة ضرب ضربت اضرب نضرب تضرب فاذا اسقطت مع الياء كان الباقي عشرة لا اثني عشر (قوله يعرب) أي ويبنون وتحذف الالف لالتقاء الساكنين كفتى (قوله كهاء السكت) ولذا عاقبتها في قول حاتم هذه قصيدتي انه اه حفني (قوله وهو ضعيف) أي لان حروف الاشباع لا تحرك ولا تثبت الا في الضرورة (قوله اسم ظاهر) أي بمعنى نفس فاياك بمعنى نفسك لا ضمير كما قال الخليل ولا حرف زائد تعتمد عليه اللواحق كما هو المحكي قبل ذلك (قوله كما في علا زيدنا الخ) يفيد ان العلم يضاف باقيا على علميته وقد وعدنا بذلك سابقا (قوله فمشكل) أي للتنافي بين الضرورة وتأتي الاتصال اه شيخنا (قوله أو انه لا مفهوم الخ) مراده ان المفهوم معطل لما يتبادر منه ان حكم المفهوم والمنطوق واحد اه شيخنا (قوله مضاف الى منصوب الخ) أما لو قيل بنصرنا لكم فهو وان تأتى فيه الاتصال الا انه خلاف الفرض فان هذا مضاف الى مرفوعه (قوله وان يفصله) أي العامل (قوله فآليت لا انفك الخ) قاله خويلد ابن خالد الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته حين استعمال معشوقته وأنشدها عليه وأولها

تريدين كيما تجمعيني وخالدا * وهل يجمع السيفان ويحك في غمد
أخالد ما راعيت من ذي قرابة * فتحفظني بالغيب أو بعض ما تبدي
دعاك الهوى منها وجيد وها * فلت كما مال الحبب على عمد
فكنت كرقراق السحاب اذا جرى * لقوم وقد بات المطير بهم يحدي

البيت وأحذو بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل حذوا جعلت احداهما على قدر الاخرى ويروى بالدال المهملة أي أغني في أثر البعير لينشط في السير واياها الأم عمرو وضميرها للقصيدة اه حفني (قوله نحو اما أنا الخ) في شرح علي باشا نحو قام اما أنا واما أنت وقوله

بك أو بي استعان فليل اما * أنا أو أنت ما ابتغى المستعين

(قوله في بيت قبله) هو اني حلفت ولم أحلف على فند * فثناء بيت من الساعين معمور
الفند بفتحتين الكذب والبيت الكعبة (قوله تكنفت بابدانهم) أي يحفظها (قوله قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا) أي وكلامه يقتضي ان التقديم لا يفيد

الحصر فلو قال أو كونه محصورا فيه بالا أو انما أو بالتقديم وذكر مثال التقديم بعد لكان أولى وليس مراده ان قوله أو كونه محصورا أعم كيف وقد قيده بالا أو انما (قوله بانما أو ما والا) أي لا بالتقديم (قوله في نحو ضربونا) أي من كل ما اشتمل على ضميرين ليس أسبقهما أخص وكان مرفوعا كضربوهم وقوله في نحو أعطاه أي مما كان كذلك لكنه منصوب وانما وجب الفصل في ذلك لانه عند تقديم غير الأخص لا يجوز الوصل أخذا من قوله وقدم الاخص في اتصال وعند اتحاد الرتبة لا يجوز الوصل أيضا أخذا من قوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ولذا قال كما ستعرفه (قوله فلو كان مرفوعا وجب الوصل) أي لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا والمرفوع كجزء الفعل فيجب وصله ولو غير أعرف كضربونا (قوله أما اذا كان اسما الخ) هذا أيضا مستثنى من قوله وفي اختيار الخ فهو زيادة على الابواب الثلاثة (قوله فيتعين الوصل) وكذا يتعين الوصل في أنا ضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه بقي ان موضوع المسألة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيدا تعين الوصل أخذا من عبارة الهمع الآتية (قوله ضمائر) نحو هند الصبور اعلمكها اياه زيد (قوله واحدا) نحو اعلمتك زيدا قائما (قوله أول وثان) نحو اذيركهم الآية ونحو زيد أعلمتكه قائما وهذا هو محل تأييد عبارة الهمع للجواب المذكور قبلها (قوله أو ثالث) أي أول وثالث نحو القائم أعلمتك زيدا اياه (قوله أو ثان وثالث) نحو هند الصبور وأعلمتها اياه عمرا على ان عمرا هو المفعول الاول عند وجود قرينة (قوله في هذه الجملة فقط) أي دون الثانية لوجوب الفصل فيها لتقدم غير الاعرف (قوله لا المفعوله) رتبه على الحفني فانه لم يذكر سواه (قوله لا يناسب سياق القصيدة) وهو استعطافه للملك المفيد انه لا يستطيع منعه منها وان احتمل ان المعنى منعي الملك منها مستطاع عنده أي يمكنه دفع هذا المنع فلا فائدة في منعي الا انه بعيد (قوله في الابيات الخ) قبله

ابيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا تعار ولا تباع
مفيدة مكرمة علينا * نجاع لها العيال ولا تجاع

وسكاب كحذام والعلق بالكسر النفيس من كل شئ (قوله سواء كان الاسم ضميرا الخ) فتفارق هذه المسألة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويصح الانيان

في محله بالظاهر والعامل ناسخ له ما معا فالفرق من وجوه ثلاثة بخلاف المسألة الثالثة فانه لا فرق بينها وبين الاولى الا بالنسخ والفرق بينها وبين الثانية من وجهين علما تقدم (قوله الآتي ذكره) هو مقول القول (قوله نهاه عن الخمر) لانه كان تاجرا واضطرب أمر البضاعة بسبب تناوله الخمر (قوله لكان حسنا) أي فيكون تعليلا خاصا بعد عام ولا يقال ان التعليل الثاني يؤول للاول لان المعنى شاب سالبه الذي الاتصال فيه أرجح للاصالة لانا نقول المقصود في التعليل الثاني هو المشابهة بما اتفق على رجحان الوصل فيه بقطع النظر عن علته (قوله لأن كلا من الضميرين في البابين منصوب) فيه انه قد يكون غير منصوب كما في حبيك ومنعكها الا أن يقال اعتبر الفعل لان الظاهر انه هو الذي يترجح فيه الاتصال (قوله انظر مرجع الضمير) الظاهر انه المحبوب اه شيخنا (قوله لا أن أخي مناديا) مبني على ان ضمير اياه حينئذ راجع للمحبوب اذ مل ء ارجاء الصدر بالاضغان لا تنافي المحبوبية وأما اذا كان راجعا للمحب فلا مانع من كونه منادي لان مل ء ارجاء الصدر بالاضغان ينافي المحبية اذ مقصوده ظهر تلك المحب في تلك الحالة المنافية لهذا الظن (قوله في باب سالبه) لعله خصه بالذكر لدفع توهم أن لا حاجة للتقييد المذكور بالنسبة له لأخذه من قوله فيه وما أشبهه والا فهو تقييد للابواب الثلاثة كما قاله الشارح اه شيخنا لكن المراد بوجوب تقديم الأخص في الابواب الثلاثة انه عند وجوده لا بد من تقديمه فلا يرد انه قد لا يوجد أخص أصلا كما في ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ونحو الصديق كأنه زيد (قوله متعلق بباب سالبه وخلتفيه الخ) يفيد أنه ليس متعلقا بباب كنته وهو كذلك فيجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة نحو ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وذلك لان امتناع الوصل في البابين المذكورين انما هو لتوالي المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا وهو مفقود هنا لان استئثار أحد الضميرين مانع من توالي المثلين واختلاف محلهما مانع من التوكيد نعم ان كان هنالك مانع آخر من الوصل كما في كنتني بضم التاء وكتلك بفتحها اذا أردت الاخبار عن نفسك بأنك كنت فيما مضى اياك الآن على حد شعري شعري في الاول وأردت الاخبار عن مخاطبك بأنه كان فيما مضى اياه الآن على حد شعري أيضا في الثاني امتنع الوصل وذلك لانه وان لم يوجد توالي المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا لاختلاف لفظ

الضميرين واعرابهما هنالك مانع آخر وهو ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد من خواص أفعال القلوب فعلم ان في باب كنته تفصيلا فتأمل (قوله لان من قيودهما الخ) بخلاف باب كنته فان ذلك ليس قيدا فيه كما في ان يكنه الخ (قوله مفهوم هذا القيد) انما جعل هذا مفهوما لاعتبار ذلك أولا وان كان هذا دليلا على ذلك (قوله أي سواء اختلف الخ) فالاطلاق راجع للغيبة فقط بدليل عطفه بأو ودون ما قبله (قوله أي وانعقاد المبتدا والخبر الخ) مبني على ان مرجع الضميرين واحد نحو زيد نحوز يد خلته اياه وهو غير متعين لاحتمال ان مرجع الضمير متعدد نحو زيد الصديق خلته أي زيدا اياه أي الصديق (قوله اما ان يجري) بضم أوله مبنيا للمفعول من أجزى أي يخرج فاندفع ما يقال المناسب فاما ان بدل على الخ واما ان يدل على المذهب الخ لأن المذاهب تستفاد من هذا لا ان هذا يجري عليها (قوله و يشتكي الخ) حله لا يناسب الشكاية بل الشماتة والمناسب للشكاية ان يقال وقد جعلت نفسي تطيب بان يحصل لهما ضغمة لاجل ضغمهما الى مثلها أو لاجل ضغمهما نفسي فالضغمة الاولى على هذا من الدهر لهما وعلى الاول له وضغم مصدر مضاف لفاعله والضمير الثاني على حذف مضاف عائد على الضغمة السابقة أو لا حذف فيه عائد على النفس كما أشرنا لذلك في الحل (قوله عند تباعد الهاءين) أي بان فصل بينهما باكثر من حرف كما في انضرهموها قول الشارح اعتذر الشارح الخ) لك الاعتذار أيضا بانه أشار بالتعبير بقد في قوله وقد يبيح الخ الى ان الضمير الغائب لا يبيح الوصل دائما بل في حالة دون حالة وتلك الحالة هي اختلافه (قوله مبني) بفتح النون (قوله أي مناسبة) بفتح السين وهو منصوب مفعول لاجله (قوله ليس فعلا موضوعا للامر) لان فاعل فعل الامر لا يكون الا ضمير المخاطب وفاعل اسم الفعل هنا ضمير الغائب بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كما ان الكاف في هاك حرف خطاب والفاعل مستتر (قوله لامر استحسانا) هو وقايتها الفعل المضارع المعرب بالنون وان كانت الوقاية واجبة في غيره أخذنا من كلام المحشي بعد ومن قول ابن الحاجب ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عري عن نون الاعراب وأنت مع النون الاعرابية ومع لدن الخ أي حال كون المضارع عري عن نون هي الاعراب (قوله فكان ينبغي الخ) ومن أبعد البعيد حمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أن الاعراب كذلك لوجود الفرق (قوله

وفيه انه انما يتجه الخ) فيه ان مقصود البعض ان احتياجه للحمل فى الماضى دليل على انه لا لبس فيه مع انه قد يوجد فيه اللبس وان كان بوجه آخر فلا يحتاج للحمل (قول الشارح كنية جابر الخ) تمامه * أصاد فوه وافقد جل مالى * وقبله

تمنى مزيد زيدا فلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالى

والمراد بزيد الخيل الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخيل كان كل من مزيد وجابر يتمنى لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه فلما لقياه طعنهما فهربا فانشد زيد تمنى الخ والمنية التمنى أى كتمنى جابر والعوالى الرماح (قوله على غير بابه) أى لانهما عكس فشاوندر ولانه ليس هنالك الا شيئان أحدهما كثير والآخر قليل لا أربعة (قوله والقبر الغلاف الخ) قيل يحتمل ان المراد به مكان الدفن وبالابيض الشخص المتصف بالبياض وربما يشير لهذا رواية الاكرم بدل الابيض (قول الشارح لعل أبى المغوار الخ) عجز بيت صدره * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * وهو من قصيدة قالها كعب بن سعدى الغنوى يرثى بها أخاه المسكنى أبا المغوار واسمه هرم أو شبيب وقبله

وداع دعا يا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وبعده

مجيبك كما قد كان يفعل انه * مجيب لابواب العلا وطلوب

والمعنى فقلت للداعى الطالب للنداء ادع مرة أخرى وارفع صوتك بالنداء لعل هذا الرجل الكريم يجيبك كما قد كان يفعل فى حياته (قوله فى انا) أى بالتشديد (قوله ومنع الثانى أو فق الخ) لعله من جهة ان الجزء الثالث فى الشطر الثانى يكون موافقا للجزء الثالث فى الشطر الاول فى ان كلا وزنه فعلن بالحين الذى هو حذف الثانى الساكن اذا صله فاعلن ولو صرف قيس الثانى لاختلفا بوجود الحين فى ثالث الشطر الاول دون ثالث الثانى والبيت من الرمل ووزنه فاعلاتن فاعلاتن فاعلن مرتين (قوله لتقى الآخر من الحركة) وذلك فى الساكن فلا موجب هنا لنون الوقاية قال شيخنا وفى الجواب نظر اذا لا نسلم ان الموجب حفظ السكون ووقاية الآخر من الحركة فقد تكون لوقاية الحركة وحفظها ولو انها خلاف الاصل ونهايته ان ذلك قليل فالقيل لا يدفع والشاهد لا يشهد لحذف النون للاحتمال وايراد القيل على الشارح لا المتن لان المتن انما ذكر ان لفظة قليلة بالنسبة للفظة أخرى ولم يذكر وجهة ذلك هل هى حذف نون الوقاية أو الحاقها المتحرك وان

كان المقام يفيد ما في الشرح انتهى وهو بعيد (قوله وأشار بقد الخ) هو مستفاد أيضا من أيضا (قوله قيل أراد بها ما عبد الله الخ أقول على التغليب) فيه ان علم عبد الله أبو خبيب لا خبيب فقط والمثنى خبيب فلعل التغليب بعد التصرف في العلم بحذف جزئه الاول (قوله وفيه نظر) أي لان الاول يطلق عليه خبيب كما ان الثاني يطلق عليه أبو خبيب لكن فيه ان المثنى هو خبيب فلا بد من تغليب خبيب على أبي خبيب وتسميته باسمه ثم تثنيته فلا نظر ولذلك تركه الحفني والحشي نظرا للتصرف في العلم كما هو مبني القيل قبله ولا يخفى انه ليس بلازم فتدبر (قول الشارح قد نفى من نصر الخ) تمامه ليس الامام بالشحيح الملحد والشحيح البخيل والملحد الجائر الحائد عن الحق والبيت خطاب لعبد الملك بن مروان وتعريض بابن الزبير لانه كان في الحرم يشير الى قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد الخ وحاشا أن يكون ابن الزبير ملحدا والبيت لحميد الأرقط أولأبي مجدلة (قوله وقد يقال الخ) فيه انه ما زال الاحتمال موجودا وهو مانع للاستشهاد الا أن يكون الاحتمال البعيد لا نظر اليه في ذلك المنع (قوله حتى يضع رب العزة الخ) كناية عن التغلب عليها بقهره وكبريائه (قول الشارح وليس بمعيني) اسم ليس ضمير الاعيا بمعنى الفقر ومتمع أي نافع كذا قيل ولا يتعين لاحتمال أن يكون صديق اسمها وصديق آخر البيت اظهار في مقام الاضمار ان كان صديق الثاني عين الاول أولا اظهار ان كان غيره والمعنى على الاول وليس صديق مجزئي وقت اعيائه وافتقاره والحال ان في الناس ممتع أي نافع وعلى الثاني وليس صديق مجزئي وقت اعيائه صديق آخر أي افتقاره الي والحال ان في الناس ممتع بل أعطى كلا من الصديقين ما يؤمله وضمن اعيا معنى صعب فعداه بعلى ويحتمل ان صديق آخر البيت اسمها والاول صفة ممتع ولا اظهار ويحتمل ان اسمها ضمير مستتر راجع لشخص معلوم من المقام أي وليس هذا الشخص مجزئي وقت ارادة صديقي اعيائي والحال ان في الناس نافعا وصوفا بكونه صديقا أي لا يمكنه ذلك في تلك الحالة وعلى هذا الاظهار أيضا (قوله ان يجل) بالباء ثم الجيم المفتوحتين كما في حرف الباء من المغني (قوله أي أخوف مخوفاتي) أي الامور التي أخاف منها فأخوف حينئذ معناه أشد مخوفية لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فهو مصاغ من المبني للمجهول كما صرح به آخرا وانما لم يشتد خوفه علينا من الدجال

لعلمنا بصفته فلا يخفى علينا تلبيسه بخلاف غيره فرب مستتر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق وقوله وان غير الدجال الخ عطف على ان الدجال الخ أى وان الدجال هو البعض الآخر من المضاف اليه ووجه اندفاع كل من الامرين بل الثلاثة بقوله أى أخوف الخ ان الاخوف يصدق عليه حينئذ انه بعض المخوفات التى أضيف هو اليها فهو مخوف من جملتها (قوله لانه علامة على مسماه) هذا موجود فى النكرة الا ان علة التسمية لا توجبها (قوله أعلمى) رد بانه كلى والتعيين فى المثال الاول خارجى لانه لم يوضع له من حيث التعيين الذهنى بل من حيث التعيين الخارجى والتعيين الذهنى هنا طريق للخارجى وعلم القبيلة من قبيل علم الجنس بدليل صحة الحاقه على البعض بلا تجوز * ان قلت حيث كان علم الشخص موضوعا للشخص المعين لزم ان استعماله فيه بعد زيادة جزء أو نقص جزء مثلا مجاز ولا قائل به * قلت أجاب بعضهم بان هذه المغايرة غير معتد بها فان الشخص واحد فى الصغر والكبر عقلا وعادة وشرعا وأجاب عبد الحكيم بان المشخصات أمارات لا موجبات محصلة للتشخص بحيث تكون هى منشأه ولا تنفك عنه والامارة التى هى العلامة خارجة ولا يلزم من تبدلها تبدل العلم (قوله لان المعرف الخ) لك ان تقول لا يلزم ذلك بل اذا اخبرت عن حقيقة بأن اسمها كذا حصل التعريف فيكون الاخبار بالاسم طريقا من طرق التعريف وقوله ولان علم معرفة الخ قد يقال النكرة اذا وصفت تعامل معاملة المعرفة فيصح جعلها مبتدا كما قاله الاخفش فتهاية ما فى الباب الاولوية لا التعين (قوله والمراد غير الوضع الخ) ليس زائدا على التعريف بل هو ايضاح وبيان اذ الاسم لفظ موضوع غير فعل وحرف فبالضرورة يراد بالقرينة ماعدا الوضع اذ الوضع قد ذكر فلا يتوهم شمول القرينة له حتى يراد قيد يحترز به (قول الشارح بقية المعارف) توضيحه على ما عليه المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك والنكرة ما يشار بها الى أمر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعينا فى نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعانى من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلابد ان تكون المعانى متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه

مطلب العلم

يكون

يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه فى المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علما جنسيا ان كان المعهود الجنس واما شخصيا ان كان حصة وان لم يكن مستفادا من جوهر اللفظ فلابد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهى أسماء الاشارة وان كانت الحضور وتقدم المرجع فهى المضمرات وان كانت الصلة فهى الموصولات وان كانت صورة الاضافة فهى المضاف الى أحدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعرف باللام ثم المعرف باللام ان أشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد وان اشير به الى نفس مفهومه فهو المعرف بلام الجنس وأما القسمان الباقيان فهما فرعا الجنس وان أردت زيادة فى المقام فعليك بالسيد وعبد الحكيم على المطول عند الكلام على تعريف المسند اليه (قوله ماقابل الفعل والحرف) أى فيشمل أنواع العلم الثلاثة (قوله والفرق بينها الخ) فى عبد الحكيم بعد نقل هذا الفرق عن الرضى مانصه وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين الكنية واللقب ظاهر (قوله والمتجه عندى الخ) ان كان معناه ان الواضع وضع اللفظ للذات قصدا وللصفة التى يشعر بها اللفظ بحسب وضعه الاصلى تبعا فاللفظ باعتبار الوضع العلمى دال على أمرين أحدهما قصدى والآخر تبعى كان مباينا قطعا لكلام أرباب الحواشى حيث قالوا بحسب وضعه العلمى لا اشعاره بالذات وقد لا يسلم وان كان معناه ان الواضع وضع اللفظ لمجرد الذات بحسب الوضع العلمى وقصد مع ذلك الدلالة بهذا اللفظ على الصفة المأخوذة من ذلك اللفظ بحسب وضعه الاصلى تبعا أى ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ تبعا ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات لم يكن مباينا له بل عينه وقول المحشى فى النقل عنهم اذ بحسب وضعه الخ هذا ليس موجودا فى عبارة الحفنى بل اقتصر على ماقبل ذلك (قوله ثم رأيت فى التصريح) عبارته وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به لا تعيين الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة اه ومحل التأييد قوله مع الوصف لكن لا يخفى ان هذا محتمل للمعنى الثانى الذى اراده أرباب الحواشى (قوله وأورد على تعريف اللقب الخ) لا يتم هذا الايراد الا لو سلم المورد عليه اسمية

الاول وكنية الثانى وعرف اللقب بما يشملهما مع ان الشارح قد لا يسلم ذلك ويجعلهما من قبيل اللقب (قوله وأجيب الخ) معناه ان كلام الشارح يحمل على ذلك فلا يقال ان هذه طريقة أخرى غير التى جرى عليها الشارح والمتبادر من كلام الشارح مباينة الاسم لكل من اللقب والكنية وجوازا جتماعهما هذا ان لم نعتبر تقييد الكنية بنقيض ماذكر فى تعريف اللقب والعكس فان اعتبر ذلك كانت الاقسام متباينة وعلى كل لا يلزم القول بالواسطة ولا يخالف قول المحدثين اسمها كنيتها لاحتمال ان معناه انه لا اسم لها انما لها كنية تقوم مقام الاسم (قوله وان الكنية الخ) فيه ان الطلاق الكنية عن التقييد بالوضع لا أولا وتقييد اللقب بذلك مما لا وجه له (قوله فيلزم عليه كون ماذكر واسطة) فيه انه يلزم الواسطة على ماقاله أيضا اذ ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر لم يدخل فى واحد من الثلاثة مع انهم حصروا أفراد العلم فيها (قوله مخالف لكلام المحدثين الخ) لا يتأتى هنا الجواب بالاحتمال السابق لان أم كلثوم وضع أولا لا ثانيا (قوله ويرد عليه أيضا الخ) يرد عليه أيضا لزوم الواسطة اذ ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر لم يدخل فى واحد من الثلاثة وان كان لا يلزم عليه الواسطة المخصوصة التى بينها فيما تقدم وعبارة ابن هشام فى شرح القطر ان بدئ باب أو أم كان كنية كابى بكر وأم بكر وأبى عمرو وأم عمرو والا فان أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو بضعته كفقة وبطة وأنف الناقة فلقب والا فاسم كزيد وعمرو اه وفى شرح الجامى نحو ذلك ونصه العلم اسما كان أو اقبا أو كنية لانه ان صدر بالاب أو الام أو الابن أو البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح أو ذم فهو لقب والا فهو اسم اه قال عبد الحكيم عليه هكذا فى الاقليد اه فبينها التباين بالذات ولا يلزم القول بالواسطة ولا المخالفة لكلام المحدثين لما علمت (قوله يؤخذ منه الخ) معناه ان الشهرة اذا طرأت على مافيه الابهام منعته فاذا وجدت فيما لا ابهام فيه المحمول على الموهم منعته أيضا فيجاز تقديم اللقب وظاهر كلامهم انه لا يستثنى الا مسئلة الشهرة فقط والا فالابهام مندفع فى صور كثيرة ومع ذلك لم يجوزوا تقديمه على الاسم فكان الانسب الاستثناء المعلل بانه بالشهرة بعد عن الاشعار فكانه ليس بلقب بل فى الاخذ تأمل (قوله جاز تقديمه) ولا نظر لما فيه من معنى الصفة المقتضى عدم تقديمه مطلقا الا ضمحلاله بالاشتهار الذى صيره مستقلا وفائدة ذكر الاسم بعده

التوضيح

التوضيح الحاصل من الاجتماع وان كان الاول أوضح كما قالوه فى عطف البيان (قوله ومراد الشاعر الخ) أى لان مزيقيا كان من ملوك اليمن ومنذر هو ابن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس وكان من ملوك الحيرة وعمال الاكاسرة (قوله بحال الدهر) هو بكسر الميم كيده ومكره (قوله ذهب قوم كان الضائع الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وابقاه كثيرا على عمومه الخ (قوله فلا تنافى الخ) فيه أن التثنية موجود قطعا كما قاله الجماعة اذ قوله هنا فأضف حتما يقتضى الطراد الاضافة فى المتحدين معنى وقوله فى الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضى منعها وعدم الطرادها ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكر واهناك من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب ولا ينفع فى هذا جواب المحشى فانهم معترفون بالتأويل فى كل من البابين الا أن الكلام هنا يقتضى الطراد الاضافة مع التأويل وما سيأتى يقتضى منعها ولو بالتأويل والتأويل انما يكون فى الوارد مع الاقتصار عليه * وأجاب بعضهم بأن هذا بيان للوارد وان باب العلم من الوارد الواجب تأويله ومعنى قوله فأضف حتما ابق الاضافة الواردة مع تأويلها وأورد على هذا الجواب انه يلزم عليه عدم صحة الخلاف بين الفريقين الذى ذكره الشارح وعدم صحة كلام المحشى الآتى عن الرضى اذ الوارد يتبع حيث كان الكلام فيه وعدم افادة قول المتن * واخرن ذا ان سواه صحبا * بالنسبة للمفردين لانه على هذا الجواب لا يؤتى بمفردين جديدين حتى يأمر بتأخير اللقب ويمكن دفع ذلك بأن الخلاف فى المسموع فجمهور البصريين يقولون ان المسموع هو الاضافة لاغير والكوفيون يقولون المسموع هو الاضافة تارة والاتباع اخرى وكذا يقول الرضى فيما اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا فمعنى قول المصنف فأضف حتما فالتزم الوارد فيه من الاضافة على نقل جمهور البصريين أو فجوزها فيه ورودا أى اعتقادها واردة على وجه عدم التحتم على نقل غيرهم ومعنى قول المصنف وأخرن ذا بالنسبة للمفردين أدم تأخيره لكن هذا كله يقتضى منع احتراع اضافة اسم للقب لم يوجد قبل والظاهر من فحوى الكلام عدم منع ذلك وان الباب قياسى ويمكن حمل الكلام على ما يفيد عدم المنع وذلك بأن يقال انه يكفى فى السماع سماع النوع كما نصوا عليه فى باب العلاقات وغيرها وحينئذ فاورد شخصه مضافا يبقى اتفاقا على اضافته مع التأويل وما لم يرد وكان من نوع ما ورد يجرى فيه الخلاف البصريو

يعينون فيه الاضافة الواردة في نوعه مع التأويل والكوفيون يجوزونها والاتباع
(قول المصنف فأضف أي أبق الاضافة الوارد شخصها وهذا محل اتفاق أو نوعها
وهو محل الخلاف وقوله فيما يأتي ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لا يناقي اختراع
تركيب كذلك معتبر فيه التأويل لانه مع التأويل لا اتحاد وقوله وأول موهما اذا
ورد لا يناقي ذلك أيضا لانه أتى به لدفع ما يتوهم من قصر قوله ولا يضاف اسم لما به
اتحد على غير الوارد وان الوارد يبقى على حاله ويمكن حمل جواب الحشي على هذا
هذا غاية ما أمكن في هذا المقام (قوله وكون اللقب وصفا الخ) فيه ان أل في
المضاف اليه لا تمنع الاضافة كغلام الرجل وعبد الامير انما المانع وجودها في
المضاف * وأجاب شيخنا بأن وجود أل مقوّ لجانب الوصفية والموصوف لا يضاف
لصفته فراعينا هذا الجانب ولم نضف وراعينا العلمية فجعلناه بدلا أو بيانا
لا نعتا بخلاف نحو كرز فانه لم يقو فيه جانب الوصفية اما لسكونه غير وصف أو لسكونه
وصفا ليس معه أل فأضيف اذ لا مانع الا صورة اضافة الشئ الى نفسه وبالتأويل
يندفع ذلك فليس المانع كونه وصفا مع أل لا أل فقط تدبر (قوله الاولى سبق وضعه) أي
وان كان يحتمل ان يراد الاستعمال ولو بالقوة الا انه لا يمنع الاولوية (قوله وفي
القاموس انهم سموا الخ) قيل يمكن ان حبابا في البيت اسم لابي المخاطب فهو بدل
أو عطف بيان على أبوك الذي هو مبتدا خبره سارق وحاؤه مضمومة أو مفتوحة
أو مكسورة (قوله الا ان يقال النقل الخ) تقرر ان الاحتمال المرجوح لا يمنع
الاستشهاد فلا اعتراض على الجواب بتطرق الاحتمال (قوله وأما الثاني فلانه سبق
له استعمال الخ) هذا ظاهر في العلم بالغلبة التحقيقية أما له بالتقديرية فلا نعم لو قال
وأما الثاني فلانه سبق له وضع في غير العلمية اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة
تدبر (قوله لعدم صدقه الخ) اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة كما تقدم (قوله
بأن المراد العلمية الحاضرة) أي نوع العلم الشخصي المشترك كما تقدم له ثم انه
قد يقال لا دليل على قيد الحضور هنا بخلاف ما مر فان أل فيه تدل عليه اللهم الا ان
يقال ان القيد هنا يعلم من المقابلة بين المنقول والمرتجل وان كان تعريف كل منهما
منقطعا عن الآخر (قوله وفيه انه الخ) يدفعه أن المعنى لم يسبق وضعه لغيره نوعا أي
لغير نوعه وان وضع الشئ من نوع ما وضع له الآن والعجب ان الشيخ الحفني اذا اعترض
ظاهر الثاني يدفعه الحشي بجلب مقدر واذا ذكر ما يحوج لتقدير يتابعه تعترضه اه

شيخنا (قوله نوزع بأنه الخ) عبارة شيخ الاسلام أحد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الأد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه قال بعضهم ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله متعلق بقوله عرفت الخ) يظهر انه حال من الديار (قوله في البيت السابق) هو قوله

عرفت الديار كرقم الدوى * يزيره الكاتب الحميري وتمام البيت الذي ذكره الشارح الا الثمام والا العصى والثمام بضم المثلثة نبت يحشى به فرج البيوت والمعنى عرفت دار المحبوبة كأنها مرقومة أي مكتوبة رقمها الكاتب الحميري يعني اندرست آثارها وعرفت ديارها على هذه المفازة قد بليت خيامها الا ثمامها وعصيها اه حفني (قوله تقديره يصيحون الخ) والمعنى انهم يصيحون ويبكون على وعلى أنفسهم من أجل الظلم الحاصل لي ولهم (قوله كان هو الجدير) أي لاجل ان تتصل المضاعيل بعضها وقال شيخنا ما صنعه التصريح أجدر من حيث ان المفعول الثالث يكون عليه مذكورا ويكون المحذوف جواب سؤال لم يصيحون ويبكون لهم فيديفا أجيب بأنهم يصيحون لظلمنا فالمقدر أنسب بالمقدر كان المذكور أنسب بالمذكور (قوله فوق حرف) يصدق بالثلاثي كعلى والرباعي كحتى ولعل وقوله بأن يضعف الخ انما يحتاج للتضعيف في الثنائي وقوله ويجوز حكايته مقابل قوله فان الاجود الخ وقوله وقيل يجب الاعراب والاضافة في ثلاثي أي مطلقا وقوله صحيح قيد في ثنائي وقوله والحكاية الخ أي ويجب الحكاية في ثنائي معتل أي الثلاثي يخرج الحال الى التضعيف لو أعرب فما جوّده الاول أوجبه الثاني مخالفا فيما يخرج الى التضعيف موجبا فيه الحكاية فرارا من التضعيف وليس صحيح راجعا الى كل من الاثنين وان الثلاثي المعتل يجوز فيه الامران والا لذكر هذا القسم اذ القول المفصل المقابل لغيره يلزم فيه ذكر أقسامه كلها على ان قوله في ثنائي يخرج الثلاثي والمتبادر من خروجه من الحكم الاخير دخوله في مقابله وهو الاول ثم لعله يوجب الاعراب أيضا فيما زاد على الثلاثي ويمكن دخوله فيه بأن يراد به ما عدا الثنائي اه شيخنا (قوله فكالمفرد الخ) فيه انه ملبس اذ المتبادر التوصيف سيما اذا كان مسموعا لا على الوصف ولعله لهذا تبرأ منه الحفني حيث قال قالوا ولو سمي بعامل ومعمول كقائم أبواه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله ولو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني ولو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيدا ثم

زيد حكى اه والاخير ظاهر اه شيخنا (قوله أى ويكون معربا تقديرا الخ) عبارة الحفنى قوله ان يحكى أصله ظاهره انه لا معرب ولا مبنى وهو موافق لقول ابن الضائع ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكى وذهب بعضهم وهو المشهور الى انه مبنى والحق انه معرب بحركات فى آخره كالالف فى شاب قرناها واليه ذهب السيد اه وانما قال ظاهره لاحتمال ان يريد الشارح بالحكاية مشابهة الحالة الاولى نطقا فيجرى على أى مذهب من تلك المذاهب والمحشى رحمه الله حمل المحكى على المعرب تقديرا وجعل المبنى غير محكى فخالف ظاهر الشارح وما ظنه اه شيخنا لكن المحشى موافق لما اشتهر من لزوم الاعراب تقديرا للحكاية (قوله واحترز من المضمر الخ) عبارة الحفنى قال الهروى أجاز بعضهم فى نحو قمت علما الاعراب بالحركات الثلاث على التاء والتنوين ووجه ذلك بأن الكلمتين كالكلمة الواحدة لانهما فى الاصل فعل وفاعل وقد غيرا الفعل لاجل الضمير ويؤخذ من التعليل ان قمنا كذلك فيعرب اعراب المقصور بخلاف قاما انتهت ببعض حذف ومنها تعلم ان اجازة بعضهم فيها الاعراب فيما اذا كان المحزم ضميرا ليس على الحلاق الضمير بل نحو التاء ونون النسوة وناء على ما سمعت خلاف ما يوهمه المحشى اه شيخنا (قوله فلا يجوز فيهما الا الحكاية) ربما يفهم من سابق كلامه ان الاعراب مقدر لا غير حيث فسر الحكاية بذلك ويظهر لى ان الحكاية هنا نظير ما سبق لى ويأتى الخلاف البناء والاعراب ولا ولا اه شيخنا (قوله الاولى ومن المنقول) مبنى على انه يكفى فى النقل وضع المفردين قبل التسمية بمجموعهما وعلى انه لا بد فى العلم المزجى ان يعمد الى لفظتين مهملتين ويوضع مجموعهما علما كما يفهم ذلك من تعريف الشارح للمزجى بكل اسمين الخ ومن تعريفهم الاولى من تعريفه بكل كلمتين ليشمل المركب من فعل واسم كحضرموت أما اذا قلنا بعدم الاكتفاء فى النقل بذلك بل قلنا انه لا بد من وضع المنقول بتمامه لمعنى ونقل بتمامه عن ذلك أو قلنا بصحة ان يعمد الى لفظتين مهملتين ويمزجا ويوضع مجموعهما علما لم يكن التعبير بالمنقول أولى (قوله ونضيفه الخ) لك الجواب بأن هذا بيان معنى لا بيان تعريف ولا شك ان محل عد والكرب وتجاوزه يقال فيه عداه الكرب وتجاوزه ولو لم يكن اسم مفعول اه شيخنا (قوله وبعد كونه اسم مفعول الخ) تقدم له ان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله أى تشبيها بصنف آخر الخ) أى فالشبه هو

المركب الذى حصل فيه المزج عند التسمية به لا قبلها والمشبه به هو المركب العددى الذى حصل فيه المزج وان لم يسم به (قوله لكن قال يس الخ) استدراك دفع ما يتوهم من ان كلام الناظم بعد هذا اعتراض عليه (قوله والناظم لم يذكر الحكاية) أى بل الاعراب بحركات ظاهرة (قوله لان كلامه فى المزجى غير العددى) أى يجب قصره على ذلك أخذا من حكمه بالاعراب وان كان كلامه مطلقا (قوله نحو هذا رام هرمز) أى فهرمز ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لانه علم بادارة (قوله وفى كلامه اشارة الخ) أى حيث نسب الوضع الى العرب لكن اختلفوا هم فى أسماء الكتب والتراجم والعلوم هل هى اعلام اشخاص أو اعلام أجناس يدل على القياسية وهو الظاهر اذ باب التسمية جنسية أو شخصية لا حجر فيه (قوله وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف الخ) اعل من غير الغالب أيضا ما وضع لغير الحيوانات كبنات أوبر وكبرة للبرة وفجار للفجرة فحينئذ معنى قول الشارح التى لا تؤلف غالبا أى الحيوانات التى لا تؤلف غالبا فغير الغالب ما لم يكن حيوانا أصلا كبرة أو حيوانا يؤلف كهيان بن بيان (قوله من الكمأة) هو نبت يشبه القلقاس وأكثر يوجد فى بلاد الشام (قوله لانه أكثر ما يستعمل الخ) علة للقدر أى بل الدليل دال على عدمها لانه الخ ورد هذا التعليل بأن الاضافة لا تمنع من العلمية لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص وفيه نظر أو هى للايضاح كما تقدم وفيه نظر اذ معناه ان اضافة الاعلام قليلة وهذا أكثر أحواله الاضافة (قوله كقوله خالط من سلمى الخ) الاصل خياشيمها وفاها والتشبيه بذلك فى حذف المضاف اليه ونيته لا فى ذلك مع بقاء المضاف على حاله لان هذا لا يظهر فى البيت لا فى المعطوف عليه ولا فى المعطوف أما الاول فلانه لا يتأتى فيه التنوين حال عدم الاضافة لانه ممنوع من الصرف وأما الثانى فلانه ليس مقصورا حتى يتوهم فيه التنوين حال عدمها أيضا بدليل انهم مثلوا له للاعراب بالالف مع الاضافة المثنوية وقد يقال التشبيه فى مطلق الحال أيضا والحال هنا الاعراب بالحرف (قوله ويتعين عليه) اما على النسخة الاولى فيصح الجر لان الوصف حينئذ معرفة بالاضافة (قوله على النعتية) والبدلية غير مرادة كما لا يخفى ومثل النعتية عطف البيان لاشتراط الموافقة فيه (قوله كما للاحمدى الخ) فاسم الجنس والنكرة عندهؤلاء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر (قوله ففيه ما فيه) لان ظاهره يفيد ان اسم

الجنس موضوع للماهية عند جميع النحاة وليس كذلك بل قيل انه للفرد المنتشر كما علمت (قوله لان المجموع الخ) هذا التعليل بالنسبة لعلم الشخص كما لا يخفى (قوله وكل من اللازمين الخ) لا وجه للبعد فضلا عن البطلان لانه اذا كان وجه البعد أو البطلان منافاة كون الموضوع له فى العلم الشخصى الامر الخارجى الوجودى لكونه حينئذ اعتباريا فلا يسلم لانه ان أريد انه اعتبار محض لم يصح وان أريد انه اعتبارى باعتبار بعض الاجزاء والبعض الآخر وجودى قلنا يكفى فى الخارجية هذا البعض ولا يخفى ان اعتبارية المدلول فى علم الجنس لا ضرر فيها أصلا وان كان ربما يتوهم من كلامه ان الاعتراض متوجه فيها هذا بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فلانه اذا كان وجه البعد أو البطلان ان السامع لا يفهم من اللفظ الذات والتعين حتى تكون الدلالة على الذات تضمنا اذ هى فهم الجزء فى ضمن الكل بل انما يفهم منه مجرد الذات فتكون الدلالة عليها مطابقة فهو غير مسلم لان السامع العالم بالوضع يفهمهما معا لا يقال اذا قلت جاءنى زيد لزم ان المحكوم عليه بالمجىء هو الذات والتعين مصطحبين وليس كذلك بل المحكوم عليه الذات فقط لانا نقول لم يعتبر التعين جزأ مستقلا يتركب منه مع الجزء الآخر مجموع بل اعتبر صفة للجزء الآخر داخلة فى المسمى كما قاله العلامة الامير وأخذ بعضهم منه سقوط ما للمحشى لكن سقوط الاول به ظاهر بخلاف الثانى (قوله ويؤيد ذلك) أى ما ذكر من لزوم كون اسم الجنس معرفة على ذلك التقدير وكون عدم اعتبار قيد الحضور لا يخرجها عن التعين (قوله ان النكرة وضع لمعين أيضا) وذلك لان الواضع انما وضع رجلا مثلا لكل فرد من افراد حقيقة الانسان المذكر البالغ من بنى آدم وذلك معين بتعين حقيقته هذا على القول بوضعها للفرد المنتشر اما على القول بوضعها للماهية فالتعين ظاهر (قوله فتبين الخ) أى من كلام سم المؤيد بما بعد فلو كان مجرد كون الموضوع له معينا كافيا فى كون اللفظ معرفة وان اعتبار التعين لا دخل له كما قاله البعض لزم ان النكرات معارف لان الموضوع له فيها معين ولا قائل به (قوله وفى ظنى انى رأيت ما يؤيده الخ) لعله ما ذكره الجوهرى فى رسالته بقوله وثالثها أى الفروق بين علم الجنس واسمه ما فرق به الامام السبكى من ان العلم ما قصد به تمييز الجنس مع غيره مع قطع النظر عن افراده والاسم ما قصد به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على الافراد حتى اذا دخلت عليه اللام الجنسية صار

مسا و يالعلم الجنس لانها التعريف الماهية وفرع على ذلك ان علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لان الحقيقة من حيث هي لا تقبل جمعا ولا تثنية لانهما من خواص الافراد اه وقد تقدم الكلام على تثنيته وجمعه قريبا فلا تغفل (قوله ويمكن مثله في فرقنا أيضا) أي فيقال ان الفرق بين اسامة واسد اعتباري اذ يصح لك في أسد اعتبار الوضع للماهية المعتبر فيها التعين دون الصدق وفي اسامة اعتبار الوضع للماهية المعتبر فيها الصدق دون التعين عكس ما قلنا وفرقنا ليس بقيد بل الفرق الذي قبله مثله و بعد ذلك ففي الامكان نظرا ذلا يصح عكس ما قاله في اسامة وأسد لان اجراء أحكام المعارف على الاول دون الثاني تعين ما اعتبره في كل بخلاف أسد ورجل فان كون الاول للماهية والثاني للفرد لا دليل عليه بل هو مجرد اعتبار يجوز ذلك عكسه هذا على ما يقتضيه كلامه و يحتمل ان مراده انه يمكن مثله في فرقنا بين اسم الجنس والنكرة اللازم لفرقنا بين علم الجنس واسمه فيقال ان الفرق بين أسد ورجل بأن الاول موضوع للماهية بقيد الصدق والثاني موضوع للفرد المنتشر اعتباري اذ يصح العكس وعلى هذا الاشكال في كلامه فليحمل عليه فتأمل (قوله ان المراد بالذهن الخ) قال العلامة الامير الاحتمالات سبعة وهي ان المراد ذهن الواضع أو المتكلم أو السامع أو اثنان منها أو الثلاثة وفي رسالة الجوهري احتمال انه لا يعتبر ذهن مخصوص فمعنى كون علم الجنس موضوعا للحقيقة المعنية في الذهن انه موضوع لها باعتبار تميزها عما عداها من الماهيات في الاذهان بقطع النظر عن ذهن مخصوص (قوله و يعكر عليه الخ) عبارة الجوهري ثم بعد كتبي ذلك كله اطلعت على نص للخسروشاهي بأن المراد ذهن الواضع وهو أول من أبدى ذلك الفرق وكان يقبح به و يقول ان أهل مصر الى الآن لا يعلمون الفرق بين اسم الجنس وعلمه وعلى هذا فتى أبدى ذلك الفرق الذي له فلا بد له من اعتبار ذهن الواضع والا كان تحميقا عليه نعم ان ذكر فرق آخر فشي آخر و بهذا يرد على شيخنا البليدي حيث ذكر فرقه ثم شنع على من يقول بأنه ذهن الواضع وهو عجيب منه مع سعة اطلاعه والفرق منقول عنه كذلك في الاشباه والنظائر للسبكي وفي شرح الدماميني على المغني في بحث أل فليراجع (قوله من حيث وجودها فيه وصدقها عليه) يحتمل انه أشار بقوله من حيث وجودها فيه للقول بوجود الكلي في ضمن الجزئي و بقوله وصدقها عليه للقول بعدم

وجوده فى ضمنه وفى رسالة الامير اتفقوا على ان الماهية الكلية لا وجود لها فى الخارج استقلالا والا كانت مشخصة كيف وهى كلية واختلفوا هل توجد فى ضمن الفرد والتحقيق انها اعتبارية وتحققها فيه بالذهن فقط ومما ينبغى التنبيه له ان الماهية التى تتحقق فى الفرد هى الماهية لا بشرط شئ أما الماهية بشرط لا شئ فهى الكلى من حيث كليته وهو لا يحتوى عليه الفرد والماهية بشرط شئ هى نفس الجزئيات فانها ماهيات بتشخصات (قوله عطف على محذوف) بناه على انه من جملة المفرع ولك عطفه على قوله باعتبار الوجود المذكور وأل فى قوله فجاء التعدد ذهنا للعهد أى التعدد المعهود الناشئ من اعتبار الوجود (قوله أى مسئلة الفرق) والمراد باشكالها خفاؤها ولذلك اختلف فيها (قوله فى البيت قبله) هو

اعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى * تحت العجاج فما شققت غبارى

وانما قال فى خطاب زرعة بن عمرو واحتملت لان افتعل للتكثير خاصة فأراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وايثار الفجور فذكر اللفظة التى يراد بها الكثرة خاصة ليكون أبلغ فى الهجو وأما قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فالوجه انه لما كان الانسان يجازى على القليل والكثير من الخير فضلا منه تعالى استعمل فيه اللفظ الصالح لهما ولما كان لا يجازى الا على الكثير من الصغائر فى محل العفو استعمل معها اللفظ الذى لا يصلح الا للكثير اه حفنى (قوله بالبناء للمفعول الخ) ويحتمل كونه مبنيا للفاعل وكيسان مفعوله أى اذا طلبوا الغدر اه حفنى أى أرادوه (قوله على مذهب غير المصنف) اما على مذهبه فهو تقسيم باعتبار المفهوم لانه الفرد المنتشر (قوله هو من أسماء الاضداد الخ) ولك ان تقول هى هنة بينة من حيث كونها ملفوفة وان كانت ليست كذلك من حيث جهلها اه حفنى (قوله أى اسم تعجبه الخ) بناه على ما يأتى وسيأتى ما يتعلق بذلك (قوله جزء المعرف) أى الذى هو اشارة المذكور فى ضمن مشار اليه المأخوذ فى التعريف (قوله اصطلاحية) هى الاشارة الذهنية كالحاصلة بأل والضمير وسيأتى ما يعلم منه وجه آخر (قوله ففيه ان المراد بالمعرف الخ) قد يقال لا نسلم ان ذلك هو المراد لاحتمال ان المراد اسم هو الاشارة الاصطلاحية التى هى الالفاظ المذكورة فى كلام النحويين وهى داوذى الخ اذ كثيرا ما يطلقون على ذلك لفظ اشارة من غير زيادة لفظ اسم وحينئذ تم الجواب ثم ان

مطلب الاشارة

الاظهر أن يقال ان اسم الاشارة عام مركب اضافي لا معنى لكل واحد من جزأيه على انفراده فحينئذ الاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف لا معنى لها (قوله وهي سبعة عشر) أي باعتبار ماذكره المصنف والشارح لا المصنف وحده ولا باعتبار نفس الامر (قوله بالتحريك) أي من غير تنوين لبنائه وكذا يقال فيما بعد واعلم ان هذه التصاريف ينافيها ما يأتي ان الحرف وشبهه بريء من الصرف الا أن يحمل ذلك على الغالب (قوله وردّ الاول) أي من القولين المحكيين بقيل المقابلين للقول الاول في أصله بعد كونه ثلاثيا (قوله وقيل التذكير الخ) وقيل هو باعتبار الخبر نظير ما يأتي (قوله وهو الاثنان) بيان للمدلول (قوله أولا تقدير الخ) هذا هو الاظهر وبليه الاول وأضعفها معنى أوسطها كما يخفى (قوله فعال) بضم الفاء وقوله فعل بضمها وفتح العين (قوله لعدم التمكن) أي وغير المتمكن بريء من الصرف (قوله وتكتب ألف المقصورة ياء) وكذا الممدودة في نحو أولائك (قوله على ما يظهر لي) في الاسقاطي الراجح الكسر لانه الواجب لولا الادغام (قوله لا بمعنى اعملت) أي لان الكاف المتصلة بهذا المعنى غير المفعول لا حرف (قوله مغنيا) حال من الكاف وقوله بها أي الكاف فتقول ارأيتك زيدا ما صنع وارأيتكما زيدا ما صنع وأرأيتكم زيدا ما صنع وهكذا (قوله مجردة عن الخطاب) يؤخذ من كلام البيضاوي وغيره عدم تجردها عنه حيث جعلوا الكاف لتأكيد الخطاب (قوله وعكس الفراء الخ) ردّ بصحة الاستغناء عن الكاف دون التاء وانها لم تقع قط مرفوعة فقط فلا يرد نحو ضربت بك باضافة المصدر الى فاعله (قوله والكاف فاعلا) أي لكونها المطابقة للمسند اليه افرادا وتثنية وجمعا بخلاف التاء فانها لازمة لحالة واحدة (قوله والكاف مفعولا) ردّ بأن هذا عام لا معنى له اذ لا معنى لقولنا ارأيت نفسك زيدا ما صنع الا ان يكون المعنى على التشبيه أي ارأيت نفسك كزيد في الاطلاع على أحواله حتى تخبر بي بما صنع لكن هذا المعنى يقبح في ارأيتك هذا الذي كرمت علي وبأنه الذي يلزمه كما في المغني صحة الاقتصار على المنصوب في نحو ارأيتك زيدا ما صنع فتقول ارأيتك زيدا مع ان الفائدة لا تتم ولا يرد أرأيتك هذا الذي كرمت علي لان المفعول الثاني فيه محذوف أي لم كرمته علي وقد يقال لا يلزمه ذلك لان الزائد وان لم يكن مفعولا لكنه قد يجب اعتباره لنكتة أخرى كما هو كذلك على كلام الرضي فتأمل (قوله

يعني ان هذا الكلام الخ) فأصل الكلام في نحو أرأيتك زيدا ماصنع انشاء الاستفهام عن علم المخاطب بزيد من حيث الحالة المستفهم عنها ثانيا ثم نقل الى انشاء آخر وطلب الاخبار تلك الحالة فيجاب بقولك صنع كذا وكذا ولو كان باقيا على حاله من الاستفهام لكان الطلب التصديقي فيجاب بنعم أو بلا كما تقول لمن قال أجاء زيد نعم أولا (قوله وقال الرضي الخ) ويحتمل ان ارأيت باقية على كونها بصرية والمقصود منها الاستفهام وطلب الاخبار بالحالة المقصودة مأخوذ من الاستفهام عنها ثانيا كأنه قيل ان كنت شاهدت حاله فاخبرني عنها (قوله وقد يحذف نحو أرأيتكم) تقديره آلهتكم أو غير الله لدلالة الاستفهام بعد عليه وعبارة أبي السعود قل أرأيتكم أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يبكتهم ويلقمهم الحجر بما لا سبيل لهم الى النكير والكاف حرف جيء به لتأكيد الخطاب لا محل له من الاعراب ومبنى التركيب وان كان على الاستخبار عن الرؤية قلبية كانت أو بصرية لكن المراد به الاستخبار عن متعلقها أي اخبروني ان اتاكم عذاب الله حسبما أتى الامم السابقة من أنواع العذاب الدنيوي أو أتتكم الساعة التي لا محيص عنها البتة أغير الله تدعون هذا مناط الاستخبار ومحط التبكيت (قوله نحو أرأيتك الخ) عبارة أبي السعود أرأيتك هذا الذي كرمت علي الكاف لتأكيد الخطاب لا محل لها من الاعراب وهذا مفعول أول والموصول صفة والثاني محذوف لدلالة الصلة عليه أي اخبرني عن هذا الذي كرمته علي بأن أمرتني بالسجود له لم كرمته علي وقيل هذا ابتداء حذف منه حرف الاستفهام والموصول مع صلته خبره ومقصوده الاستصغار والاستحقار أي اخبرني أهذا من كرمته علي وقيل معنى أرأيتك اتأملت كأن المتكلم ينبه المخاطب على استحضار ما يخاطبه به عقيبه (قوله أي خبر زيد) أي فهو مفعول مطلق على حذف مضاف (قوله وقد يختار ما أشار اليه الخ) وقد يقال هو مفعول به نظرا الى المنقول عنه كما أجاب به الخشني بعد عن ابن هشام (قوله ما في كلام البعض من السهو) عبارته قوله فذلك ستة وثلاثون أي بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر للواقع فالاقسام أربعة وعشرون لانه يسقط من ستة المشار اليه أحد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ومن ستة المخاطب أحد المثنيين لذلك يضرب في ستة فجملة الساقط اثنا عشر اه ووجه السهو انه أسقط

صورة مرتين وهي أحد الجمعين مع أحد المثنيين فالصواب أن يقول أولا فالاقسام خمسة وعشرون وثانيا ومن ستة المخاطب أحد المثنيين لذلك يضرب في خمسة وهي ماعدا أحد الجمعين فجملة الساقط أحد عشر (قوله واعلم انك اذا ضربت الخ) حاصل ما في المقام ان المشار اليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك ست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية هذا بالنظر للمعنى واما باعتبار الالفاظ الدالة عليها فتقول يتعذر ثلاثون من مرتبة القرب لانه لم يوجد فيها الا ستة الفاظ باعتبار المشار اليه تدل عليه ولا تعدد فيها باعتبار دال المخاطب الذي هو الكاف لعدم لحوقها وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب تقول كيف هذا الرجل وذي المرأة يا رجل أو يا رجلان الخ وهذه الستة ليست دالة على تمام معاني الصور الستة المعدودة من الستة والثلاثين اذ كل صورة معتبر فيها مشار اليه ومخاطب والدلالة بهذه الستة انما هي على المشار اليه فقط فهي دال باعتبار الجزء فحينئذ يصح ان القول بتعذر الستة والثلاثين من مرتبة القرب لعدم وجود لفظ دال على تمام كل صورة ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر صورة تبقى صور الجوازستة وستين وهي مرتبة المتوسط بتمامها وستة من مرتبة القرب بالاعتبار السابق وأربعة وعشرون من مرتبة البعد وان اعتبرت تعدد أدوات الاشارة ولحوق ها التنبيه وعدمه تكاثرت الصور ثم يوضع الخمسي ستة القرب في حالة المفرد المذكر المخاطب ليس لان المخاطب فيها كذلك وان أوهمه صنيعه بل لانها أول والاولى وضع في غيرها الساغ (قوله وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام) أي من المثنى المشار اليه مذكرا أو مؤنثا المضروب بصوريته في ستة المخاطب وحمل الجمع على المقصور لا على الممدود والامتنع معه الكاف واللام كالمثنى وبهذا تعلم ما في عبارته من ايهام ما لا يصح والقصور عن بعض الممنوع كهؤلاءك بالمد (قوله علامة على انه ليس لذلك الاسم علامة الخ) أي فيسقط تعداده باعتبار المخاطب ويبقى أصله ستة المشار اليه الثابتة مع كل مخاطب في نفسها من غير ذكر علامة هي الكاف (قوله لا يقبل شيأ عا أصلا) أي فلا يضاف ولو لمجرد الايضاح بخلاف العلم فانه لما قبل ذلك صحت اضافته ولو مع بقائه على العلمية لمجرد الايضاح (قوله وفي الدماميني والهمع الخ) والظاهر منعها أيضا مع ذا وه بالضم وكذا بالكسر من اشارات المذكر وكل ما لا تجيء معه الكاف لا تجيء معه اللام

وعلى هذا فيقيد كلام الشارح (قوله وقد أسلفنا هناك الخ) قد تقدم لك رده فالحق مع الحفني هنا وهناك (قوله فلا يصح ان ينبه الخ) لا يقال مقتضى هذا عدم صحة الجمع بين الهاء والكاف لانا نقول لا اقتضاء مع تعبير المحشي بربما (قوله وقيل الفقراء) هذا هو الانسب بمقابلته بأهل الطراف وعطف الصعاليك على الفقراء من عطف المرادف ففي القاموس الصعلوك كعصفور الفقير وتصعلك افتقر (قوله ولو مكانا وقع غير ظرف) نحو هذا مكان طيب ولا تستعمل في مكان وقع ظرفا فلا تقول اناهذا قاعد ون أي في هذا المكان هذا مراده (قوله ظاهره مساواة الخ) أي لان المتبادر ان اللام في الكاف للعهد الذكري والمذكور هو الكاف المتصرفة (قوله وذات نصب على الظرفية بالعامل فيها) الظاهر انه بدل من بها مفصل له كما أن هنا وما عطف عليه بدل مفصل من في ارجائها في قوله في البيت السابق للجن بالليل في ارجائها زجل أي صوت رفيع خلافا للقول العيني انه ظرف لزجل (قوله لات ههنا مهملة) أي لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت ولانها لا تعمل الا في الحين ولانها لا يجمع بين معمولها بل لابد من حذف أحدهما وقيل انها عاملة وهنا اسمها وحنت خبرها على حذف مضاف والفعل المضاف اليه لمجرد الحدث والتقدير وليس الوقت وقت حنين وضعف بانه فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وانما لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة ظاهرا وان كان المقدر لابد ان يكون معرفة اذا كان اسمها والجمع بين معمولها وحذف المضاف الى جملة وانما لم يجز صاحب هذا القيل على الكثير من استعمال هنا للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله كما عند الفارسي) عبارة الشارح في فصل ما ولا ولات وان المشبهات بليس ما نصه تنبيه للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله حنت نوار ولات هنا حنت مذهبان أحدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنا لك حنين وهذا توجيه الفارسي اه والثاني هو ما حكيناه فيما تقدم بقيل فعلم منه ان الفارسي جعلها ظرف مكان لا زمان كما يوهمه كلام المحشي وان كان الحكم واحدا على هذا التوجيه (قوله بيت من كلام النابغة) هو

هامش: مطلب الموصول

ها ان ذي عذرة ان لا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد (قوله أي الاسمي)

أى فأل عهدية لا استغراقية (قوله وال فيه معرفة) هذا ان جعل اسم جنس على ما اقتصر أبدا الخ أما ان جعل علما على ذلك فتكون أل للحاق الاصل لا معرفة ولا موصولة (قوله من باب الحذف والايصال) أى حذف الجار واتصال الضمير النائبين عن نائب الفاعل وهو غيرها بعد حذفه وسيأتى لك ما فيه (قوله اعترضه سم) أنت خبير بان معنى خرج بقيد كذا كذا معناه احترز بقيد كذا عن كذا وهذا لا يخص التعريفات بل يكون فى غيرها كالاحكام والمعنى هنا احترز عن الحرف فلا يعرف بما فى الشارح أولا يحكم عليه بما فى المتن اه شيخنا (قوله بينها وبين الفصل عموم وجهى) لعل مراده بالفصل افتقر الى جملة الخ وقطع النظر عن قوله الى عائد أو خلفه والا فلا يتأتى العموم والخصوص الوجهى اه شيخنا (قوله لان المعهود الخ) فيه ان هذا لا يعهد الا اذا كان المعرف مفردا أما اذا عرف الجمع كالاسماء المعربة فيؤخذ جنسها جمعا كان يقال هى الاسماء الستة من شبه الحرف اه شيخنا (قوله ولانها خبر الخ) قد يقال الموصول الاسماء جميع فى المعنى بجعل الاضافة للاستغراق أى جميع الموصولات من الاسماء على ان لك جعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بنوع تأويل أى الاسماء الموصولة (قوله والقياس فى رحمته) أى مراعاة للفظ الذى لانه من قبيل الغيبة وقوله وان كان يجوز الخ أى مراعاة لمعناه مع المبتدا وصدر هذا البيت * فيارب أنت الله فى كل موطن (قوله وقد علمت سقوطه بما كتبناه الخ) فيه انه لا يظهر مما كتبه اذ معنى قوله أو موّولة على ما تقدم له أو جملة موّول بها غيرها وتلك الجملة التى أول بها الغير ليست هى الظرف والجار والمجرور والوصف الصريح بل هذه الامور هى نفس الغير الذى أول بالجملة فبقى قول الشارح وأراد بالموّولة الخ غير صحيح وكذلك لا يصح فى دفع ذلك قول بعضهم رقد يقال المراد بقوله أو موّولة أى مفرد موّول بها بحذف الجار واتصل الضمير لان قوله أو موّولة معطوف على صريحة الواقع صفة لجملة على ما هو الظاهر مع عدم استقامته فى نفسه وانما الجواب النافع هو ان يقال ان معنى قوله أو موّولة أو جملة محصلة بالتأويل أى محصل جمليتها بالتأويل وذلك هو الظرف وما عطف عليه فان الظرف مثلا جملة صريحة تأمل (قوله دون الغة من ينطق الخ) أى فيكتب عليها بالامين ولم يبال بلبس الجمع بالتثنية مع الياء (قوله يوجب الثقل) أى فى اللفظ والكتابة

كاللفظ لانها تؤدى مؤداه فكانها عينه فتقل أحدهما ثقل الآخر وتخفيفه كذلك تخفف فى الكتابة بحذف احدى اللامين فلا يقال الثقل الذى يوجبه لزوم حالة واحدة متعلق باللفظ والتخفيف بحذف احدى اللامين متعلق بالكتابة فاى مناسبة بين الثقل فى اللفظ والتخفيف فى الكتابة (قوله كان الاولى عالما الخ) فيه انه ان كان مقصوده الاعتراض بالقصور فقلنا لا قصور لانه اذا لم يطلق عليه تعالى عاقل كان داخلا فى الغير اذ الغير هو من لم يتصف بالعقل سواء كان عالما وهو الله سبحانه وتعالى أم لا نعم هذا الاعتراض يرد على قولهم من للعاقل وان كان مقصوده الاعتراض بان هذا التعميم فى مقابلة التقييد فى من ومافتوهم ان من للعاقل وما للغير العاقل مع ان من للعالم وما للغير العالم فهو صحيح (قوله وهو غير متعين لجواز الخ) يرد على احتماله ان لفظ التى لا يقال له انثى لان الانثى هى الذات ذات الفرج بخلاف مؤنث فانه يطلق على اللفظ أيضا يقال لفظ مؤنث الا ان يرتكب التجوز باطلاق اسم المدلول على الدال (قوله كان الواجب رفع تثبت) أى وهو فى كلام الناظم مكسور لمناسبة التى وحركات الاعراب لا تغير للضرورة قياسا بخلافه على الاول فان المغير هو السكون الى الكسر وهو جائز للضرورة ولا ضرورة أى لا ضرورة يصح ارتكابها بخلافه على الاول لصحة ارتكابها هذا كلامه (قوله والمراد لا تحتاج الخ) لا يحتاج لذلك الا على الوجه الثانى المذكور بقوله وأما جعله الخ أما على الاول فلا (قوله معى) تثنية عم والذا خبران (قوله صميم) صميم كل شئ خالصه وأصله كما فى القاموس (قوله تأكيدا لفرق) أى وأصل الفرق حاصل بحذف الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (قوله فى البيت قبله) هو قوله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المئون ومانبلى

الخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم وتملت استمتعت والمئون المنية ومفعول نبلى محذوف أى ومانبلها أى نحن ما نقدر على ابلاء المئون بخلافها (قول الشارح كأنهم سيوف) أى كان أنوفهم سيوف فهو على حذف مضاف (قوله لاختصاص الذين الخ) سيأتى له مافيه (قوله ولهذا) أى لكون الجمع ليس حقيقيا (قوله بخلاف التثنية) أى فانها لما كانت حقيقية اتفق العرب على اجرائها مجرى المعرب من الاتيان بالالف تارة والياء تارة وهذا مبنى على انه لا يشترط فيما يثنى أن يكون معربا ويحتمل أن المعنى بخلاف التثنية فانها لما لم يتعدد فيها المبانى كالجمع اتفق العرب على اجرائها

الخ (قوله ورد بأن عموم الخ) قد يقال يحتمل ان مراد الشارح كابن الناظم ان الذى يطلق على العاقل وغيره دفعة واحدة كالعالم يطلق على ماسوى الله دفعة واحدة بل هذا هو المتبادر من التنظير بالعالم والعالمين وحينئذ فلا يتم هذا الرد نعم يقال فى الرد ان الذى كما يطلق على المجموع يطلق أيضا على كل فرد على حدته والعالم كما يطلق على المجموع يطلق على كل صنف وحينئذ لا يتم توجيه الشارح كابن الناظم فتأمل (قوله والتثنية) أى والحق ان التثنية وقوله على ما حققه الخ أى على حذف حقه أن يكون ذلك الحذف طريقة المبنيات كما بين ذلك بعد (قوله فكيف يقاس الخ) فيه انه تنظير لا قياس فقصده المعارضة فكأنه يقول هذه الجهة التى جعلها الشارح سببا لعدم الجمعية متحققة فى الوصف ومع ذلك لم تمنع من الجمعية وعلى تسليم انه قياس فهذا الفارق غير مضر كما لا يخفى (قوله أى فيكون الذين اسم جمع) تقدم لك ان اسم الجمع كالجمع فى انه لا بد أن يكون أعم من مفرده (قوله بمعنى على) أى لان الجمع يتعدى بعلى فى استعمالاتهم وان كان الاستعلاء معنويا (قوله اوللالة) لا وجه له الا أن يكون المعنى التى قد نطق بجمعه بسبب وجود اللات واللاتى (قوله هذا عطف الخ) دفع توهم عطفه على تجمع قبل المقتضى أنه من جملة ما تقدم (قوله وان أتربوا الخ) أترب بمعنى استغنى كان ماله عدد التراب وترب ضده كأنه التصق بالتراب اه صحاح وعفوا الاولى وزان غزا من العفو وعفوا الثانية وزان كفوا بتشديد الفاء من العفة (قوله ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه) فيه انه لو كان هو المقصود لقال وكالذين ونزر احالا ان من فاعل وقع فالظاهر حمل كلام الشارح على انه متعلق به على انه صفة لمصدره (قوله مافى كلام البعض) عبارته قوله وكالذين متعلق به ويصح جعله حالا كما أفاده المعرب اه فهم منها المحشى ان مقابل الحالية هو كونه ظرفا لغوا وانه محل كلام الشارح وليس كما فهم بل مراد الحفنى ان مقابل الحالية هو كونه صفة لمصدر وانه محل كلام الشارح لعدم تبادر الحالية منه وعدم ظهور اللغوية كما علمت تأمل (قوله بقلته) أى استعمال اللاء بمعنى الذين وقوله ويؤيده أى يؤيد كونه مجازا (قوله لو قال فى الاستعمال الخ) يدفعه ان المساواة معلوم انها فى المدلول وأما قول الشارح فى الموصولية فمعناه فى حال الموصولية المدلول عليها بمقام عد الموصولات أى بينها وبين ماذكر التساوى مدلولا حالة الموصولية فتكون من الموصولات المشتركة اه شيخنا (قوله علاقته

الجزئية) أى فى نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض لان من موضوعة للعاقل فقط وقد استعملت فيه وغيره معا والواحد جزء مجموع الاثنين لا فى نحو الابوين اذ ليس هذا اللفظ موضوعا لشئ واحد واستعمل فى مجموع شيئين والظاهر ان من فى هذه الآية من قبيل ما جمع فيه بين الحقيقة والمجاز لا من قبيل المجاز لانها لم تستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكناية التى هى كتعداد افراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما له ان يجعلهما من عموم المجاز بأن يراد بها مطلق ذات فتعمهما وعلى تسليم ارادة المجموع فالشرط أن يكون التركيب حقيقيا والمجموع من حيث هو مجموع مركب تركيبا اعتباريا وقوله أو لعلاقة المجاورة أى لتجاور العاقل وغيره فى اللفظ العام السابق أو فى التفصيل وتحقيق المقام يطلب مما كتبناه على رسالة المحشى اليمانية (قوله مع ان من فيه نكرة) اذ ليس القصد الى قطعة معينة بل أى قطعة اه شيخنا وحمل من على الموصول الجنسى مرجوح لان النكرة هى الاصل على ما تقدم (قوله مشرقا الصيف الخ) وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق وقيل غير ذلك (قوله أى مغروب فيه) من خفق النجم غرب وقيل لا تغليب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الرياح والكواكب أو الليل فيهما (قوله لا باعبدوا) أى فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه اه أمير وهو مبنى على ان لعل لتعليل العبادة المأمور بها وان التقوى هى العبادة وعبارة البيضاوى لعلكم تتقون حال من الضمير فى اعبدوا كأنه قال اعبدوا ربكم راجين ان تخرطوا فى سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح المستوجبين لجوار الله تعالى نبه به على ان التقوى منتهى درجات السالكين وهو التبرى عن كل شئ سوى الله الى الله وان العابد ينبغى أن لا يغتر بعبادته ويكون ذا خوف ورجاء كما قال تعالى يدعون ربهم خوفا وطمعا يرجون رحمته ويخافون عذابه أو من مفعول خلقكم والمعطوف عليه على معنى انه خلقكم ومن قبلكم فى صورة من يرجى منه التقوى لترجح أمره باجتماع أسبابه وكثرة الدواعى اليه وغلب المخاطبين على الغائبين فى اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعا وقيل تعليل للخلق أى خلقكم لكى تتقوا كما قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وهو ضعيف اذ لم يثبت فى اللغة ذلك اه وقوله كأنه قال الخ يعنى ان لعل على حقيقتها وهى الترجى

سواء كان من المتكلم أو المخاطب أو غيرهما والمراد رجاء المخاطبين والمراد من التقوى المعنى الشرعي وهو ان يتقي نفسه عما يضره في الآخرة وأشار بقوله نبه به الخ الى دفع ماقاله السيد في شرح المفتاح من انه لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا وبقوله وان العابد ينبغي الخ الى دفع ماقاله التفتازاني في شرح الكشاف من ان تقييد العبادة بترجي التقوى ليس له كبير معنى انما المناسب تقييدها بالتقوى اذ معناه ان في ايراد لفظ الترجي تنبيها على ان العابد ينبغي له ان لا يغتر بعبادته في ترتب التقوى وماهو ثمرته فانه مجرد موهبة وقوله في صورة من يرجى منه الخ اشارة الى انه على هذا الوجه لا يمكن حمل لعل على حقيقتها الا بالنظر الى المتكلم لاستحالة الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى المخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا من أهل العلم حتى يحصل منهم الرجاء ولا يجوز جعلها حالا مقدرة لان المقدر والمنوي حال الخلق التقوى لا رجاؤها كما قال وماخلقت الجن والانس الا ليعبدون فلا بد ان يحمل على المعنى المجازي بأن يشبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابه ودواعيه بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما يمكنه ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان جانب الفعل ويحتمل التمثيلية والاستعارة بالكناية كما بين في حواشيه وقوله تعليل للخلق أي مستعملة بمعنى الغاية مجازا دون الغرض لئلا يلزم استكماله تعالى وقوله كما قال الخ تأكيد لكونها للتعليل بأن القرآن يفسر بعضه بعضا وقوله اذ لم يثبت الخ أي لان الثابت في اللغة اما المعنى الحقيقي أو ماله علاقة به معتبرة وكلا الامرين منتف ههنا قال السيد في شرح المفتاح قد وقع في عبارتهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ماذكروه يأبى للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة المتقدمة وبين وجه كونه ليس بشيء في انها نائبة بقوله اذ لم يثبت كون لعل بمعنى كي حقيقة ولا مناسبة معتبرة للتجوز كما بين الارادة والترجي وجه كونه بيانا للحاصل المعنى بأنه اذا أراد منهم الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فقد ظهر لك من كلامه ان جعل لعل بمعنى كي حقيقة أو مجازا غير صحيح وانه بعد استعارتها للارادة والطلب يؤول المعنى الى التعليل وفرق بين ان يستعمل اللفظ في شيء وبين ان يعود حاصله اليه بعد استعماله في معناه وان أردت زيادة على ذلك فعليك بحواشيه (قوله بناء على ان من تبعيضية) أي أما على انها ابتدائية والمعنى وكانت مبتدأة من الرجال الصالحين أي أنهما من

نسلهم فلا تغليب لكن في الاول جبرا مهما حيث طلبت غلاما (قوله ولذا عد جماعة الخ) أي انه لما كان واحدا منهم على سبيل التغليب كان الاستثناء متصلا وقيل هو منقطع لانه ليس من الملائكة وتأول الامر بالسجود على هذا له بالتبع كالعامة مع العلماء وان كان كبيرا اذ الظاهر انه كان في الجسم أعظم منه (قوله أو لتعودن فيه) فيه تغليبان هم في العود وهو في الخطاب حيث خاطبهم بالجمع مع ان المخاطب هو فقط لكن كلام المحشي تبعا للمغني في الاول فقط (قوله في يذرؤكم) تغليب المخاطبين وأتى بالكاف والعاقلين وأتى بالميم (قوله جعل لكم من أنفسكم) أي من جنسكم أزواجا أي نساء ومن الانعام أي وجعل للانعام من جنسها أزواجا وأخلق لكم من الانعام أصنافا أو ذكورا واناثا اه بيضاوي (قوله ومعنى يذرؤكم فيه الخ) عبارة المغني ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهما التوالد فجعل هذا التدبير كالتبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفي دون الباء (قوله بل من الاول) سيأتي له انه منهما (قوله تغتنا) أي فاللفظتان بمعنى لكن ارتكب الشارح احداهما المخالفة لما في المغني لتفنن ووجهه ذلك ان السبب هو التغليب وسبب التغليب الاختلاط وسبب السبب سبب فكأنه قال في الاول أو اختلاط فلو قال هنا أو اختلاط لتكرر اللفظ فتفنن لدفع ثقل التكرار اللفظي فاندفع ما عساه يقال السابق سببان التشبيه والتغليب ولم يسبق من الاسباب الاختلاط على انه يكفي في التفنن سبق الاختلاط ولو على أنه سبب السبب اه شيخنا (قوله أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي) أي لان من في وللّه يسجد الخ مستعملة في الكل المجموعي على ما فيه وقوله وفي هذه الآية على الكل الافرادي أي لان العموم في كل دابة افرادي أي معتبر فيه كل فرد على حدته ولا اختلاط فيما اعتبر فيه كل فرد على حدته هذا وقال شيخنا معنى قوله أو لحمله العموم الخ انه عبر بمن عن مجموع المختلط ومعنى قوله وفي هذه الآية على الكل الخ أي انه عبر بمن عن صنف متعدد من العموم لا عن مجموع اصناف العموم فلا اختلاط في المعبر عنه بها انما فيه اقتران في عام سابق فابن هشام اعتبر السابق وسماه اختلاطا والشارح لم يعتبره وسماه اقترانا (قوله فيه انه يحتمل الخ) لا ورود لهذا أصلا بعد قوله فيما سبق والضمير في تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة وسيأتي له نظير

ذلك فى قوله والاكثر فى ضميرها (قوله لا من سألك) لعله من جملة المثال والا فلا يحتاج لقوله بعد فلا يقال أعط من سألك و بعد فلا حاجة اليه فالاولى حذفه وسيأتى كلام يتعلق بهذا المثال قبيل قول المصنف وجملة أوشبهها الخ (قوله وفى الموصول وخبره) أى لان من مذكر وقد قوى اعتبار تذكيره بتذكير صدر الصلة فى الصورة الاولى وعجزها فى الثانية وقد أخبر عنه بمؤنث وهو الام وقوله وفى الصورة الثالثة فى الموصول الخ أى لان من مذكر وقد قوى اعتبار تذكيره بتذكير الجزائن فى الصلة وقد أخبر عنه بمؤنث هو الام فلا يقال انه فى الصورة التى لا قبح فيها قد أخبر بمؤنث هو الام عن مذكر هو من لانه حيث أنث الجزائن فى الصلة ضعف اعتبار التذكير فى من خصوصا والموصول وصلته شئ واحد (قوله وان من النسوان الخ) تمامه * تهيج الرياض قبلها فتصوح * التصويح كما فى القاموس التخفيف (قوله ولى فيه بحث) هو مدفوع بان روضة خبر تشبهى أى كروضة وذلك يصح فى المذكر الحقيقى كقولك زيد روضة فما هنا أولى اذ تذكيره افظى وقوله اذ لا فرق بين المونث بالتاء الخ كل هذا مسلم الا انه فى الخبر الحقيقى لا التشبهى اه شيخنا على انه قيل ان التاء فى روضة للوحدة لا للتأنيث فلا قبح فى هو روضة كما لا قبح فى زيد علامة (قوله وعللوه الخ) تبرأ منه لان فيما قبله أيضا الباسا بعد البيان ولم يمنعوه (قوله قيل أى ما عندكم الخ) تمريضه لان المعتبر المالية أى المال الذى عندكم اه شيخنا (قوله فى غير العالم) للاختلاط به صوابه اسقاطه غير كما لا يخفى (قوله لئلا يرد عليه الخ) أى فيلزم عليه حينئذ أن من تستعمل فى غير العالم الذى هو الصفة ولا فرق بين من وما (قوله ما نصه وقيل الخ) خبر عن عبارة الكشاف أى وعبارة الكشاف كلام لفظه وقيل الخ ولو قال وفى الكشاف بحذف عبارة مع الاتيان بنى أو نصها مع حذف ما وتأنيث الضمير لكان موافقا للمألوف فى التعبير (قوله وفى الموصولة الخ) مقابل لمحذوف أى هذا التفصيل فى الاسنفهامية (قوله فما كان بحكم الوضع) أى فيصح الاتيان بمن نظرا لجانب الذات والاتيان بما نظرا لجانب الصفة (قوله قال المصنف وكذا لو علمت الخ) فيه ان كلا من الذكر والانثى من افراد العالم فالموقع لمن لا لما وأى تأثير للجهل بصفة مع عدم خروجه من الامرين الا أن يقال لما انهم معناه فى الجملة لعدم تعين احدى الصفتين نزل منزلة الجهل على الاطلاق بجامع مطلق الابهام اه سيم (قوله كقوله تعالى انى نذرت

الخ) فيه انهم لم تقدم ما في بطنها الا ذكرا ولم تظن بحسب قوة رجائها في الله الا ذلك بقرينة قولها محررا لان التحرير وهو العتق لخدمة بيت المقدس كان خاصا بالذكور فالاولى ان يقال انما أتت بما لان الحمل في حكم الجماد مالم ينفصل أو لملاحظة الصفة وهي الذكورة مع الذات بدليل أنها حررته ولم يحرر الا الذكور (قوله كما في حيثما) أي وكما في ربما يود الذين كفروا فما هيأت رب للدخول على الافعال (قوله نحو لامرما الخ) هو مثل وأصله في قصة الزباء وجدع بالدال المهملة مبني للفاعل وقصير يوزن أمير اسم رجل فاعل وانفه مفعول والمعنى لامر عظيم وهو التحيل على أخذ ثأر جذيمة الابرش من قاتله الزباء قطع قصير انف نفسه هكذا قيل والذي رأيته بخط بعض الافاضل ضبط جدع بالبناء للمجهول وعليه فقصير نائب فاعل وانفه بدل منه وظاهر كلامهم في بيان القصة يقتضيه وحاصله ان الزباء بالمد ملكة الجزيرة خرج أبوها من اليمن فنزل الجزيرة وأعالي الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات وبنت قصرا وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا أي سربا ومنفذا لا يعلم به أحد أعدته ليوم حصارها ثم عزمت على الاخذ بثار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذا رأي انك امرأة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان أردت ان تصل جناحي بجناحك وملكي بملكك فافعل فاستشار أصحابه فأشاروا بالمسير اليها الا قصير بن سعد وهو مولى لجذيمة فانه أشار اليه بأن لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو ابن عدي ولما قرب جذيمة من قصر الزباء أشرفت عليه من القصر ولم يكن معها غير الجواري فقالت ما أحسن ثلث من عروس فلما دخل القصر قالت للجواري وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواهشه في طشت الى ان يموت والرواهش عروق في باطن الذراع وانما جعت دمه في طشت لان المخمير قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت قطرة طولبت بدمه وقتلت به وفر قصير الى عمرو وقال له عمرو ما وراءك قال سعى القدر بالملك الى حتفه على رغم انفي وانفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو فكيف وهي امنع من عقاب الجو قال قصير فاجدع انفي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو انك لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه وضرب ظهر نفسه ولحق بالزباء فقيل لها هذا قصير مجدوع

الا نف مضروب الظهر فقالت لا مرتا جدع قصيرا نفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمر وقال لى أنت الذى أشرت على جذيمة بالمسير اليها وأراد قتلى فشفع أصحابه فى فجدع أنفى وضرب ظهرى وتوعدنى بالقتل فهربت فاكرمته وقالت أقم عندنا فأقام مدة يتحيل فى قتلها وأخذ بلادها ثم قال ان لى ببلاد العراق أموالا وأحب أن تأذنى لى فى التوجه لاحضارها فأذنت له فقدم العراق وأرسل الى عمر وأن أرسل الى أحمالا من التحف والهدايا فأنفذ اليه فقدم عليها بها فأعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى قال لعمر وابعث الى ألفى رجل على الجمال فى الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمر وفيهم فلما رأت ذلك من أعلى قصرها ارتابت وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا

أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما قعودا

ولما دخلوا اخترط وارؤس الغرائر وأوقعوا فى الناس السيوف وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا وكان قصير يعرفه فسبقها اليه وكان معها فص مسموم فأهوت له بفيها وقالت بيدى لا بيد لئ وأدركها عمر وقتلها وخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والصرفان بمهملة وفتحات جنس من التمر كانت تحبه والجثم جمع جاثم من يلبد بالارض فعلم من ذلك ان قائل لأمر ما جدع قصيرا أنفه هو الزباء وقالته قبل علمها بالفاعل فالظاهر منه انها بنت الفعل للمفعول وان لأمر ما معناه لأمر عظيم مهم عندها ليس هو التحيل واحتمال انها بنته للفاعل توهما منها انه الفاعل لأجل التحيل بعيد فى القبيل تظر من وجهين فالظاهر ما ضبطه بعض الافاضل الا أن يدفع الثانى بأنه تفسير للواقع فتدبر (قول الشارح رب من انضجت الخ) هو من قصيدة لسويد بن أبى كاهل اليشكرى وبعده

ويرانى كالشجى فى حلقه * عسرا مخرجه ما ينتزع

ويحيينى اذا لا قيته * واذا أمكن من لحمى رتع

وكانت العرب تقدم هذه القصيدة وتعدها من الحكم وهو مخضرم عاش فى الجاهلية دهرا وعمر فى الاسلام حتى أدرك الحجاج (قوله أى وصفا فيه) يمكن أن يراد به دخول من الجنس والمفعول فرد منه اه أمير (قوله وفيه و فى الاول اثابة الخ) الظاهر انه مجرد بيان لا اعتراض ويراد بالبعض فى قولهم ولا تجوز الا اذا كان الموصوف بعض اسم الخ ما يشمل الصفة فانها كالجزء ليظهر فى التقدير الاول ويحتمل

انه اعتراض وذلك أن الاسم السابق ليس كلا للمحذوف عليه الا نه موصوفه على الاول ومفرد على الثاني وان أقيم مقام الجميع على ان تقدير المحذوف بعد الاسم المجرور بمن ليس بلازم هنا وان قدره كذلك صاحب المغني (قوله اذ جملة له فرجة الخ) وأما قوله من الامر فالظاهر انه حال من المحذوف وان كان نكرة لوجود المسوغ وهو التقديم على كلامه (قوله في محل نصب على الحال) أي من فاعل نعم المستتر (قوله تقديره وثالث) هكذا فيما رأيناه من النسخ بجر ثالث نعتا لهو والصواب نصبه حالا منه كما هو كذلك في عبارة المغني لانه معرفة (قوله وفيه انه لا يتعين الخ) أي في كلام الدماميني لا في كلام ابن هشام لان المخصوص عند الحذف لا يكون الا ضميرا وقد يدفع هذا الاعتراض بأنه ليس في كلامه تعيين تقديره وفلعله جائزا وأولى اه شيخنا وانظر ما وجه كون المخصوص عند الحذف لا يكون الا ضميرا بل ظاهر قولهم في تفسير قوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء ان المخصوص المحذوف يكون غير ضمير كالوضوء في هذا وان احتمل انه بيان لمعنى الضمير فالظاهر ان هذا الاعتراض كما رد على الدماميني يرد على ابن هشام (قوله لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام) وجه الملازمة انه لو تعلق بكون خاص بقرينة المدح لم يكن الجار والمجرور هو الخبر كما هو الفرض بل الخبر حينئذ هو المتعلق الخاص اذ لم يذهب أحد الى ان الخبر هو الجار والمجرور فيما اذا كان متعلقه خاصا سواء ذكر أو حذف انما الخلاف المشهور فيما اذا كان المتعلق كونا عاما كما نص عليه المحشي في باب المبتدا والخبر اذا علمت هذا تعلم انه لا صحة لقول المحشي وفيه انه يجوز الخ تأمل (قوله اعترض بأنه الخ) أجاب شيخنا بحمل كلام الشارح على التعيين فالمعنى انها يتعين كونها موصولة في كذا واستفهامية في كذا الخ فالاخفش مستثنى ممن يعين (قوله لأولات الخ) أي عملا بالاستقراء (قوله لو كانت كذلك لمنعت الخ) هذا غير دليل الشارح الآتي فانه مفروض في المضي وقوله ويدخولها الخ هو الرابع في كلام الشارح الا أن يراد بالجملة ما يشمل الاسمية نحو من القوم الرسول الله منهم والظرفية في نحو من لا يزال شاكرا على المعه اذ أداة التعريف لا تدخل على ذلك والاصل عدم الزيادة فيكون هذا أعم من الرابع (قوله ترمي بكفي الخ) ترمي بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

و الكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الشمني والدماميني وغيرهما (قوله قد يقال الخ) قد يقال ماهنا غير صالح لان المقصود الصفة وهي هنا التقوى وهي ليست مفلحة انما المفلح الشخص بخلاف نحو سابغات فان الصفة أعني السبوغ معمولة اه شيخنا وفيه ان المحشي فسر في باب النعت الصلوحية لمباشرة العامل بقوله بأن يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أي انت رجل يضرب زيدا اه وعليه فالنعت هنا صالح لمباشرة العامل اذهو مفرد ومنعوته فاعل فتدبر (قوله أي حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف) منه يستفاد ان هذا الثالث لا ينتج الاسمية التي ادعاها الشارح بل انما ينفي كونها حرف تعريف و بعد ذلك فيحتمل انها موصول اسمي أو حرفي وكذلك الدليل الرابع كما لا يخفى فكان المناسب للمحشي التنبيه على ذلك (قوله و بحث الدماميني في الجواب الخ) يبحث فيه أيضا بأنه يقتضي ان الموصول الذي صلته جملة حيث تعذر ظهور الاعراب على آخر الصلة يعتبر الاعراب في آخرها محلا كما انه لما تعذر في نحو سيبويه اعتبر الاعراب في آخره محلا لا في آخر الجزء الاول مع ان الاعراب المحلي للموصول نفسه الا أن يلتزم التلازم بكون الاعراب المحلي على آخر الصلة (قوله وأجاب الرضي عن الدليل) أي دليل الحرفية (قوله لما كانت على صورة الحرف) وهو أل في نحو الرجل أي والحرف لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا فكذا ما هو على صورته ثم ان هذا مجرد حكمة والتماس نكتة لما سمع لا موجب فلا يقتضي نقل اعراب قد لما بعد في نحو قد زيد درهم تأمل (قوله نحو جاء الضارب) أي في مقام جاء الضاربان أو الضاربون لا في مقام الضاربة اذ يتعين في ذلك جاءت الضارب والا لالبس اه شيخنا وفيه أن الالباس موجود في التثنية والجمع فالظاهر أنه لا بد من دفعه بوجود قرينة حالية أو مقالية كما انه لا بد من دفعه في صورة ارادة المؤنث بأي قرينة كانت ولو غير تأنيث الفعل اذ لا تنحصر القرينة فيه فالمثال صحيح حتى في مقام جاءت الضاربة وان مقصود أبي حيان ان صلة أل يجوز أن تكون مفردة مذكرة دائما وأبدا وهذا لا ينافي وجود قرينة دافعة للالتباس حالية أو مقالية خارجة عن نفس الصلة (قوله والمشرفي السيف الخ) والظاهر ان عبارة الشارح مقلوبة والاصل فان الفرائض

المشرفي (قوله ينبغي حذف الخ) لوقال على الضم حال لازمة ومحط البقاء البناء ردا على قولي الاعراب أي أنه يبقى بناؤها حال كونه في الواقع على الضم لكان أولى ولا اقتضاء في العبارة حينئذ نعم هي موهمة اه شيخنا (قوله لاقتضائه) بناه على ان على الضم ظرف للبقاء ويدفع بما تقدم اه شيخنا (قوله أي مع التنوين لعدم الاضافة) أي بخلافها بمعنى صاحبة وصاحبات وقياسه ثبوت النون في تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذورن قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة وان كان في نسخ ابن عقيل حذف النون نعم ان ورد السماع بذلك وجه بأنها لما شابهت ما بمعنى صاحب في التصرف اعتبر مشابهتها لها أيضا في حذف النون وأما التنوين فقد جاء على الاصل فلا يعارض هذا (قوله في الاحوال كلها) أي أحوال الاعراب (قوله والرابعة تصريفها الخ) مقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاثة وأن يقال في تثنيتها ذواتا وذواتي بواو بعد الذال كما في التي بمعنى صاحبة وان ذوات يعرب كجمع المؤنث السالم كالتي بمعنى صاحبات على هذه اللغة (قوله المتجه ان الجار الخ) مقابله ما في الحفني من احتمال أن يكون في تثنية الخ متعلقا بالطلق ومتعلق القول محذوف أي القول في خروج ذو عن الافراد والتذكير والمعنى انه لم يقيد الخروج المذكور بالمفرد المؤنث وجمعه بل جعله شاملا للمثنى مطلقا وجمع المذكر أيضا (قوله فعليه مؤاخذة الخ) من هنا يتحرك الذهن لمؤاخذة المتن بالاطلاق في ذات وذوات ولعل الشارح أشار لها في حل وكالتي الخ وقيل انه أشار الى أن البعضية تفهم من المتن حيث فسره بذلك أخذا من كونه مقابلا لقوله وهكذا ذو عند طيئ شهر (قوله وذ ووذات في لغة طيئ) ظاهره القسمة للجميع وهو غير مسلم في ذات كما علمت (قوله ان يقول وحكى الخ) فيه انه لو قال ذلك لأفاد ان ذلك محكي عن غيره لا انه مستنبط فلا يتوجه ما نقله الشارح بعد عن الناظم فالمناسب أن يقول وذكر الخ تدبر (قوله لموازنتها ذا ولخلتها الخ) محصله انه اختار ما دون من لأمرين أحدهما الموازنة في النطق لاشتمال كل على حرفين مهيئين بهيئة واحدة وآخر كل منهما ألف فالمراد موازنة مخصوصة وثانيهما خفة ما بسبب اختتامها بالالف وهذا الاعتبار عليه فاعتراض بعضهم على الحفني بأن الموازنة لذا مع عدم اعتبار الاختتام بالالف ليس خاصا بما ذكر مثلها في ذلك من ذا وذو وحينئذ فلا يصح جعل ما ذكر من الموازنة والاختتام علتين مستقلتين بل

ينبغي له أن يقول في التعليل لوازنتها ذا مع خفة اختتامها بالالف لا يخفى عليك مافيه تأمل (قوله موصولا) أو نكرة موصوفة كما في قوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس كان عرس لافي الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب عني لأجتنبه وفي المغني مايفيد ان تاء علمت مكسورة وان أردت زيادة على ذلك فارجع للمغني ومواده ولعل سماع تركيب الموصولية والموصوفية انما هو مع دون من فلذلك اقتصر المحشي عليها وان كان ظاهر كلام الخفي الاطلاق كما يعلم بمراجعته (قوله فتثبت الالف) أي لان مالیست للاستفهام بل هي جزء مابه الاستفهام بخلافها على الثاني قال الدماميني وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني هم وطفقت اتذكر الكذب وأقول بم ذا أخرج من سخطه هكذا بحذف الالف مع التركيب فيعد مثل هذا شاذا (قوله لامجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح) ماصنعه الشارح هو مايفيده جواب الناظم السابق كما علمت (قوله قال الدماميني الخ) ان كان مراده الاستشكال على الاستشهاد دفع بأنه تكلف الاصل عدمه اذ كل من الاحتمالين فيه حذف والاصل عدمه كما ذكره فيما بعد اه شيخنا (قوله مخصوص بالشعر) سيأتي لنا عن همع الهوامع في باب الابتداء ان عامل المبتدا لا يحذف عند الجمهور الا اذا كان مجرورا بحرف ولم يؤد حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما اذا لم يكن مجرورا أو مجرورا باضافة نحو زيد قام غلامه أو أدى الى التهيئة المذكورة نحو الرغيف أكلت نريد منه وقد يحذف في غير ذلك شذوذا نحو وكلا وعد الله الحسنى وورد على هذه الطريقة طرق والمختار الحذف ان دل دليل على المحذوف ولم يؤد الى التهيئة المذكورة لافرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور (قوله من قصيدة الخ) ربما يفيد ان هذا البيت قاله قبل أن يسجن وقوله فتفرت فقال ذلك يفيد انه قاله بعده الا أن يقال انه قاله بعد السجن تقيما للقصيدة التي هجاه بها قبل فليحرر (قوله بريدا) في القاموس البريد هو الرسول والمرتب (قوله تأكيد له) والجملة المذكورة صلة الموصول الثاني وأما الاول فصلته محذوفة لدلالة المذكورة عليها

فلا يقال لا يتبع الموصول بشئ من التوابع الخمسة قبل تمام الصلة (قوله وفي البيضاوي الخ) عبارته من ذا الذي يقرض الله من استفهامية مرفوعة الموضع بالابتداء وذا خبره والذي صفة ذا أو بدله اه قال بعض من أعرب القرآن بعد نقله ما ذكر والظاهر ان ذا على هذين الوجهين اسم اشارة ولعل مقابل الظاهر انهما موصولة حذفت صلتها لدلالة صلة الثاني نظير ما تقدم في التوكيد (قوله مشتركا فيها) نحو صل الذي والتي توصلا اليك وان بعد رحمهما (قوله أو مدلولا بهما الخ) كقوله عند الذي والذاتي عندك احنة * عليك فلا يغرر لك كيد العوائد التقدير عند الذي عادلك أي زارك وكذا الذي يشفع على بعض الاحتمالات (قوله ويجوز الفصل الخ) مقابل البعدية المتبادر منها العقيبة ويحتمل انه تفصيل لها (قوله بالجملة التسمية) كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يرفع ترهات الباطل

(قوله والندائية) كقوله * تكن مثل من يا ذئب يصطحبان * والاعتراضية كقوله وفي راج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها أزورها

على جعل أزورها صلة الموصول وخبر اعل محذوف دل عليه المذكور (قوله مشارا به الى المعهود) سواء كان المعهود فردا أو ماهية فدخل الموصول الذي أريد به الجنس (قوله ان لم يكن) أي الموصول (قوله وكذا الشتد امتزاج أل) أي اشتد امتزاجها اشتداد امثل الاشتداد السابق لكونها بصورة الحرف فلذلك ثبت المنع معها وفي بعض النسخ ولذا والانسب الاول (قوله الى أن يعد وامن الزاهدين) أي البالغين الغاية في الزهد أخذا من أل التي للكمال (قوله ويعلم تعلقها بمعين) سواء كان ذلك المعين فردا أو ماهية كما تقدم (قوله نحو المعطي الخ) فيه انه لا معنى لتفصيل الحقيقة من حيث هي فالظاهر ان هذا من قبيل الحقيقة في ضمن بعض الافراد (قوله أو التهويل) أي كما في عبارة التوضيح الآتية (قوله بهذا الاعتبار) أي بكونه شيئا عظيما (قوله والبعض) عبارته وقد يقال ان عرفت الصلة الموصول مع ابهامها في نحو ذلك فلا معنى لاشتراط العهد والا فكيف يكون الموصول معرفة بها والتنزيل المذكور لا دخل له في التعريف اه ومحصل الدفع ان الابهام الحاصل في مقام التهويل ونحوه يدعو الى التعظيم فيحصل باعتبار افادته التعظيم التعيين بخلاف الابهام في بقية الصور لا يحصل معه تعريف فلذلك اشترط العهد

(قوله

(قوله مطلقا) أى فى جميع الصور (قوله كما فى الموصولات الخاصة) دخل تحت الكاف المشتركة فيما اذا وافق اللفظ المعنى نحو يعجبنى من قام عند ارادة المفرد المذكر (قوله الظاهر ان بقية الروابط الخ) فيه انها ان وردت السماع بها فلا استظهار وان لم يرد فكيف يصح ادعاء الظهور مع أن الشارح نص على كون الظاهر هنا شاذا لايقاس عليه (قوله اعترض بأنا لا نلزم الخ) قد يقال ان اللازم ليس كما قال الشارح لانك اذا قلت اعط من سألك مرادا به المؤنث تبادر الى الذهن المذكر وتبادر غير المراد ليس اه شيخنا والظاهر ان قول الشارح لا من سألك من تتمة المثال فيظهر الاجمال لا الالباس ويؤيده المثال المتقدم فى الحشى على انه ربما يدفع هذا التبادر ان الغالب مراعاة اللفظ وان كان المعنى مؤنثا فاذا سمع العالم بأحوال الاستعمال الذى هو المعتبر فى المخاطبات هذا المثال لا يتبادر الى ذهنه الا أن التذكير لمراعاة اللفظ فقط كما هو الكثير الغالب فى الاستعمال ويبقى احتمال التذكير والتأنيث معنى على حد سواء من غير ترجيح وهذا اجمال (قوله وظاهر الخ) انما قال ظاهر لاحتمال انه حل معنى اذا الكل السابق فى كلها موصول وأل قامت مقام كل اه شيخنا (قوله الجملة المقدرة) فيه انه يدخل فى الشبه حينئذ الصلة المقدرة فى نحو نحن الاولى فاجمع جموعك مع انه لا يقال لها شبه فان أجيب بأن مراده المقدرة وجوبا ورد عليه المتعلق الخاص المحذوف لقرينة فانه جائز الذكر الا أن يقال ان الاصل العام وهذا اتبع فالاولى أن يراد بالجملة ما عدا متعلق الظرف والجار والمجرور بنوعيه خاصا وعاما وبعد هذا فما ذكر لا يناسب بيانهم شبه الجملة بالظرف والمجرور التامين فالاولى أن يراد به ما يفيد معنا هاعلى وجه مخصوص كما يشير الى ذلك كلام الشارح (قوله باعتبار الاصل) لا يقال حينئذ يدخل فى الخبر به رحمه الله المقصود بها الانشاء وقد أخرجها الشارح بها لانا نقول قد أشار المحشى الى دفعه بأن المراد بالاصل الحال التى قبل جعلها صلة لا أصل الوضع (قوله عدم موافقة النحاة) أى للبيانيين (قوله الجملة القسمية) نحو وان منكم لمن ليبطئن (قوله قال الرودانى دفعا الخ) هذا مبنى على مسايرة نحو صاحب التوضيح فى استثناء مقام التهويل ونحوه من اشتراط العهد اما على اشتراطه فى الكل من غير استثناء فلا يجىء هذا الجواب (قوله علة لمحذوف) لا مانع من جعله علة لقوله وليست ذا موصولة أى انما حكمنا

عليها بعدم الموصولية لان عدمي انشائية كاهل فلا تصلح لكونها صلة فاضطررنا الى الحكم بعدم الموصولية (قوله فانها بحسبه انشائية) يعلم من هذا انه كان الاولى حذف هذا الشرط للاستغناء عنه بقوله وان تكون خبرية فالجملة التعجبية خارجة به كما خرج به رحمه الله (قوله لكل أحد) ينبغي تعلقه بمثابة محذوفة بعد معلومة لا معلومة اه شيخنا (قوله واعلم مراد القائل الخ) هذا لا يتم الا اذا كان قوله لا شبه ليس من كلام القائل والا فلا يصح له نفي الشبه (قوله لانهما حينئذ صفة مشبهة) أي لا اسم فاعل ولا اسم مفعول وبهذا تعلم ان قوله أولا أي اللذان الخ ليس تقييدا بل هو بيان وايضاح (قوله أو غير مضارعية) أي الذي هو شاذ (قوله من رفع) كما في قولك اني لك النذر وقوله أو نصب كما في قوله لا أحب البروح لله وقوله أو جر كما في قوله لترضى حكومته (قوله يمكن أن يرد هذا البحث الخ) على هذا يكون الاعراب المحلي لأل باقيا لم ينقل لغيره وفيه ان المانع وهو كونها بصورة الحرف موجود وقد يقال لما اتصلت بالفعل أو بالجملة الاسمية ضعفت صورة أل الحرفية لانها انما تدخل على اسم مفرد فلا مانع حينئذ من بقاء الاعراب عليها (قوله لتمكنه الخ) ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لان نائب الفاعل مؤنث مجازا أو لتأويل الحكومة بالحكم (قوله أي على شخص الخ) فيه ان الشخص الواحد لا يقال فيه ايهم أفضل انما يقال هذا في الفريق ويدفع بأن المعنى انه يقال فيه جواب هذا الاستفهام ولا شك ان الجواب يقال في الشخص الواحد بأن يقال هذا الشخص هو الأفضل أو المعنى فلم على شخص يقال في شأنه أي بني مالك أفضل منه أي ليس أحد منهم أفضل منه (قوله ما ليلى بناء صاحبه) ظاهره الاحتياج لتقدير القول في هذا أيضا وليس كذلك لان الجملة خبر بلا النافية بخلاف ما قبله (قوله وسيأتي جوابه) وهو ان القول لا يضمر بين حرف الجر وما يصلح لان يكون معمولا له وأي تصلح لكونها معمولا ان جعلت موصولة فأي ضرورة للعدول عن ذلك وتقدير القول (قوله للتأنيث) أي اللفظي في آية والمعنوي في آيات لان المانع هو هاء التأنيث لا تاؤه تأمل (قوله لتنزيل المضاف اليه الخ) فيه انه لا يمكن هذا التنزيل في نحو أيهم قائم لاختلاف المضاف اليه وصدر الصلة جمعا وافرادا فيلزم الاخبار بمفرد عن جمع وان أمكن في نحو أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال ان هذا التنزيل

انما هو من جهة اللفظ لا من جهة المعنى والحكم اذ ليس المقصود الحكم على المضاف اليه حتى يلزم ماذكر أو يقال يحمل الاول على الثانى طردا للباب (قوله ظاهره التقييد الخ) نقل عن بعضهم انه قيد لابد منه فلا يحذف صدر الصلة الا اذا كان ضميرا أه اذا كان اسما ظاهرا نحو جاء أيهم زيد ضارب به فلا يجوز حذفه كما نص عليه السيد عبد الله اليمنى فى شرح لب الالباب للبيضاوى ولعل وجهه انه عند حذف الظاهر يكون المقدر حينئذ هو الضمير لا الظاهر ان علم المرجع والا فلا يجوز الحذف رأسا (قوله فالمفعول على قول الخليل الخ) وعلى هذا يحتاج لتقدير والمعنى ثم لتنزعن من كل شيعة الذى يقال فيه جواب هذا الاستفهام وهو الفريق الاشد والا فهذا الاستفهام انما يقال فى الفريق الشامل للاشد وغيره وليس مرادا الا ان يمنع الخليل ذلك ويجىء هنا الاحتمال الثانى فيما تقدم (قوله وجملة الاستفهام مستأنفة) الظاهر ان الاستفهام على هذا انكارى بمعنى النفى اه أمير (قوله اعترض عليه بأن الاستفهام الخ) هذا اعتراض على يونس اذ الاستفهام على كلام الخليل بعد القول المقدر فهذه القولة مقدمة من تأخير بدليل قوله أيضا وهذا الاعتراض مدفوع بما أشار اليه الشارح من ان التعليق الشامل لما بالاستفهام غير مختص عنده بأفعال القلوب والمعنى عنده ثم لتنزعن من كل شيعة متعلق هذا الاستفهام كما ان المعنى مع فعل القلب فيما اذا قلت أعلمت أقام زيد أم عمرو أعلمت جواب هذا الاستفهام فلابد من تقدير والا فالاستفهام لا يصلح ان يكون معه ولا للذى ولا لغيره معنى بلا تقدير اه شيخنا (قوله وهو اسم الاستفهام) هذا مجاراة للقول بانها فيه اسم استفهام والا فاللائق لكونه معه ولالجاره لا يكون اسم استفهام لخروجه حينئذ عن الصدارة لسبق عامله عليه فيكون المانع موجودا كما فى منع الولد فالملاقة حينئذ لا تتأتى الا اذا كانت موصولة وهو المراد فكان الاولى له أن يقول وهو أى بدل قوله وهو اسم الاستفهام ومعنى الشارح ان اللفظ الموجود متى صح عمل الجار فيه لا يقدر بينه وبين الجار قول واللفظ الموجود وهو أى هنا يصح عمل الجار فيه بتقدير الموصولية فلا حاجة لجعله الاستفهام مع التقدير (قوله الدالة على متعدد) أى بان كانت مثناة أو مجموعة (قوله نحو أى الرجال الخ) وأى الرجال أنا لك فأكرمه (قوله لوضعها على الابهام) أى المشروط ازالته كما صرح به بعد ومعناه ان مدلولها بحسب ذاتها مبهم ابهاما ما ثم تعينه وان كان

معتبرا في الوضع الا انه خارجي أو يقال ان الواضع وضعها أولا لمطلق ذات في غاية الابهام ثم بعد ذلك وضعها للذات مع التعيين ان كانت موصولة أو لها مع الاستفهام ان كانت استفهامية أو لها مع الشرط ان كانت شرطية وبقيت على الوضع الاول في الحالية والتعينية والوصلية تأمل (قوله للجنس) كما في يعجبني أي الحيوانات هو ناطق فان الصلة لم تعرف عينا انما عرفت كليا ومحصل الجواب ان العين لا تخص الشخص بل تشمل الكلي الذي هو قسم من الجنس المفاد بالمضاف اليه والجنس في المثال المذكور هو الحيوانات وقسمه هو ناطق ومثال ما عرفت فيه الصلة الشخص يعجبني أي الرجال هو زيد أو أي الرجال هو قائم اذا عهدت هذه الصلة في فرد معين (قوله المعرف بالاضافة صفة لجنس) أي الجنس الحاصل تعيينه بالاضافة وأما قسمه فهو معرف بالصلة أي حاصل تعيينه بها (قوله فقد يتميز الشئ الخ) أي بأن كانت الصفة التي يتميز بها الشخص الجنس كقولك يعجبني أي الرجال أفضل فان الصفة وهي الافضلية لا تخص الجنس الذي قصده المتكلم وهو الرجال لوجودها في النساء فلو لم يؤت بالمضاف اليه وهو الرجال لم يعلم بيان الجنس الذي قصده المتكلم وفيه ان هذه الصلة لم تعين العين بمعنى الشخص أو قسم الجنس الا بعد اجرائها على الجنس اذ قولك أفضل لم يعلم منه شخص من الرجال هو الفاضل أو نوع منه هو ماهية كل فاضل من الرجال الا بعد اجرائه على الجنس وحينئذ فيلزم انه متى كانت الصلة معينة بنفسها العين الشخص أو قسم الجنس لزم تعريف الجنس بأن قلت يعجبني أي هو أفضل الرجال الا ان يقال انه قد يكون هناك عهد بين المتكلم والمخاطب بالافضلية في ذات مخصوصة مثلا مع جهله الجنس فاذا قال له يعجبني أي أفضل عرف عين ما وقعت عليه أي ولم يعرف جنسه (قوله ظاهر) انما قال ذلك لان الاضافة للنكرة اقتضت تعيين جنسه وهو المقصود من المضاف اليه أما تعيين العين فانما يحصل بالصلة (قوله ووجه ابن السراج الخ) أي بين وجها معقولا مخالفا للكسائي الذي معنى كلامه ان لغة العرب هكذا ولا ندري له وجها (قوله كان على التعيين) أي التام ففيه منافرة لما هو وضعها وفيه ان ازالة الابهام هي المطلوبة لما علمت وسيأتي انه وان كان وضعها على الابهام الا انه مشروط بما يزيله فالحق مع الكسائي (قوله الشخص الذي وقع منه القيام) أي سواء كان الشخص واحدا أو متعددا وقوله فهو متعين في الخارج الخ التعيين لا ينافي التعدد (قوله لعدم تعينه بوقوع القيام منه)

خارجا اذ الذى يتعلق به القيام فى المستقبل كما يصدق بزيد يصدق بعمرو وهكذا
و يصدق بالواحد والمتعدد الغير المحصور فى عدد فالتعيين ليس من كل وجه بل هو
جلى اذ كل صلة معينة لموصولها ولو مستقبلة بخلاف من تعلق به القيام فى الماضى
فانه اما واحد أو متعدد محصور فالتعيين حينئذ كلى لاجلى وقد يقال هذا ظاهر
ان لم يكن هناك عهد بين المتكلم والمخاطب أما اذا كان هناك عهد بينهما فى واحد
معين يتعلق به القيام فى المستقبل فلا يظهر الا ان يقال يكفى الفرق ولو باعتبار
بعض الصور أو ينظر لدلول اللفظ بقطع النظر عن العهد (قوله نعم يردان مفاد الخ)
قد يقال نظروا الى اعتبار مناسبة الصلة للعامل فمتى كان العامل ماضيا كانت
الصلة كذلك ومتى كان مستقبلا كانت كذلك وربما يشير لذلك ان الشارح حيث
مثل للعامل الماضى أتى فى الصلة بالفعل الماضى وأيضا فالموصول وصلته فى قوة
المشتق فيؤذن بعلية مامنه الاشتقاق وهو القيام فى المثالين المذكورين والاليق
أن يكون منشأ الاعجاب الماضى فيما ماضيا لا مستقبلا ومنشأ الاعجاب المستقبل
فيما مستقبلا لا ماضيا ويحصل التوجيه حينئذ ان العامل متى كان ماضيا كانت
الصلة ماضية فيتعين الموصول الخ وانما عبرنا بالاليق لا باللازم لانه لا مانع من كون
الاعجاب الماضى متعلقا بالشئ الذى يقدر المتكلم وقوعه فى المستقبل ولا من كون
الاعجاب المستقبل متعلقا بالشئ الماضى فكان المتكلم يقول فى الاول أخبرك
باعجابى الواقع منى فى الماضى المتعلق بهذا الامر المستقبل المظنون وقوعه أو المحقق
وفى الثانى أخبرك بانه يعجبنى فى المستقبل هذا الشئ الماضى ولا يعجبنى الآتى
لوجود مانع الا انهم لم ينظروا لذلك اعتبارا للمناسبة (قوله المخصص) المناسب قراءته
بصيغة المفعول لانه فى مقابلة المبهم وكونه مخصصا بصيغة اسم الفاعل معلوم من
قوله الذى يزيل الخ (قوله أى فيما أضيفت اليه) المناسب ان يقول أى فى الموصوف
باعتبار المضاف اليه (قوله قد يزال ابهامه الخ) أى وقد لا يزال بذلك فيحتاج الى
الوصف (قوله الى مماثل الموصوف) المراد الموصوف ولو معنى ليشمل صاحب الحال
(قوله لفظا ومعنى الخ) فيه ان هذا لا يظهر فى مررت بزيد أى رجل ونحوه من صور
الحالية الا ان يقال المراد المماثلة ولو باعتبار اندراج زيد فى رجل بخلاف مررت
برجل أى عالم فان عالما لخصوصه يحتمل ان يدخل فيه رجل وان لا يدخل فيما النظر
لعدم الدخول لا لمماثلة (قوله أى يطيلها المناسب بطله) بحذف الياء وتذكير

الضمير الا انه راعى كون الوصل صلة ولم يراع الجازم فى التفسير (قوله لا تتوقف على بنائه للفاعل) بل كما تكون معه أى ان يطل بفتح الياء وأصل يستطل على هذا يستطيل تكون مع البناء للمفعول كما قال (قوله خلوا الصلة الخ) أى لانه على الوجه الاول يكون الضمير المستكن فى الظرف عائدا على المبتدا أعنى اله لا على الموصول وفى الثانى لا ضمير أصلا لان الظرف حيث عمل فى الظاهر لا يعمل فى المضمر لا يقال اله من قبيل الظاهر الذى هو خلف عن الضمير العائد لانا نقول اله أعم من الضمير الذى حقه ان يرجع الى الموصول لان الموصول مراد منه الذات العلمية لا يقال حيث كان أعم فالرابط هو العموم لما قدمه المحشى عن شيخه ان روابط المبتدأ تأتى هنا لانا نقول العموم الرابط هو الشمولى لا البدلى على انه تقدم لك ان الباب سماعى فلا تأتى هنا روابط المبتدا (قوله واله الاول والثانى بدلان الخ) والمعنى وهو الذى استقر فى السماء اله وفى الارض اله فليس هنالك الا ضمير واحد فى الفعل واله الاول والثانى بدلان منه (قوله لتضمنه الابدال مرتين) ظاهره تسليم صحة البدلية وفيه انه حيث كان اله أعم فلا يظهر جعله بدلا اذ ليس بعضا ولا عين الاول ولا اشتمال بحيث يتقاضاه الكلام السابق كما فى نفعنى زيد علمه فان أجبت عن ذلك بأن مصدق اله هو مصدق الضمير وان المراد منهما واحد ورد انه حينئذ يصح الوجهان قبل ويكون اله من قبيل الظاهر الواقع خلفا عن الضمير (قوله لئلا يلزم فساد المعنى) أى لانه يفيد حينئذ تعدد الالهة ويرد أيضا على جميع الاوجه المذكورة ما عدا ما جرى عليه الشارح ايهام الحلول فى المكان (قوله بنصب أحسن) لو قال بفتح أحسن لكان أوجه اذ على الوجهين الاولين لا نصب بل الفتحة فتحة بناء وعلى الثالث لا نصب بل الفتحة علامة جر نيابة عن الكسرة فلعله عبر بذلك لشائعة الرفع اه شيخنا (قوله والاكثر فائدة الخ) لكن ما صنعه الشارح مرعى فيه سبق المرجع فانه الانسب بالمراعاة اه شيخنا (قوله فيه صورة الاخبار الخ) هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر يصلح للواحد وغيره نحو جاء الذى زيد وهو جريح أو صبور وانما المانع فى ذلك اللبس وكذا يقال فيما بعد (قوله بقيده الآتى) وهو ان يكون كونا عاما كما عليه الجمهور (قوله ان لا يكون بعد حرف الخ) أى لان حرف النفى لا يدخل على المفرد (قوله لانه أرجح) أى لان الاتصال عند اتحاد الرتبة ممنوع الا فى ضمير الغيبة فيجوز

على قلة كما قال وقد يبيح الغيب فيه وصلا (قوله قلت الذى اعتمد الخ) محصله ان الشرط فى ضمير اعتمد بالحذف اه شيخنا (قوله اتفاقا) أى من القراء أى لم تتفق القراء على اثباته الا فى هذه المواضع الثلاثة أما فى غيرها فبعضهم يقرأ بالحذف وبعضهم بالاثبات (قوله مع ان الراجح انفصاله) أى لان باب سلتيه الاريح فيه فيما اذا كان العامل وصفا الانفصال بخلاف ما اذا كان العامل فعلا فان الراجح الاتصال كما تقدم فى الشارح (قوله أو بحرفين) كما فى بما أناهما اياه (قوله أى فى الشئ الذى الخ) وذلك الشئ هو الذل والنكال وقوله أهل البغى فيه اقامة الظاهر مقام المضمر أى أهله (قوله وأهل مفعوله الاول الخ) فيه ان المفعول الاول هو الفاعل فى المعنى والفاعل فى المعنى هو مدلول الضمير اذا المعنى فى الشئ الذى يجعله البغى عاقبا لاهل البغى أى حاصلا فى العقب لكنه مر انى ان المعنى فى الشئ الذى اعطاه البغى لاهله فالفاعل حينئذ هو أهله لانهم الآخذون تأمل (قوله الى الاخ قيل صوابه) الى الذى اه وقد يقال يجوز كون الذى مبتدأ خبره أخ ومالك اسم كان وخبرها محذوف عائد على الذى فيكون ما صدق الذى هو الاخ فالمحشى نظر الى المعنى و يحتمل ان الذى مبتدأ خبره مالك واسم كان ضمير يعود على الاخ وخبر كان ضمير يعود على الذى والجملة خبر عن أخ و يصح حمل كلام المحشى على هذا و يكون مراده بيان الضمير المرفوع الذى هو اسم كان و يحتمل ان الذى صفة العهد ومالك اسم كان وخبرها ضمير محذوف عائد على الذى على تقدير مضاف أو مبنا للغة ولعل هذا مبنى القيل و يحتمل ان مالك مبتدأ مؤخر وأخ خبر مقدم والموصول صفة للعهد وكان تامة وعلى هذا فلا شاهد فى البيت فليحرر (قوله لو حذف لفظ هذا الخ) فيه ان الكلام فى حذف العائد المنصوب (قوله نحو جاء الذى أنت مضروبه) أى لانه فاعل فى المعنى لا مفعول (قوله وظاهره ولو اسم الخ) هذا لا يصح بعد قول المصرح عقب هذه العبارة ما نصه وانما لم يجز حذفه فيهن أى فى الامثلة الثلاثة المتقدمة فى كلامه وهى جاء الذى قام أبوه وجاء الذى أنا أمس ضاربه وجاء الذى أنا مضروبه لانه ليس منصوبا تقديرا اه فان الضمير الثانى فى مثال المحشى منصوب تقديرا (قوله المنصوب) فقط كالضمير فى موليكه فانه منصوب فقط اذ لا يصح كونه مجرورا لاضافة الوصف الى ضمير المخاطب فلا يضاف ثانيا الى ضمير الغائب (قوله وان يكون الجار له موافقا الخ) اعتبر الموافقة

اللفظية قيدا والموافقة المعنوية قيدا آخر وكذا يقال فيما بعده (قوله أما حذفه في نحو الخ) فيه ان الجار هنا متعين لان المبشر به لا يجر الا بالباء وتقديره يبشرهم به يأباه ان سياق الآية في بيان المبشر به لا في مكان البشارة وسيأتي له انه متى تعين الجار لم يشترط في الحذف شيء من تلك الشروط فالحذف في الآية قياسي وكذا في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر فلا حاجة لما يأتي له بعد (قوله ظاهر صنيعه الخ) لا يخفى ان شرط اتساق الحرفين لفظا ومعنى سابق وهو أعم من ان يتحد المتعلق لفظا ومعنى أولا وشرط اتحاد المتعاق ذكر بعده ليخصص عمومه ومحترز الشرط ما ناقاه ان عاما فعام وان خاصا فخاص فهذا محترز ما في شرط اتحاد الحرفين أعم من ان يتحد فيه المتعاق أو يختلف فخصوص الاتحاد والاختلاف في ذلك الآن لا يعتبر حتى يرد ما ذكرنا فاذكر ان هذا ظاهر كلامه ليس كذلك فعلم ان القاعدة في أخذ المحترزات انك تأخذ محترز الاول سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول وتأخذ محترز الثاني سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول والثاني وتأخذ محترز الشرط الثالث سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا وهكذا فما قبل يعتبر وجوده وما بعده لا يعتبر وجوده بل أعم من ان يوجد أم لا اه شيخنا (قوله وقال الاول الخ) فيه ما سيأتي اه شيخنا (قوله كما في البيتين قيل هذا ظاهر في الاول لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان ظرفا لا يجر الا بفي نحو أعجبني اليوم الذي جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الثاني اذ يحتمل ان ضب بمعنى سلط فيتعدى بعلى وبمعنى أطلق فيتعدى بعن فالمحذوف غير متعين (قوله تظهر فائدة الخلاف الخ) فيه ان ظاهر الشرح ان هذا الخلاف بعد وجود الشروط فالكسائي يشترط الشروط ثم اذا حصلت يجعل الحذف نذير يحيا فلا تظهر الفائدة المذكورة ولا ما بعدها اه شيخنا (قوله ما بعدها) أي بلا سابك اذ هو مزة التسوية لا دخل لها في السبك كما صرحوا به وقوله لا هو معها المراد بالمعية المصاحبة على وجه الآلية أي ليس ما بعدها مؤولا بسبها بحيث تكون آلة في السبك بخلاف الحروف الموصولة فان ما بعدها مؤول بسبها انهى آلة في السبك فحينئذ معنى قول الشارح أول مع صلته أوات صلته معه أي تبعاله لان تأويلها بواسطته غايته انه قلب التعبير بها لغة في مدخليته بالآلية وحينئذ فلا ترد همزة التسوية لما علمت من ان المؤول ما بعدها

لا بواسطتها

لا واسطتها فاندفع تنظير المحشي في الجواب الاول اه شيخنا (قوله أو يدعى عدها الخ) هذا مبني على تسليم انها كغيرها من الموصولات الحرفية في انها آلة في السبك أي ان سلم انها آلة في السبك عدت من الموصولات الحرفية لشمول الضابط لها وعدم ذكرهم لها عند العد لا يقتضي انها ليست منها اذ العدد لا مفهوم له والاخبار بالقليل لا ينافيه بالكثير فلا تعارض فاندفع تنظير المحشي في الجواب الثاني اه شيخنا وهذا الجواب هو الظاهر اذ كون الهمزة لا تدخل لها في السبك بخلاف غيرها وان صرح به متوقف على فارق فتأمل (قوله والاقرب الخ) فيه انه ان كان معنى مصدري منسوب للمصدر بالسبك ساوى العبارة المنطوق بها في الشارح فلم يفد هذا شيئا وان كان معنى مصدري مسمى عندهم بالمصدري خرجت همزة التسوية لانها لا تسمى بذلك لكن الظاهر ان مرادهم بمصدري المعنى الاول فتأمل اه شيخنا (قوله لانها لما أثرت القلب الخ) وكذلك لما أثرت ان المصدرية التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه اه مغني وتعقب بانه لا يلزم من التأثير في المعنى التأثير في اللفظ بشهادة السين وسوف وان أن تقول هذه حكمة لا يلزم اطرادها أو انها مشروطة بانتفاء المانع والمانع من العمل في السين كونه كالجزء من الفعل وجزء الشئ لا يعمل فيه وحملت سوف عليها لانها أختها وأما جواب الشمني بان هذا لازم في الوجود كالظل في الشمس للجسم وهو يتخلف في بعض الافراد كالهواء فانه لا ظل له انما الذي لا يتخلف لازم الماهية أي كالحيوان للانسان ففيه انه لا معنى للزوم في الوجود الا انه كلما وجد هذا وجد ذاك فكيف يتخلف الا أن يلاحظ الغالب فيرجع لما قلنا ان الحكمة لا يلزم اطرادها فتدبر اه أمير (قوله وقال أبو حيان لا يقوى عندي الخ) فزعم انها لا توصل بالامر وان كل شئ سمع من ذلك فان فيه تقديرية اه مغني وقد سبق أبا حيان لذلك الرضي ولكن كتاب الرضي لم يصل القاهرة الا بعد وفاة ابن هشام فلذلك نسب المخالفة في ذلك لابي حيان كما ذكره عبد القادر البغدادي في شرح شواهده قال السيوطي وقد ناقض أبو حيان نفسه فجعل في تفسيره البحر أن من قوله تعالى وأن احكم بينهم مصدرية عطفا على الكتاب أو الحق أو محذوفة الخبر أي من الواجب حكمك أفاده الامير (قوله والثاني انه لا يوجد في كلامهم الخ) أي أنها لا تقع

مع الامر فاعلا كالمثال المذكور ولا مفعولا نحو كرهت أن قام بخلافها مع المضارع والماضي (قوله ونحوه أي كالكراهة) كما صرح به في المغني (قوله بالانشاء) قال ابن الضائع أبين الانشاء اذا أول بالمصدر بل أبين الجملة من أصلها ولك أن تقول صورة اللفظ قبل التأويل معتبرة اه أمير (قوله ففي الكشاف ما يفيد الخ) قال العلامة الامير بعد نقله ما ذكر ولا يخفى ان هذا ينقض ما أسلفه عن الكشاف من أن السبك من مادة الفعل كما سبق فقد اضطرب نقله عنه (قوله فلا نسلم ان فوات الامر الخ) فيه ان الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضي والاستقبال واللازم انما هو مطلق زمن اه أمير (قوله في الجواب عن الثاني الخ) هذا مترتب على ما قبله وقد علمت مما سبق ان كلام ابن هشام مبني على الصورة الظاهرة فتدبر (قوله هي الناصبة للمضارع) أي فيحتمل انها غيرها وهذا ظاهر بالنسبة للموصولة بالماضي لوجود قول ابن طاهر واما بالنسبة للامر فلا اذلم يسبق فيه قول يوصل ان مغايرة للناصبة فكان الظاهر الاقتصار على الماضي ثم يقول ولا دليل لهم أيضا الخ لان قول أبي حيان الا لا توصل بالأمر اه شيخنا وقد يقال مراده بأن غير الناصبة بالنسبة للامر المفسرة كما تقدم عن أبي حيان أو هي الزائدة كما أفاده بعد أولا يلزم اجراؤه على قول (قوله والدلالة على امكان الفعل الخ) أي لدلالة الفعل على التجدد والحدوث بخلاف المصدر الصريح فلا يدل على امكان كما لا يدل على وجوب أو استحالة لعدم دلالته على التجدد والحدوث (قوله والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث الخ) وذلك لان ان بمنزلة الطابع على الحدث والصواب المانع من عوارض الاحتمال كذا في حاشية السيوطي نقلا عن ابن القيم اه أمير (قوله فالتقدير ما ثبت الخ) أي فهي داخلة تقديرا على جملة فعلية (قوله وجعل الأخفش) كما في المغني عبارته وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وأبو بكر باسميتها ويرجحه ان فيه تخليصا من دعوى اشتراك لاداعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل أعجبني ما قمت قلنا التقدير أعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم أعجبني قيامك (قوله واقعة على الحدث الخ) فيه انها ليست مصدرية بمعنى انها سابكة ما بعدها بمصدر بل بمعنى صدقها على

مطلب المعرف باداة التعريف

المصدر وهي اسم موصول (قوله الى أن مابعدها) أي لوالشرطية نحو ولوانهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم (قوله والانسب بتراجم الخ) أي حيث قال فيما تقدم العلم واسم الاشارة والموصول ولم يقل المعرف بالعلمية والمعرف بالاشارة والمعرف بالصلة (قوله ذوالاداة) أي والمقام يعينها قيل يصح جعل الباء في باداة التعريف بمعنى مع لانه حدث عنها كثيرا واما على جعلها للسببية كما هو ظاهر كلام المحشي فيكون الكلام عليها تبرعا منه أوانه يؤول الى الكلام عليه تأمل (قوله والمغايرة) أي التي هي شرط في التشبيه الذي رده الحفني بالاتحاد وارتضى ان الكاف بمعنى على وحينئذ فكل من المحشي والحفني ارتضى غير ما ارتضاه الآخر ولوجعلت الكاف تعليلية وماه مصدرية لانها توصل بالاسمية ويكون تعليلا للحكم أي حكمت بهذا لكونه مذهب الخ لسلم مما أورده كل منهما اه شيخنا (قوله بالاعتبار) هذا هو عين التدقيق الفلسفي الذي لا تعتبره أهل العربية وذلك لان أهل العربية يبنون الامور على الظاهر ولذلك يقولون في مالك ثوب زيد انه مالك زيدا وان أردت زيادة بيان فارجع لما كتبناه عند الكلام على الخطبة (قوله الى سيبويه) أي والخليل (قوله وهو اتحاد الخ) ولا يكفي المغايرة بينهما بالاعتبار السابق اذ لابد من مغايرة المبنى للمبنى عليه حقيقة حتى يتأتى البشاعة ويترتب كذا قيل وفيه نظر ويصح دفع الاتحاد أيضا بأن المبنى هو حكم المصنف والمبنى عليه قول الخليل وسيبويه (قوله لا للتحقير والا لكان قولا ثالثا في المسئلة (قوله وقط بمعنى حسب) أي حال من اللام أو خبر عنها وكون قط بمعنى حسب أو اسم فعل مذكور في المغني خلافا لمن ادعى عدم صحة ذلك (قوله وانه مخالف الخ) فعل اداة التنكير وهو التنوين الآخر ومحل اداة التعريف الاول (قوله سوغ الابتداء به الوصف) مبني على ان غط مقصود معناه نهو نكرة وحينئذ يكون قوله عرفت اما راجعا له مرادا منه معناه والمراد تعريفه حينئذ تعيينه أو ادخال الاداة عليه أي على دالة فهو على حذف مضاف واما راجعا له مرادا منه لفظه ففيه حينئذ استخدام ومراد تعريفه ادخال الاداة عليه والضمير في قوله فيه ان كان راجعا له مرادا منه معناه كان الكلام على تقدير مضاف وان كان راجعا له مرادا منه لفظه كان فيه استخدام اما على انه مقصود لفظه نهو علم على نفسه فلا يحتاج لسوغ ويكون جملة قوله عرفت حالا لا نعتا كما هو قاعدة الجمل

بعد المعارف ويكون وصفه بالتعريف والحكم عليه بأنك تقول فيه النمط باعتبار ه
في تركيب آخر مرادا منه معناه لانه في هذا التركيب علم لا يقبل تعريفا آخر
ولا تدخل عليه أل نظير قولهم من حرف جر تأمل (قوله فعليه لا همزة) أي لا يلاحظ
وجودها ثم سقوطها بخلافه على القولين قبله (قوله دليل لقوله همزة قطع) أي
ولا يلزم من ذلك كونها أصلية ألا ترى همزة أكرم فانها همزة قطع مع كونها
زائدة (قوله وما عداه الخ) ويلزم من كونها أصلية كونها همزة قطع اذ همزة الوصل
لا تكون الا زائدة (قوله فيه) أي التذكر (قوله فيقولون ألى) أي ثم يتذكرون
فيقولون الرجل مثلا (قوله وتعاد) أي وجوبا (قوله ولهذا) أي لكونها تعاد وجوبا
على كلا الطريقين (قوله ما في كلام الشارح) أي فان عبارته تفيد عدم الاعادة في
التذكر والاعادة عند الاضطرار وأن البيتين الاولين من الوقف للتذكر والاخير
من الاعادة للاضطرار (قوله ولو قال وحيث اضطر الخ) وجه الاستقامة ان قوله
وللوقف عليها في التذكر واعادتها بكالها نوع أول فيكون قوله واعادتها الخ من
تمام ما قبله وقوله وحيث اضطر الى الوقف نوع ثان ويكون التمثيل بعد على اللف
والنشر المشوش ثم انه قد يقال ان هذين الامرين انما يمنعان القول بالزيادة مع عدم
الاعتداد وضعا اما مع الاعتداد فلا اذ المعتد به كالاصلي فلا مانع من الوقف كما
ان الدليل الاول انما يرد على سيبويه اذا الزيادة على الحرف ليست نصا فيه بخلاف
الزيادة فيه (قوله والضمير فيه للحي) وكذا ضمير بعدك الا ان فيه التفاتا من
الغيبة الى الخطاب ويحتمل عوده الى المتكلم والاصل بعدي الا انه جرد وخاطب
أو الى الخليل ولا يمنع منه التثنية لانها صورية على عادة العرب من خطاب الواحد
بخطاب الاثنين وقيل ان عني الخ استئناف مجهول جواب المنزل المستخبر منه
والخطاب حينئذ في بعدك للشاعر الطالب الاستخبار من المنزل (قوله بلا مالي)
أي بناء على ان لا حرف لا اسم بمعنى غير (قوله وهذا ابطال للشق الثاني) قد
يقال مراده بعلم التنكير فيما تقدم مفيده وداله وهو التنوين في نحو صه ومه
وحينئذ فلا يرد عليه لا التي لنفي الجنس ولا رب لانهما وان اختصا بالنكرة ليس
معناهما التنكير بل معنى الاولى النفي والثانية التقليل أو التكثير تأمل (قوله
أراد به ما يشمل الخ) أي لانه لو أريد خصوص أحدهما لزم تقسيم الشئ لنفسه
ولغيره وهو باطل وهو مبني على ما فهمه من أن المراد بالحصة الفرد وسيأتي ما فيه

(قوله

(قوله وصريح كلامه الخ) سيأتي مافيه فتنبه اه شيخنا (قوله أولها للحقيقة الخ) في الحفني ظاهر كلام الشارح بل صريحه ان أقسام أل أربعة وأنها مباينة لام الحقيقة ولام العهد الخارجي الشامل للعلمي والحضوري ولام الاستغراق الشامل للحقيقي والمجازي ولام العهد الذهني وهو أحد احتمالات ثانيها ان اللام قسمان لام العهد الخارجي بأقسامه وهي المشار بها الى حصة من المسمى معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كانت أو أكثر ولام الجنس وهي المشار بها الى المسمى وتحتها ثلاثة أقسام فان قصد المسمى من حيث هو فلام الحقيقة وان قصد من حيث وجوده في ضمن فرد مبهم بأن قامت قرينة البعضية فلام العهد الذهني وان قصد من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد بأن قامت قرينة الكلية أو لم تقم قرينة أصلا فلام الاستغراق وثالثها ان اللام موضوعة للماهية لا بشرط شئ وتتشعب منها شعب أربع اه فأنت تراه لم يجعل الفرد مدلولا أصلا ولفظ الحصة لا يقتضيه اه شيخنا (قوله أي حقيقة الرجل الخ) فيه أن الحكم بالخيرية لا يعقل الا باعتبار الفرد كما قاله شيخنا الباجوري وكذا يقال في نظائره (قوله وهو هنا) أي ومدخولها هنا (قوله فلا بد في الحنث الخ) في حاشية المنهج زقد علم الزيادي انه لو حلف بالله لا يتزوج النساء حنث بواحدة بخلاف مالو حلف بالله لا يتزوج نساء فلا يحنث الا بالثلاث ففرق بين المعرف والمنكر وهذا بخلاف الحلف بالطلاق فانه لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج النساء أو نساء فهو للجمع فيهما فلا يحنث الا بالثلاث لان العصمة محققة وقد شككنا في زوالها بالجنس فلا تزول الا بيقين (قوله بواحدة) أي من النساء أي وبواحد من الثياب (قوله لانه حقيقة كلامه) أي أن الطلاق أل على الاستغراق حقيقة ولذلك عند عدم قرينة البعضية تحمل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أم لا لا يقال اذا كان كذلك لم يحتج في الحمل عليه الى نية الحالف بل يكفي الاطلاق لانا نقول لما كان الحمل على الاستغراق في هذين المثالين ونحوهما بعيدا اذ تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها غير ممكن عادة فقلما يقصد افتقر الى نية لانه حينئذ أشبه المعنى المجازي كما يشير لذلك كلام التفتازاني (قوله غير صفة ولا نسبة) أي بل موصوف نحو حمى عرض الاظفار مستوى القامة كناية عن الانسان والمطلوب بها صفة نحو زيد طويل النجاد كناية عن طول القامة ومهزول الفصيل كناية عن الكرم والمطلوب بها نسبة نحو

ان التمساحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج
كناية عن ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج فان الشاعر أراد أن يثبتها له فترك التصريح بذلك بأن يقول هذه الصفات ثبتت لابن الحشرج مثلا الى الكناية بأن جعلها في قبة مضروبة عليه لانه اذا أثبت الشئ في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ومن ذلك قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية حيث تركوا التصريح بثبوت المجد والكرم الى الكناية عن ذلك بأن جعل ذلك بين ثوبيه وبرديه وان أردت زيادة ايضاح لذلك فعليك بما كتبناه على رسالة أبي البركات مولانا الدردير نفعنا الله به (قوله ولا يتأتى جريان الكناية الخ) هذا مبني على مافهمه صاحب التلخيص من ظاهر كلام السكاكي لاعلى تأويل كلام السكاكي بأن مراده باللازم التابع وبالملزوم المتبوع وأنه لابد من كون اللازم ملزوما والا لم يصح الانتقال منه كما بينه مراده (قوله ليس لازما) أي لانه لو كان لازما كان الذكر ملزوما والملزوم لا يوجد بدون لازمه كيف والذكر يوجد بلا تحرير (قوله أي الاحساس به الخ) يحتمل ان المراد به الحاسة كالبصر وراد بعلم المخاطب ذهنه ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه تأمل (قوله جعل غيره الخ) انظر هل سلك هذا الغير مسلك الشارح في هذا التقسيم الاتي في هذا القسم فيجعلها للحقيقة من حيث هي تارة وللحصة المعينة تارة وللحقيقة في فرد مبهم تارة ولجميع الافراد تارة مخالفا لما للسعد (قوله والقوشجي الخ) فتكون الطرق أربعة بطريقة الشارح أو يوافق أحدهما وهذا من الحشي مبني على مافهمه من كلام الشارح وسيأتي مافيه اه شيخنا (قوله أي باعتبار مافيه من الحقيقة) فيه ان مافيه من الحقيقة ليس هو المدلول فكيف يكتفي به في عهدية الذهن ويكون المحلى المذكور معرفة فالظاهر في فهم الشارح انه كالقوشجي وان محصله انه مشاربه اما للحقيقة من حيث هي واما للحقيقة المتحققة في فرد معين أو غير معين أو في جميع الافراد فيراد بالحصة في كلامه الماهية وانما سماها حصة لانها منظورا اليها باعتبار التحقق في الفرد اما المعين واما المبهم ولذلك لما لم ينظر الى الفرد في القسم الاول أصلا ولا البعض في الاخير بل المنظور اليه جميع الافراد لم يعبر فيهما بالحصة وقوله مما صدق الخ أي الحقيقة المأخوذة من ذلك أو المعتبر تحققها فيه فمن اما باقية على حالها أو بمعنى في وقوله معينة في الخارج أي من حيث انه اعتبر تحققها في فرد معين

فى الخارج وقوله غير معينة فى الخارج أى من حيث انه اعتبر تحققها فى فرد مبهم وقوله بل فى الذهن أى من حيث نفسها وعلى هذا الاشكال فى عهدية الذهن وان المحلى المذكور معرفة ويحتمل انه كالعدم ولا يخفى عليك بعد استحضارك لهذا تطبيق كلام الشارح على ماله أفاده شيخنا (قوله وأمثاله) عبارة الحفنى انما لم تجعل الجملة حالا لان المعنى ان ذلك دأبه لا انه يسبه فى حال المرور اه فقوله لا انه يسبه الخ يفيد بظاهره ان الحالية تقتضى تقييد السب بحالة المرور كما قاله الحشى (قوله الذى سمعته منه لما مررت عليه) أى فيستفاد من ذلك انه لا يسب الا فى حالة المرور وليس دأبه ذلك وقد يمنع (قوله مع ان الحال الخ) فيه ان المتبادر الحمل على الغالب وهو المفارقة وهذا الجعر لا دليل عليه فلا تفيد الحالية الدأبية اه شيخنا (قوله ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه) كتب الامير على قول المغنى لاستغراق خصائص الافراد الاضافة لادنى ملابسة أى استغراق الافراد من جهة الخصائص أى جنسها ولو واحدة كالعلم كانه لا افراد غيره فيها تنزيلا لغيره منزلة العدم (قوله فى المفرد) لا حاجة اليه (قوله أى جميع أحوالها) أو جميع العلوم المتفرقة فى الرجال فى قولك أنت الرجل علما ويحتمل شمول كلامه لذلك قول الشارح أو مجازا لا يدخل فى ذلك الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة مملكته أو بلده بل هو داخل فى النوع الاول فان كل تخلفها حقيقة عرفية وان كان مجازا لغويا من حيث انه قصر للعام على بعض افراده لكن النظر لما الاستغراق فيه وهو العرف فلا يقال الضابط الاول غير جامع والثانى غير مانع اه أمير (قوله راجع الى لفظة أل) فالجملة عطف على الخبر فكانه قال أل قسمان حرف تعريف وزائدة أو مستأنفة (قوله وبهذا يندفع اعتراض الدماميني الخ) ظاهر ان اعتراضه مبنى على ان زيادتها هى صلاحيتها للسقوط فحينئذ قوله ومثل هذا لا يقال بأنه زائد أى فضلا عن أن يقال انه لازم والظاهر ان اعتراضه مبنى على ان زيادتها عدم جزئيتها من الكلمة فيدفع بأن المراد بها عدم افادتها التعريف وان كانت جزءا وهذا يفيد تسليم انها جزء من الدال على المعنى العلمى وربما يفيد قول الشارح قارنت أل وضعها ان الدال محسوب بها لانها من جملته وان أمكن حمله على أنها من جملته قدير (قوله وما قارنت ارتجاله كالسمول) قال الدماميني قد يقال انه منقول من السمول بمعنى ذباب

الخل كما فى القاموس اه أمير وعبارة القاموس والسموءل بالهمز طائر يكنى أبا براء والظل كالسمأل وذباب الخل وذكر له من المعانى غير ذلك فراجعه (قوله العربى المصروف) أى واما البسع فهو عربى غير مصروف وعلة منع الصرف العلمية ووزن الفعل وقد يقال وجود أل مزيل لوزن الفعل على ان وجودها ولوزائدة ولو لم تزل به احدى العلتين مانع من كون الاسم ممنوعا من الصرف الا أن يقال هو جار على القول بأن وجودها أو الاضافة لا يمنع من كونه غير منصرف ولوزالت احدى العلتين كما هو أحد الاقوال ويقطع النظر عن أل أو يقال ان مراده انه غير مصروف قبل دخولها اذا جعل علما وعلى هذا الاخالفة بينه وبين الحفنى وكذلك منع صرفه على كونه أعجميا للعلمية والعجمة مشكل لعدم الزيادة على الثلاث بقطع النظر عن أل وما تقدم من أن وجودها مانع من كونه ممنوعا من الصرف الا أن يدفع هذا الاخير بما تقدم تأمل (قوله بأنه يتوقف الخ) وأيضا لا مانع من أن العربى أو العجمى يركب لفظتين احداهما من لغته والاخرى من غيرها ويجعلهما علما لشئ (قوله نافاه قوله معرف الخ) أى وقوله أو انه متضمن الخ (قوله ويمكن اختيار الثانى الخ) لا يتم الا اذا كان هناك قول بأن من أسماء الاشارة ما تعرف بتضمنه معنى اداة التعريف فليصح قول الشارح أو انه متضمن الخ وبأن منها ما تعرف بأل ليصح قوله اما على القول بأن الاداة الخ الا أن يكون مقابلا بقطع النظر عن الغرض وهو كونه اسم اشارة حقيقة (قوله وفيه ان المعرف الخ) ربما يقال ان الاشارة الحسية انما عرفت بواسطة الحضور وما لم تمكن هنا اعتبر الاصل اه شيخنا (قوله مبنى على لغة الاكثر) أى فجزم هنا بأفصح اللغات وقوله وقد يقال الخ أى على لغة وقيل ان حذف أل فى ذلك شاذ كما فى سلام عليكم بغير تنوين يريدون السلام عليكم فعلى هذا يكون جزمه فى موضعه اذ لا عبرة بالشاذ اه شيخنا (قوله دخلته أل المعرفة) أى للمضاف اليه فيتعرف المضاف وعلى هذا فالمعنى انكما صغيرة منسوبة للابوبر أى الشئ الابوبر وهو الجنس الذى هذه نوع منه اه شيخنا (قوله الا أن يكون كلامه الخ) عبارته قوله كبنات أوبر جمع ابن أوبر بهذا فر قا بين جمع من يعقل وغيره كما قالوا فى جمع ابن عرس بنات عرس وهو متبادر فيما استدرك به المحشى اذ لا يسعه انكار ما فى الشرح و يبعد سهوه عنه اه شيخنا (قوله مرغبة) أى ذات زغب فى القاموس الزغب محركة صغار الشعر والريش ولينه أو أول ما يبدو منهما وما يبقى فى رأس

الشيخ عند رقة شعره ثم قال وأزغب الكرم جرى فيه الماء وبدا كورقاه وبنات أوبر يضرب بها المثل فى الخسة يقال بنو فلان بنات أوبر كما فى الامير (قوله وطروه الاسمية) أى الجنسية (قوله يخلص) بضم اللام مجزوم فى جواب الامر ونسيمها بعد فاعل (قوله مافى كلام المصرح) أى حيث مثل بالبيت لضموم النون المجرد من أل الذى سيمر دخولها عليه للحل الاصل (قوله نفسها الضعيف بفتح الفاء) أى نفس الريح الضعيف والمراد به الريح اللطيفة التى هى صافى الريح (قوله الاولى القوية) هذا هو المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد نفس المحبوبة ومعنى ضعفه انه لا يقوى على الوصول بنفسه بل بالنسيم فلذلك نسبه اليه (قوله ويؤيد هذا الخ) وجه التأييد انه اذا كان الضمير عائدا للصبا على رواية طريق فليكن عائدا على النسيم على رواية نسيم ليتفق الروايتان على معنى واحد لان اضافة نسيم للصبا بيانية فرجوعه للصبا هو عين رجوعه للنسيم اذهو الصبا وعلى رواية طريق فالمراد نسيم الصبا نفس الصبا الضعيف على ماهو المتبادر المتقدم أو نفس المحبوبة على ماهو البعيد وفى التأييد نظر اذلا مانع على رواية طريق من رجوع الضمير للمحبوبة والذى يظهر ان الضمير لنسيم الصبا على الرواية الاولى واضافة نسيم الى الصبا اما حقيقة أو للبيان وللصبا على الرواية الثانية لا للمحبوبة عليهما يدليل قوله بعد فان الصبا ريح الخ فان المتبادر منه ان مطلوبه نفس الصبا لا نسيم المحبوبة وان احتمل ذلك بأن يراد بتنسمت الخ أوصلت نسيم المحبوبة الى قلب المحب لاهو بها نفسها على قاعدة فتأمل (قوله وتخل) بنون بعد التاء لا بفاء بعدها (قوله مع ان اشعار العرب مملوءة الخ) من ذلك قول الشاعر

ألا ياصبا نجد متى هجت من نجد * فقد زادنى مسراك وجدا على وجد
بكيت كما يبكى الوليد صبابة * وذبت من الحزن المبرح والجهد
وقد زعموا ان المحب اذا دنا * يمل وان النائى يشفى من الوجد
بكل تداوينا فلم يشف مابنا * على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود

قول الشارح وأنهم قوله و بعض الاعلام الخ هذا الافهام لا يصح الا اذا كانت الاعلام فى كلام المصنف مقيدة بالمنقولة مع ان المصنف لم يقيدها بذلك فيحتمل انها شاملة للمنقولة وغيرها وان البعض هو جميع الاعلام المنقولة فلا افهام لما ذكره

فكان الاولى للشارح أن يقول وأفهم قوله وبعض الاعلام عليه دخلا ان الباب سماعي ومعلوم ان المسموع ليس جميع المنقولات بل بعضها فلا يثبت هذا الحكم للجميع الا أن يقال ان هذا مراده غايته ان قوله وأفهم قوله وبعض الاعلام فيه حذف أي الى آخره تأمل (قوله فاندفع اعتراض شيخنا الخ) كان وجه الاعتراض ان زيادة نحو يدخل ما سمع من الاعلام المنقولة مقرونا بأل التي للمح وفيه انه كيف يتوهم هذا بعد تأمل الشارح المفيدان المراد بالنحو ما يرد دخول أل عليه للمح ولذلك قال السيد الحفني لم يتبين لي وجهه وكلام المحشي ربما يفيد انه موجه يندفع بما بيناه فتأمل (قوله فالقيود المتقدمة) المراد بالجمع ما فوق الواحد اذ هما قيدان للنقل وكون المنقول عنه مما يقبل أل الا أن يقال هي ثلاثة بعد لمح الاصل واحدا احترازا عن المنقول مما يقبل أل لكن لم يلمح فيه الاصل وان لم يذكره الشارح محترزا (قوله بل بيان لمورد السماع) أي بيان لما سمع فيه أل للمح فلا يأتي ان بعض المحترزات مسموع أيضا كالزيد الا ان أل فيه ليست للمح اذ الاصل وهو الفعل لا يلمح ويشار اليه بأل لعدم قبوله لها فأل فيه انما هي لمحض الضرورة وقوله حيث كان الباب سماعيا أي من حيث المادة هذا تقرير كلامه وأنت اذا علمت كون الباب سماعيا في المادة فلا تقاس مادة اخرى قياسا في المسمى بها فيقاس مسمى بها غير مسماهم عليه فتدخل أل على المادة المسمى بها الغير فعلم ان قوله ليست شروط الجواز ادخال أل للمح مردود بأنها شروط لجواز ادخال قياسا لكن في المادة المسموعة والقياسية باعتبار المسمى وقوله بل بيان لمورد السماع مردود بأنه بيان لمورد القياس باعتبار المسمى وأما الذي يوجد فيه الشروط كالزيد فلا يصح أن يقاس عليه مسمى غير مسماهم فلا تدخل أل فيه اذا سمي به غير مسماهم والمحشي نظر لجهة المادة السماعية لا لجهة المسمى القياسية لكن ما سلكاه أولى لانه حينئذ يكون هنا لك كبير حاجة الى التقييد والاحتراز فيندفع ما قاله سم بخلافه على ما سلكاه فان الحاجة الى ذلك ليست كبيرة فلا يندفع به ما قاله سم أفاده شيخنا (قوله وقيل نكرا لخ) مقابل ضرورة الذي معناها انها ليست للمح الاصل اذ الاصل هنا الا يلمح لانه الفعل ولا للتعريف بل لمجرد الاضطرار اليه شيخنا (قوله وعندي فيه نظر الخ) فيه ان التنكير هو ازالة العلمية بأن يراد به مطلق مسمى بهذا الاسم وهو حينئذ يقبل أل وليس المراد به الرجوع الى الاصل الذي هو الفعلية لانه انما يحتاج للرجوع الى الاصل في أل اللمحية وأل

على هذا القول تعريفية داخلة على نكرة فانه فع النظر اه شيخنا (قوله للعلة الباعثة) لعل المراد بها السبب الحامل المتقدم وجودا والا فالعلة الغائية باعثة أيضا لانها المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة عليه وان الفعل لأجلها بخلاف الغاية فانها المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها في طرفه كما في شرح العمرقندي على الرسالة الوضعية (قوله المتكلم) قيل الانسب الواضع كما عبر به بعد اه ولعل التعبير بالمتكلم هو الانسب لانه ليس بلازم ان يتداخلها الواضع بعد وضعه بل المدخل هو المتكلم بعد الوضع سواء كان واضعا أم لا فما هنا هو الظاهر دون ما سيأتي (قوله أي الظرفية الخ) جعل يدخل رباعيا فاحتاج لما ذكر ولو جعله ثلاثيا لم يحتج له اه شيخنا (قوله اعترض بأن ذكر الخ) أجاب شيخنا بأن مراد الشارح فائدة مخصوصة وهي اللمح لحصوله قبل دخول أل والدلالة المذكورة غير معتبرة اذ كل لفظ دليل للسامع على ان المتكلم أراد معناه (قوله دليل على أن المدخول الخ) أي لا على حمل كلامه على انهما سيان من حيث عدم افادة التعريف اه حفني (قوله ان يذكر عبد الله بن عمر والخ) المناسب لفرضه اسقاط قوله عبد الله والاقتصار على ما بعده (قوله وليس بشئ الخ) قد يقال هو شئ له ورود ولو لم يقل غلب اسم العبادة الخ فان المتبادر من العبادة في كلام الشارح المعنى الغلبي وبهذا المعنى لم يدخل فيه ابن مسعود ويحتاج للجواب عنه بما ذكره المحشي آخرا الا أن يقال مراده ليس بشئ معتبر بحيث لا يمكن الجواب عنه بخلاف ما لو قال غلب اسم العبادة الخ فانه حينئذ شئ معتبر لا يمكن الجواب عنه تأمل (قوله بالمعنى الوضعي) وهو جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد زيدل وهي زيادة شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف كما أفاده الاسقاطي (قوله دون من عداه بعده) في كلام الشاعر كما نقله المدابغي ما نصه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب عليه اه وهذا هو محط الاشكال وهو لا يندفع بما قاله المحشي لانه غايته انه وضع ليستعمل في كل فرد عهد على البدل فان عهدت افراد واستعمل فيها وغلب على فرد منها فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل في شئ منها سوى فرد غلب عليه فتقديرية وأما اذا لم يعهد الا فرد فلا يدل دليل على علميته بالغلبة اه شيخنا أي لاحتمال ان تعيينه اشارة اليه بأل العهدية فلا يكون

علما بالغلبة أو أشير اليه بجوهر اللفظ بواسطة الغلبة فيكون علما بالغلبة وأل زائدة وعلى تسليم ذلك يقال ان المصنف لم يدع ان كل محسوب أل يكون علما بالغلبة (قوله بأن أل) اى بجميع أقسامها اذا المعترض التخصيص فافهم (قوله حتى لا يتوصل الخ) أى لان شرط أل التى يتوصل بأى أو باسم الاشارة الى نداء ممحو بهما أن تكون جنسية وأل فى نحو النابغة والصعق ليست كذلك فلم يبق الا الحذف اه اسفاطى وهو يفيد ان كل ما لم تكن أل فيه جنسية نحو الرجل بأل العهدية والحارث بأل اللحمية لا يتوصل الى نداءه بذلك فيبقى الاشكال بها على التخصيص فهذا الجواب لا ينفع بالنسبة الى النداء أيضا فيما ذكر وكذا لا ينفع فى دفع ذلك قول شيخنا أقول يدفع أصل الاعتراض بالنسبة للنداء والاضافة بأن المفهوم فيه تفصيل فغيرهذه تارة يثبت فى النداء عند التوصل وتارة لا عند عدمه بخلاف هذه لا تثبت مطلقا وتارة يثبت عند الاضافة فى المسائل المعلومة كالجعد الشعر وتارة لا كما فى غيرها فقول المعترض ان أل أى بأقسامها الاتجامع الاضافة فى غير مسلم كان قوله وكذا النداء غير مسلم (قوله لدفع توهم الخ) فيه انها فى بعض ما تقدم زائدة أيضا ففيها التوهم المذكور فلا وجه للتخصيص (قوله كالبسع) التمثيل به للمرتجل مبنى على ما تقدم من انه أعجمى وأل قارنت ارتجاله لا على انه عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع (قوله والسموءل) تقدم ما فيه عن الدمامينى فتنبه (قوله قال ابن مالك الخ) المقصود منه الاستدلال على ما تقدم وبيان ان المشبه وهو ما قارنت أل وضعه أولى من المشبه به وهو ما غلب بها فى الحكم المذكور وهو اللزوم ودفع ما يتوهم من كون المشبه هنا دون المشبه به وليس المقصود منه البحث فيما تقدم بأنه اذا كان أحق بعدم التجرد لما قاله فلا تحذف أل مطلقا ولو فى حال النداء والاضافة هذا هو اللائق بصنيع المحشى والاضاع قوله بعد نعم قد يقال الخ (قوله بأعز بضم العين وتشديد الزاى) أصله العزى بأل حذفت للنداء ورخم بحذف آخره وهو علم صنم أو شجرة لغطفان كما تقدم وكافات الخطاب بعد مكسورة (قوله أى فى الحق) أشار الى ان حقا ظرف وفى الحقى لجعل كونه صفة لمصدر محذوف أى أعجانى عجوا حقا له وعليه فالكسر والقصر للمحشى على ما ذكر لانه الأليق وصدر البيت الا أبلغ بنى حلف رسولا * ورسولا حال من الفاعل أو اسم مصدر من الرسالة فيكون مفعولا ثانيا لابلغ (قوله وبحث فى التمثيل الخ) يقال ان يوم الاثنين هو العلم بالغلبة

على اليوم المعلوم ومعناه فى الاصل أى يوم كان منسوبا الاثنين أى ليوم من اثنين أى انه واحد منهما ولا شك ان المعنى الغالبى فرد من افراد الموضوع له لانه واحد من يومين أعنى الاحد والاثنين وحذفت منه أل فى غير النداء والاضافة فعلى هذا يكون العلم بالغلبة المحبوب بأل أعم من ان تحبه بأل فى أوله أو فى آخره وحينئذ يجتمع فى العلم بالغلبة أل والاضافة وتحذف فيه عند الاضافة لا عند النداء لعدم مباشرة أل لاداته فيراد بأل فى قوله وحذف أل ذى أل التى فى العلم بالغلبة الشاملة لأل فى نحو يوم الاثنين بالنسبة لقوله أو نصف ويراد بقوله وفى غيرهما قد تحذف غير حالة النداء والاضافة وأن لم يكن للنداء تأثير عند وجوده فى حذفها (قوله أسماء الاسبوع الخ) أى ماعدا الجمعة والسبت (قوله وأل فيها مقارنة الخ) أى بخلاف أل التى للمح فى نحو الحارث والفضل فانها طارئة بعد النقل للعلمية ولذلك جاز حذفها كثيرا بدون نداء واضافة فعلى هذا أل اللحمية قسمان فقول الشارح فى التنبيه المتقدم قريبا وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتى للمح الاصل ليست لازمة محمول على التى هى طارئة للمح فاندفع ما يقال ان مقتضى كونها للمح انها غير لازمة ومقتضى كونها مقارنة للنقل انها لازمة تدبر (قوله ناقض ما تقدم الخ) لا منافاة لان ما تقدم انما هو فى اضافة الاسم الى اللقب نحو عبد الله أنف الناقة أو عبد الله بطة ووجه المنع فيها الطول الخالى عن الفائدة مع الاحتياج الى التأويل اذ مفاد العلمين واحد بخلاف ما نحن فيه فانه لم يوجد فيه ذلك فان فائدة الاضافة هنا التوضيح فأين هذا من ذاك اه شيخنا (قوله ويمكن الجواب عن هذا برعاية الخ) هذا الجواب لا محيص عنه اذا اضافة ابن الى عباس منظور فيها أيضا للاصل والا فكل منهما الآن لا معنى له حتى يضاف أحدهما الى الآخر (قوله ليس توضيح مسمى المضاف اليه) أى لانه لا مسمى له اذهو بمنزلة الزاى من زيد وقوله مسمى العلم بتمامه التمام لا يتوقف على تعدد وأجزاء فاندفع ما يقال لا جزء له مسمى هنا حتى يعبر بتمام وقوله ويمكن الجواب الخ معناه ان المركب الاضافى يضاف بجزء نظرا للاصل من كونه كلمة مستقلة لكن تلك الاضافة لتوضيح المدلول العلمى مباشرة ولا يلزم من اعتبار الاصل اعتبار توضيح معنى المجزإ ذ رعاية الاصل مصححة لصورة الاضافة لا موجبة الملاحظة معنى ذلك المجزإ وليس معناه انه ينظر للاصل فيضاف المجزإ لتوضيح المدلول العلمى بواسطة السراية من توضيح معناه حتى يقال ان المجزإ باعتبار

الآن لا معنى له و باعتبار الأصل لا يتأتى التوضيح بواسطة السراية من توضيح معناه (قوله وظاهر قوله بنيا الخ) ان أراد بيان هذا الظاهر وتقريره مذهبا كوفيا و بيان مقابله وهو المذهب البصرى فهو صحيح لكن يعكر عليه ويمكن أن يقال الخ الا ان يريد به بيان تأويل كلام الشارح لاثبات انه ليس مثالث الاطريقة واحدة وان أراد التورك فلا يظهر اذ كيف يتورك على ما اقتضاه كلام الكوفى بمذهب البصرى بعد بيان الكوفى انهما كلمتان مستقلتان مرادفهما العطف كما أفاده الشارح المتبادر فى بناء كل كلمة (قوله ولا الأحد عشر الدرهم الخ) أى لان المدار فى المنع على تعريف التمييز وهذا كقول الشارح ولا يجوز الخ مجرد تتميم والا فالدرهم خارج عن العدد المركب الذى الكلام فى تعريفه (قوله غالبا) احترازا عن أقل رجل يقول ذلك (قوله عدم تلازم المبتدا الخ) أى ان المبتدا لا يلزمه خبر خلافا لما يتوهم من تعبيره بالتلازم (قوله للاشارة فى الترجمة الخ) ولما كانت هذه الاشارة خفية نبه على انها العامل بقوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا قيل عطفا على تعليل المحشى ولان فى التعبير بالمبتدا صراحة والاكتفاء فى الخبر باللزوم ترجيحا من غير مرجح لاستوائهما فى القصد الذاتى من هذا الباب الا ان تكلفت نكتة كسكون المبتدا هو المبدوء به وكذا الواقع تصدرا على الخبر والتعبير بالابتداء فيه السلامة من ذلك لاستوائهما فى مطلق اللزوم وان كان لزوم المبتدا بلا واسطة والخبر بها (قوله لانه مبدوء به) أى فهو باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة أو حكما فان المصدر العامل فى قوة ان والفعل وهذا التعميم انما يحتاج اليه اذا أريد بالحكم مجرد الاسناد أما اذا أريد به الاسناد التام أى الذى يصح السكوت عليه فلا لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى ولانه يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد فلا مبتدا استيعاب الاخبار وشمولها وهو فضيلة وكمال بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو أم المرفوعات قال السيد فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند السببى كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كان أو فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك (قوله لان عامله لفظى) ولانه جزء الجملة الفعلية التى هى

مطلب الابتداء

أصل الجمل لاشتمالها على ماهو موضوع للاسناد (قوله لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام) أى بخلاف الذات فانها دائمة مستمرة فلا ابهام فيها وقد يقال فيها ابهام من حيث احتمالها للذات زيد وبكر وخالد وهكذا وكذلك ساغ كون المسؤل عنه تارة هو والذات كما سيأتى (قوله لتدخل العوامل المقدرة) أى فى العوامل اللفظية (قوله فيخرج نحو لاهيئة الخ) ظاهره خروجه باشتراط العرو وهذا مبنى على مافى كثير من النسخ من حذف المرفوع بعد الاسم أما على مافى بعضها من ثبوته فما ذكر خارج به لا باشتراط العرو ويدل لعدم ثبوته وانه زيادة من الناسخ عدم تعرض الشارح له فى المختصرات وهذا كله على قراءة نصب لاهية حالا من فاعل استمعوه أو يلعبون أما على قراءة رفعه وهى شاذة خبرا ثانيا عن الضمير فالخروج باشتراط العرو وعلى أى حال (قوله ليدخل لانولك الخ) أى ونحو كاعدل الزيدان أى عادل (قوله غير صحيح قد يقال هو) جار على طريقة الزمخشرى أى من الطلاق الفاعل على نائبه اذهو فى حكمه (قوله على ان بعضهم أجاز الخ) اختار هذا العلامة الامير ورد جعل الجملة صفة أغنت عن الخبر للزوم خلوالتركيب عن الحكم أصلا لان المعنى حينئذ أقل رجل موصوف بكونه يقول ولا فائدة فى ذلك فتتعين الخبرية لتحصل الفائدة اه أى الا على التأويل (قوله الا فى نحو كم مالك) اى من كل اسم استفهام بعده معرفة نحو من أبوك قال فى الهمع لان أكثر مايقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذا لم يكن اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك لحمل الاقل على الاكثر اه محشى (قوله وخير منك زيد) أى ونحو خير منك زيد من كل أفعل تفضيل نكرة بعده معرفة وهذا المثال من أمثلة سيبويه ومنه يعلم انه لا يشترط كون أفعل التفضيل المذكور جزء جملة هى صفة لنكرة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه خلافا لمارضى ومن تبعه اه محشى (قوله مطلقا سواء) فى نحو كم مالك وخير منك زيد أوفى غيرهما لا فى النسخ اذ فيه الاخبار بمعرفة عن نكرة اتفاقا (قوله لان هل لا تدخل الخ) وأيضا يلزم عليه اثبات خالق غير الله والاستفهام عن رزقه مع انه غير ثابت الا ان يقال اثباته على سبيل التهكم به وبعابديه أو الثانى راجع للموضوع أيضا على خلاف الغالب (قول الشارح ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الخ لعله قال الخ لانه أراد بالاسماء قبل التركيب مايشمل الاوصاف نحو قائم وضارب اذلا تخرج

الا بذلك لكن كان المناسب له حينئذ ان يقول عطفا على أسماء الافعال ونحو قائم من قولك الخ ويستغنى عن قوله وخرج به نحو قائم الخ الا ان يقال لما احتاج لافراد قوله ورافعا المستغنى به بالذكر وان كان مندرجا تحت قوله الخ لاجل بيان الشمول الذى ذكره ضم الى ذلك ما يخرج به وفى بعض النسخ اسقاط الى آخره وعلى هذا افراد بالاسماء ماعدا الصفات وتكون الصفات قبل التركيب خارجة بقوله رافعا المستغنى به زيادة على ما أخرجه الشارح أولا يلزمه استيفاء المخرجات وهذا كله على ما فى كثير من النسخ من اسقاط المرفوع (قوله الاولى ومستغنى به الخ) لا أولوية مع قوله وخرج به نحو قائم فان هذا لا يخرج بالمستغنى به بل برافعه فما فى الشارح محوج لضاف هنا والمعنى يشمل مبتدأ الفاعل ونائبه ويخرج به الخ وما ذكره المحشى لا يحوج هنا ويحوج فى وخرج به أى بمبتدائه فلا اولوية اه شيخنا وقد يقال ماسلكه المحشى لا يحوج لتقدير فى وخرج به نحو قائم اذ المعنى وخرج بقيد ومستغنى به عن تعريف المبتدا نحو قائم فلا يكون من افراد المعرف وهذا واضح (قوله لاحتياج الضمير الى مفسره) أى فحينئذ لا يصح أن يكون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا به والجملة خبر الاول (قوله فيكون زيد مبتدا الخ) أى اذا لم يصح كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا به كما قاله الشارح تعين أن يكون أحد احتمالين وهو أن يكون زيد مبتدا وقائم خبرا الخ فهذان الاحتمالان مقابلان للاحتمال الذى منعه الشارح (قوله وجوز بعضهم الخ) هذا البعض جوز ما منعه الشارح (قوله وقد يمنع) أى بان يقال لا نسلم ان الاستفهام داخل على زيد فى الحقيقة بل هو داخل على قائم فى الحقيقة والظاهر معا والتقدير زيد أقائم أبوه لان همزة الاستفهام يليها المسئول عنه وكون الاستفهام له الصدارة انما هو بالنسبة لجملته وهو على هذا التقدير كذلك ولو سلم دخوله على زيد وان التقدير أزيد قائم أبوه وان الاستفهام له الصدارة مطلقا نقول المقصود الاستفهام عن القيام لا عن زيد وقد يولى المسئول عنه همزة الاستفهام لفظا (قوله نعم يظهر لى ان محل المنع) أى المأخوذ من قول الشارح وخرج به نحو قائم الخ واستدرك به هذا لدفع ما يتوهم من دخول ما مثل به المحشى فى قول الشارح نحو قائم وسيقه الى ذلك العلامة مع (قوله تعليلهم هو قوله) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه وقول الشارح فان مرفوعه غير مستغنى به ونحو ذلك كقول بعض الشراح اذ لا يحسن

السكوت عليه (قوله بل قاعد خبر مبتدا الخ) هذا ان أعرب قائم مبتدا و زيد فاعل كما هو مقتضى السياق أما ان أعرب قائم خبرا مقدما و زيد مبتدأ مؤخرا فقاعد عطف على قائم ومبتدأهما واحد هو زيد (قوله لانه عطف بأم المتصلة) لان ما بعدها مفرد لانه وان كان فاعله مغنيا عن الخبر الا انه لما كان مستقرا لم يعد معه جملة ظاهرا وان كان جملة في الحقيقة أو ان قولهم الوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر يعد جملة مخصوص بغير هذا (قوله والعطف من عطف الجمل) أي بخلافه على الاول فانه من عطف المفردات على ما تقدم (قوله شرط في العمل) أي عمل الرفع الذي الكلام فيه أما عمل النصب فلا بد فيه من الاعتماد أو الاقتران بال (قوله أو بهما الثاني) أي لان العمل في المرفوع لا يحتاج لشرط لشدة طلبه له تأمل (قوله ولا عيب فيما صنع الخ) فيه ان غاية ما ادعاه البعض أولوية ان يقول بلفظ صالح لمباشرة الاسم ولا شك في ثبوتها اذا بقاء المتن على ظاهره أولى مما يحوج للتأويل (قوله باعتبار كونه مبتدأ) في الاصل وهو بهذا الاعتبار عار عن العوامل فافهم (قوله نائب فاعل الوصف) يحتمل ان تجعل غير خبر مبتدأ محذوف وما أسوغ مصدر رجاء على مفعول كالميسور والمعسور بمعنى اليسر والعسر والمراد به اسم الفاعل أي أنا غير آسف على زمن هذه صفته وعلى هذا الاشاهد فيه (قوله بعد موافقته اياهم) اي بقوله وهو قليل جدا المفيد لاصل الجواز الذي قال به المصنف والاخفش والكوفيون (قوله من مناقاتها لعبارة المتن) وجه المناقاة التي قالها ان قوله ولا حجة لهم الخ دال على عدم الجواز أصلا وظاهر المتن الجواز وأقره الشارح أولا بقوله وهو قليل جدا (قوله وأما تعليل المصرح) أي تعليله العمل هنا مع عدم الاعتماد لا تعليل تسويغ الابتداء بالنكرة وعبارته فان قلت اذا جوزنا الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي أو استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه السهيلي عنه اهـ وهي مفيدة لما قلنا وحقق الدماميني ان الوصف الرافع للغني عن الخبر شرطه التنكير كما نصوا عليه فلا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به لا عليه والتسويغ انما هو في المبتدإ المحكوم عليه كما هو مستفاد من تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد وسيأتي

ذلك فى المحشى (قوله بمقتضاه عدم الاعتماد هنا) هذا المقتضى هو الحق الذى لامحيص عنه وذلك أن الاعتماد على المسند اليه وهو هنا المرفوع بالوصف لايسوغ العمل فيه لان قولهم شرط عمله فى المعمول ان يعتمد صريح فى ان الاعتماد حاصل أولا والعمل يتبعه وليس كذلك هنا فقوله وليس كذلك ليس فى محله (قوله وان سلم) أى عدم الاعتماد المسوغ للعمل وهو الحق كما علمت (قوله يشترط فى عمله الاعتماد الاعم) اى الشامل للاعتماد على المسند اليه وفيه نظر اذ المصنف انما يشترط ذلك فى عمل النصب لا الرفع كما قرره ابن هشام وان بحث فيه المحشى فيما يأتى بانه شرط فى عمله مطلقا كيف هذا البحث ولم يوجد الاعتماد الاعم هنا اذ الاعتماد على المسند اليه هنا لايصح أن يكون مسوغا للعمل كما علمت (قوله وأنواعها) أى أوقات نزولها ونحوه (قوله أى سواء كان جمع تصحيح الخ) تعميم فى الوصف وقوله أو جمع تكسير نحو أقيام الزيدون فيمتنع فى هذا الفاعلية و يتعين الابتدائية وقوله وقيل جمع التكسير كالمفرد أى فيجوز فى نحو تولك أقيام الزيدون الوجهان الفاعلية والابتداء (قوله بمعنى المطابق) أى على سبيل الحقيقة حتى يصح له الرد (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) قد يعارض بأن الاصل فى المبتدا أن يكون مسندا اليه وهنا قد خالف الاصل حيث وقع مسندا كما يؤخذ من عبارة عبد الغفور الآتية فكان مقتضى هذا استواء الوجهين (قوله اذ يلزم على الفاعلية الخ) هذا ظاهر ان كان فاعلا بالظرف أما ان جعل فاعلا بمتعلقه فلا لان رتبة الفاعل التقدم على المجرور الا ان يقال لما قام الجار والمجرور مقام العامل كان رتبتهما التقدم (قوله والمستحق للتقديم هو المبتدا) أى من حيث كونه مبتدا وان كان من حيث كونه مضافا أيضا يستحق التقديم مع المضاف اليه ضرورة ان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله تسع) أى لان صور الوصف ثلاثة وهى المفرد والمثنى والجمع تضرب فى نظيرها من المرفوع فالجملة ماذكر (قوله واذا فصلت الجمع) أى جمع الوصف لانه تقدم فى كلامه التعميم فيه بذلك وقوله كانت الصور اثنتى عشرة أى حاصلة من ضرب أربعة الوصف فى ثلاثة المرفوع بعده وقيل مراده جمع المرفوع بعده فالاثنتا عشرة على هذا حاصلة من ضرب ثلاثة الوصف فى أربعة المرفوع فالثلاثة الزائدة على التسع هى على الاول أقيام زيد أقيام الزيدان أقيام الزيدون وعلى الثانى أقائم الزيدا أقائمان الزيدا أقائمون الزيدو الظاهر ان يفصل الجمع

الى صحيح ومكسر فى كل من الوصف والمرفوع بعده فتكون الصور ست عشرة حاصلة من ضرب أربعة الوصف فى أربعة المرفوع فتقول أقائم زيد أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائم الزيود فيجوز الوجهان فى الاول وتتعين الفاعلية فيما بعده أقائمان زيد أقائمان الزيدان أقائمان الزيدون أقائمان الزيود فتتعين خبرية الوصف فى الثانى والتركيب فاسد فيما عداه أقائمون زيد أقائمون الزيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيود فتتعين خبرية الوصف فى الاخيرين والتركيب فاسد فى الاولين أقيام زيد أقيام الزيدان أقيام الزيدون أقيام الزيود فالتركيب فاسد فى الاول ويجوز الوجهان فى الأخيرين بناء على ان جمع التكسير كالمفرد بل وفى الثانى وان كان الوصف جمعا والمرفوع بعده مثنى لقول النسك ومثل المفرد فى ذلك أى جواز الوجهين الجمع المكسر نحو أقعود الزيدان وفيه وقفة وان وافقه على ذلك بعض حواشى ابن عقيل فليحرر ويزاد على الست عشرة أربع صور يجوز فيها الوجهان وذلك اذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيود فالمجموع عشرون ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية فى الوصف المفرد مع المثنى والجمع مطلقا أو مكسرا وامتناع الفاعلية فى التطابق تثنية وجمع تصحيح وكون الوصف جمع تصحيح والمرفوع جمع تكسير نحو أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيود وامتناع الامرين فى نحو أقائمان زيد أقائمان الزيدون أقائمان الزيود أقائمون زيد أقائمون الزيدان أقيام زيد وجواز الامرين فيما اذا تطابقا افرادا نحو أقائم زيد أو كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيود أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع تصحيحا أو تكسيرا لا مع مفرد نحو أقيام الزيدان أو الزيدون أو الزيود بناء على ان جمع التكسير كالمفرد فامتناع الخبرية فى ثلاثة وامتناع الفاعلية فى ثلاثة أيضا وامتناع الامرين فى ستة وجواز الوجهين فى ثمانية فتدبر (قوله اجمال لا التباس) أى بناء على ان الوجهين على حد سواء للمعارضة السابقة وفى عبد الغفور قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل فى مثل أقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل فى مثل زيد قام فلم لم يجوز وا تأخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان فى جعل زيد فى أقائم زيد اعلا مخالفة للاصل وهو جعل

المبتدا مستندا وفي جعله مبتدا مخالفة لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا او الالتباس المحذور وليس الافيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ماهو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس اه وقوله لم يحتفلوا الخ أي حيث جوز واكون زيد مبتدا مع تأخيره ولم يعتنوا كونه فاعلا وقوله ليس الافيما اذا كان كل الخ أي فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين بالآخر ولا يحتفى به وقوله الافيما اذا كان احد الخ أي فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب التباس الوجه الاخر واختفاءه المخل بفهمه وبحث فيه عبد الحكيم بان ماقتضاه هذا الجواب من ضابط الالتباس وجواز الامرين منقوض بالوجوه المذكورة في التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن مع ان بعضها راجح وبعضها مرجوح على مالا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الامرين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله وان رفعهم اياه الخ) هذا مجرد توضيح لا اشارة الى تقدير في الكلام لان بالابتداء متعلق برفعوا (قوله والاول اقرب) لعل وجهه ان محط القصد هو القيد الزائد على المسند والمسند اليه قال الشيخ عبد القاهر ان ما من أمر زائد على مجرد اثبات شئ الشئ الا وهو الغرض الاصلي والمقصود من الكلام فعلى جعل كذا حالا وبالمبتدا خبرا يكون القيد الزائد على المسند والمسند هو الحال اعني كذا الخ فيكون هو محط القصد فيخالف الواقع من ان المقصود افادة ان رفع الخبر انما هو بالمبتدا لا افادة ان الرفع بالمبتدا مثل رفع المبتدا بالابتدا في الانتساب الى الجمهور وعلى جعل كذا الخبر او بالمبتدا متعلقا برفع يكون القيد الزائد عليهما هو قوله بالمبتدا فيكون هو محط القصد كما هو الواقع ويوافق قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا الان القيد الزائد هو بالابتدا فيكون محط القصد واستوجه العلامة السيجاعي العكس ولعله فهم ان محط الفائدة الخبر لا القيد الزائد (قوله على ان اختلاف الخ) أي لان الرفع من عوارض الالفاظ (قوله وعن الثاني الخ) نظر المحشي للظاهر وامتزاج أل بما بعدها فأجاب بهذا الجواب التسليمي ولك ان تجيب بالمنع بان المبتدا هو أل فهي العاملة في الخبر والعامل في الفاعل هو الوصف الذي هو صلتها تدبر (قوله بان ماذكر فيه) أي في الثالث وماذكر فيه هو قوله والعامل اذا كان الخ ويبعد أن ضمير فيه عائد على العامل وماذكر فيه هو عدم جواز تقدم معموله اذا كان غير

متصرف

متصرف عليه (قوله فى التنظير نظر الخ) فيه ان كان ما عملت الا لتضمنها هذا المعنى والتنظير من حيث ان المقتضى الشيئين يعمل فيهما بنفسه ان لم يوجد له دال أو دالة ان وجد فلا يدفع هذا اه شيخنا (قوله وأيضا العملان الخ) يغنى عنه ما فى الشرح اه شيخنا (قوله مجموع كل منهما الخ) فيه انه يلزم عليه ان العامل بعضه معنوى و بعضه لفظى وهو قول بما لا نظير له (قوله وقد يفرق الخ) فيه ان هذا الفرق غير مؤثر (قوله ومنعه بعضهم الخ) قد يقال غاية ما أفاده هذا وجود الثمرة بين القول الثانى و بقية الاقوال وأما بين الاقوال الباقية بعضها مع بعض فلا فيمكن ان قول الشارح لفظى انما هو باعتبار المجموع (قوله ومن حيث نفس الاسناد) عطف على قوله ولو بحسب الاصل وهو رد للعلة الثانية كما ان المعطوف عليه رد للعلة الاولى (قوله افادها يضرب وحده الخ) فيه ان يضرب وحده الذى هو جزء من الجملة الواقعة خبرا فى زيد يضرب أبوه لا ضمير فيه فاذن لا فائدة فيه فالحق عدم ورود من أصله (قوله انه استشكل الخ) وجه الاشكال ان الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه وذلك يستدعى ان يسبق الاستدراك حكم يتوهم منه حكم آخر يرفع بالاستدراك وفى هذا المثال جعل المحكوم به هو جملة الاستدراك فلم يسبقه حكم (قوله وخرجه بعضهم الخ) هذا جواب بتسليم ان جملة الاستدراك خبر لكن مع اعتبار كون الغاية قيدا فى المبتدا والغاية فيها حكم يوهم حكما آخر وهو فى المثال نفى البخل فجىء بالاستدراك رافعا له اذ التوهم الحاصل من القيد وخبرا عن المبتدا فهو استدراك من جهة الغاية خبر من جهة الابتدائية كانه قيل زيد مستدرك على الحكم عليه بكثرة المال بالحكم بالبخل (قوله و بعضهم جعل الخ) هذا جواب بمنع ان جملة الاستدراك خبر بل الخبر محذوف وجملة الاستدراك حينئذ مستقلة أتى بها رفعا لما يتوهم من الحكم بالمحذوف فكانه قيل زيد كثير المال لكنه بخيل وان كثر ماله وهذا المحذوف دل عليه بالغاية وقول بعض ان التقدير على هذا زيد وان كثر ماله متواضع مثلا اذ التواضع يناسبه ثبوت الكرم ونفى البخل و بعض آخر ان التقدير زيد وان كثر ماله شجاع مثلا فيه انه خروج عن المقصود كما لا يخفى تأمل (قوله ومقاله البعض الخ) محصله ان الملتبس بالخبر هو الفعل من جهة كون كل حديثا فهو الأحق بالاخراج وان كان الفاعل أيضا خارجا وليس مراده ان جهة التحديث

معتبرة فى التعريف فلا يصح الا اخراج الفعل لعدم الدليل على هذا الاعتبار ومن هنا يعلم وجه التأمل الآتى فى كلام شيخنا (قوله من انه لو قيل الخ) على هذا يستغنى عن قوله غير الوصف المذكور (قوله خرج الفعل) أى والوصف أيضا فى نحو أقائم زيد لانه كالفعل ملتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا فهو خارج بقوله مع مبتدأ الذى خرج به الفعل (قوله لانه الذى) يلتبس بالخبر وأيضا المبتدا فى قوله مع مبتدأ فيه جهتان جهة الابتدائية وجهة الاسمية والمنظور له جهة الابتدائية وأما جهة الاسمية فقررة قيل غير منظور اليها فى الاخراج فكانه قال مع اسم مبتدا الاطلاق اسم ليخرج الفعل فانه مستدل اسم لكنه ليس مبتدأ اه شيخنا (قوله بان الفاعل يلتبس أيضا الخ) فيه ان تلك الجهات لم تعتبر فى تعريف الخبر حتى يجىء الالتباس منها ولك تمشية الشارح على ما اختاره الحفنى بان يقال معنى قوله فلا يرد الفاعل أى من حيث فعله أى فلا يرد ما تمت به الفائدة مع الفاعل وهو الفعل بعد قولنا مع مبتدأ حيث قيدنا بالابتدائية ولم نقل مع اسم اه شيخنا وفيه تأمل (قوله لو قال الخ) يمكن التحمل له بان يقال الفعل ولو حكما والفاعل ولو مجازا والمبتدا والخبر ولو بحسب الاصل ولهذا قال لكان أحسن (قوله بقدر بعدهم) أى يقدر هذا اللفظ (قوله وهى تشكل على ما نقله الدماميني الخ) فى عبد الغفور انه يجوز حذف الضمير العائد على المبتدا قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزأ من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وسماعا ان كان غير ذلك وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لا فى المرفوع اه فالمجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك من عزم الامور أى منه والمنصوب نحو زيد أنا ضارب ويشترط فيه كونه منصوبا بفعل لفظا أو وصفة محلا ومع كونه سماعا لا يختص بالشعر كذا فى الرضى وقوله لا فى المرفوع أى لكونه عمدة أفاده عبد الحكيم وفى همع الهوامع للسيوطى ويجب فيها أى الجملة الواقعة خبرا ان لم تكن معنى ضمير عائد للمبتدا مطابق ولا يحذف مطلقا عند الجمهور الا فى نحو السمن منوان بدرهم أى من كل ماجر بحرف ولم يؤد حذفه الى تهيئة عامل آخر بخلاف ما اذا جر باضافة نحو زيد قام غلامه وزيد أنا ضاربه أو أدى الى التهيئة نحو الرغيف أكلت تريد منه أو شذوذا وقيل يجوز حذفه مبتدأ نحو زيد هو قائم وعليه صاحب البسيط وقال انه لا مانع منه ورد بانه لا يدرى أحذف شئ أم لا

لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وثانيها منصوبا بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى أي وعده وراجعها بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيدا ضربت وخامسها ان كان المبتدأ استفهاما أو كلا أو كلتا أو كلا وعليه الفراء كالآية المذكورة وقوله * على ذنبا كله لم أصنع * وقوله إيهم ضربت وسادسها ان كان صدرا نحو كم وأي أولا يتصرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا وسابعها ان اقتضى عموما نحو كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضا نحو رجل يدعو الى خير أجب وثامنها ان نصب بجامد نحو أبولؤ ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وتاسعها ان نصب بصفة نحو الدرهم أنا معطيك وعاشرها ان كان مجرورا أصله النصب بان كان المضاف اسم فاعل نحو زيدا أنا ضارب والمختار الجواز بشرطين احدهما وجود دليل يدل على المحذوف ثانيهما ان لا يؤدي الى رجحان عمل آخر كما في الرغيف أكلت منه ومتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف سواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا الى الاخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا الى التهيئة والقطع كما في نحو الرغيف أكلت منه وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما اه ملخصا وبهذا تعلم ما في المحشي (قوله لازم على الصحيح قد يقال ليس بلازم عليه اذ الرابط على الصحيح مقدر والمقدر لا بد له من قرينة وعند وجودها لا لبس بخلاف عوضية أل فانه لا يحتاج لقرينة بل المدار فيها على امكان الاتيان بضمير يرد لها مع صحة المعنى وهذا حاصل في نحو زيد الاب قائم اذ لو قيل أبوه لصح واستقام معناه فاذا أراده المتكلم لبس على ان العائد لا يحذف قياسا الا بشروط على ما تقدم فتم كلام الشارح نعم يقال على الشارح ان محل العوضية عند الكوفيين مالم يلزم لبس والا فلا عوضية كما أفاده بعد تأمل (قوله بنظير ذلك) أي محل ما ذهبوا اليه من جعل أل عوضا عن الضمير اذا لم يحصل لبس والا وجب التصريح (قوله لان وضع الظاهر موضع الضمير) نياسي في عبد الغفور ان وضع الظاهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا في الخبر وغيره والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز

مطلقا فى الشعر وغيره الاول وغيره وعليه قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا أى لا نضيع أجرهم وأثره عبد الحكيم (قوله ويراد بالجنس زيد مبالغة) انظر لم لا يصح زيد مات الناس ويراد بالناس زيد مبالغة وكذا يقال فى خالد الرجل والظاهر الصحة (قوله كحديث) أى لفظ حديث فانه بمعنى محدث به وهو لفظ زيد قائم فى قولك حديثى زيد قائم (قوله فكل مبتدا وخبر كذلك) فيه نظر اذ نحو زيد قام أبوه وزيد قام لم يتحد المبتدأ مع الخبر فى المصادق لان ماصدق الجملة هو ماصدق مضمونها وماصدق قيام الاب أو قيام زيد ليس عين زيد كما لا يخفى الا أن يقال قام أبوه وقام فى قوة قائم الاب وقائم وكل منهما عين زيد بحسب ارادة المتكلم فالاتحاد فى المصادق موجود فيما ذكر بعد اعتبار التأويل المذكور (قوله لانه يؤدى الى الغاء الحمل) يرد عليه نحو البر القمح فان الحمل صحيح مع الاتحاد مفهوما لمناسب التعليل بأن مفهوم المفرد غير مفهوم الجملة هكذا قيل وقد يقال ان الحمل فى نحو البر القمح ليس حقيقيا بل المقصود التفسير (قوله وهذا يدل الخ) أى قوله ومنه ضمير الشأن أى من المفرد الدال على جملة ضمير الشأن وقد يقال لا دلالة لاحتمال ان يراد بقوله يدل على جملة ما يعم الدلالة على لفظها وعلى مضمونها وقوله كحديث مثال لبعض الافراد كان قوله ومنه الخ بيان للبعض الآخر ولك حمل المتن على هذا أى وان تكن الجملة عين المبتدأ فى المعنى من حيث اللفظ بأن يكون لفظها هو المعنى المراد من المبتدأ كما فى نطق الله حسبى أو من حيث المعنى بأن يكون مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا كما فى قل هو الله أحد فان مضمون الجملة وهو الاحدية هو المعنى المراد من لفظ هو بخلاف ما اذا لم تكن عينا نحو زيد قام وعمرو قاعد أبوه فان لفظ الجملة ليس هو المعنى المراد من المبتدا كما هو ظاهر ولا مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا اذ قيام زيد فى الاول وقيام أبى عمرو فى الثانى ليسا زيدا وعمرا كما لا يخفى فتأمل (قوله ليصح الاخبار الخ) قد يقال انما لم يصح لان المقصود الابهام ثم الايضاح والايضاح لا يكون تاما الا بالجملة وأيضا ضمير الشأن لا يؤتى به الا فى مقام التفخيم والمناسب فيه الاتيان بالجملة (قوله غير مناسب) بل المناسب كونها زائدة (قوله لان الخبر حينئذ مفرد) والجواب عن البعض بأنه جملة بحسب الصورة نظير ما تقدم فى نحو نطق الله حسبى يرده ان ان المخففة مانعة من اعتبار تلك الصورة بخلاف الله حسبى فانه لا مانع فيه لفظى

فالاولى الجواب عنه بأن مراد الشارح التمثيل بالآية من جهة الاخبار بجملة الحمد لله عن ضمير الشأن الذى هو مبتدأ قبل دخول ان المخففة وخبر ضمير الشأن عينه كما تقدم لكن يبقى الكلام فى الاخبار عن آحد دعواهم بالمصدر المؤول به ان مع معموليها هو المكون المضاف للمسند اليه المحكوم عليه المسند فيصير التقدير وآخر دعواهم كون الشأن الحمد لله رب العالمين ولا معنى له فالاولى ماجرى عليه المحشى من ان ان زائدة وان الشاهد فى الاخبار عن آخر (قوله لانه لا يجوز خلو الخبر) أى بحيث لا يكون فيهما ولا فيهما بمعناه ضمير أصلا فاندفع ماقيل ان قوله تحمله معنى المجموع يفيد ان المتحمل هو المعنى والجزآن خاليان منه فقد اثبت أولا مانفى جوازه ثانيا بالدليل (قوله وتظهر ثمرة الخلاف الخ) هى ظاهرة بين الرابع وكل واحد من البقية لا بين البقية بعضها مع بعض (قوله وأجاب شيخنا بأن فرض الخ) كيف هذا الجواب مع قول الشارح بعد قول المصنف وابرزته أى الضمير المذكور ولم يذكر الا الضمير الراجع لمبتدائه كما قيد بذلك وهذا وجه قول العلامة الحفنى وقول بعض أرباب الحواشى وقد يقال ان هذا لا يرد لان كلام الناظم فى الضمير المستكن وهو فى نحو زيد ضرب هو بارزه منفصل ليته ماقاله لانه لا يجدى نفعا فى المقام عند من له بمعرفة مواقع الكلام أدنى المام اه واختار جواب سم بأن المراد الى مبتدأ ذلك الخبر أو مافى حكمه كالمبتدأ الاول أو بأن هذا كالمستثنى وقد نبه على ذلك بقوله وابرزته الخ فيكون كالمخصص لما هنا اه شيخنا وقوله فيكون كالمخصص الخ أى فيكون قول الشارح يرجع الى المبتدأ بالنسبة الى الصور الباقية بعد التخصيص وقوله أى الضمير المذكور أى فى المتن وهو المستكن لا بقيد رجوعه الى المبتدأ لان هذا القيد لم يعتبره الشارح اه بعد ملاحظة التخصيص بقوله وأبرزته الخ فاندفع بذلك ماقد يقال ان الجواب الثانى لم يفد اصلاح كلام الشارح (قوله كركب عمرو الخ) أمثلة للثلاثة قبل على الترتيب (قوله وبكر الفرس الخ) بكر مبتدأ أول والفرس مبتدأ ثان خبره الراكبه والجملة خبر الاول (قوله ضاربتاهما هما فهما الثانى تأكيد للضمير المستتر فى ضاربتاهما واما الالف فهى حرف دال على التثنية ويرد على هذا انه يلزم عليه اجتماع تثنيتين كما قيل به فى قوله تعالى قلوبكما وقيل قلبا كما (قوله ومثل ذلك الجمع) فتقول على فاعلية الضمير الهندات الزيدون ضاربتهم هن وعلى التأكيد ضاربتاهم هن (قوله

والمسموع الخ) تأييد لمذهب البصريين (قوله ينبغي أن يخص الخ) هذا ظاهر على مذهب الكوفيين المجوزين للابراز والاستتار في الصورة المذكورة كما يؤخذ من الشارح اما على مذهب البصريين فالاتصال لا يتأتى عندهم في ذلك لانهم يوجبون الابراز مطلقا لقيام المانع عندهم من الاستتار فليحرر (قوله للعلم الخ) أي المرشح ذلك بالاتيان بواو العقلاء وبالهاء (قوله وقصره على المكاني الخ) فيه انه يلزم على التعميم التكرار مع قوله وان يفد فأخبرا فكان ينبغي على العموم هنا ان يقتصر المصنف فيما هو كالاستثناء على الصورة المخرجة بأن يقول ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة مالم يفد فقصر السيد الحفني ما هنا على المكاني لدفع التكرار ثم قد رد عليه ان الاخبار باسم الزمان عن المعنى لم يدخل هنا ولا هنا لكن الا أن يقال هو مستفاد من قوله عن جثة فانه يفيد انه يكون خبرا عن المعنى على انه لا مانع من شمول قوله وان يفد فاخبر له وأجاب بعضهم عن المحشي بانه لا يلزم التكرار لانه قصد بقوله وان يفد تقييد قوله ولا يكون اسم زمان الخ كأنه يقول محل ذلك اذا لم يحصل بالاخبار عن الجثة فائدة (قوله بناء على انه الخبر) أي على ان المتعلق هو الخبر وفهومه انا اذا بنينا على ان الخبر هو الجار والمجرور لا يكون محل المجرور نصبا بالمتعلق المحذوف ولعل وجهه ان المتعلق حينئذ غير معتبر أصلا حتى يعمل وفيه انا ولو جرينا على ذلك لا نقطع النظر عنه فالمجرور في محل نصب به على كل حال تأمل (قوله لا يقتضي الخ) أي لان مراد الرضي بيان المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية الذي يلزمه ان صاحب ذلك المحل يكون هو الخبر (قوله وللمجرور فقط) أي انه لا محل لمجموع الجار والمجرور أصلا في اللغو (قوله وقيل الظرف الخ) هذه المقابلة مبنية على ما فهمه المحشي من أن الشارح جار على القول بأن الخبر هو المتعلق وحده والذي يظهر لي من كلام الشارح انه جار على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور الذي جرى عليه المصنف ولا ينافيه تعليله نية المتعلق بقوله اذ هو الخبر حقيقة لان القائل بأن الخبر هو الجار والمجرور انما اعتبر الظاهر ونيابته عن المتعلق والا فالخبر عنده باعتبار الحقيقة والاصالة هو ذلك المتعلق فقوله حذف وجوبا أي وأنيب عنه كل من الظرف والجار والمجرور في الخبرية والعمل في الضمير ذلك على هذا قوله وانتقل الخ وكون السياق في تقرير كلام المصنف الجاري على مراعاة الظاهر من ان كلا منهما هو الخبر لا المتعلق وعلى هذا يندفع اعتراضه الآتي بالتلفيق

بناء على ما فهمه وقال شيخنا يتبادر لي ان مراد الشارح اجراء المتن على ان الخبر المجموع عملا باليا طن والظاهر وان احتمل كلا من المذاهب الثلاثة وانه لا تلفيق في كلامه لاحتمال أن يكون القائل بأن الخبر هو المجموع يجعل الضمير في الباقي لا في المحذوف وعلى هذا فلا تصح مقابلته بقوله وقيل المجموع لانه عينه (قوله لفظيا) لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر وهو معمول العامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود اه اسقاطي (قوله علم انه حقيقي) فمن قال ان الخبر المتعلق وحده قال انه لا محل للمجموع الجار والمجرور ومن قال انه مجموع الجار والمجرور جعل المحل له ومن قال انه مجموع المتعلق والجار والمجرور جعل المحل لهذا المجموع لكن الظاهر انه اعطى الاعراب للجزء الاول الذي هو المتعلق من باب اعطاء حكم الكل للجزء ومن الفوائد انتقال الضمير وعدمه كما يأتي عن الحشي بعد وان ترك الكلام على القول الثالث والظاهر ان الضمير عليه لم ينتقل وتقدم عن شيخنا احتمال الانتقال ومن الفوائد أيضا انه على القول بأن الخبر المتعلق أو هو مع الظرف يكون الاخبار بجملة ان قدر فعلا و بمفرد ان قدر وصفا وعلى القول بأنه الظرف يكون الخبر قسما ثالثا على ما فيه (قوله نحو يوم الجمعة صمت فيه الخ) فيه ان الضمير لم يستقر في الظرف في هذا المثال ولا فيما بعده فلا تظهر التسمية بالمستقر بناء على توجيهها بما ذكره المحشي بعد أما ان وجهت باستقرار معنى عامله فيه وفهم منه فلم يظهر ان اعتبر الفهم ولو بواسطة القرينة (قوله أي مستقرا فيه) عبارة الامير والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق فمستقر اسم مكان لان اسم المفعول من غير الثلاثي يأتي بمعنى مفعل فلا حاجة للقول بانه حذف وايصال والاصل مستقر فيه (قوله لاستقرار الضمير فيه) هذا التوجيه لا يظهر الا ان قلنا ان كلا من الظرف والجار والمجرور هو الخبر أما ان قلنا انه المتعلق أو المجموع فلا فهذا التوجيه غير مطرد فالاولى التوجيه المتقدم (قوله في هذا المقام) احتراز عن نحو يوم الجمعة صمت فيه (قوله في عمله الرفع) أي في الضمير فيما نحن فيه و يقاس عليه عمله في نحو أفي الله شك (قوله لا يلزم عليه شيء) لان تفريغ العامل من الضمير انما هو مع اعتبار نيابة الظرف عنه فكأنه لا تفريغ وحذف العامل مع نقل الضمير للظرف ممكن

لان الضمير حينئذ منفصل بالعامل النائب الذى هو الظرف اذ معنى نقل الضمير اليه اعتباره فيه بعد ان كان فى المتعلق (قوله بخلاف الثانى) هو كون الانتقال قبل حذفه (قوله ناب عنه الظرف) أى فوجوده فى النائب كوجوده فيه (قوله وبخلاف الثالث) هو كون الانتقال بعد حذف العامل وحده بلا ضمير كما هو الفرض (قوله مع بقائه) أى الضمير المتصل لما علمت من ان الفرض حذف العامل وحده (قوله وهو غير ممكن) أى لان الضمير المتصل لا بد له من عامل يتصل به فكيف يحذف العامل وحده ويبقى هو بلا اتصال بعامل أما ان قلنا بحذف العامل مع الضمير ثم نقل الضمير الى الظرف فلا يلزم ما ذكر بل اللازم بقاء الخبر الظرف فى مدة بغير ضمير وتلك المدة هى ما بين الحذف والانتقال ويجاب بعدم اعتبار هذه المدة لقصرها (قوله مبالغة فى ستره) ربما يضعفه كسر الكاف بعد فلو عمل بالتعظيم لكان أولى (قوله وهكذا) أى يتسلسل هذا ان قدر الآخر لفظ كائن أيضا وهكذا بخلاف ما اذا قدر نحو مستقر (قوله بحث فيه الدماميني الخ) أنت خبير بأن معنى كلام الشارح انك متى حكمت على جملة بأنها فى محل كذا لا بد من ملاحظة ما احتلت محله وهو هنا اسم الفاعل وانه لا بد من تأويلها بالمفرد ولا ريب فى تلك الملاحظة فانها ضرورية فالمناسب الاقتصار على هذا الملحوظ ولا تلاحظ غيره محتاجا الى ملاحظته اه شيخنا (قوله الى تقدير الفعل) فيه ما مر وكذا قوله أى فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا اه شيخنا رقوله وفيه ان هذا يقتضى الخ لا اقتضاء لان مراد الشارح انهم حكموا على ان الاعراب لمحل الجملة فلا بد من اعتبار ما محل محله بخلاف نحو قاض فانهم لم يحكموا فيه بأن الاعراب لمحله بل هو مقدر فيه فلا يحتاج الملاحظة شئ آخر وهذا أمر ذهب اليه الناس فما كيه ليس عليه شئ من البأس فان أراد بقوله ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب الخ ما اعرابه محلى قلنا ان قوله ولم يذهب أحد الى ذلك ممنوع اذ لا حكم على المحل الا بذلك التقدير أى الملاحظة لا التأويل الذى فهمه وبنى عليه كلامه (قوله فالحق الخ) بناه على ما فهمه وقد علمت ما فيه (قوله فى قوة التعليل الخ) الكلام مستقيم بلا تقدير وتعليل اذ مآله ان بعض المواضع يحتمل التقديرين وبعض المواضع يتعين فيه تقدير اسم الفاعل فيرجع المحتمل للمعين اه شيخنا (قوله كان ينبغى الخ) فيه ان الشارح بصدد منع الاستدلال والمانع يكفيه الجواز وان كان الامر على الوجوب على انه لو عبر بذلك لكان مدعيا فيكون غاصبا

لمنصب الاستدلال وأجاب شيخنا بأن المراد بالجواز الاحتمال المتعين بذلك التسليم وليس المراد مقابل الايجاب اه وكان مآله الى ان الجواز بمعنى الصحة المجامعة للوجوب (قوله نظرا للغالب) لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يحصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها بالنسبة للزمان أفاده بعض الفضلاء وفي شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أو جر بفي من غير تفصيل وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب ظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر أي لا يكون خبرا عن اسم عين أو عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لا ينقطع يوما دون يوم لان زيدا يوم الجمعة هو زيد يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص يوم دون يوم اه وفي عبد الغفور وعبد الحكيم عليه ما محصله انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يجري على اسم العين بأن يكون خبرا أو صفة أو حالا والعين ما يقوم بنفسه ويعبر عنه بالجثة أيضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وذلك لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة وفيه أن الظرف سواء كان زمانا أو مكانا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان ران المعنى أي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه وهذا التعلق حاصل لاسم العين أيضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بأنه لا يجري عليه ظرف الزمان فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة المعينة ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها لان ظرفية المكان للجسم هي شغله به وفيه أن كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلا بكونه معها مثلا وقولك الزمان في الظريف يفيد سامعا لم يعرف كونه في الظريف على انه لو تم هذا الوجه لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان

المخلوقات شاملة للماني أيضا (قوله ومن المعنى الزمان) أى من حيث جواز الاخبار عنه وسيأتى الكلام على خبره من حيث الرفع وغيره (قوله يرفع غالبا ان استغرق الخ) وجهه انه لما استغرق كأنه عين فرفع اسم الزمن وانما قيد بكون الزمان نكرة لان شأن الخبر التنكير (قوله أى زمن الصوم الخ) هذا بيان للمعنى المراد والا فلا حاجة لذلك كما علمت (قوله وقد ينصب) ويجر بفى شرح التسهيل منع الكوفيون النصب والجر بفى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق وفى الرضى خلافا للكوفيين لان فى عندهم توجب التبعيض فلا يجوز صمت فى يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف فى الجر بفى (قوله نصب أو جر بفى) أى اتفاقا من البصريين والكوفيين كما فى عبد الغفور وعبد الحكيم (قوله ومنه) أى من الرفع فى حالة تنكير الزمن الذى لم يستغرق المعنى جميعه ولا أكثره وقال يس ان الرفع فى الآية من الغالب لانه لما تأكد أمر الحج ودعا الناس الى الاستعداد له كانت أفعاله كأنها مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة ومثل لغير الغالب بموعدكم يوم الزينة (قوله نحو المسلون جانب الخ) انما كان الاخبار باسم المكان النكرة مفيدا هنا بخلاف نحو القتال أو زيد مكانك التصحيح معه ما بعده الانقسام ففيه فائدة اثبات الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان العسكرين يمكن اختلاطهما فيستفيد السامع تمايزهما بهذا التركيب (قوله الظاهر ان اسم المعنى) أى فان كان المكان نكرة ترجح رفعه نحو الحلم مكان والعلم مكان والفائدة فى هذا المثال افادة الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان الحلم والعلم يمكن اختلاطهما فى مكان واحد فافاد الانقسام والتمايز وان كان معرفة ترجح نصبه نحو القتال خلفك والخبر أمامك ولم يذكر الجر بفى فى ظرف المكان والظاهر ان حكمه حكم النصب ولم يذكر أيضا حكم ترجح النصب والجر بفى أو الرفع فيما اذا أخبر باسم الزمان عن الجثة والظاهر انه فى الامر الثانى والثالث من الامور الثلاثة التى تحصل بها الفائدة كحكم الترجح فيما اذا أخبر به عن المعنى أما فى الامر الاول منها فهو مجرور لا غير وقد نظم شيخ مشايخنا العلامة القويسنى ما ذكره فى الهمع بقوله

ان الخبر وا باسم زمان نكره * عن معنى استغرقه أو أكثره
فالرفع رجحه ونصبه رجح * ان عرفوا أو فقد الاستغراق صح
واختير نصب فى مكان عرفا * ورفعه منكرا تصرفا

(قوله

(قوله لم ينظروا الى ذلك) أى الشبه (قوله ومقتضاه الخ) الاولى التعليل بعدم حصول الفائدة بسبب نفرة السامع عند سماع المنكر واعراضه عن استماع الحكم عليه لانه غير معلوم له والحكم على غير المعلوم تأبى النفس عنه فلا يرد الفاعل لان المسموع فى تركيبه أولا هو الفعل فلا تأبى النفس عن استماع المحكوم عليه ولو صادفته منكرا ولا يرد نحو قائم رجل لان قائم صالح للحكم عليه بخلاف الفعل فربما فهم السامع ان قائم محكوم عليه فتنفر نفسه عن استماعه وعلى هذا لا اشكال بذلك نعم يرد المسوغات المتأخرة عن النكرة كالوصف فيحتاج لتكلف الجواب بأنها لما وصفت أو كان الحكم غريبا نحو بقرة تكلمت عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود (قوله ثم ماذكره مبنى على اشتراط الخ) تأمل العلامة الامير بعد نقله ماذكر وقد يمنع اه ولعل وجه المنع ان عدم الفائدة هنا من حيث الحكم على المجهول بخلاف عدم الفائدة فى نحو السماء فوقنا فانها من جهة تقرر ذلك عند السامع وفرق بينهما فتدبر (قوله لانها نكرة لا تحتاج الخ) مراد ابن مذموذ ان نكرتان لفظا ولا يحتاجان لمسوغ لكونهما معرفتين معنى اذ المعنى فى مارأيته منذ أومنذ يومان أمد انقطاع الرؤية يومان كذا قيل فتدبر (قوله من اظهرها أن من تبعيضية الخ) يلزم عليه ان الفريق المخل شامل لبعض المتأخرين وبعض آخر من غيرهم كما هو قاعدة من التبعيضية والبعض الآخر من غيرهم ليس الا من المتقدمين معان المتقدمين لم يعدوا المسوغات حتى يحصل منهم أو من بعضهم اقلال واخلال فالمتعين جعل من للابتداء أو زائدة على هذا الاحتمال الذى سلكه الا أن يقال ليس المراد بالمقل والمخل من وقع منه اقلال واخلال فى تعداد المسوغات فقط بل المراد بهما من وقع منه اقلال واخلال فى تعداد المسوغات أو غيرها ومن الاحتمالات ان من بمعنى فى أى فانحصروا فى فريق مقل مخل وفى فريق مكثر معدد لما لا يصح وفى فريق معدد لأمور متداخلة أو بمعنى عن أى فلم يخرجوا عن فريق مقل الخ (قوله قد يتوقف فى اندراج الخ) يمكن ادراجها فى العامة بغيرها اه شيخنا أى لانها واقعة بعد النفى معنى وان انتقض بالا اذا التقدير ما رجل الا قائم وفيه انه ليس المعنى ماذكر بل المعنى ان رجلا قائم لا غير فلا عموم فى الرجل على ان انما دالة على النفى والاثبات فالانتقاض حاصل أولا واعلم انهم قد ذكروا من جملة المسوغات قصد التنويع المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب لبست وثوب أجر

وكونها خلفا عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر و يعبر عن هذا أيضا بكونها صفة لمحذوف فهما موقوع واحدا لا اثنان وان يراد بها واحد مخصوص كقول أبي جهل اللهم حسن أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمر افساتريدون وكونها في معنى الامر كوصية لازواجهم وكونها أتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن قال ان امرأة قامت فلينظر مايدخل فيه ذلك وقد يقال لانسلم ان الاول موقوع وشاهده لايدل لاحتمال ان حاتمي لبست وأجر صفتان لاخبران والثاني داخل في التخصيص بالصفة لانه شامل لما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو واعبد مؤمن خير والموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم والصفة فقط نحو مؤمن خير من كافر فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه كما قاله الموضح والثالث غير مسلم وشاهده محتمل لحذف المبتدأ والرابع داخل في كونها بمعنى الفعل والخامس داخل في كونها جوابا بالسؤال اذ المراد سؤال ولو مقدرا فكانه قيل لما قيل ان امرأة قامت هل صدق هذا الرجل أم لا فأجاب بقوله رجل قائم بهذا المعنى وان قصد اللمناقضة (قوله ووجه تمريض هذا القول الخ) الاولى في بيانه ان تقديم النكرة يوجب نفرة المخاطب عن استماع الحكم واعراضه فلا يفيده الكلام وعند سماع الظرف ومامعه لا ينفر لتعينها للحكم بها وليس الوجه التخصيص حتى يتوجه ماذكره بقوله وقد يقال اه شيخنا (قوله فيوهم كلامه الخ) أي حيث مثل للثلاثة في جانب المحترز به واقتصر على اثنين في جانب المحترز عنه (قوله على تقدير اختصاصه) مقتضاه انه غير مختص وليس كذلك لان المسند اليه هو الضمير المستتر وهو صالح للاخبار عنه وأجاب شيخنا بأنه مبني على ان ضمير النكرة نكرة كما هو مبني تمثيل البهوتي ويمكن الجواب عن البهوتي بأن فساد التركيب من جهة اخرى لا يمنع صحة التمثيل نعم الاولى التمثيل بما نشأ فيه الفساد من جهة فوات الاختصاص فقط (قوله فينزل عليه) مثال المصنف بأن يراد بفتى كل فتى كما في علمت نفس أي كل نفس وفيه ان العموم حينئذ لم يحصل بواسطة الغير الذي قصده الشارح على ان قصد هذا المعنى هنا بعيد فالاولى الجواب الثاني (قوله أثرها الاضافة بمعنية) أي أثر هو النكتة على ماهو الاقرب (قوله وقيل المسوغ معنى العموم) أي الشمولي اذ المراد كل عبد مجازا وقيل وجه العموم ان المقصود الحقيقة وابن مالك أدخل قصد

الحقيقة فى العموم لوجودها فى كل فرد وفيه نظر يعلم من المحشى (قوله فيه نظر) يمكن دفعه بأن المراد انه لا يصح فى الثانى التصريح بالوصف على وجه التأسيس فلا ينافى الصحة على وجه التاكيد لما استفيد من صيغة التصغير (قوله فى كل يوم وليلة) استفيد منه ان أل استغراقية (قوله نظر علم مما أسلفناه) أى لان الحقيقة فى ضمن فرد ما عمومها بدلى لا شمولى فلا يصح التفريع وتعليله بقوله اذ ليس بعض الافراد أولى لا ينتج العموم الشمولى بل غايته منع التخصيص وقيل وجه النظر انه علم مما تقدم ان الحقيقة فى ضمن فرد ما قسيم للحقيقة التى فى ضمن كل فرد وذلك يفيد التغاير وقال شيخنا هذا النظر مبنى على ان التفريع فى كلام شرح الجامع منظور فيه لمجرد التحقق فى الفرد وليس كذلك بل هو منظور فيه الى عدم التعيين وعدم التعيين بعلة عدم الاولوية يقتضى عموم كل الافراد اذ لو خص بعض لكان أولى فيتعين والفرض عدم التعين اه وحينئذ فالعموم عند ارادة الحقيقة فى ضمن الفرد انما جاء بواسطة الدليل الخارجى بخلاف الحقيقة فى ضمن كل فرد فلا ينافى ما أفاده كلامهم من التغاير (قوله مجرورا) أرادبه الظرف (قوله بجعل نسبة الخ) أى فليس هنا ثم حكم على مجهول ابتداء حتى لا يفيد بل هو قيد لحكم على معلوم وبهذا ظهر انه غير تعليل المغنى اذ ذاك منظور فيه لكون الافادة جاءت من مخالفة العادة اه شيخنا (قوله وناقشه الشمنى الخ) تدفع مناقشته بأن سوق ترانى بعد الذئب يطرقها يقتضى ان المراد تراه لا من حيث ذاته بل من حيث ما يتعلق بها مما يسىء فأشعر المبدل منه حينئذ بالبدل وتقاضاه اه شيخنا (قوله غير ظاهرة) الصواب اسقاط غير لظهور التفرقة كالشمس اذ معناه ان الذئب اساءته قليلة وان اساءتى كثيرة اه شيخنا (قوله الا أن يقدر الخ) هو مفيد بلا هذا التقدير وحينئذ تزيد طرق الافادة عن ثلاثة الا أن يدخل فيما تحدد تأمل (قوله لتخصيص مدخولها) بالتأكيد فيه ان التأكيد للنسبة لا لمدخولها الا أن يقال المراد لتخصيص مدخولها بكون نسبته مؤكدة (قوله أو للاستفهام التهكمى) أشار به الى أن قول الشارح الخبرية ليس قيدا (قوله تمتطى الثعالب الخ) أى تجعلها مطايا لتركبها (قوله فى بيت قبله) هو

أيا هند لا تنكحى بوهة * عليه عقيقته احسبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب الاحمر فى سواد (قوله انه لا حاجة لما تكلفه الخ) محصله ان الحقيقة هى الذات والكلام

على حذف مضاف أى صفة الحقيقة أو يراد بها الصفة ولا تقدير وقوله أو على شئ من سببيه أى صفة من صفات سببيه ولا يخفاك ان الحاجة الداعية لذلك هى ان المقصود من الخبر والصفة ما فهما عما قام بالذات لا نفس الذات فقوله لا حاجة الخ غير مسلم اه شيخنا (قوله لاقتضائه الخ) لعل وجهه فهمه ان الكلام على حذف مضاف وفى اما باقية على عالها أو بمعنى من والتقدير ولما لم يصل درجة الصفة المندرجة فى درجات وجوب التأخير أو الكائنة منها وهذا يفيد ان للوجوب درجات منها دون ذلك ودفع هذا الحشى بأن المعنى ليس على ذلك بل على ما بينه (قوله الى تعين الاعرف) أى ولو كان مجهولا والمعلوم غيره (قوله والتحقيق الخ) حاصله انه جعل المبتدا منوطا بالاعرف تقدم أو تأخر فى ثلاث صور علم المخاطب بالمبتدا والخبر جهلهما بغير الاعرف مع علمه بالاعرف وجعله منوطا بالمعلوم للمخاطب تقدم أو تأخر فى صورتين جهله بالاعرف مع علمه بغيره تساويهما تعريفا فقوله أو لغير الاعرف عطف على قوله لهما وقوله والمعلوم له فى المحلين عطف على الاعرف فى قوله هو الاعرف وقوله غير الاعرف نعت للمعلوم قبله وعند التأمل تجد المعول عليه أولا فى الابتدائية هو المعلومية فمتى كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا فالمبتدا هو المعلوم سواء كان أعرف أو غير أعرف أو ما وان استويا فى المعلومية أو عدمها عول على الاعرفية هذا ما يتعلق بالصور الخمس وسيأتى الكلام على البقية (قوله عند علم المخاطب الخ) معنى كونهما معلومين انهما مقرران عند مخاطبك وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم بأحدهما على الآخر فالمجهول له النسبة وذلك لانه وان علمهما يجوز كونهما متعددين فى الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود بحسب الذات ومعنى جهله بهما عدم تقررهما عنده فلا ينافى انه متصور للطرفين لان الحكم على الشئ وبه فرع تصوره اه أمير (قوله فان علمهما الخ) بقى عليه ما اذا جهلهما وبه تتم الصور سبعة وحاصلها انهما ان اختلفا تعريفا بأن كان أحدهما أعرف والآخر غير أعرف فامان يستويا علما أو جهلا أو يعلم الاعرف ويجهل غيره أو بالعكس وان استويا تعريفا فامان يستويا علما أو جهلا أو يعلم أحدهما ويجهل الآخر ومحصل أحكامها ان الحكم للمعلوم والا فللاعرف فان استويا تعريفا وعلما أو جهلا فالحكم للمتقدم (قوله وجهل النسبة) هذا لابد منه

فى الجميع (قوله وردّ بأن المعنى الخ) يعنى ان تعيين الاسم للابتداء والصفة للخبر انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة على الامر النسبى متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذى له هذه الصفة صاحب هذا الاسم فما قيل ان النزاع على تقدير هذا المعنى لفظى وهم اه عبد الحكيم (قوله صاحب هذا الاسم) قد سبق الى الوهم ان تأويل زيد صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج الى التأويل المذكور انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى ومحصله ان التأويل المذكور ناشئ من خصوص المثال المذكور لا من كون الخبر جامدا لان المقصود الحكم على الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملاحظته باعتبار مفهوم مجهول اتصاف الذات به كيلا يلزم حمل الشئ على نفسه وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص ووجه ذلك ان زيدا مثلا ذات متأصلة فى الوجود ينتزع منها معان كلية تحمل هى عليه ولا يحمل هو على شئ منها يظهر ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة فالحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ماهو موجود بالتبع بما هو موجود بالاصالة وان كان الاتحاد من الجانبين وأما سلب زيد عما عداه فهو صحيح لكنه ليس بحمل حقيقة وما وقع فى بعض كتب الميزان من ان الجزئى الحقيقى محمول على واحد دون كثيرين كلام ظاهرى كذا فى المطول وحاشيتيه للسيد وعبد الحكيم (قوله قال بهاء الدين السبكى الخ) قد به أيضا الرد على الفخر فهو تقوية لصاحب التلخيص فى الرد عليه وان كان فيه أيضا رد على صاحب التلخيص بأن الدال على الذات هو أل والصفة دالة على المعنى (قوله هو ما يعلم المخاطب الخ) أى ولو كان غير أعرف (قوله والاستواء) فى نوع التنكير عطف على قوله الاستواء فى جنس التعريف فهو من مدخول المراد (قوله نكرة محضة) فيه انه لا يصح حينئذ الابتداء بأحدهما لعدم المسوغ الا أن يمثل له بما رأيته مذيوما أو منذ يومان بناء على ظاهر كلام ليس المتقدم لكن فيه انه يتعين ابتدائية مذ ومنذ سواء قدما أو أخرا (قوله فلا يؤثر الاستواء) أى فى منع التقديم بل تجعل المسوغة مبتدا

وغيرها خبرا تقدم أو تأخر (قوله بخلاف الوصف) مثله اسم الفعل لجريان ماذكر فيه وقد يفرق بينهما بأن أزيد قائم مفيد للدوام لا للتقوى لان الوصف مع ضميره المستتر من قبيل المفرد فليس الا اسنادا واحدا لزيد وعند تقديم أقائم وفاعلية زيد لم يفت هذا الغرض وزيد هيهات مفيد للدوام وللتقوى لان اسم الفعل مع مرفوعه جملة فى محل رفع خبرا ذهبهات وحده لا يتأثر بالعوامل وعند تقديم هيهات وفاعلية زيد فات غرض التقوى لخروج التركيب عند التقديم من اسمية الى اسمية اخرى مضمران فات الغرض من الاولى كالخروج من الاسمية الى الفعلية لان المدار على فوات الغرض وعدمه (قوله أو الوصل بنية الوقف) أى فيأتى بالالف فى الوصل ناويا الوقف عندها (قوله أى وجودا المحذور الخ) ومحل كلام الشارح اذا كان المخاطب يعرف الجادة ولم يكن من أهل لغة كاكونى البراغيث اذا حمل عنده على التقديم اكثر من هذه اللغة أما اذا كان لا يعرف الا لغة اكلونى البراغيث أو كان من أهلها فالظاهر المنع لوجود اللبس حينئذ اه شيخنا (قوله وأول العجز عليهم) أى أول الشطر الاخير لفظ عليهم فيكون البيت هكذا

فيارب هل الابلك النصر يرتجى * عليهم وهل الا عليك المعول

(قوله مانعة من ذلك) أى من كونه فاعلا وقوله لانه أى المذكور من الجار والمجرور وأيضا الا مانعة من الاعتماد قاله بعضهم ولا ينافيه ماتقدم عن التصريح من انه لا يضر الانتقاض ولذلك صح كون الزيدان فاعلا بالوصف فى قولك ماقائم الا الزيدان لان الانتقاض هنا قبل العامل فيضر بخلافه بعده كما فى المثال المذكور تأمل (قوله وان كانت من موصولة) قيل انها شرطية وفعل الشرط كان الشأنية محذوفة وجملة جر برخاله خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ ولذلك لم يسلكه المحشى رحمه الله (قوله وبالضم والتصرير ان للمادة) من حيث هى فان أراد بيان ما فى البيت صح الا أنه يكون موقوصا اه شيخنا (قوله منه ضمير الشان قال الشاطبى فان قلت كيف يكون ضمير الشان من الاسماء اللازمة للصدر وأنت تدخل عليه العوامل نحو كان وان فانك تقول كان زيد قائم وانه زيد قائم وأدوات الصدر اذا كانت أسماء لا تدخل عليها العوامل الا متأخرة حيث يمكن تأخيرها فالجواب ان ملازمة الصدر فى كلامه محتملة لان يراد بها امتناع سبقية العامل لها كاسماء الشرط والاستفهام وان يراد بها ما يلزم الصدر بالنسبة الى جزأى الجملة خاصة وعلى هذا الثانى يدخل

ضمير الشان ثم أورد على ذلك ان حمله على هذا الشأن غير مستقيم لدخول جميع ماتقدم من قوله فامنعه حين يستوي الجزآن الى هنا لان المبتدا فيها لازم الصدر بالنسبة الى جزأي الجملة وأطال في ذلك فراجعه (قوله وما أشبهه) أي في ان كلا مفسر بجملة ولو بحسب الظاهر (قوله نحو كلامي الخ) أي من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كنطقي الله حسبي (قوله كما في التسهيل عبارته ويجوز تقديمه) أي الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر الى ان قال ولم يكن ضمير الشان أو أشبهه وعلل ذلك على باشا بانه لو أخر ضمير الشان لخرج عما وضع له من التفخيم بذكر الابهام ثم التفسير ولو أخر كلامي عن زيد منطلق لم يفد شيئا ضرورة علم السامع بذكره أولا انه كلامه فان قلت كلامي كلامي اه فأنت تراه لم يصرح بانه من قبيل لازم الصدر وقد لا تسلم عدم الفائدة تدبر (قوله فمن مجردة الخ) ومعنى غلام من يقم أقم معه ان يقسم غلام الشخص أقم معه أي مع ذلك الغلام قاله بعضهم (قوله وبقيت أشياء الخ) انظر ما وجه الوجوب فيها (قوله على لغة الاهمال) أما على لغة الاعمال فالخبر متأخر قطعا لاشتراط الترتيب وأيضا الكلام في المبتدا والخبر بحسب الآن (قوله اعترض بان هذا معلوم الخ) اسم الاشارة راجع لالتزام تقديم الخبر في نحو عندي درهم الخ واليه يرجع الضمير في قوله بان ذكره وحينئذ فكان المناسب ان يزيد لفظ الى آخره ووجه الاعتراض ان ظاهر قول المصنف كعند زيد عمرة انه لا يصح الابتداء بالنكرة في هذا المثال ونحوه الا عند التقديم فيعلم انه واجب فيغني عما هنا (قوله فان أمكن صح) المناسب في التعبير فانه يصح حينئذ تأخير الخ (قوله في الصورتين) أي فيجب فيهما التقديم أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلانهم يرون تقديم الخبر الفعلي اه شيخنا (قوله وأما قول البعض الخ) عبارته الاولى ابقاؤه على ظاهره ويكون احترازا عما اذا عاد الضمير على ما اتصل بالخبر فان فيه تفصيلا ان لم يمكن تقديم المفسر وحده بان كان مجرورا أو مضافا اليه وجب التأخير والا جاز كنافع عمرا علمه اذ يجوز ان يقال عمرا علمه نافع ومثل هذا وارد على تقدير المضاف اذا الملابسة أعم من ان تكون بالاضافة أو غيرها الا أن يقيد الملابس بما لا يمكن فصله وفي التسهيل وتقديم المفسر أي وحده على المبتدا ان أمكن صحح أي لتأخير الخبر سواء كان جائزا نحو زيدا أجله محرز أو واجبا نحو زيدا أجله أحرز خلافا للكوفيين الاهشاما ووافق الكسائي في جواز الاول

دون الثانى اه ووجه عدم استقامته ان ابقاء المتن على ظاهره لا يتم الا اذا كان هناك فى الامثلة اعادة للضمير على نفس الخبر وليس كذلك بل جميع الامثلة فيها الاعادة على الملابس حتى على التمرة مثلها زيدا بناء على ان الخبر هو الجار والمجرور كما هو مبنى التمثيل لان المجرور جزء الخبر والجزء ملابس للكل نعم ان أراد الحفنى بعوده على الخبر عوده على جزئه وبعوده على ملابسه عوده على ما هو خارج عنه كالمضاف اليه فى على عين حبيبها والمفعول فى نافع عمرا علمه والمجرور فى على التمرة مثلها زيدا بناء على ان الخبر المتعلق استقام كلامه لكن كلام الشارح وغيره يفيد ان العود على جزء الخبر من قبيل العود على الملابس لكن لا يلزم الحفنى الموافقة اذ هو اعتبار صحيح تدبر وليس عدم الاستقامة من جهة ان صواب قوله وجب التأخير وجب التقديم لان مراده كما هو ظاهر تأخير المبتدا لا تأخير الخبر فتأمل (قوله ما لو قرن المبتدا بفاء الجزاء) قيد بذلك لصحة ما قاله والا فلو قصد ادخالها على الخبر لصح تأخيره بان تقول أما زيد فعندك (قوله أو كان الخبر اسم اشارة الخ) انظر ما وجه وجوب تقديم الخبر هنا مع رأيت فى الهمع الرابع ان يكون اسم اشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا (قوله أى بعينه) أى من حيث كون المدلول معينا بان تدل القرينة عليه فيتعين الدال حينئذ باعتبار تعين المدلول لا باعتبار تعينه فى نفسه ولا باعتبار تعينه للابتدائية أو الخبرية بدليل انه يصح فى الجواب بدنف تقدير زيد وتقديره وكما سيأتى وبدليل مسئلة الدوران المذكورة بعد أو يقال فى مسئلة الدوران ان التعيين حاصل باعتبار قرينة كل واحد على حدتها تأمل (قوله أى غير ممتنع الخ) هذا غير ملائم لقول الشارح واعلم ان حذف المبتدا الخ المفيد حتم الجواز على مقابل المنع والوجوب معا الا ان يقال ان قوله كما سلف أى فى التفصيل بقوله كما تقول زيد فى جواب الخ وقوله وهذا شروع فى بيانه أى تفصيلا فلا ينافى تقدم القسمين اجمالا فى قوله وحذف ما يعلم جائز (قوله بوجوب حذف المبتدا) لم يذكره المصنف فى التفصيل بل ذكره الشارح فى التنبيه الآتى (قوله والا بمعنى لكن) أى فهو استثناء منقطع (قوله وهو مبنى على ان كيف الخ) أى الذى هو قول السيرافى والا لاخفش قوله وهذه عبارة يس أول المصنف قوله انها ظرف بانه ليس معناها انها فى محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها فى تأويل ما يسمى ظرفا

وهو

وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال واستحسنه فى المغنى وأيده وحينئذ تكون فى محل رفع عند يس أيضا و يكون تفسيرها المطابق للفظها فى كيف أنت أصحيح أنت وفى كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكبا أو ماشيا و يكون تفسيرها بقولهم على أى حال أو فى أى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قوله كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذهى سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب ان يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه كذا قال بعضهم عازيا للدماميني وقوله ويكون تفسيرها المطابق للفظها الخ) أى المطابق له من حيث الرفع أو النصب والا فليس فى ذلك التفسير تفويض لخصوصه (قوله ونصب مع غيره) أما على الحال كـكيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل فعله (قوله والمراد بالوصف عليها اللفظ الخ) وعلى هذا يكون المقصود بذف الواقع فى الجواب لفظه وهو لا يناسب كلام المصنف اذا التقدير على هذا نعته دذف لا زيد دذف الا ان يقال التقدير زيد دذف على حذف مضاف أى نعت زيد تأمل (قوله ولعل كلام الشارح مبنى على هذا) أى فيصح تقييده حينئذ لعدم ورود صحة الجواب بنعم لانه لا حذف معها على هذا القول (قوله لاقتران الخبر بالفاء الخ) بناه على ان فعدتهن ثلاثة أشهر خبر وجواب الشرط محذوف وهذا مما لا داعى اليه بل هو جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدا ومعنى اربتم شككتم فى عدتهن ماهى (قوله لان المتقدم) بفتح الدال كما لا يخفى (قوله و يكون العلم بالمحذوف الخ) أى والايراد والجواب عنه لا يتمان الا ان جعل قوله للعلم به علة لوجوب الحذف لانه هو الذى يخالف فيه المطلق المقيد فيحتاج حينئذ للفرق بينهما بان الحذف فى المطلق بمقتضى لولا وفى المقيد بالقرينة الخارجية بخلاف جعله علة لاصل الحذف فان المطلق والمقيد مستويان فيه فلا ايراد ولا جواب على هذا والسيد الحفنى جعل قوله للعلم به علة لاصل الحذف وسد جوابها مسده علة لوجوبه ثم ذكر الايراد والجواب المقتضيين ان قوله للعلم به علة لوجوب الحذف مع انه معترف بانه علة لاصله فاختل كلامه هذا توضيح مراد المحشى (قوله علة لحذفت الخ) يصح جعله علة لقوله موقع مفرد أى انما كان الموقع للمفرد

لتقدم المعنى الذى كنى به عنه (قوله وان مشى على وروده الخ) عبارة الحفنى قوله للعلم به علة للحذف والمراد ان ذلك معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب وعلى وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك علم ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وبما ذكرناه سقط ماقيل ان العلة موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه لان علم ذلك من القرينة لا من مقتضى لولا قوله وسد جوابها مسده علة لوجوب الحذف أى فيكون عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض اه فأنت تراه موافقا فى التعليلين والايراد الذى أورده انما أورده على صحة الحذف أى ان القرينة الدالة على الكون المقيد لا تكفى فى حذفه فلا يصح حذفه لانها ليست بمقتضى لولا والحشى رحمه الله فهم منه خلاف ذلك حيث جعله محط الاشكال مع ان الحذف غير واجب ورتب عليه ثم دفع الاحتياج اليه مما يجعل للعلم علة للحذف وقوله ولهذا قال سم الخ عبارة سم ليست نصا فى دعواه بل يمكن ان المراد منها ماقرره الحفنى وقوله نعم قد يقال الخ هذا لا يقال على عبارة الحفنى حتى يحتاج لجوابه المستعان فى صحته بالله اذ لا حذف على عبارته حتى يكون واجبا أو غير واجب اه شيخنا لكن يرد على الحفنى بناء على هذا الفهم ان عدم كفاية القرينة فى صحة الحذف لا يقتضيه عقل ولا نقل مع مخالفته للظاهر والمنصوص عليه فالظاهر مافهمه الحشى منه وتقدم بيانه فتأمل (قوله تحكم عموع اذ دلالة لولا أتم لانها مغيرة لمعنى الكلام عن أصله بافادة التعليق وماجاء جواب الا لاجلها اه شيخنا (قوله وله ذا قال سم الخ) أى ولاجل لزوم التحكم على الشق الثانى قال سم الخ أى لجعل المعتبر الدلالة من الكلام وذلك صادق بالدلالة من نفس لولا ومن غيرها من أجزاء الكلام فهما على حد سواء فى اقتضاء وجوب الحذف وجعل المنفى القرينة الخارجية عن الكلام رأسا فقط ولو كان المعتبر فى الدلالة لولا دون غيرها من اجزاء الكلام اقال مدلولا عليه من لولا لا من خارج عنها حتى يصدق الخارج بغيرها من أجزاء الكلام وبالقرينة الخارجية عن الكلام رأسا (قوله اللهم الا أن يمنع الخ) استعان فى هذا الجواب بالله تعالى لانه يقال عليه ماوجه المنع فان كان قيام القرينة مقامه فمكانها السادة فلا يسد الجواب بخلاف لولا فانها لا تقوم مقامه ولا تسد مسده اضعفها عن أداء

معناها

معناها والقيام مقامه فى الدلالة على المعنى وردان هذا ليس معنى السد بل معناه مايأتى له الا أن يمنع الحصر فى المعنى الآتى اه شيخنا (قوله فان قلت الخ) هذا مبنى على رجوع ضمير يسكه لكل عضب ولك ارجاعه لما رجع اليه ضمير منه والمراد بسيلانه على هذا خروجه من الغمد لا الاذابة تدبر (قوله لسال منه) أى من الغمد على الارض (قوله فالمعنى سيلان خاص) وهو سيلانه من الغمد على الارض واما المثبت أولا بقوله يذيب فهو سيلانه وتبعه فى نفسه داخل الغمد للرعب والفزع من هذا السيف الممدوح (قوله وردبأنه يؤدى الخ) هذا لا ينهض مع جزمهم بأن ماهنا مروى بالمعنى لقيام الدليل عندهم على ذلك انما الناهض مابعده ولذلك اقتصر عليه الحفنى اه شيخنا (قوله وردبه شيخنا الخ) هذا ظاهر لان أباحيان أسقط الاستدلال بمجرد الاحتمال ولا يلايم مانحن فيه من الجزم بالرواية بالمعنى اه شيخنا (قوله فى غير مالم يدون الدواب) حذف غير بقرينة قوله اما ماد ون وبعد ذلك فقد يتوقف فى عدم جواز الرواية بالمعنى لمن بعد الصدر الاول ويمكن حمله على ماذا نقل ديوانا كصحيح البخارى وكتبه بالمعنى وترك الفاظه اه شيخنا الباجورى وهو شامل لما اذا لم ينسبه لصاحب الديوان مع بيان انه مروى بالمعنى ولما اذا نسبه له أو لم يبين انه بالمعنى والاولى يتوقف فى عدم جوازها ولعل وجه المنع فى الاخيرة اللبس بتبادر خلاف الواقع ووجه المنع فى الصورتين الباقيتين ظاهر لكنه ليس خاصا بالاحاديث فالظاهر ان مرادا بن خلدون ان الصدر الاول تجوز لهم الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لعدم تدوين الكتب الموجب لعسر نقل الالفاظ بعينها واما من بعده فلا تجوز له الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لتدوين الكتب فلا يعسر نقل الالفاظ بعينها واما الرواية بالمعنى مع التنبيه على انها بالمعنى فالظاهر انه لا خلاف فى جوازها تدبر (قوله كقول زهير) أى وقولها

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزحزح من هذا السرير جوانبه

وقول الزبير بن العوام فى زوجته أسماء وكان ضرابا للنساء

ولولا بنوها حولها لخبطتها * كخبطة عصفور ولم أتلعثم

وقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم أشعر من لبيد

والذى عليه المعول ان الشافعى من العرب العربا ء فصح حينئذ أن يستدل بكلامه فى النحو (قوله لولا زهير جفا فى الحلم) تمامه * ولم أكن جانحا السلم ان جنحوا * (قوله وعدم التزلزل الخ) هذا الظاهر فى الآية لا فيما نحن فيه اذ عدم التزلزل لا يعقل فى المعانى بل فى المحسوسات الا أن يراد به معنى يناسب المعنى (قوله انما جاء من مادة الخبر) هذا مسلم فى المثال لا فى البيت لان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو مع مدخولها ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت يلتقيان بالفعل كانت الواو مع مدخولها ظاهرة فى المعية فيكون ذكر الخبر شاذا قاله بعضهم (قوله بل يجوز ان دل الخ) نحو زيد وعمرو وأردت مقترنان فانه يجوز حذفه اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على المتعاطفين معنى الاقتران وجاز ذكره لان الواو مع مدخولها ليست ظاهرة فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله (قوله أو للمفعول) نحو ضربى زيد قائما (قوله فيجب رفعه) لعل المراد انه لا يصح النصب مع الحذف فلا ينافى صحة النصب مع ذكر جملة كان مع الظرف على الاحتمال الثانى فى كلامه بل هو الا وفق بالمعنى أكن ظاهر كلامهم عدم صحة النصب أصلا (قوله كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم الخ) أى حالهم المستمرة وشأنهم اللازم لهم انهم اذا حصل لهم ماذكر فى المستقبل فعلوا ماذكر فيه أو انهم اذا حصل لهم ماذكر فى وقت ما فعلوا ماذكر (قوله لكن الظاهر عندى الخ) قيل لينظر ما معنى البيت على كل فان مقتضى مقابلة خير بشر والرضى بالغضب أن يقول وشر قربى منه الخ اه وقد يقال المعنى اقترابى الذى هو الخير حاصل اذا كان راضيا وبعدى الذى هو الشر الذى اذا كان غضبانا فافعل التفضيل على غير بابه أو هما صفتان مشبهتان وعلى كل فالاضافة من اضافة الصفة للموصوف أو المعنى أحسن أفراد قربى حاصل اذا كان راضيا والحسن اذا كان غير راض وتظير ذلك يقال فى الشطر الثانى فقصد بالشطر الاول بيان أحوال القرب كما قصد بالثانى بيان أحوال البعد وعليه فافعل التفضيل على بابه والاقتراب هو امتثال الاوامر واجتناب النواهى والبعد عدم ذلك وكل قد يحبه رضى وقد يحبه غضب ومبنى القيل ان افعل فيهما على غير بابه أو صفة مشبهة والاضافة على معنى من وان الاقتراب لا يكون خيرا الا فى حال الرضى وما كان منه فى حال الغضب لا يكون الا شرا (قوله وفيه ان الفصل الخ) أى

فكان الاولى التعليل بأنه لا يصح الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله (قوله بقوات المعنى الخ) أى ان الحصر المخصوص وهو حصر المبتدا فى الخبر المقيد بالحال فات على كلام الكوفيين بل الحاصل على رأيهم حصر آخر وهو حصر المبتدا المقيد بالحال فى الخبر وليس مراده انه على كلام الكوفيين لا حصر أصلا كيف وطريقه موجودة (قوله فى كونه حال الاساءة) أى فى حصوله حال الاساءة وهذا من المحشى اما قصر للمسافة أو جرى على ان محط الحصر قيد الخبر الذى هو الحال فلا يقال كان الواجب أن يقول فى حصوله فى وقت وجود العبد فى حالة الاساءة تأمل (قوله ولعل وجه افادة الخ) هذا الوجه لا يظهر الا اذا كان المصدر مضافا وهو غير لازم كما تقدم للمحشى فيكون الاعتراض عليهم بفوات المعنى المقصود انما هو بالنسبة لبعض التراكيب والوجه العام أن يقال ان الحال على غير رأيهم قيد للحكم والقيد يفيد الحصر واما على رأيهم فلا يكون قيد للحكم بل هو من عنوان المبتدا والحكم على خاص لا ينافيه على غيره اه شيخنا وفيه ان ذلك فى خاص بنفسه نحو زيد قائم لا فى خاص بقيد زائد عليه نحو الحيوان الناطق انسان فانه مقيد ان غير الناطق ليس بانسان مع ان الناطق قيد للمحكوم عليه ومانحن فيه من قبيل الثانى (قوله الاضافة للبيان الخ) لم يذكر احتمال التنوين نظير ما تقدم لانه عليه يتبادر ان ذى صفة لضمير مع انه معرفة والمنعوت نكرة وان كان يحتمل البدلية (قوله وجب النصب وذكر الخبر) فيه ان شروط المسئلة السابقة وجودة فكان الواجب حذف الخبر لاذكره ويرشحه بحث المحشى فى القيل الآتى (قوله أوضربه شديدا) أى على كلام الاخفش وفيه ان هذا الاسلوب الغرض من قصد جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر اذا الضمير المستتر فى الخبر هو الضمير فى كان تأمل (قوله وذكر الخبر) فيه مامر (قوله أى فى زيد قائما الخ) اما فى حكمك مسمطا فلا مانع من تقدير حاصل اذا كان مسمطا (قوله على غير القول الخ) خبر التقدير وغير ذلك القول هو القول بأنها حرف أو ظرف زمان فظاهره انه يقدر ذلك على القول بأنها ظرف زمان ولا تجعل هى خبرا لئلا يلزم الاخبار بالزمان عن الجثة (قوله اذا كان المجرور ضمير المخاطب) هذا التقييد والتعليل بعد انما يجريان فيما اذا كان المجرور مبنيا للمفعول وكان المصدر نائبا عن فعل المخاطب نحو سقيا لك أى اسق يا الله لك يا زيد أما اذا كان مبنيا للفاعل نحو سقيا لك أى اسق يا الله لك يا الله او سقى الله لك يا الله فلا يظهر التعليل

فيه بما ذكر ولا يحتاج للتقييد المذكور وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وكان المصدر نائبا عن فعل الغائب نحو سقيا لك بمعنى سقاك الله وحاصل المقام انه لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر المذكور في صورة بيان المفعول لامتناع خطأ بين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل المخاطب وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير فعل المخاطب كسقيا لك أي سقاك الله وشكرا لك أي شكرك الله أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد أي اسق يا الله زيدا كانت اللام لتقوية العامل ومدخولها معمولا للمصدر وفي صورة بيان الفاعل لان الفاعل لا يجر باللام وأيضا فاعل فعل الامر لواحد لا يكون بارزا ولا اسما ظاهرا فكذا المصدر النائب عنه ان كان نائبا عنه هذا ان جعل المجرور فاعلا للمصدر فان جعل تأكيدا للفاعل المستتر فيه فلا يصح أيضا لان المؤكد لا يجر باللام ولا فرق في مبين الفاعل بين أن يكون ضمير خطاب أو اسما ظاهرا ولا بين كون المصدر فيه نائبا عن فعل المخاطب أو غيره لعموم العلة وبهذا تعلم ما في تحقيقه رحمه الله اه شيخنا بتصرف (قوله وقيل للاشعار الخ) وجهه ان تغيير اللفظ بالحذف علامة على تغيير المعنى من صفة الخبرية الى صفة الانشائية وفي الجامي وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غيرذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك اه وحاصله انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير الاعراب المألوف زيادة تنبيه وتحريض للسامع على الاصغاء اليه لتوجيه الخواطر الى الحوادث وذلك لشدة الاهتمام بالمدح أو الذم أو الترحم فكان القاطع للوصف أرادان هذا الوصف امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم ولو ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير فلا يطلب نكتة التغيير (قوله وسده مسده) تقدم له ان وجوب حذف المبتدا لا يشترط فيه سد شئ مسده (قوله موهمة اه لا تعرفه) هذا انما يظهر لكل الظهور اذا جعل حنان من كلام الشاعر وقدر المبتدا لفظ وقولها مثلا وأما لو جعل من كلامها وقدر المبتدا لفظ أمري كما فعل الشارح فلا (قوله بقية قوافي الخ) قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

(قوله فيخرج هذا المثال) أي فانه يصدق فيه ان يقال بعضه أسود وبعضه أبيض

بخلاف الرمان حلوحامض (قوله فقول البعض الخ) عبارته قوله وان يتوسط الخ أى وان يتقدّما على المبتدا هكذا قال بعضهم ولا وجه له اه فقوله ولا وجه له ان كان مراده انه لا وجه لاستدلال بعضهم بامتناع ان يتقدّما كما هو المتبادر من العبارة كان كلامه مسموعا اذ لا وجه لهذا الاستدلال لان امتناع تقدمهما لا يدل على وحدة كما لا يدل على تعددوان كان مراده انه لا وجه لهذا الحكم وان كان منقولا عن الاكثر الذى عبر عنه بالبعض اذ الاكثر بعض كان مسموعا أيضا ولا يندفع الا ببيان الوجه ولم يبينه المحشى ولك ان تقول فى بيانه هو جار مجرى الامثال فلا يغير عما ورد وقد فهم المحشى ان مراده انكار هذا الحكم الذى قاله بعضهم بأنه غير ثابت فرد عليه بنقله عن الاكثر تأمل اه شيخنا بتصرف (قوله فى داره) لا حاجة اليه لاغناء ضمير ضاربته عنه (قوله وفيه بحث أبديته الخ) عبارته فيها وهذا الذى ذكرته من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كان العبرة عند تعدّد الصفة بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدا مضاف الى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبه اسم الشرط فى العموم واستقبال معنى مابعده اه وفيه انه ليس مشبها لاسم الشرط عندهم ولو نظر للصفة الثانية لما سيأتى له عند قول الشارح فلوعدم العموم من ان معنى عدم العموم عندهم تقييد الصلة أو الصفة أو الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له درهم فكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بمنزلة كل رجل كريم يأتينى فالفاء فيه على القليل لفقد الشرط ولا يدار الامر حينئذ على تردد العبرة فالحديث لا يتأتى اجراؤه على الكثير على طريقتهم نعم على بحثه الآتى يكون من الكثير على أحد تردديى العبرة وسيأتى مافيه فتأمل اه شيخنا (قوله اما بتقييد الصفة الخ) الظاهر ان مثل هذا التقييد ما اذا اريد بالموصول أو الموصوف معهود معين أو الجنس واشتراط العموم انما هو لجواز الدخول فى الاغلب كما فى عبد الغفور حيث قال فى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الخ ما ملخصه ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فررمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وهو أمر متعين لا عموم فيه ولا ابهام وصحة دخول الفاء مبنية على العموم الذى هو وجه الشبه بأسماء الشروط حينئذ تكون فاء فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها فى جميع خبر المبتدا قلنا قال الشيخ

الرضى لايجب العموم فى الموصول نعم الاغلب العموم اه وفيه فى موضع آخر جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها المضى لكنه قليل (قوله لا وجه لارادة الى ان قال لانها توجد الخ) لا يسلم فان تقييد فعل الشرط لا يخرج اسم الشرط عن عمومه فمعنى من يقم فى المسجد ان يقم فى المسجد شخص فشخص على عمومه الاصلى بخلاف الذى يقوم فى المسجد فان تقييد الفعل يخرج الموصول عن عمومه لان الصلة لبيان الموصول فذكر القيد بعد الصلة العامة بدون هذا القيد مفيد للاعراض عن اعتبار عموم الموصول فتنتفى المشابهة باسم الشرط اه شيخنا (قوله لزوال شبه المبتدا الخ) الاولى لضعف شبه المبتدا الخ (قوله بخلاف بقية اخوات ان الخ) أى كلعل وليت فانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية (قوله يعم جميع مدلولات اخواتها) أى حتى ليس (قوله لا فعيل) أى والغالب فى المضموم فعيل فلا يرد كل بالضم فهو كامل وقد يقال ان كامل اسم فاعل كمل بالفتح أو بالكسر (قوله كلازم التصدير) أى كاسم الشرط والاستفهام ودخل تحت الكاف أيمن فى القسم بناء على جواز جعله مبتدا أو خبرا أما على انه لا يكون الا مبتدا فهو داخل فى قوله ومالا يتصرف (قوله الا ضمير الشأن) نحو كان الناس نصفان (قوله كالمخبر عنه دخل) تحت الكاف بقية الصور المتقدمة لحذف المبتدا وجوبا (قوله بأن يلزم الابتداء) فالمراد بعدم التصرف هنا ما لازمته للابتداء بان لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا لالزوم صيغة واحدة والا ورد من وما الموصولتان فانهما ملازمان لصيغة واحدة مع جواز دخول كان عليهما (قوله كطوبى الخ) أى وويل للكافر واقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء لجريانها مجرى الامثال لا تغير ودخل تحت الكاف أيضا ما لزم الابتداء بغيره كمحبوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وردّ مذهبهم الخ) سيأتى عنهم ان الخبر منصوب على الحال والظاهر انه حال من الاسم وحينئذ يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها فالعامل فى الحال كان والعامل فى صاحبها الخبر الذى صار الآن حالا ولا يسوغ لهم ان يقولوا ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها لثلا يلزم عمل الشئ فى نفسه وهو باطل ولو اعتبر انه عامل باعتبار كونه خبرا فى نفسه باعتبار كونه حالا و يلزم عليه أيضا ان يكون الفعل معملا عن العمل رأسا وليس فى معنى الحرف ٧ وما يرد عليهم اتصال الضمير بها نحو

كان واخواتها

٧ قوله وليس فى معنى الحرف احترازعن ليس فانها تعمل لكونها بمعنى الحرف وفى العبارة تورية اه منه

كانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله (قوله يناقض آخر الكلام أوله) أى لان أوله يفيد الحصول فى الماضى وآخره يفيد الحصول فى الحال ان اعتبر زمن الطلب أو الحصول فى المستقبل ان اعتبر زمن المطلوب ثم هذا اذا كان العامل الناقص فعلا ماضيا أما اذا كان مضارعا فان أريد به الاستقبال فلا تناقض ان اعتبر زمن المطلوب فان اعتبر زمن الطلب فالتناقض حاصل وان أريد به الحال جاء التناقض ان اعتبر زمن المطلوب ولا تناقض ان اعتبر زمن الطلب نعم يلزم التكرار لاستفادة الزمن مرتين فيستغنى عن الفعل الناقص لعلم الزمن من الخبر فلعل هذا هو المانع بالنسبة لما ذكر ومقتضى هذا أن لا يصح كون الخبر جملة مضارعية مع كون الناقص مضارعا أيضا للزوم التكرار والاستغناء ان أريد منهما الحال أو الاستقبال الا ان يقال فيه الاجمال والتفصيل والتناقض ان أريد الحال من أحدهما والاستقبال من الآخر وكذا كونه جملة ماضوية والناقص ماضيا للزوم التكرار والاستغناء الا ان يقال قد يكون الناقص مفيد التقادم وهذا كله فى كان أما غيرها فيقال ان ليس لا تناقض ولا تكرار فى وقوع خبرها جملة طلبية لان زمن الحال المستفاد منها انما هو للنفى والزمن المستفاد من الخبر الذى هو الحال أو الاستقبال انما هو للطلب أو المطلوب على ان فيها فائدة افادة الانتفاء على أى حال وأما البقية المفيدة لحدث خاص كالتحول فى صار والاستمرار فى نحو مازال وزمن خاص مأخوذ من المادة كوقت الصباح فى أصبح فلا يخفى عايك الكلام فيها الا ان يقال لعل المانع فى غير كان أمر آخر كأن يكون النفى لا يرتبط الا بالنسبة الخبرية أو الحمل عليها لانها أم الباب فليحرر (قوله والمنفى بما) أى سواء كان مما يشترط فيه النفى وشبهه كزال أولا أخذا مما بعده (قوله قد يكون جملة) أى ولو بحسب الظاهر كجملة المقول (قوله ومعنى كان) أى مع معمولها (قوله لخفة الفتح قد يقال) هو وان كان أخف من بقية الحركات لكن السكون أخف منه (قوله بل كان يلزم الخ) فيه انه لا يلزم لان القلب تصرف والحرف وشبهه كايس فانها تشبهه فى الجمود والمعنى من الصرف برى (قوله بضم اللام) أى فهو من باب ظرف نقلت حركة الياء الى اللام بعد سلب حركتها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وحكى الفراء الخ) هذا يدل لما قاله الجمهور من ان أصلها الكسر وقولهم لست بفتح اللام لا يدل لكون أصل الياء الفتح ثم نقل للام لان فتح اللام أصلى لا منقول حتى يدل لذلك (قوله عوضا من المصدر) أى مصدر

الافعال الناقصة كالكون فى كان وكالامساء الذى معناه الحصول فى وقت المساء فى أمسى والاصباح الذى معناه الحصول فى وقت الصباح فى أصبح وهكذا (قوله أو بحذف الخبر وحده) هذا هو المراد فالكلام فى حذف الاسم أو الخبر استقلالا وأما الحذف فيهما فذكر فتابع لحذف الفعل وتخصيص اسم الاستفهام بحذف الخبر لا وجه له لانهم جوزوا فى نحو ان خيرا فخير حذف الاسم أيضا بل سيأتى ان المطرد وحذفه معها بخلاف حذف الخبر معهما فانه غير مطرد فكان الاولى بالاستفهام هو الاسم فتدبر (قوله خرج نحو ليس خلق الخ) الانسب أن يقول قوله وعند التقييد يزمن الخ ومنه نحو ليس الخ والتقييد فى ليس خلق الخ من خلق وفى الايوم يأتيهم من يأتيهم (قوله ويمكن أن يجاب الخ) أى لكن حدث اخبارها لابد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله احترازا عن زال) ماضى يزيل هذا الى قوله ومصدر الشافى الزوال سيأتى فى أول تنبيهين فى شرح قول المصنف والنقص فى فتئ الخ فهو من باب تحميل الفائدة بلا احواج الى مراجعة الشارح فيما يأتى (قوله كما فى البيت) فان المختار كونها فيه للدعاء لتناسب ما عطف عليها ثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر (قوله ووجه الشبه) أى بين النفى وبين النهى والدعاء (قوله من باب سلب العموم الخ) وجه ذلك انه اذا جعل كل اسم ليس كان التقدير ليس كل ذى عفة الخ ينفلذا غنى أى ينتفى عنه مصاحبة الغنى أى ليس كل ذى عفة الخ منتفيا عنه مصاحبة الغنى فهو من سلب العموم لتقدم أداة النفى على أداته فيصدق بثبوت مصاحبة الغنى لبعض ذى العفة وانتفائها عن البعض الآخر مع ان المقصود عموم السلب أى المقصود ان انتفاء مصاحبة الغنى منفى عن كل فرد من أفراد أصحاب العفة والمفيد لهذا المقصود أن يجعل كل اسم ينفلذ ويكون الكلام اثباتا مفيدا للمعنى الذى يقصد من عموم السلب وانما لم يكن على هذا من سلب العموم لان اداة العموم ليست بعد اداة النفى لان السابق حينئذ على اداة العموم انما هو نفى النفى الذى هو اثبات فلم يتقدمها نفى فقول المحشى والقصد عموم السلب ليس معناه ان التركيب مع جعل كل اسم ينفلذ من عموم السلب بحيث يدخل فى ضابطه بل معناه ما علمت اذ هو حينئذ من قبيل الاثبات لا من عموم السلب ولا من سلب العموم فتأمل (قوله وهما خبران) وانما لحمد الله فهو متعلق بالاستمرار المفهوم من ابرح مع النفى (قوله فثقلت ضمة الواو) أى لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر

لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته والحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل في المضموم والمكسور (قوله وانسبها الخ) يفيد ان الغير هما مناسبة وهو كذلك بأن يراد الكريم على سبيل المجاز لشبهه به في كثرة الانتفاع وميل الطباع (قوله من المؤاخذات) أولها انه يفيد انه ليس له معنى الا الكريم مع انه يطلق على غيره ثانيها انه يفيد ان صاحب القاموس اقتصر على هذا المعنى وليس كذلك ثالثها ان قوله والمراد به الخ يفيد ان الغليظ معنى مجازي وليس كذلك لكن هذا لازم للاول رابعها انه يفيد انه لا يصح ارادة غيره وليس كذلك قول الشارح وفي الحديث الخ في المواهب اللدنية عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع ابن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن وقوله قليب أي بئر وابن أبي قحافة هو أبو بكر وقوله وفي نزعه ضعف اخبار عن حاله في قصر مدة خلافته وليس في قوله عليه الصلاة والسلام والله يغفر له تنقيص له ولا اشارة الى وقوع ذنب وانما هي كلمة كانوا يقولونها ويعتادونها في المخاطبات وقوله فأخذها عمر ابن الخطاب الخ اشارة الى أن خلافة عمر تطول ويكثر انتفاع الناس بها ويتسع بها دائرة الاسلام ويكثر بها الفتوحات وتعمير الامصار وتدوين الدواوين وقوله عبقريا هي بقرى القوم سيدهم وكبيرهم وقويهم وقوله حتى ضرب الناس بعطن أي حتى أوقفوا ابلهم في العطن بفتح المهملتين آخره نون ما حول البئر من مبارك الابل وعادة العرب انهم يوردون الابل على الماء المرة بعد المرة فاذا شربت أولا أخروها عن الحوض وأوقفوها في العطن استراحة وتعود للشرب ثانيا (قوله مصدر ابكان) هو بالهمزة وتشديد النون كما في مثال الشارح (قوله والواو للحال) يحتمل ان صاحب الحال ومتعلق بتهاء في الابيات قبل ويحتمل ان في الكلام حذفا تقديره سرت مثلا فلم ير (قوله في الاستشهاد به نظر الخ) أي فكون الخبر ماضيا دليل على ان أصبح ليست هنا بمعنى صار وكذا يقال فيما بعد (قوله وهو كذلك على الصحيح) أي لانه لا يبنى للمفعول الا الفعل المتعدي أو وصفه والافعال الناقصة وأوصافها غير متعدية ومقابل الصحيح جواز بنائها له لانها بنصبها للخبر أشبهت الافعال

والاوصاف المتعدية فيحذف اسمها وعليه فلا صح انه لا يقام خبرها مقامه لانه مسند اليه فلو اقيم لبقي المسند بغير المسند اليه بل يقام الظرف أو الجار والمجرور مقامه فيقال مكون فيه أو عندك قائما فان لم يكن هناك ظرف أو جار ومجرور فالنائب هو ضمير المصدر المفهوم منه نحو مكون قائما ولا يلزم عليه بقاء المسند بدون المسند اليه لسد الظرف أو الجار والمجرور أو ضمير المصدر مسده وقال الفراء يجوز اقامة خبرها مقام اسمها و بقاء المسند بدون المسند اليه لايضر اذ كثيرا ما يحذف المسند اليه ويبقى المسند من غير انابة شيء منابه كما في صور حذف المبتدا مع بقاء الخبر ولا يرد عليه حصرهم النائب عن الفاعل في المفعول والمصدر والظرف لاحتمال انه لا يسلم ذلك أو يخصه بالفاعل الحقيقي بخلاف الشبيه به ومقتضى استناد الفراء في عدم ضرر بقاء المسند بدون المسند اليه الى صور حذف المبتدا مع بقاء الخبر ان الاسم المحذوف هنا منظور اليه تقديرا كما انه منظور الى المبتدا تقديرا في صور حذفه وللمانع ان يفرق بينهما فتدبر (قوله مع التمام الصحيح) أي تمام التصرف أو نقصانه (قوله ولي بالا قدمين اسوة) قال شيخنا الى بأصحاب الصحيح انتساوذلك لان شرط نقصها تقدم ما الظرفية المصدرية عليها ولا شك ان ذلك يوجب ان المقصود الحدث وهو الدوام لا الزمن لئلا يلزم ان للزمان زمانا هو المضاف فهي اذن لهذا الشرط مجردة عن الزمان والاصل في الافعال الماضي فيؤدي به المعنى المراد ولا يؤتى بمضارع الا لاختلاف الزمان ولا زمان هنا واستقبال الزمن أو مضيه مأخوذ من العامل فاذا قلت تركتك مادمت عاصيا كان للمضي واذا قلت لا أكلمك مادمت عاصيا كان للمستقبل فهذا هو الموجب لعدم مضارع لها وبهذا يندفع قوله لعدم ظهور الفرق نعم ما قرره في شأن المصدر متين اه وقوله لئلا يلزم ان للزمان الخ قد يقال ان زمان الفعل ملحوظ فيه وجه كونه ظرفا للحدث فلو قصد من الفعل الحدث والزمان معا على هذا الوجه وأتي بما الظرفية المصدرية لم يلزم ان للزمان زمانا بل اللازم ان للحدث الواقع في زمن خاص زمن مطابق عين ذلك الخاص وقوله والاصل في الافعال الخ فيه ان أصلها على الاصح هو المضارع بناء على ما هو التحقيق من اسبقيته زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ماضيا ومقابله ان الاصل هو الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا التقابل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة في شيء

واحد فهو أولى بالترجيح كما أفاده الحشى فى باب المصدر وقوله ولا يوثق بمضارع الاختلاف الزمان لعل هذا الحصر مبنى على الاصل أو الغالب والا فقد يوثق به لمجرد الحدث كما قالوه فى تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وبعد تسليم ذلك كله يلزمه أن لا تدخل ما المصدرية على مضارع غير دائم أيضا الوجود دليله فليحرر (قوله بأن ذلك) أى المصدر المنسبك (قوله فلما كان المقتضى الخ) وقولهم المحذوف لغير العلة كالعدم انما هو فى المحذوف لزوما كما فى نحو يدودم (قوله كان منفك مبتدأ ناقصا) أى لانه اسم فاعل من انفك الذى هو فعل ناقص وأصله منفكك بكسر الكاف لانه اسم مفعول والا لم يؤت بالاسم لانه بمنزلة العامل يلزم حذفه لبناء الوصف للمفعول ومثل هذا المثال ما كان عمرو قائما (قوله فهو هو الخ) أى فهو ذلك المرفوع الساد مجموع الخ فيفيد ان جهات التردد كلها مفروض رفعها ولا يظهر الا لو اعتبر المحل أو التقدير حينئذ لا يرد ما أو رد على الاول من اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع اذ لم يقم الا مجموع مرفوع ولا ما أورد على الثالث من أن الخبر منصوب فلا ينوب عن مرفوع اذ هو مرفوع محلا أو تقديرا من حيث كونه سادا مسد الخبر ولا يصح قوله ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا الخ ولا منازعة فى ذلك بقولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف لان ذلك مرفوع كما هو الغرض نعم لو قال بدل قوله والى مرفوع الخ والى ما يسد عن الخبر بدون ذكر مرفوع ربما صح وانظر هل عبارة الحلبى كذلك أو الشيخ كساها من الخلل الخلل اه شيخنا وقد يقال المقصود من قوله فهو هو المجموع الخ سد ما يحتمل انه المرفوع الساد عن الخبر وتوسيع الدائرة فيه ليبين بطلان كل احتمال وليس المراد ان هذه الاحتمالات مذاهب للناس ثم الرد عليهم بما ذكر فكلام المحشى مستقيم نعم ما ذكره شيخنا يصلح جوابا عن الايرادات ان سلم والا فيمكن المنع بأن المتبادر من قولهم يغنى عن الخبر مرفوع وصف ان المرفوع بالوصف الثابت رفعه أولا بقطع النظر عن السد والنيابة عن الخبر يغنى عن الخبر ويسد مسده لا ان المرفوع بالوصف من حيث السد والنيابة عن الخبر يغنى عن الخبر فافهم والذى استظهره الفنيمى ان الخبر من حيث الابتداء مصدر خبره مضافا لاسمها عملا بقولهم يغنى عن الخبر مرفوع وصف اذ مرفوع الوصف هو ذلك المصدر (قوله يلزم على الاعراب الاول الفصل الخ) لكن سهله كون العامل

فى هذا العامل والاجنبي واحدا وهو دام (قوله ان كان المراد من نفي الخلاف الخ) أى وان كان المراد من الجواز على خلاف مايتبادر لان الذى صرح بالجواز انما هو المصنف والشارح انما ذكر الاجماع عليه ونفي الخلاف فيه لم يرد ان المثبت للخلاف مقدم على النافي (قوله فلا ينبغي اعتبارها) أى كما قال

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر

(قوله وأجاب سم بأن مراد الشارح الخ) يؤيد ان مراده ذلك تعليله بقوله لما عرفت أى من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولزوم ماذكر انما يكون اذا أخر الخبر وينتفي عنه تقدمه على الناسخ كما ينتفي عند توسطه (قوله الصواب الجواز في مثل هذا الخ) وعليه فقول الشارح في تعليله لما عرفت أى في شرح قوله كذا اذا عاد الخ لا يصلح تعليلا للمنع لان ماعرف فيما سبق يدل على الجواز لا على المنع وجل من لا يسهو كما أشار له الحفني وفي اسم على التمسك ان المنع مبني على قول الكوفيين لان المتقدم في الرتبة هو المضاف فقط وان رد بأن المضاف والمضاف اليه كشئ واحد فاذا كان المضاف حقه التقديم كان المضاف اليه كذلك وعلى كلام الكوفيين يحمل الشرح (قوله وقد نقل الخلاف سم عبارته) أى منع كل النحاة أو العرب سبق خبر دام عليها ويصدق كلامه بشيئين ان يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما مادام زيد وان يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ماقائما دام زيد وفي هذا خلاف وان أشعر كلامه بأنه متفق عليه اه بحروفه (قوله بحمل الاجماع الخ) جواب عن اعتراض سم الغزى (قوله كان) أى نحو يعجبني ان تضرب زيدا (قوله توكيد لما قبله) وفيه أيضا اشارة الى أن ماتلزم صدر جملتها أبدا (قوله المجيزين تقديم المعمول) أى دون العامل وهذا هو محل الاختصاص بالبصريين (قوله من قوله سابقا وكلاهما الخ) أى ومن قوله سابقا ووافق ابن كيسان الخ فكان المناسب للحشى أن يزيد لفظ الى آخره (قوله جاز بلا تبع) تقدم انه اذا جعل عن آلهتي متعلقا براغب الواقع خبرا مقدما عن أنت في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي لزم الفصل بالاجنبي وهو ممنوع وهو منافٍ لهذا اذا المعمول في الآية جار ومجرور الا ان يكون ماهنا طريقة غير ماتقدم (قوله حال) أى من ضمير يأتيهم العائد على العذاب (قوله مؤسسة) أى لعدم فهمها من العامل والصاحب (قوله مؤكدة) منشأه ان عذاب الكفار دائم بقرينة الآيات الدالة على ذلك وفيه ان هذا غير معتبر (قوله معارضة) أى اقامة دليل ينتج نقيض

ما أنتجه دليل المستدل فمن قال بالجواز استدل بتقديم المعمول فيقال له هنا الدليل ينتج عدم الجواز وهو القياس الاولوى على عسى (قوله اما هي فتدل على حدث الخ) الضمير راجع للافعال الناقصة لا لخصوص كان ويدل له ما بعده وهذا مخالف لما نقله عن الرضى فى الرسالة البيانية وعبارته فيها قال أى الرضى ما ملخصه كان فى نحو كان زيد قائما يدل على السكون المطلق وخبره على السكون المخصوص وهو حصول القيام فجيء أولا بالدال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شئ لزيد ثم قلت حصل القيام وانما اورد مطلق الحصول أولا ثم خصوصه ثانيا لان الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس ولو قلت قام زيد لم تحصل هذه الفائدة ولو قلت زيد قائم لم تحصل الدلالة على زمن القيام فكان تدل على حدث مطلق تقييده فى خبرها وخبرها على زمن مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق وضعية ودلالة الخبر على الزمن المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على السكون فى الصبح ومازال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور اه فانت تراه انما جعل الحدث المطلق المقيد بالخبر فى خصوص كان وعلى هذا فلا يصح تعليل نقصها بتجردها عن الحدث المقيد فى الجميع وقد يقال مراده بما نقله هنا ان كان وأخواتها تدل على حدث مطلق بالنسبة للخبر فصار تدل على تحول شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذ من الخبر فى نحو صار زيد قائما ومازال يدل على استمرار شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذ من الخبر فى نحو مازال زيد قائما وبين حدثها وحدث الخبر عموم وخصوص وجهى وهكذا يقال فى نظائرها بخلاف حدث كان وحدث خبرها فان بينهما عموما وخصوصا مطلقا وبما نقله فى الرسالة البيانية ان الدال على الحدث العام على الاطلاق هو كان لا غير فلا تنافى بين النقلين (قوله ثم قال) أى صاحب القاموس وقوله عن ابن مالك أى ان ما تقدم من أن فتى بالفتح بمعنى كسر الخ منقول عن ابن مالك وقوله عزاه أى ابن مالك وقوله وهو صحيح الخ تأييد من صاحب القاموس لابن مالك وقوله فى تغليطه أى ابن مالك (قوله بجزئيات معناه) معنى كان التامة ثبت وثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث نحو قوله اذا كان الشتاء فأدفئوني وتارة بحضر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة أى

حضر وتارة بقدر نحو ماشاء الله كان أو يراد بها كفل نحو كنته أى كفلته أو غزل نحو كنت الصوف أى غزلته اه مدابغى نقلا عن شرح الجامع ثم قال ومنه يعلم ان لا تنافى بين تفسير الاشمونى كان فى الآية بحضر وتفسير التصريح بحصل اه وقوله أو يراد بها كفل الخ يحتمل ان هذا المعنى من جزئيات المعنى العام لا مقابل له كما فهم المحشى (قوله وقال الراغب الخ) يرد ان الخبر لا يحذف فى هذا الباب استقلالا كما مر لكن تقدم فى المحشى ان بعض النحويين أجاز حذفه لقرينة اختيارا (قوله اسم فاعل من العور فيكون معناه الآخذ أو المذهب أو الذاهب أو المتلف (قوله متقاربان) يقال انفلت الخاتم من يدى أى انفصل وانفلت الاسير أى خلص وتقاربهما ظاهر (قوله بمعمول غيره) أى غير ذلك المعمول لانه أجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل ويصح رجوع الضمير للعامل بل رجحه شيخنا قوله بعد لان سبب المنع الخ والمراد بالمعمول فى قوله للفصل بين العامل والمعمول المعمول الذى كالجزء كاسم كان وفاعل جاء فى المثال الآتى فلذلك جاز كان آكلا زيد طعامك مع ان فيه الفصل بين العامل وهو آكلا وبين المعمول وهو طعامك بمعمول غيره وهو زيد (قوله فلو قيل جاء الخ) مثله ما لو قيل جاء عمرا زيد يضرب (قوله فانه يجوز اجماعا لا يقال العلة وهى الفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره موجودة فكيف الجواز اجماعا لانا نقول الفصل حينئذ انما هو بمعمول العامل الذى هو آكلا وأما طعامك فهو من تمام آكلا فليس منظورا اليه فى الفصل ومن هنا ظهرت حكمة الابتداء بضمير (قوله فان ذكر بعده زيد الخ) هو بصورتيه جائز وكذا ان ذكر بعده آكلا (قوله وان ذكر بعده طعامك الخ هو بصورتيه ممتنع (قوله وقس على ذلك) أى فان قدمت زيدا ففيه أيضا ستة لانه اما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم آكلا على طعامك أو يتأخر واما ان يليه آكلا وحينئذ فيتقدم كان على طعامك أو يتأخر واما ان يليه طعامك وحينئذ فيتقدم كان على آكلا أو يتأخر وكل هذه الصور الستة جائزة لانه عند تقدم زيد يكون اسم كان مستترا فيها ولا يجوز ان يكون هو زيد المتقدم لما تقدم من ان هشام ان الاسم مشبه بالفاعل وحيث كان اسمها مستترا انتفت العلة كما تقدم فى صدر المسئلة عن سم وان قدمت طعامك ففيه أيضا ستة لانه اما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم آكلا على زيد أو يتأخر واما ان يليه آكلا وحينئذ فيتقدم زيد على كان

أو يتأخر واما ان يليه زيد وحينئذ فيتقدم كان على آكلا أو يتأخر وكل هذه الصور الستة جائزة أيضا التقدم معمول الخبر على كان فلا الباء أصلا والضمير مستتر في كان في بعض هذه الصور لما علمت وارتقدمت آكلا ففيه ستة أيضا لانه اما ان يليه زيد وحينئذ فتتقدم كان على طعامك أو يتأخر واسمها في هذين مستتر لا امتناع واما ان يليه طعامك وحينئذ فتتقدم كان على زيد ويكون اسمها أو يتأخر ويكون اسمها ضميرا مستترا فلا امتناع أيضا لفقد العلة واما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم زيد على طعامك فلا امتناع لفقد العلة أو يتأخر ويمتنع حينئذ لوجود العلة فظهر انه لا امتناع الا في ثلاث صور كما قاله المحشي رحمه الله وبذلك ما قيل لا يتقيد المنع بالصور الثلاث التي ذكرها المحشي ألا ترى ان جميع صور تقديم الاسم ممنوعة كما نقله المحشي عن ابن هشام وأثره وكذا غيرها اه نعم قد تزيد الصور على أربعة وعشرين ان اعتبر انه عند تقديم زيد على كان تارة يعتبر انه اسمها وتارة يعتبر انه مبتدأ واسمها مستتر تأمل (قوله وقيل واسطة) قال شيخنا: الذي ظهر لي على هذا ما الحكم في الضمير اه وقد يقال حكمه انه فاعل بها فلا تكون ناقصة لها وظاهر ولا نائمة لاحتمال اشتراط هذا القائل في التامة ان تستغني بمرفوعها وهذه لا تستغني به لاحتياجه للمفسر واستظهر بعض انه مبتدأ وكان الشأنية مهملة (قوله مؤنث) عمدة نحو هي الدنيا تقول بملء فمها * حذارا حذارا من بطشي وفتكي

(قوله مرجوح هنا) أي لان العطف ممكن من غير ضعف فلا يعدل عنه كما يأتي في قوله والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق (قوله وضعف قول كثير) عطف على ضعف قول الزمخشري وقوله اسم ان المفتوحة المخففة ضمير الشان أي دائما وقوله فالاولى الخ أي الاولى في اسم ان المفتوحة المخففة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا الاولى (قوله وعلى الرفع مخففة) أي اسمها ضمير الخطاب لا ضمير الشان (قوله فاسمها ضمير الشان) أي لا الساكنين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم ار من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده كذا في بعض حواشي ابن عقيل (قوله خلاف الظاهر) يؤيد التقدير المذكور التصريح بالجملة في قوله وآخر من كذا قيل وفيه ان المتبادر ان من صفة لآخر لا خبر عنه واليه يشير صنيع المحشي فافهم (قوله لان مقتضى الخ) فيقال يحتمل انهم اتفقوا على انها لا تحذف لها وأتى بالمرفوع نظرا للصورة ولا استبعاد في الحقيقة

ولو فى نحو كانوا كرام وربما يؤيد ذلك انهم جعلوا مرفوعها فى بعض الصور ضمير المصدر مع ان مدلوله عين مدلولها الحدثى فكيف يسند الشئ لنفسه وليس ذلك كضرب الضرب لان معناه أوقع وان احتمل تأويل كان بثبت والضمير بالحدوث تأمل اه شيخنا (قوله وهو مبنى على ان الخ) هذا مع ماقبله يؤدى الى رد مذهب بعض فالمناسب فى تقرير عبارة الشارح ان قوله وليس الخ مع لقول المستشكل الزائد لا يعمل وسنده القياس على الالغاء اه شيخنا (قوله ليس كالزيادة أى لان الغاء العامل عدم عمله النصب وهذا لا ينافى اسناده للمرفوع وأيضا العامل فى الالغاء باق على معناه فهو محتاج اليه بخلاف الزائد (قوله ففيه استعارة تصريحية تبعية الخ) يحتمل بقاؤه على حقيقته والمعنى انى لبست مايلبسه الشباب موهما الها انى شاب (قوله مقلوب شمال) أى انه قدمت همزته (قوله الضميران للدنيا) أى فى ابردها وادفاها ثم المراد بزيادة أصبح وامسى عدم عملهما الرفع والنصب وان كان المعنى عليهما لان المراد التعجب من برد الدنيا فى الصباح ومن دفئها فى المساء على ماهو الظاهر كما ان الظاهر ان المراد الاستقبال المأخوذ من تسكون فى قولها أنت تسكون ماجد الخ (قوله أى بالة) أى لما ثمر عليه (قوله والغالب الخ) ومن غير الغالب قوله انطق بحق وان مستخر جا احنا (قوله فلا يجوز الا حشف ولو تمرا) أى لان التمر اعم من الحشف والذى فى التصريح ان أبا حيان شرط اندراج مابعدها فيما قبلها وانه مردود بقولهم الا حشف ولو تمرا وبه تعلم ما فى المحشى (قوله وانما كثر حذفها الخ) عبارة التصريح مع المتن وبه كثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان الى آخر ماهنا (قوله قد يفيد) أى حيث قال وان صح ولم يقل وان ورد اه شيخنا (قوله مطلقا) أى لا بلفظ الناس مجزيون الخ ولا بلفظ المرء مجزى الخ (قوله أى بجنس عمله) هذا ظاهر لقولهم الجزاء من جنس العمل أى فى مطلق الخير به والشر به أو المراد بجزائه بالجنس انه ان أنعم على شخص بشئ أنعم عليه بمثل ذلك الشئ أو عاقب شخصا بشئ يعاقب بمثل ذلك الشئ فى الدنيا أو فى الآخرة وفى بعض النسخ بسبب بدل بجنس (قوله لم يقدر كان التامة الخ) عبارة الحفنى انما لم يقدر كان التامة ويستغنى عن تقدير الخبر لان تقدير الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فرجح رد المحتمل الى مالا احتمال فيه

ولان التسامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف (قوله أى ان كان قتل بسيف الخ) هذا الحل يقتضى ان اسم كان ليس عائدا على المجرور المتقدم فيخالف ماهو بصدده الا ان يقال انه حل معنى وأما حل الاعراب أى ان كان أى ماقتل به بسيف والباء فى بسيف أما زائدة أو للتصوير أو للملابسة عن ملابسة العام للخاص اذ ماواقعة على آلة القتل أو الشئ لتفسيمبالغة فهو من باب التجريد أو يقال ان عوده على المجرور فى حال نصب المقرون بان قبل الجر لان التقدير حينئذ ان كان سيفا الخ وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وقد يدفع الخ) لا يقال الوجه الاول لا يلزم فيه تقدير الخبر جارا ومجرورا بل يقدر فيه ان كان عمله خيرا فالاعتراض وارد على التقدير المذكور لا على الرفع وكون اسم كان حينئذ نكرة وخبرها معرفة لا يضر لانا نقول لا يصح لما فى التسهيل انه يجوز رفع مأولى ان ان حسن مع كان المحذوفة تقديرا فيه أو معه أو نحو ذلك مما يسوغ جعله خبر انحو ان خيرا فخير أى ان كان فى عمله خير وان سيف فسيف أى ان كان معه سيف فان لم يحسن تعين نصب ماولها نحو صررت برجل ان طويلا وان قصير اه وفى همع الهوامع واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا فى الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة اه وبهذا تعلم وجه اقتصارهم على التقدير المذكور (قوله فهذا أولى) أى لانه اذا قام حرف لفظى امادى فقط وهو التنوين مقام الجملة بتمامها فلان يقوم حرف ثنائى لفظى خطى مقام الفعل وحده أولى (قوله حرا) اسم جبل (قوله فيكون الكلام كناية الخ) ظاهره رجوعه للاحتمال الاخير ويدل له التعليل لكن الظاهر ان الكناية جارية فى جميع الاحتمالات (قوله عائث فيهم بمهملة ومثلثة ومثناة آخرا) أى أفسدتهم واغتالتهم وأكلت منهم بكثرة استضعافا لهم (قوله ومنه قالت وان) أى فى قوله قالت بنات العم يا سلمى * (قوله بخمسة شروط) جعل مضارع كان من جملة الموضوع فلم يعده من الشروط (قوله والخامس أن يكون وصلا لا وقفا) أى لانها تتردد النون فى حالة الوقف لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة فى الوقف على ذى الحرفين كم يسع ولا تردد فى القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير مأثبت فى الوصل نحو اقتده فكذا النون فيوقف فيه

على الكاف وقد يقال ان الشرط الرابع يغني عن هذا الخامس بأن يراد بقوله وقد واليه متحرك أي نطق بالمتحرك بعده بلا فصل بشئ حتى سكتة التنفس (قوله ونحو يعج) مبتدا خبره احد وما عطف عليه (قوله بواو) ليست هذه الواو زائدة بل هي أصلية تشبه واو الحال يدلك على هذا انه جعل زيادتها من جملة تأويل المانع (قوله مطلقا) أي سواء كان الخبر جملة موجبة بالا أم لا في ما كان وليس أو غيرهما (قوله ينفحون) بالحاء المهملة أي يعطون من نفحه من باب منعه أعطاه (قوله الشزر) بالزاي معناه نظر الاعراض أو نظر الغضب كما في القاموس (قوله له متعلق بسابق وضمير راجع للفريق) الذي سبقه دمعه (قوله يثني) بفتح الياء (قوله والخبر محذوف) تقديره في الاول معترضين مثلا وفي الثاني صائحين أو باكين مثلا ويصح فيهما تقدير العام لحصول الفائدة بالحال بعده (قوله لغة تميم) أي لانها في هذه اللغة حرف لا عمل له كما في شرح على باشا وظاهره الاطلاق فيشمل حال عدم الانتقاض والذي في المغني وغيره ان بني تميم يهملونها عند الانتقاض حملا لها على ما المهملة عندهم مطلقا كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فنازعه فيه فقال له أبو عمرو نمت وقد أدلج الناس أي سار وا ليلا والمراد وصفه بالتقصير ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم وجه أبو عمرو خلف الاحمر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهد أن يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهد أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس (قوله لان تعريفه) أي الطيب تعريف الجنس أي فلا يضر وصفه بالا التي بمعنى غير الذي هو نكرة لا يتعرف بالاضافة (قوله لزم تقدم المستثنى الخ) أي وعمل ما قبل الا وهو ممتنع فيما بعد المستثنى وهو على الخلف لا يضر لان على الخلف حينئذ هو المستثنى منه باعتبار أعم احواله ما فيه من الضمير وأيضا سهل ذلك كون الاستثناء مؤخرا رتبة عن المحمول (قوله أي فهي تنتقل من مشقة الخ) فالمشقة الاولى حاصلة من عدم انفصالها عن الاتعاب الخاص كالركوب عليها والمشقة الثانية حاصلة من اناختها مع حبسها عن المرعى والمشقة الثالثة حاصلة من الرمي بها الى بلد قفر أي خال من المرعى ويحتمل ان الرمي الى بلد قفر لموتها كما هو العادة فيما يموت من

فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس

الدواب من رميه فى مكان تفر (قوله والمثبت لا عمالها الخ) كل هذا لا حاجة اليه اذ المنصوص عليه فى كلام العرب وجود مرفوع ومنصوب بعدها واما العمل الذى الكلام فيه أعنى كون المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فليس منصوصا عليه والا لما ساغ للكوفيين أن يقولوا ان المرفوع مبتدا والمنصوب منصوب بنزع الخافض فى محل رفع بناء على ان المحل لا يختص بالمبنيات أو مرفوع تقديرا بناء على انه يختص به فلا بد من القياس على ليس حتى يثبت مدعى البصريين وبيان ذلك ان ليس عاملة فى المرفوع والمنصوب بعدها لقيام الدليل على ذلك كسكون اسمها وخبرها ضميرين متصلين والضمير لا يتصل الا بعامله فالاول نحو زيد ليس بقائم والثانى نحو القائم ليسه زيد فيقاس عليها هذه الحروف فى هذا العمل أعنى كون المرفوع اسمها والمنصوب خبرها بجامع النفى فى كل وهذا ليس فيه قياس مع النص ولا قياس فى اللغة وهذا واضح من كلام الشارح (قوله فالاعتراض) أى المبنى على ان المثبت لاعمال هذه الحروف العمل المذكور قياسها على ليس بجامع المشابهة فى المعنى (قوله ساقط جدا) أى فلا يحتاج للجواب عنه بانا لا نسلم انه يمتنع مطلقا بل انما يمتنع فى المدلولات لا فى الاحكام كما فى الحفنى والمقصود بالحكم هنا نحو الرفع عطفا على المحل فيما لم يرد قياسا على ما ورد لا كسكون كذا معمولا لكذا قياسا على كذا لما علمت من أن ذلك ليس من قبيل القياس فى اللغة أصلا (قوله وليس كذلك بدليل الخ) فيه ان ليس فى حال انتقاض نفيها بالا دالة على النفى بجوهرها وان انتقض بالا فليس معنى انتقاض نفيها انها لا تدل على النفى بل معناه ان نفيها كف عن الخبر ولم يصل اليه بل هو واصل لغيره كما هو مقتضى الحصر من جمع النفى والاثبات وحينئذ لا مانع من كون العمل لاجل النفى على ان هذا كله مبنى على ان القياس قياس علة لا قياس شبه اه شيخنا بزيادة (قوله لان الاول ان كان الخ) بقى عليه ان المراد منه كونها زائدة والزائدة مبطلة للعمل وان توقف فيه فيما يأتى وسيأتى بيانه وحينئذ فزيادة هذا الشرط فى محلها (قوله نافية موسسة) فتكون ما الثانية نفت الخبر وما الاولى نفت ذلك النفى (قوله لان ايجاب البدل الخ) فيه نظر اذ المنفى فى المثال الشئ المطلق والموجب الشئ المقيد اه شيخنا (قوله جاعلا رفع البدل الخ) وكذلك يصح رفعه على انه خبر مبتدا محذوف أى الا هو شئ والاحينئذ بمعنى لكن والحاصل ان هذا المثال يمتنع فيه اعمال ما مع نصب البدل لئلا يلزم عمل

ما فى الموجب اذا البدل على نية تكرار العامل اما الاعمال مع رفعه بوجهيه فجائز لفقد العلة وهذا هو الظاهر واما ما اقتضاه التعليل الاول من ابدال الموجب مانع من العمل مطلقا أى سواء رفع أم لا فغير مسلم (قوله فلينظر عبارة التكت) الامر الثانى ان ما المزيدة حكمها حكم ان فى اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين وقد أورد هذا الشرط أبو حيان لكن أجاب ابن هشام بأن الناظم اختار فى شرح التسهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجمهور على اشتراطه فى شئ من كتبه وكذا لم يشترطه ابن هشام فى الشذور ولا فى شئ من كتبه بل نص فى تعليقه على ارتضاء ما اختاره الناظم فقال انه يشهد له السماع والقياس اه وقوله يشهد له السماع قبل من ذلك

لا يفسك الا تى نا سيا فما * ما من حمام أحد معتصما

اه وفيه انه يحتمل ان ما فى البيت نافية مؤكدة (قوله ان قلنا الخ) أى الذى هو أحد شقى الظرف ووجه مقابله تبادر التوكيد لاتحاد اللفظ فكانه لم يفصل أجنبى بخلاف ان فانها مغايرة فحيث لوحظت الزيادة كانت فاصلة اه شيخنا (قوله خرج الانتقاض بغير) فيه نظر لان الخبر هو غير والمغايرة منفية فلا انتقاض الا ان لاحظ ان الخبر ما بعدها لكونها بمنزلة الا التى يتعين ملاحظة ما بعدها اذ هو الخبر صناعة و فى اقتصاره على اخراج الانتقاض بغير اشارة الى أن فى مفهوم الا تفصيلا اذ الانتقاض بسبب الاتيان بما أخرى نافية مؤسسة كالانتقاض بالا كما تقدم له (قوله فصح انه الخ) اذ لو حمل على حركة الفك لم يصح كونه من بابه أى فى التاويل الآتى اذ حركة الفك لا تدور بل هو الذى يدور (قوله على) أى ابن أبى طالب (قوله فقول سيبويه) مبتدا خبره قوله بعد لابد من تأويله وقوله مدهم الخ مقول القول وحاصل القصة ان سيبويه قدم على البرامكة جمع برمكى نسبة لبرمك جد يحيى بن خالد وكان يحيى اذذاك وزيرا عند هارون الرشيد فعزم يحيى ابن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائى فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف الاحمر فسأله خلف عن مسئلة فأجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه وهو يقول له اخطأت فقال هذا اسوء أدب فأقبل عليه الفراء فقال ان فى هذا الرجل يعنى خلفا حدة وعجلة فسأله الفراء عن مسألة فأجابه فقال أعد النظر فقال لست اكلمك حتى يحضر صاحبك فحضر الكسائى

فقال له تسألني او أسئلك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن قول العرب كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز فاذا هو اياها فقال الكسائي العرب ترفع وتنصب أي تأتي بهي وباياها وقيل ان الكسائي أوجب النصب فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما يعني البصرة والكوفة فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك فيحضرون و يسألون فقال يحيى أنصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاغتم سيبويه قيل وسبب علته التي مات منها هذه القصة و يقال ان العرب ارشوا على ذلك أوانهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد و يقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان ألسنتهم لا تطوع به قال الزجاجي وقول يحيى أنصفت فيه أي انصاف في الرجوع الى أعراب وفدوا لحاجتهم وسيبويه رجل غريب واخصامه أهل البلد والدولة انما الحكم العارف بالفصيح وغيره وقد لا يعرف الاعرابي الا لغته الشاذة اه وجواب سيبويه هو الصحيح وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه أمورا حدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجازله ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال الزجاجي فاذا كالتعاسة قيل لها الطيرى فقالت أنا جمل قيل لها احملي فقالت أنا طائر فكذلك اذا قيل لم نصبت الاسم الثاني قالت أنا بمعنى وجدت قيل لها فانصبي الاسم الاول أيضا قالت أنا ظرف مكان خبر عنه ثانيها ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع ثالثها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير رابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسعها ثم حذف الفعل كما تقول مازيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف خامسها انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة وقد جمعها العلامة السيد محمد الجوهري في قوله

وفي ضمير النصب تاليا اذا * تعدد التوجيه فادر المأخذا
مفعولا أو نائب المرفوع * أو نصبه بفعله المقطوع
أو انه مفعول فعل مطلقا * أو معرب حالا أنيب فارتقى

وفى المغنى مناقشة فى بعض هذه الاوجه (قوله من لم يسمع مقالة الكسائى) أى لاحتمال ان يخالف العربى لغته ويطق بما قاله الكسائى لغرض فى ذلك وقد وقع ذلك على ما تقدم (قوله رد بأن المنصوص الخ) تبع فى ذلك الدماميني فى شرح التسهيل والذى يؤخذ من كتاب سيبويه انه قليل لا ممتنع كما يعلم بالوقوف عليه أفاده سيدى محمد الجوهرى (قوله مع ان التعميم الخ) أى جعل قول المصنف وسبق شاملا لنفس الخبر ومعموله (قوله وتأييده بقياسه الخ) فى التسكت وما صححاه أى ابن مالك وابن هشام من منع تقديم الخبر الظرفى واجازة تقدم معموله الظرفى لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس فصحح الجواز فى الخبر والمنع فى معموله لكان أشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع حيث يجوز العامل ألا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه ثم رأيت ابن هشام قال فى تعليقه فى تقديم الخبر الظرفى مذهبان أحدهما الاعمال والظرف فى موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم وابن عصفور والثانى الاهمال وهو فى موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وابنه اهـ فاستفدنا من ذلك ان الجواز مذهب الجمهور اه وقوله لا يكاد يعقل قال سم أقول بل هو معقول بوجه قريب لان الخبر معمول لها وهى ضعيفة لا تعمل فى المتقدم بخلاف معمول ليس معمولا لها فلا يضر تقدمه وأما قوله فان تقدم المعمول فرع تقدم العامل فممنوع كليا وأطال فى ذلك فليراجع (قوله وانظر هل يجوز الخ) مقتضى القياس الجواز ولا يضر الفصل بينها وبين معمولها بالظرف لوقوع الفصل بينهما بمعمول الخبر الظرفى فهذا مثله (قوله ولا يكون بزيد أنى) لان نفى كان مثل ما وليس كما يأتى فى قوله وبعد لا ونفى كان قد يجر (قوله بأن تولوا وجوهكم) كذا فى التصريح والمغنى فلا وجه لتخطئة بعضهم (قوله أعطى الوصف ماله مفردا) أى ما يستحقه حال كونه مفردا عن السببى والاجنبى كليس أو مازيد قائما ولا قاعدا والذى يستحقه فى هذه الحالة النصب أو الجر على التوهم كما أفاد ذلك بقوله فينصب الخ (قوله ورفع به السببى) عطف على أعطى (قوله أو جعلا) أى الوصف والسببى مبتدا وخبرا على التقديم والتأخير وهو مقابل اعطائه ماله مفردا من نصبه أو جره على التوهم مع رفع السببى به وقوله ولك ان تجعل الخ احتمال ثالث فى الوصف المذكور مع السببى فهى الوصف الوالى للعاطف بعد خبر ليس أو مامع السببى التالى له احتمالات ثلاثة والظاهر انه يجوز

كون الوصف معطوفا على خبر ليس والسببي معطوفا على الاسم فيكون من العطف على معمولي عامل واحد كما سيأتي فيما اذا تلا الوصف أجنبي وكذا يجوز جر الوصف بباء مقدرة عطفا على خبر ليس المجرور بالباء زائدة ورفع السببي عطفا على الاسم (قوله وان تلاه أجنبي) أي تلا الوصف الوالي للعاطف أجنبي قوله عطف بعد ليس الخ) والظاهر جواز رفع الوصف على انه خبر مقدم والاجنبي مبتدا مؤخر أو على انه مبتدا والاجنبي مرفوعه أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي سواء جر خبر ليس بالباء أولا والعطف من عطف الجمل نعم يمتنع جعل الوصف معطوفا على الخبر والاجنبي مرفوع به لئلا يلزم الاخبار عن اسم ليس الاول بما هو أجنبي عنه (قوله وان جر) أي خبر ليس (قوله على الاصح) مقابله عدم جواز جر الوصف حذرا من العطف على معمولي عاملين ورد بأن الباء مقدرة في المعطوف وبالسماع كذا في الهمع (قوله جر الوصف) أي بالعطف على الخبر مع كون الاجنبي عطفا على الاسم كما يدل له مابعد (قوله لان جر المعطوف) بباء مقدرة فيه ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فلا معنى لهذا الا ان يقال معناه ان الوصف مجرور بباء مقدرة ومجموع الجار والمجرور معطوف على المجموع الاول (قوله غيران واخواتها) أي أخذا من قول الشارح وندر في غير ذلك الخ (قوله وغيركاد الخ) أي لما سيأتي ان خبرها مضارع كذا قيل (قوله والاجل) بمعنى عجل فالاجل على هذا هو الاجشع أي الزائد في شدة الحرص على الاكل وأما الذي عنده أصل الجشع فهو أدون من الاجل كأن يتطلع الى الاكل عند حضوره مثلا وانما أول أعجل بعجل ليظهر من ذلك تعليل قوله لم أكن بأعجلهم اذ أعجل فيه بمعنى عجل ولا بد بقرينة المدح وقوله ولا بقاء أعجل الخ وجهه ان الاعجل على هذا الاجشع أي زائد شدة الحرص في الاكل فيكون من عنده أصل الجشع هو العجل واستقامة التعليل باعتبار ما يستفاد من الذوق والسياق من ان أصل الجشع مذموم فتكون العجلة مذمومة فقد علمت من هذا ان محل الكلام بين التصريح والمحشي هو أعجل الثاني لا الاول لانه على غير بابه ولا بد (قوله وان أوهمته عبارته فيهما) عبارة الشارح فيما هو أعم يشعر بذلك ما ذكره الشارح في التنبيه الاول تأمل (قوله كان احتمال الظرفية هو الظاهر الخ) رتبه على ما قرره وذلك ان تقول المعنى لا يتوقف على الظرفية ولا القلب اذ الاسم جنس الخبر النافع المعتبر أي ليس الخبر النافع المعتبر المقصود خبرا بعده

النار بل هو ما ليس بعده نار فالمقصود نفي بعدية النار عن جنس الخبر المعتبر يعني ان الخبر المعتبر ما لم يعقبه نار فتي قيد الخبر الاول بالنافع المعتد به لم يحتج الظرفية ولا للقلب والا لم يصح المعنى ولو بالظرفية والقلب فان عنوان الخبرية في الجزء الثاني يمنع صحة الحمل مطلقا فظهر ما للسيد الحفني تدبر اه شيخنا الا ان يكون عنوان الخبرية في الجزء الثاني مسايرة أو مشاكلة فيستغني عن تقييد الاسم بكونه نافعا معتبرا (قوله أنسب بالنكرات) عبر بأفعل التفضيل لتأتي ذلك في نحو المعرف بأل الجنسية (قوله على معنى عملا) المناسب على معنى اعمالا الا ان يقال انه أقام اسم المصدر مقام المصدر و يبعد انه أشار الى انه مفعول مطلق لمقدر أي فعملت عملا تأمل (قوله وفيه انا لو سلنا الخ) هذا ايراد على صاحب القيل بناء على زعمه تعين الشطر الثاني للاستشهاد والا فالشطر الثاني يأتي فيه الاحتمال (قوله و يشترط لاعمال لات الخ) محصل ما أشير اليه انه يشترط لاعمال ما الشروط الاربعة المتقدمة ولاعمال لا ولات وان ما عدا الشرط الاول منها ولا يشترط غير ذلك في ان وتختص لا بتنكير معمولها وان لا تكون لنفي الجنس نصا وتختص لات بتنكير ما ذكر با لفعل من معموليها وكون معموليها اسمي زمان وان يحذف أحدهما فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله بالنسبة الى معمول الخبر) مبني على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه الا ان يقدر مضاف أي نظير الخبر (قوله وللهفة في بعض النسخ أو للهفة) أي انه هو الخبر وعليك متعلق بلهفي وهو صحيح أيضا (قوله أي أتحزن عليك الخ) يحتمل انه رثاء أي أتحزن عليك لاجل تحزن هذا الخائف الذي يطلب جوارك فلو كنت موجود الاجرته ويحتمل ان المقصود مدحه في حياته كأنه يقول أنا الآن تحزن على فقدك الذي يحصل في المستقبل لاجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك ولا يجدك ويحتمل انه نصيحة أي أتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك في الوقت الذي لا يمكنك فيه جوار فربما أجرته فحصل لك ضرر من الاعداء ثم رأيت نقلا عن اليلدي انه من قصيدة يرثي بها الشاعر منصور ابن زياد (قوله لزيادة المبالغة) أي للمبالغة الزائدة على المبالغة المأخوذة من صيغة فعال لان المبالغة مقولة بالتشكيك فليست الاولى عين الثانية لا يقال صيغة فعال كما تصدق بالاقل تصدق بالاكثر فلا مانع من حملها على الاكثر فلم يبق شيء تريده بالثناء على ما يستفاد من صيغة فعال لانا نقول الاولى ان يخص كل من الثناء

والصيغة بافراد بقرينة ان التأسيس خير من التأكيد وعلمين خير من علم وانصراف فعال للفرد الاكمل محله مالم يكن هناك شئ يدل على الكمال كالتاء ويحتمل ان التاء للمبالغة التي هي بعينها مدلولة لصيغة فعال والتأكيد انما هو من مجامعة التاء لصيغة فالتاء موضوعة لمطلق المبالغة وكل من المبالغتين فرد من الافراد كما ان من جملتها أصل المبالغة في نحو زاوية وليست للتأكيد أصلا لعدم وضعها له ونظير ذلك زيد زيد قائم فان زيدا الثاني ليس موضوعا للتأكيد بل موضوع للذات كالاول والتأكيد انما هو من الاجتماع فقولهم التاء في نحو علامة لتأكيد المبالغة لا يؤخذ من ظاهره من أنها موضوعة للتأكيد كما اختاره المحقق الامير (قوله بدليل قوعه) أصلهما أوقى وأوعى حذفت الياء للامر ثم الواو حملا على المضارع ففيه جمع بين اعلالين وانما حذف الهمزة فللاستغناء عنها فلا يعد حذفها اعلالا اه شيخنا وقوله قضاياً أصله قضائي ياء بن أولاهما مكسورة قلبت همزة ثم فتحت الهمزة فتحركت الياء الثانية وانفتح ماقبلها قلبت الفا ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين الفين فكانه توالى ثلاثة أمثال ويمكن دفع كلام هذا البعض بأن المرفوض في كلامهم اعلالان لذات حرفين لمقتض أصلي فيهما واعلال قوعه لامر خارج كيفما لمجزوم ولم يتغير في قضاياً وخطايا تغيرات الا الياء الثانية فانها قلبت ألفا بخلاف الياء الاولى فانه آل الامر الى تغيير صيغتها من الكسر الى الفتح واما قلبها همزة وبقية الاعمال فهي وسيلة ليؤتى بذلك النظر في ماء وشاء ويطردويتد (قوله واستدل لسكونها الخ) وقولهم كدت باسكسر لا يدل على ان عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين كخفت (قوله قال الدماميني الخ) هذا كلام الشمني بعد مبني على ان محل الطمع والاشفاق مفعول الفعل الواقع بعد عسى أعني شيئا فكانه قيل عسى أن تغزوا وعسى أن تقعدوا وأنت خبير بأنه مخالف للقاعدة والموافق لها ان محل الطمع والاشفاق هو المصدر الذي هو فاعلها في الآية لانها فيها تامة وعلى هذا فهي للاشفاق في الموضعين المكنى به عن تقبيح فاعلها أي أخاف أن تكرهوا شيأ هو خير لكم وهو الغزو وأخاف أن تحبوا شيأ هو شر لكم وهو القعود أي ان تلك الكراهة قبيحة وان تلك المحبة قبيحة فينبغي أن تحبوا ما كرهتموه وأن تكرهوا ما أحببتموه أو الباقي على حقيقته لكنه معتبر بالنسبة لغير المحبين لذلك والكارهين كنبينا صلى الله عليه وسلم

أفعال المقاربة

وجماعته الصادقين أي خافوا من ذلك أي وقوعه ممن يقع منهم اه شيخنا ثم ان قوله أي خافوا الخ يفيد ان الاشفاق بمعنى التشفيق وقوله لكنه معتبر بالنسبة الخ غير لازم فيما على المغني بعد نقله ما نقله المحشي عن الدماميني والشمني ما نصه وذلك أن تقول كلاهما للاشفاق فان كلا من كراهة الخبر وحب الشر مكروه ثم هو من الله بمعنى التشفيق والتخويف اه وسيأتي في المحشي ان الاشفاق هو توقع المخوف فالتشفيق هو الامر بالاشفاق فكأنه يقول للمخاطبين النبي وأصحابه اشفقوا أي توقعوا هذا الامر المخوف الذي حصل لغيركم أو يقول لمن يقع منه ذلك اشفقوا أي توقعوا هذا الامر المخوف الذي يحصل منكم والله أعلم بأسرار كتابه (قوله أي تغليب بعض أنواع الخ) أي وهو مجاز علاقته المجاورة وقوله من باب تسمية الكل الخ لا يأتي في التغليب بل يجامعه الا ان بيان علاقة المجاز فيه بما ذكر معترض بما نقله عن الناصر وقوله فتغليب أي بالمعنى العام المتحقق في فرد غير ما ذكر فلا ينافي ان ما ذكر تغليب أيضا اذ التغليب يوجد فيما اعتبر فيه التركب نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض بناء على انه تغليب وانه اعتبر الهيئة المجتمعة كما قيل بذلك وان ضعف هذا ولا مانع من ابقاء المحشي على ظاهره وان التغليب لا يكون الا فيما لم يعتبر فيه التركيب نحو القمرين والعمرين ولله يسجد من في السموات ومن في الارض بناء على الظاهر من انه من باب الكلية (قوله من الرجاء) الظاهر أن من تعليلية بدليل قوله لان رجاء الفعل الخ فليست صلة المقاربة لانه مرجو بالفعل اه شيخنا (قوله لتقدير) الظاهر ان اللام للتعليل (قوله يلزمه القرب منه) أي لانه ما شرع فيه الا بعد ان قرب منه (قوله لا تغليب أيضا) أي كما انه لا اطلاق لاسم الجزء على الكل أو كما انه لا تغليب على القول بأنه من اطلاق اسم الجزء على الكل المردود فيما تقدم بناء على اجراء المحشي فيما تقدم على ظاهره (قوله فخائف الخ) والتباس الاسم بالفاعل يأتي له فيه الكلام (قوله أي وانخوانهما الآتية) هذا لا يحتاج اليه بالنسبة لحرى لانه سيأتي في قوله وكعسى حرى أي في العمل والدلالة على الرجاء بخلاف البقية فانه لم ينص على عملها حتى كرب وأما قوله ومثل كاد في الاصح كربا فليس المقصود منه بيان العمل أيضا لانه يبعده قوله في الاصح اذ لم يذكروا مقابل الاصح بالنسبة للعمل الا أن يقال ان ما يأتي تصريحا وتلويحا فان ذكرها في الباب يشير لعملها العمل المذكور قرينة على المحذوف هنا ومثل هذا

لا يعد تكرارا وقال شيخنا ليس مقصود الحشي ان في المتن اكتفاء بل هو ايضاح وبيان لما آل اليه الامر (قوله ويجاب أيضا الخ) هذا هو المرضي لما يرد على الاول انه يحتاج الى اثبات ورود ظرفا ومجرورا (قوله أي رجعت وكذا آبت) أي راجعا وتمام البيت * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر * وكم خبرية بمعنى كثير مبتدا ومثلها بالجر تمييزها وفارقتها خبره وتصفر بالفاء مضارع صفر كنصر يتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كأكرم بمعناه أيضا (قوله أي من العذل) أي المذكور أول البيت وهو أكثرت من العذل ملحادا ثما وصائما أي مكاعن خطابك أو استماع كلامك (قوله من المرفوع) لم يقل اسم عيسى لما سيأتي ان هذا المرفوع مع كونه مبدلا منه لا يصح جعله اسم عيسى لانه في نية الطرح فليس منظورا اليه فيكون المبدل منه مرفوعا بعيسى وليس اسما ولا فاعلا لها الطرحه وعدم النظر اليه وسد البدل مسد معموليها ولذا قال العلامة الامير على المغني أما سده مسد الثاني فظاهر وأما الاول فلانه في نية الطرح وان كان مذكورا اه وهذا أمر بعيد لما يلزم عليه من عدم دخول هذا المرفوع في باب من أبواب المرفوعات ومن اعتبار سد شئ سده مع وجوده وابحث الحشي فيه بما يأتي ولما يلزم عليه وكذا على ما يأتي من بحث الحشي من تخالف البدل والمبدل منه في الاعراب الا أن يقال معنى سد البدل مسد الجزأين أو أحدهما مجرد حلوله محلهما لان المبدل منه كالعدم أو محله وافادته فائدتهما أو فائدته وان لم يكن معربا باعراب ما سده سده لانه معرب باعراب المبدل منه وعلى بحثه الآتي يكون المبدل منه اسم عيسى المذكورة وان والفعل بدل منه سد مسد الخبر وكذا يقال في الآية فيكون كلامه الآتي منعا لسد مسد الجزأين ولسكون المبدل منه ليس اسم عيسى وأول مفعولي تحسب وهذا كله مبني كما ترى على القول بأن البدل ليس على نية تكرار العامل اما على القول بأنه على نية تكراره فيقال ان المبدل منه اسم عيسى المذكورة والبدل سد مسد جزأي عيسى المقدرة وسد الجزء الثاني لعيسى المذكورة أو انه لا خبر للمذكورة قياسا على مسئلة الاشتغال الا أن يفرق وكذا يقال في الآية (قوله خواص الفعل) كقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل وقوله قدر ذلك أي الوضع للزمن وقوله ومنه أي من قولنا قدر (قوله لا يكفي في كون الخ) أي اذا استعمل في غير الموضوع له وضعا تقديريا (قوله وهو ممنوع كما يأتي) أي من أن خبر عسى لا يرفع الا ضميرا سمها أو سببيه أي المضاف لضميره لكن

يرد عليه قوله عسى فرج يأتي به الله انه * له كل يوم في خليقته أمر
فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فتقتضي ذلك انه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما في التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم والجواب بأن اسم عسى ضمير الشأن أو بأن خبرها محذوف تقديره يأتي الرافع لضمير الفرج تكلف لا داعي اليه (قول الشارح ان تقفوا السيوف عن السل) أي تقفونا عن سل سيوفنا لكونكم كالاموات حين الحرب لو تقفوا أنفسكم عن سل سيوفكم لشدة خوفكم منا واندياركم لنا في ذلك الوقت (قوله أمر عارض فيها) لا ينافيه قول الشارح فيما تقدم وضعت للدلالة على قرب الخبر لظهور تأويله (قوله لان هذا انما هو في أوشك الخ) أي واما أوشك الستي هنا فلا يظهر فيها ذلك الا اذا كانت الهمزة الاولى في ابتداء همزة قطع فان قطعها مع فتح الكاف يثقل الرجز للكامل مع ان الواقع انما هو همزة وصل (قوله قصور) أي مع كونه لا يناسب ماجرى عليه الشارح (قوله عروقا للنداء الخ) أي جماعة كالعروق في النداء أي الكرم مصت التراب لفقرها هذا على كلام العيني وعلى كلام السيد الحفني فالنداء متعلق بمصت أي مصت تلك الفرس التراب لاجل ما فيه من النداوة والرطوبة لشدة عطشها (قوله ويؤيده الجمع الخ) وعلى كلام الحفني يكون الجمع للتعظيم اشارة الى أن عنقها العظيمة بمنزلة أعناق (قوله فتفسيرا لبعض الخ) فيه ان نهاية ما في العيني قيل وهو لا ينافي صحة غيره نعم لو عينه بأن الواقعة هي ما قال لاتجه اه شيخنا (قوله يجب ان يعد منها شرع) أي لوقوع الجملة المضارعية بعد من وعما كثيرا مع تسلط معناها على مضمون تلك الجملة فلا يقال يجب أن يعد منها ابتدأ نحو ابتدأ زيد يتكلم لعدم كثرة وقوع الجملة المضارعية بعدها فاذا وقعت بعدها تكون حالا فليتأمل (قوله قال سم الخ) تقدم لك ما يتعلق به في باب كان فلا تغفل (قوله بنفس مرفوعها) أي لا بالسببي (قوله لما ذكرنا) أي من وجوب تأنيث الفعل وذلك انه لو أعمل كاد أو يبع في قلوب لاضمر ضميرها في أحد الفعلين وأنثه مع انه لم يؤنث ويلزم أيضا رفع الخبر بغير ضمير الاسم لو اعملنا الثاني تأمل (قوله نظر ظاهر) وجه بأن القصد في الخبر لم يرفع ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان

جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط وبأن خبر ضمير الشأن تفسيره فلا يتأتى أن يقرب من الاسم اذ قرب شئ من شئ يقتضي التغاير لا يقال يحتمل ان الدماميني قائل باضمار ضمير الشأن على انه فاعل بكاد التامة فيكون محض تخريج للاية لانا نقول ضمير الشأن لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه لانه لا يكون الا مبتدا في الحال أو في الاصل كما تقدم للمحشي لكن في التوجيه الثاني شئ لان كون خبر ضمير الشان تفسيرا له لا ينافي القرب اذ هو تفسيره على وجه القرب أخذا من كاد كأنه قيل يقرب ان الشأن هو وكذا رهذا لا محذور فيه وفي البيضاوي وأبي السعود جواز كون الضمير للشأن وعبارة الثاني من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بيان لتناهي الشدة و بلوغها الى ما لا غاية وراءها وهو اشراف بعضهم على أن يميلوا الى التخلف عن النبي عليه الصلاة والسلام وفي كاد ضمير الشأن أو ضمير القوم الراجع اليه الضمير في منهم وقرئ بتأنيث الفعل وقرئ من بعد ما زاغت قلوب فريق منهم يعني المتخلفين من المؤمنين كأبي لبابة وأضرابه (قوله أي ربيعة مية) أي في قوله

وقفت على ربع لمية ناقتي * فما زلت أبكي حوله وأخاطبه

(قوله أي السكر) وقد روى السكر بدل الثمل وهو الموافق لما بعده وهو

وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

(قوله وعن خبرى عامل الخ) في المدابغي ان خبر عامل المبدل منه مقدر رافع لضمير الاسم تقديره في الاول كاد يكاد مني وفي الثاني جعلت أثمل اه وهو لا يناسب ما للمحشي لاحتمال انه معترف بذلك الا ان الخبر المذكور أغنى عن المقدر وما في المدابغي بيان للاصل ويحتمل ان المحشي قائل بعدم التقدير وان المذكور مغن عن اعتبار خبر لعامل المبدل منه مخالفا للشيخ المدابغي تأمل (قوله محذوف) أي يبلغ به هذا منظور فيه للظاهر والا فالصلة في الحقيقة هي جملة يقال فيه المقدرة وهي مشتملة على العائد وهو الضمير المجرور بفي نعم تقدير الضمير لتصحيح كون هذا المقول مقولا في شأن مدلول هذا الموصول وكذا يقال فيما بعد (قوله وضع الظاهر) أي الذي هو غاضرة الذي هو اسم للجارية التي عاد عليها ضمير تراها فاقتضى الاضمار أولا أن يضمر ثانيا (قول الشارح اسم فاعل من كرب التامة) قد يقال مثله في كاد في البيت الاول لاحتمال انه من كاد التمامة أي بالذي أنا قريب من فعله ثم رأيت

سم نقله عن الحفيد وماذكره الشارح من ان الصواب ان كائدا فى البيت الاول بالوحدة هو ماذكره الموضح ثم رجع عنه فى شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم أى وهو كائد بالهمز وقد كنت أثبت مدة على مخالفته وقد ذكرت ذلك وتوضيح الخلاصة ثم اتضح لى ان الحق معه اه تصريح (قوله وقد يدفع هذا الجواب الخ) اذ قرئ الجواب بالرفع وتجويز النصب مفعولا به كان تقوية للجواب وردا للتجويز ويكون المعنى انه يدفع التجويز عند المانعين لذلك فى باب المبتدا المجيبين بما سبق فلا يجوز عندهم وان قرئ الجواب بالنصب مفعولا مقدما وتجويز بالرفع فاعلة مؤخرا كان رابطا للجواب لكن يرد عليه ان المجيب لا يقول بما قاله الاشمونى لانه اما مبنى على جواز تقدم الخبر الفعلى فى باب المبتدا أو مشكل ان لم يكن مبنيا عليه اه شيخنا لكن سيأتى دفع اشكاله ويؤيد الثانى من الترديد عبارة المدابغى حيث قال فليتأمل فان هذا الجواب قد يدفعه تجويز تقدير ذلك أى الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا لكن لا يلزم موافقة المحشى له ويؤيد الاول منه الاشكال الآتى عن سم (قوله ويشكل على تجويزه الخ) لا اشكال الا ان كان المجوز من المتحرزين فى باب المبتدا اه شيخنا وعلى ثبوت كونه من المتحرزين فى باب المبتدا يجاب بان باب النواسخ يجوز فيه ما امتنع فى غيره فيستثنى من قوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا كما نقله السيد البليدى عن الشيخ يحيى ولعل وجهه ان فعلية النواسخ انقصها كلا فعلية (قوله فلعدم السماع) جزم المحشى بعدم السماع والذى فى الحفنى عن بعض المحققين التردد فيه حيث قال ان كان ذلك لعدم سماع غيره فذاك والا فما المانع من أن يقال الزيدان حرى أن يكتبا (قوله فقلت عساها الخ) تمامه * تشكى فآتى نحوها فأزورها * وكاس اسم امرأة وأصل تشكى تتشكى كذا فى الشواهد ووجه دلالته لمذهب سيبويه دون مذهب الاخفش ظاهر وأما دلالته له دون مذهب المبرد فلانه لا يقال ان نار حقه أن يكون خبر العسى فجعل اسمها لان خبرها لا يكون مفردا الا نادرا ولان خبرها بعد العكس يكون هو والضمير وهو مفرد الا ان تخص ندرة الافراد بغير حالة العكس وهذا الثانى لا يخص هذا المثال بل يجرى فى نحو عساه أن يقوم (قوله ومعناها الشدة) قال عدى

لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (قوله أى كان حقه الخ) فاذا قلت عسانى قائم فأصله أنا قائم فلما

اتصلت بهما عيسى جعل المبتدا الذى كان حقه أن يجعل اسما لعسى خبرا لها والخبر الذى كان حقه أن يجعل خبرا لعسى اسما لها قول الشارح كما فى الحديث هو انكم تختصمون لدى فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له وانما أقضى له بقطعة من النار معناه انه اذا ادعى انسان بين يديه صلى الله عليه وسلم وزوق أحدهما كلامه وأظهر ان الحق معه بواسطة فصاحته مع انه مبطل فى الواقع فحكم له النبى صلى الله عليه وسلم بالحق عملا بالظاهر لانه أمر أن يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كان حكم النبى له حكما عليه بقطعة من النار وقوله يا ابن الزبير هو لاعرابى من حمير يخاطب به عبد الله بن الزبير وبعده النضر بن بسيفنا فيكما خلفا لما توهم من انه يخاطب نفسه ويقول يا ابن الزبير طال ما عصيت الله ولم ترجع وطال ما تعيثنا وانه تواضع منه (قوله وورد حذف المرفوع الخ) فيه ان الكلام فى المرفوع والمنصوب بالفعل لا بالحرف كما قاله قبل وأى داع لاستئناس بالبعيد مع وجود علك القريب (قوله بمعنى اتوقع الخ) تفسير لقاربتم ان تفسدوا ولو قال أو بمعنى اتوقع الخ وجعله معنى ثانيا لكان أولى وهذا التوقع باعتبار من عرف حالهم خلافا لما يفيده كلامه وفى البيضاوى فاذا عزم الامر أسند الى العزم وهو الجد الى الامر وهو لا صحابه مجازا وعامل الظرف محذوف أى خالفوا أو تخلفوا وقيل هو قوله فلو صدقوا الله على طريقة قولك اذا حضر فى طعام فلو جئتنى لأطعمتك أى فلو صدقوا الله فيما قالوا من الكلام المنبئ عن الحرص على الجهاد بالجرى على موجبه لكان أى الصدق خيرا لهم وقيل فلو صدقوا فى الايمان ووالت أن لو بهم فى ذلك ألسنتهم وأياما كان فالمراد بهم الذين فى قلوبهم مرض وهم المخاطبون بقوله تعالى فهل عسيتم الخ بطريق الالتفات لتأكيد التوبيخ وتشديد التقريع أى هل يتوقع منكم ان توليتم أمور الناس وتأمرتم عليهم ان تفسدوا فى الارض وتقطعوا أرحامكم تناصرا على الولاية وتجاذبا لها والمعنى انهم لضعفهم فى الدين وحرصهم على الدنيا أحقاء أن يتوقع ذلك منهم من عرف حالهم ويقول لهم هل عسيتم اه بايضاح وحذف (قوله وحمله كثير الخ) هذا هو الاولى ليكون لهذا المشهور وجه ومحصله على هذا ان معنى كاد زيد يفعل انه لم يفعل وعليه قوله تعالى يكاد زيتها يضئ أى انه لم يضئ ومعنى ما كاد زيد يفعل انه فعل أى لم يقتصر على مقاربة الفعل بل فعل وعليه قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أى انهم فعلوا

بدليل فذبحوها والاستفاضة وجرى على ذلك الشيخ العراقي في فرع من الفقه فقال في فتاويه لو قال لامرأته ما كذبت أطلقتك يكون اقرارا بالطلاق فيحكم عليه بالوقوع نقله ابن السبكي في نظائره وقوله فالشق الاول وهو ان اثباتها في مسلم وقوله والثاني وهو ان نفيها اثبات غير مسلم أي كما يدل عليه قوله تعالى لم يكد يراها وقوله * لم يكد رءيس الهوى من حب مية يبرح * اذ المقصود نفي الرؤية ونفي البراح وهكذا جميع استعمالات العرب وأما الآية فجواب عنها بما في الشارح الا ان يقال ان الشق الثاني مفروض فيما اقترن به قرينة كالآية (قوله وقد يمنع الاستلزام) أي بان من حصل منه الفعل ما تلبس به حتى قاربه فالقرب حاصل مع التلبس وان كان لا يقال ذلك عرفا كما تفهمه عبارة المغني (قوله ويمكن حمل الاول على هذا) أي بأن يقال ان مراده يستلزم انتفاءه عرفا (قوله وعلى الشئ الثابت لك) على هذا جعل اضافته للهوى بيانية وعليه فقول الشارح لم يقارب حي لا يشير لخصوص أولى احتمالي من البيانية (قوله ألف في المبتدا) والخبر هذا على ما في بعض نسخ الشارح من قوله وترفع الخبر ما على ما في بعض آخر من قوله وترفع خبره فيقال ألف في المبتدا والاضافة في خبره للجنس تأمل (قوله كالطلبي والانشائي) اعلم وجهه ان التأكيد لا يكون الا فيما يتأتى فيه الانكار والشك والطلب والانشاء ليسا كذلك لكن للبحث فيه مجال اذ التوكيد انما هو لنسبة الخبر للاسم لا للنسبة الواقعة في الخبر الطلبي أو الانشائي وكلا من المتمني والمترجي لا بد أن يكون مستقبلا ومدلول الطلب والانشاء واقع في الحال ودافع التوهم صير بحسبه انما هو الخبر لا الطلب والانشاء وخبر كان مفرد يصح التشبيه بمعناه على ما يأتي ولك توجيه آخر بأن ان وأخواتها انما عملت بالحمل على كان وخبرها لا يكون طلبيا أو انشائيا والفرع لا يزيد على الاصل فليحرر (قوله ان جاءتي فهم و بئس) أي وشبهها بدليل ذكر الآية الثانية (قوله ولمن يجعلها للانشاء) أي لمن يجعل استعمالها الغالب ذلك كما يدل على ذلك قوله بعد أو جعلها واردين الخ (قوله ينبغي أن يستثنى الخ) يوجه الاستثناء بأنه ليس المقصود من ان حينئذ التوكيد بل الاهتمام بما بعدها لكن هذا توجيه للموضوع فلا يقال نظيره في ان المشددة (قوله وحذف أحدهما الخ) من حذف الخبر لدليل قوله سلوه برفق هل جنيت جناية * فان قال اني فاسألوه عسى يعفو (قوله يحكيان قادمة) الجزء الثاني على هذا مفعول به فقول المحشي أولا بأن الجزء

ان واخواتها

الثانى حال أى مثلا (قوله لئلا يلزم الاخبار الخ) فيه ان الخبر التشبيهى لا يشترط فيه التطابق بدليل انك تقول كأن هندرجلان أى هى تشبه الرجلين فى القوة لا يقال يلزم تشبيه الاثنين بالواحد لانا نقول لا مانع منه على ان هذا حاصل على تقدير يحكيان اذ معنى يحكيان يشابهان (قوله غير مناسب) قد يقال المراد بالخفة قلة مسافة ما بين القدمين اللازم لها خفة نقل القدم عادة والضم الذى قاله الجماعة مناسب خصوصا وفيه السلامة من ارتكاب الضرورة (قوله أى الحمار) فى الامير على المغنى أى الفرس (قوله بدليل جواز الخ) فتقول علمت ان زيدا قائم وعمرو بالرفع لان ان ومعموليها وان كانت فى قوة كلمة فيكون العطف على الاسم كالعطف على جزء الكلمة الا انها لما كان أصلها المكسورة التى يكون ما بعدها بادئا على جملته مراعى فيه معنى الابتداء جاز العطف لكن سيأتى ان جواز العطف بعد المفتوحة اذا كان حكم الجملة باقيا بان تقدمها علم كما تقدم أو ما فى معناه نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله لان الجملة حينئذ قائمة مقام المفعولين وهما بحسب الاصل جملة أحدهما مسندا اليه والآخر مسند فان لم يكن حكم الجملة باقيا لم يجز العطف على اسمها بالرفع نحو أعجبنى ان زيدا قائم وعمرو لانها ليست فى حكم المكسورة وارادة الاصل بعيدة لانها فى موضع مفرد من كل وجه وسيأتى بيان ذلك عند قوله وألحقت بان لكن وان (قوله وقد أسلفنا الخ) ولك دفعه عن العلة الثانية بان ما واخواتها لما قلبت الاثبات الى النفى كانت أقوى من هذه فصارت كالاصل فروعى فيها ما روعى فيه أو بان العلة مجموع الامرين ولا تردما واخواتها لفقد الجزء الاول بما ذكره المحشى والثانى بمفرده لا يقتضى الحكم اه شيخنا ويؤخذ من الاول دفعه عن العلة الاولى أيضا بغير ما سلكه المحشى بان يقال لم ينبه على الفرعية تنبيها على انها فى حكم الاصول بسبب القلب المذكور ويعكر على قوتها بسبب القلب ما يأتى عن سم من ان هذه الحروف أقوى لمشابهتها الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى وبدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا واوا متناعه هنا لك الا ان يقال ان ما واخواتها أقوى

من هذه الجهة فلا ينافي قوة هذه الحروف من جهة أخرى وقد اعتبرت العرب الجهتين بمدرك (قوله على الصحيح) مقابله انها للتوكيد الايجابية فقط وأما السلبية فتوكيدها بلا التبرئة ورد بقوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وله ان يجيب بان مثل هذه الآية معدولة المحمول (قوله بنفي ما يتوهم ثبوته نحو زيد شجاع فانه يتوهم منه ثبوت الكرم فتنفيه بقولك لكنه ليس بكريم وقوله أو باثبات الخ نحو مازيد شجاع فانه يتوهم منه نفي الكرم فتثبته بقولك لكنه كريم ولم ينظروا في المثال الاول لكونه يتوهم فيه نفي البخل فتثبته بقولك لكنه بخيل وفي الثاني لكونه يتوهم فيه ثبوت البخل فتنفيه بقولك لكنه ليس بخيل نظرا الى ان المناسب توهم النفي من السابي والثبوت من الايجابي ولم ينظروا أيضا لكون المتوهم ثبوت الكرم في المثال الاول نفي بقولك لكنه بخيل اذ ثبوت البخل نفي للكرم لزوما ولكون الكرم المتوهم نفيه في المثال الثاني يثبت بقولك لكنه ليس بخيل لزوما لان المراد النفي والاثبات الصريحان لا اللزوميان فاندفع ما يقال ان أحد الشقين يغني عن الآخر (قوله وهو جعل نفيه بالجر الخ) فيه ان هذا لا يصح التعريف لانه يصير المعنى عليه أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه أي حصول نفيه وهو فاسد لان اذا قلت مازيد شجاع وتوهم منه السامع ثبوت نفي الكرم لا تستدرك عليه برفع الكرم الذي يتوهم ثبوت نفيه بل باثبات الكرم المذكور انما الصحيح اما عطفه على ثبوت مقدر قبل ما والضمير لما بقطع النظر عن الثبوت متعلق الصلة بل يخلفه النفي ويصير المعنى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه لكن رفع النفي ضمنا بالاثبات صريحا أو عطفه على ثبوت المذكور مع تقدير مضاف قبل ما أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات والمقصود الرفع ضمنا على ما تقدم أو جعل محط الرفع الصلة أعني توهم الثبوت أو توهم النفي أي تعقيب الكلام بازالة توهم ثبوت ما يتوهم ثبوته أو بازالة توهم نفي ما يتوهم نفيه (قوله كذا في حاشية البعض) هي طريقة في التوحيد لكن الاحسن ما سلكه المحشي وعليه فالعلم مستعارة لتقبيح الخبر عقلا وشرعا ومحل اختصاصها بما لم يمكن اذا كانت باقية على أصلها (قوله باعتبار حال المخاطبين) فيه انه لا يطرد اذ لا يظهر في لعلكم تتقون ونحوه (قوله وفيه نظر ظاهر) لانه ان أريد الوقوع بالفعل فالغالب خلافه وان أريد الاخبار بأنه يقع ورد عليه انه يلزم الخلف في نحو لعلك تارك بعض ما يوحى اليك ولعله يذكر أو يخشى ولانه

لا مانع من انه صلى الله عليه وسلم قد يكون غير واثق بحصول الشئ فيترقبه (قوله لعل موضوعة الخ) المشهور ان لعل مشتركة بين أمرين متقابلين هما الترجي والاشفاق وعلى هذا جرى الشارح والذي حققه الرضي ان معناها الترجي وهو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله ويدخل في الارتقاب المذكور الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب أمر محبوب والاشفاق ارتقاب أمر مكروه وكلام التفتازاني يميل اليه (قوله من المتكلم) نحو لعلي أبلغ الاسباب ولعل الله يرحمني وهذا هو الاصل الشائع في الاستعمال لان معاني الانشاآت قائمة به (قوله من المخاطب) أي تنزيلا له منزلة المتكلم في التلبس التام بالكلام الجاري بينهما نحو لعله يتذكر أو يخشى وهو مرتبط في المعنى بقوله اذهبا الخ والمعنى باشرا الامر بانفسكما على رجائكما وطمعكما ان هذا الامر يثمر ولا يخيب سعيكما وانما أمرهما مع الرجاء ليجتهدا ويجدا فيه لانه شأن الراجي بخلاف من أيس من شئ فانه لا يجد فيه ولا يباشره مباشرة تامة عن صميم قلب والفائدة في ارسالهما والمبالغة عليهما في الاجتهاد المأخوذة من قوله لعله الخ مع علمه بأنه لا بد من الزام الحجة وقطع المعذرة والظهار ما حدث في تضاعيف ذلك من الآيات والتذكر للمتحقق والخشية للموهم فالمعنى باشراه على رجائكما تحقق فرعون صدقكما فيتذكر ويتعظ أو توهمه فيخشى ولذا قدم الاول كأنه يقول ان لم يتحقق صدقكما ولم يتذكر فلا أقل من أن يتوهم فيخشى وهذا هو ما جرى عليه البيضاوي وهو أولى من جعلها للتعليل كما سنعه الشارح تبعا للتسهيل اذ لا حاجة للعدول عن الاصل مع امكانه على انه سيأتي عن الزمخشري انه غلط (قوله من غيرهما) نحو قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك بناء على ان المعنى انه بلغ بك الجهد في تبليغهم الى أن صار وايتوقعون منك ترك التبليغ لبعض ما أوحي اليك وقيل انها للامر النبي صلى الله عليه وسلم بالتوقع والمقصود من أمره بتوقعه ما لا يقع تحريضه على تركه وتهييج داعيته اليه كما أشار اليه في الكشاف وقيل انها للتبعيد كما تقول العرب لعلك تفعل كذا لمن لا يقدر عليه فالمعنى لا تترك وقيل انها للاستفهام الانكاري وفي أبي السعود بعد ذكره ان التوقع قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب ما نصه وقد يعتبر تحققه بالقوة بضرب من التجوز اذا بأن ذلك الامر في نفسه مئنة للتوقع متصف بحيثية مصححة له من غير أن يعتبر هناك توقع بالفعل من متوقع أصلا انتهى وجعل من ذلك لعلكم

تتقون فانه يصح فيه اعتبار تخلقه بالقوة والجملة حال من مفعول خلقكم وتاعطف عليه أى خلقكم واياهم حال كونكم جميعا بحيث يرجو منكم كل راج ان تتقوا فانه سبحانه وتعالى لما رأهم مستعدين للتقوى جامعين لمباديها كان حالهم بحيث يرجو منهم كل راج ان يتقوا لا محالة وهذه الحالة مقارنة لخلقهم وان لم يتحقق الرجاء قطعا (قوله للاطماع) أى ايقاع الغير فى الطمع فى أمر محبوب تميل اليه النفس نحو لعلكم تفلحون فان المقصود اطماعهم وترغيبهم فى الفلاح الذى تميل اليه نفوسهم بخلاف نحو لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون فان التكاليف شاقة على النفس فلا تتوقعها وترغب فيها فلا يأتى فيها الاطماع (قوله وانه لجزمه الخ) أى انه لا فرق بين الطماعه فى شئ وبين جزمه باعطائه لاقتضاء كرمه ذلك (قوله ولما كان ما بعد الخ) بيانه كما يؤخذ من عبد الحكيم نقلا عن التفتازانى فى حاشيته على الكشاف انه لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعى الحصول صالحا لأن يكون غرضا مما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من النحويين ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوها عليه فى كل موضع امتنع فيه الترجى سواء كان الطماعيا كما فى نحو لعلكم تفلحون أولا كما فى نحو لعلكم تشكرون لعلكم تتقون وردّه الزمخشرى بأنها لا تصلح لمعنى العلية اذ لم توضع لذلك ولا علاقة صحيحة بينه وبين معناها الحقيقى حتى يكون مجازا فعدم صلاحها لهذا المعنى يقتضى قواعد الاستعمال بأباه أى يابى هذا المعنى وهو كونها بمعنى كى التعليلية ومحصله ان منشأ غلط ابن الانبارى ومن معه انه لما كان ما بعد لعل الاطماعية صالحا للعلية توهموا انها مستعملة فى التعليل ولا شك انه باطل اذ مجرد صلاحية ما بعدها لذلك لا يصحح كونها للتعليل بل لا بد من اثبات وضعه له أو بيان علاقة صحيحة بين معناها الحقيقى وبينه غاية الامر انه يرجع المعنى الحاصل بعد ربطها بما قبلها الى التعليل وأين هذا من ذاك ويؤيد هذا قول السيد فى شرحه على المفتاح قد وقع فى عبارتهم ان معنى لعلكم تتقون كى تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى كى وليس بشئ بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبلها بعد الاستعارة التى حققناها وبين وجه كونه ليس بشئ بقوله اذ لم يثبت كون لعل بمعنى كى حقيقة ولا مناسبة صحيحة للتجوز كما بين الارادة أو الطلب والترجى ووجه كونه بيانا للحاصل المعنى بأنه اذا أراد منهم الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فتدبر هذا من كلامه ان جعل لعل بمعنى كى

حقيقة أو مجازا غير صحيح وانه بعد استعارتها للارادة أو الطلب يؤول المعنى الى التعليل وفرق بين أن يستعمل اللفظ فى شئ وبين أن يعود حاصله اليه بعد استعماله فى معناه لكن فيه مخالفة لما تقدم من جهة ما نشأ منه الغلط اذ المنشأ على الاول هو انه لما كان ما بعد لعل الاطماعية الخ وعلى هذا هو ما وقع فى عباراتهم من ان معنى لعلكم تتقون كى تتقوا الخ واستعمال لعل فى الارادة مبنى على مذهب المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قوله اما كونها ليست للاشفاق الخ) بقى عليه كونها للترجى غير المتكلم والمخاطب ولعله لم يذكره لظهوره وانتفائه ظهورا تاما اذ لم يقع ترج من غيرهما (قوله فلانهم لم يكونوا الخ) ولا يجوز جعلها حالا مقدرة لان المقدر والمنوى حال الخلق التقوى لا رجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اه عبد الحكيم وعلى جعلها حالا مئونة فالمقدر والمريد هو الله تعالى والمعنى مقدرا تقواكم بصيغة اسم المفعول وهذا كله مبنى على انها حال من مفعول خلقكم كما رجحه الزمخشرى اما على جعلها حالا من فاعل اعبدوا أى اعبدوا ربكم راجين أن تنتظموا فى سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح فتكون لعل للترجى المخاطبى ورجح هذا الوجه البيضاوى تبعا لكثير من المفسرين وتمام الكلام عليه يعلم من مواده (قوله والتقوى ليست كذلك) أى لانها فعل المخاطبين والذى يطمع فيه انما يكون من جهة المتكلم وهذا بحسب الظاهر فان نظر للحقيقة وانها توفيق الله لم يصح كونها للاطماع أيضا لانها من الأفعال التكليفية الشاقة (قوله فالاستعارة الخ) أى فالاستعارة تمثيلية بأن شبهت الصورة المنتزعة من حاله تعالى بالقياس الى العباد فى انه مكنهم من التقوى وطلبها منهم ووضع فهم زمام الاختيار بحيث يتأتى منهم الفعل والترك فيكون حالهم متردد ا بين الامرين الفعل والترك مع ترجح جانب الفعل بصورة حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه فى انه ترجى منه الفعل القادر عليه وعلى تركه مع رجحان جانب الفعل واستعير اللفظ الدال على الصورة المشبه بها غاية الامر انه اقتصر على ما هو العمدة فيه وهو كلمة لعل (قوله لتردد) هو باللام لا بالكاف خلافا لما فى بعض النسخ (قوله أو مجاز فى الطلب) أى بالاستعارة التبعية بان شبه الطلب الكلى بالترجى الكلى بجامع تعلق كل منهما بمن يتأتى منه الفعل والترك مع رجحان جانب الفعل فترى التشبيه من الكليين للجزئيين اللذين هما طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابها

ودواعيها والترجي المخصوص فاستعيرت لعل من الثاني للاول وقد ذكروا احتمال كون الاستعارة بالكناية بان شبهت ذواتهم بمن يرجى منه التقوى وحذف واثبت بعض لوازمه وهو الرجاء (قوله عند من لا يمنع تعليل الخ) اشتهر ان أفعاله تعالى لا تعلل بالاغراض عند الاشاعرة خلافا للمعتزلة لكن قال صدر الشريعة أفعاله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا مع انه لا يجب عليه الاصلح وقد أبعد عن الحق من قال انها غير معللة بها فان بعثة الانبياء لاهتداء الخلق فمن انكر تعليل بعض الافعال لاسيما الاحكام الشرعية كالحدود فقد أنكر النبوة ولذا كان القياس حجة وأما الوقوف على ذلك في كل محل فلا يلزم والحق ان الخلاف في هذه المسئلة لفظي فان فسرت العلة والغرض بما يتوقف عليه ويستكمل به الفاعل امتنع ذلك في حقه تعالى وان فسرت بالحكمة والثمرة المترتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها كما قيل

من عرف الله أزال التهمه * وقال كل فعله لحكمه

(قوله كانت للظن الخ) خالف فيه الرضي فقال انها للتشبيه في ذلك أيضا والمعنى في كان زيد قائم كان زيدا شخص قائم فتغاير المشبه والمشبه به الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود على الاسم لا على الموصوف المقدر كما تقول كأني أمشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل يمشي وكأنك رجل يمشي فالضمير بحسب الاصل كان غائبا تابعا لمرجعه المحذوف ثم تبع الاسم في التكلم والخطاب قال عبد الحكيم ولا يخفى ما فيه من التكلف اذ مقصود القائل من كان زيد اقائم افادة الظن بقيامه لا تشبيه رجل قائم اه والظاهر انه لا يطلق القول في ذلك بل يعول على القرائن المفيدة للظن أو التشبيه أو التقريب أو التحقيق (قوله والشئ لا يشبه بنفسه) في همع الهوامع ان الشئ يشبه في حالة بنفسه في حالة أخرى فاذا قلت كأن زيدا قائم كأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما وانه يجوز ان التقدير كان هيئة زيد هيئة قائم (قوله أولى ما قيل الخ) عبارة المغني الرابع أي من معاني كأن التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كأني بك تنحط أي تنحدر من علو الى أسفل وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف أي كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف

فى كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى فى وهى متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء فى كأنك وكأنى كافتان الكاف عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة فى المبتدا وقال ابن هرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو وورد بايا بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحاول متممة لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين ولكنى وما بعدها فى قولك مازلت بزيد حتى فعل وقال المطرزى الاصل كأنى أبصرك تنحط وكأنك تبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء اه وقوله الحريرى اعلم ان الحريرى فى حدود الخمسمائة فضمير حملوا اللحاة الصادق بمن تأخر عن الحريرى أو المراد مثل قول الحريرى وقوله الكاف حرف خطاب قياسه ان الياء فى كلام الحريرى حرف تكلم وقوله وقال بعضهم الخ هو لا يظهر فى كلام الحريرى وقوله وقال ابن هرون الخ ورفع مقبل عليه لانه خبر لمحذوف والجملة حال والباء للملابسة اه آمبر (قوله أى تلحى) أى فهو مضارع لحيت الرجل بفتح الحاء ألحاه اذا لمته (قوله كأنك تبصر بالدنيا الخ) أى وكان باقية على معنى التشبيه أى أنت فى هذه الحالة تشبه من يرى الدنيا غير كائنة والاصل كأنك رجل يبصر هكذا اختار الرضى نظير ما سبق عنه وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى من ايهام خلاف المراد (قوله كما فى قوله تعالى فبصرت به الخ) وعلى هذا فالباء أصلية لان فعل بالضم وما تصرف منه لازم (قوله من التأويل هذا) أى بأن يجعل الفتح شاملا للواجب والجائز والسد شاملا للزومى وغيره (قوله وكان عليه ان يزيد الخ) قال بعضهم فيه ان كلام الشارح بصدد تصوير سد المصدر مسدها وليس هذا منه فليس داخلا حتى يحتاج لاخراجه اه وفيه نظر اذ تفسير السد وتصويره كالتعريف وبترك هذا القيد يتناول وقوع انه قائم فى المثال المذكور ونحوه موقع المفعول مع انه ليس من السد فيكون غير مانع اه شيخنا (قوله لعدم الرابط) فيه انه لا حاجة للرابط لان المعتقد مضمون الجملة فهو من الجمل التى هى عين المبتدا فى المعنى اه شيخنا وهو مبنى على ما تقدم له من ان المراد بكون الجملة عين المبتدا أن يكون المبتدا مفردا مدلوله لفظ الجملة أو مضمونها فالاول نحو حديثى زيد قائم والثانى نحو قول هو الله أحد أى الشأن والحال هو الاحدية ويلزم عليه سد المصدر الذى هو المضمون مسد ان المكسورة

مع معمولها مع ان هذا من خواص ان المفتوحة فالحق انه لم يقصد فى ذلك المضمون فتم مقالوه (قوله اعتقاد زيد كون الخ) برفع كون خبرا عن اعتقاد (قوله لاختلاف الضمير الخ) بيانه ان الضمير على الفتح يكون راجعا بحسب الظاهر للاعتقاد الواقع مبتدا مع انه بحسب الحقيقة راجع لاعتقاد آخر كاعتقاد الوحدانية مثلا وهو غير الاعتقاد الواقع مبتدا اذ الاعتقاد الواقع مبتدا هو كون اعتقاد الوحدانية حقا فهو بمعنى المعتقد (قوله غير الاعتقاد الخ) أى بحسب الحقيقة (قوله لان هذا) أى الاعتقاد الواقع مبتدا (قوله هو المتعلق) فيه ان الاعتقاد الواقع مبتدا لم يتعلق بالمكون بل هو عينه كما علمت الا ان يقال المراد بتعلقه به ارتباطه به على وجه العينية أو تعلقه بقطع النظر عن تأويله بالمعتقد أو المراد ان الاعتقاد الذى هو فى ضمن الاعتقاد الذى بمعنى المعتقد هو المتعلق (قوله بكون ذاك) أى الاعتقاد الواقع عليه الضمير (قوله فاحكم بأنها مكية) فيه انما يلزم كون الآية مكية لا السورة لان من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبى مسلم كان اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتب مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة قاله الشمنى قال الاحبر ولك ان تقول لا يرد اعتراضه لان قصده ولاء الجماعة بقية وهم فاحكم بأنها مكية فاحكم بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة للمدينة لان ذلك زمن العتو ومعنى نزلت افتتح نزولها الان ذلك كاف فى كونها مكية كما قال ولا شك ان كون آية من السورة نزلت بمكة يلزمه افتتاح نزول تلك السورة بمكة قطعا فتدبره اه وقوله قبل الهجرة الظاهر انه تفسير لقوله بمكة اذ الارجح من خلاف كثيرا ان المكى ما نزل قبل الهجرة ولو فى غير مكة وان المدنى ما نزل بعد الهجرة ولو فى مكة أو عرفة كما فى حاشية الجمل وقوله افتتح نزولها أى ان أول ما نزل منها نزل بمكة وان لم يكن هو الاول بعد الترتيب وقوله لان ذلك كاف الخ أى المدار فى كون السورة مكية نزول آية منها بها وان لم تكن هى الاول بعد الترتيب وقوله يلزمه افتتاح نزول الخ أى ان أول ما نزل منها نزل بمكة وان لم يكن هو أول السورة بعد الترتيب ولا يخفى ان كلام الشمنى مبنى على ان معنى قول عطاء كان اذا نزلت فاتحة سورة الخ انه اذا نزلت آية منها هى أول بعد الترتيب وحينئذ فلا لزوم لاحتمال ان أول السورة نزل بعد الهجرة بعد نزول آية منها بمكة (قوله لان أكثر ما نزل التهديد الخ) فيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته على أنا لو سلمنا اختصاص العتو بمكة نقول

لا مانع من كون آية كلا أو سورتها نزلت بالمدينة زجرا لاهل مكة عن عتوهم السابق على نزول الآية وأجاب العلامة الامير عن الاول بنقله عن القاري بأنه لعل هذا القائل أراد الغالب كما قال بعضهم خطاب يا أيها الناس لاهل مكة ويا أيها الذين آمنوا لاهل المدينة (قوله وقال أبو حاتم الخ) كل من الكسائي وأبي حاتم والنضر بن شميل قائل بان معناها الزجر وانها تكون لغيره في بعض المواضع واختلفوا في الغير فقال أبو حاتم انه معنى الا الاستفتاحية وقال الكسائي انه معنى حقا وقال النضر انه معنى أي الجوابية كذا في المغني (قوله مخالف للاصل) فان الاصل عدم الاشتراك خصوصا اذا تباين نوعا المعنيين (قوله علة لبنائها كقول الرضي علة بنائها مشابهة لفظ الحرفية (قوله وخرج التنوين الخ) المخرج هو الزمخشري ومحصله ان الزمخشري جعل التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية كقوارير او حرف الاطلاق يبدل تنوينا للتغني بالغنة كما في قول الشاعر

اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن

الا انه وصل بنية الوقف هذا هو المراد خلافا لما يتوهم من عبارة الهمع واعترض كلام الزمخشري بان كلا فيه ألف أصلية فلا مساغ لحرف الاطلاق فيها الذي يبدل نونا بخلاف قوارير الا ان يتكلف حذف الاصلية أو المراد انها مبدلة من شبيه حرف الاطلاق وذكر الزمخشري وجها آخر بشعا بناه على ان القراءة لا يلزمها التوقيف وهو ان صاحب القراءة عن تطبع برواية الشعر ومن لسانه على صرف غير المنصرف (قوله من حرف الاطلاق التعبير به في القرآن لا يخلو من شئ فانه غالب في الشعر اه أمير (قوله ثم وصل الخ) أي لان ابدال حرف الاطلاق نونا انما يكون في الوقف للتغني بالغنة اه أمير (قوله من خبر) أي ان جعلت ان ومعمولاها مبتدا وقوله أو فعل أي ان جعلا فاعلا لفعل محذوف (قوله وهو ممتنع مع ان) أي التأويل ممتنع مع ان (قوله وان كان للبحث فيه مجال) أي لانه يقال ما الفرق بين التأويل مع ان حيث قلتم بامتناعه وبين التأويل مع المصدر الصريح أو المؤول بسبب ان المصدرية الثابتة للمضارع مثلا حيث قلتم بجوازه (قوله من غير تأويل) أي أصلا أي لاشتمال ما بعدا لحرف المصدري على المسند والمسند اليه والنسبة بخلاف المصدر الصريح لا يخبر به عن الذات الا مع التأويل لعدم الاشتمال المذكور وما تقدم من التأويلات في نحو عسى زيد أن يقوم انما هو على غير ما نقل

عن السيد كما تقدم للمحشي فافهم (قوله في بعض التراكيب) أي الواردة عن العرب نوعا (قوله وقد مثل الشارح لهما) فيه انه لم يمثل الا للاول نعم إمثل للثاني في المفهوم (قول الشارح انقول انك الخ) تمامه * وقد استبحت دم امرئ مستسلم * وقوله ما أعطياني أي الخليلان في قوله

دع عنك سلمى اذ عز مطلبها * واذكر خليليك من بني الحكم

وقوله واني لحاجزي كرمي أي مانعي من أن آخذ منهما أو أسئلهما زيادة على ما يكفيني (قوله والكسر ان في الآية الخ) يقال نظيره في الآية الاولى والبيت (قوله ويتعدى الى مفعولين الخ) وعلى هذا فالمرفوع في أرى فاعل لا نائب فاعل (قوله جعلني الخ) هذا تأويل بالمآل اذ اصل معناه أعلمني والاعلام هنا بالاخبار والاخبار يفيد الظن أي جعلني ظانا باخباره اه شيخنا (قوله لكن في شرح المرادي الخ) وعلى هذا فرفوع أرى نائب فاعل (قوله كذلك أي مبنيا للمفعول متعديا الى ثلاثة (قوله ونافع ممن فتح الخ) أي لان الكسر لكونه الاحسن في القياس لا يحتاج لاتتناس بسبق مثله (قوله ولا بد في كل حال الخ) فيه ان قولك أفضل الناس بكر صحيح ولا يحتاج الى تأويل بالعهدية بل المراد الاستغراق وكذا هنا انما يقال مصدوق خبره والخبر نعم الداعي الى هذا اشتراط كون أفاضل واحد اه شيخنا وفيه انه حيث كان مصدوق خبره والخبر كان فاعل القول الواقع عليه المبتدا هو فاعل القول المخبر به عن ان فلا يكون الداعي ما ذكره ولك تصحيح كلام المحشي بان مقصوده انه لا بد من جعل أل للعهد ليتحقق صدق التركيب والا كان كذبا اذ خبر القول ليس هو خصوص حمد المتكلم اذ من الخبر حمد الانبياء والاصفياء والتهليل بل ما ذكر أعلى فقوله بخاص عن عام أي بواحد عن متعدد وان كان أصدق الاخبار بذلك طريق آخر غير جعل أل للعهد كالمبالغة (قوله أي قولي) أو القول مني فيه ان قولي والقول مني كل منهما عام لاني أحمد وغيره فالعموم باق خلافا لما يفيده كلامه من ان العموم انما جاء من شمول القول لقول غيره وهو مبني القيل الآتي فلعل الاولى ان يقول قولي المعهود أو القول مني المعهود (قوله لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام) أي لان القول الواقع خبرا مسند الى ضمير المتكلم فلو جعلت أل للاستغراق لصار المعنى خبر كل فرد من القول الصادر مني ومن غيري هو هذا الفرد الصادر مني وكذا اذا جعلت أل للجنس هذا توضيحه كذا قيل وهذا

ظاهر على الفتح وكذا على الكسر ان حمل على ان المعنى خبر القول هذا اللفظ الصادر مني أما ان حمل على ان المعنى خبر القول هذا اللفظ الواقع مني ومن غيري فلا وبعد ذلك فيه ما تقدم فتنبه (قوله على هذا الوجه) أي وهو ما اذا أريد بالعمل المعمول اللساني الخ (قوله اذ ليس الكلام الخ) ربما يقال هو يؤول الى الحكاية اذ الاخبار عن المقول بانه هذه الجملة يستلزم انها قيلت اه شيخنا وفيه نظر (قوله داخلة في كلامه) أي في عموم قوله وفي سوى ذلك الكسر أي وجوبا أو جوازا (قوله مخالفة هي) مخالفة غير مضرة اذا الشارح جار على القول الاول (قوله الاظهر مقابله صحة كونها جارة (قوله بسيطا) نعت حرف استفتاح وفيه اشارة الى ان ما مر في الامنسوط (قوله وان همزتها تحذف الخ) فيه الباس بما التنافيسة (قوله على الظرفية الاعتبارية أي كان الحق مكان (قوله كما قاله الفارسي الخ) لكن موضوع الفارسي اسم وحرف صورة وفي المعنى جملة لنيابة ياعن أدعوه وموضوع ابن خروف جملة صورة في تأويل اسم وحرف لان ان المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد (قوله وانما عند هذا البعض الخ) أي اتفقا على انها بمعنى حقا وان كان البعض يقول بالاسمية وابن خروف يقول بالحرفية كما يعلم بالوقوف على عبارة المغني (قوله فلا يتأتى انها تنصب المبتدا) في تفريعه على كون الحصر اضافيا نظر لان اللام لم تنصب الخبر أصلا لا بعد ذات الكسر ولا بعد غيرها بل صحبت المبتدا (قوله تأخره عن الاسم) فلو قدم لم تدخل عليه لئلا يتوالى حرفا تأكيد (قوله وكونه مثبتا) أي لئلا يجمع بين متماثلين في لم ولما ولن وليس وحمل الباقي عليها كما (قوله وغير ماض) أي لبعده شبهه بالاسم (قوله وغير جملة شرطية) فلا تدخل في الشرط نحو ان زيدا ان تأته يأتك لئلا تلتبس بالموطئة فانها تصحب اداة الشرط نحو ان لم يغفر لنا ربنا ويرحمنا ونحن المؤكد أن لا يلتبس بغيره ولا في الجواب نحو ان زيدا من يأته ليحسن اليه نص على ذلك الكسائي والفراء وعليه المحارب (قوله أو ماضيا غير متصرف) أي لان الفعل الجامد كالاسم (قوله أو ظرفا الخ) أي بشرط ان لا يقدر المتعلق ماضيا أما ان قدر ماضيا فلا تدخل عليها لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش (قوله بدليل الخ) قد يقال ما في الآية ظرف متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناظم اه حفني وتركه المحشي لان ظاهر كلام ابن الناظم الاطلاق (قوله لدخولها على المبتدا الخ) لو قال لان أصلها الدخول

على المبتدا الكان أولى (قوله وفيه نظر قد يدفع) بانه لا مرادفة مع اختلاف الخواص لان اللام تخالف ان في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم أو انه يشترط في المرادف ان لا يكون له معنى غير مرادفه به واللام له معان ولو سلمت المرادفة تقول معنى كلام سم ان شرط التأكيد بالمرادف مفقود اذ شرط التوكيد به عدم الالباس وهنا لو اجتمع اللام وان لربما توهم ان اللام حرف جر وانها مكسورة وهمزة ان مفتوحة ويصير مبنى الكلام على التعليل وربما يؤيد هذا الهتك لعدم عهدية التعليل وتبديل الهمزة المفتوحة (قوله دعائره جمع) دعثور كعصفور على غير قياس وهو الحوض الذي لم يتقن في صنعته أي لم يتأنق فيها بحيث يعمل باتقان أرا المتثلم المتهدم أفاده في القاموس والمشهور رواية البيت أجل جبر وهو الموافق لما في الصحاح (قوله سهله زوال صورة الخ) يفيد ان الذي له الصدارة خصوص ان بالهمز وأما اذا نطق فيها بما بدل الهمزة فلا تستحق الصدارة وفيه وقفة فان المعنى باق فلو قيل في الجواب ان هذا شاذ نتبهها على الاصل المتروك كما هو عادتهم اذا رفضوا أصلا ينهون عليه في بعض المواضع لم يكن بعيدا وقد يقال المراد زوال صورة ما اشتهر في ان له الصدارة بخلاف هن فانها لم تشتهر بذلك وهذا الكلام يفيد ان مانع الاجتماع الصدارة مع ان المانع اجتماع مؤكدين فكان المناسب ان يقول لزوال صورة ما اشتهر في التوكيد (قوله أي أخروا) تفسير له على كلا الضبطين (قوله ولان صدارتها الخ) أي وحينئذ يكون حقها الدخول على ان لا على ما بعدها كزيد في المثال (قوله دليل الاول) أي صدارتها بالنسبة لما قبل ان وقوله ودليل الثاني أي عدم صدارتها بالنسبة لما بعدها (قوله لانها تدخل على الجملة الخ) أي لان ان المكسورة الخ (قوله ولا تغير معناها) أي فكان حكم المبتدا باق التي هي أصل في الدخول عليه تأمل (قوله من عمده العشق الخ) ويروى لكميد بالكاف من الكمد وهو الحزن وصدره * يلومونني في حب ليلى عواذلي * وقيل لا يعلم له تتمة ولا قائل كما في العيني والامير على المغني وأوله الزمخشري بان الاصل لكن انني فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله ليس المراد الخ) يوهم ان المراد ما يشمل المتصل والمنفصل باداة النفي مع انه لا بد من الفصل بها ومن هذا يعرف ان الخبر المنفي بما بعد اداة النفي اه شيخنا (قوله باداة النفي متعلق بالفصل (قوله كان الاولى) أي ان نظر الى التسامح في الطلاق المفعول

على البدل لان البدل من المفعول مفعول وان لم يسم بذلك اصطلاحا والاشارة على اسم الاشارة وقوله بل الصواب أى ان نظر للحقيقة وان مراده ان اللام نفسها مفعول به اصطلاحا وان الاشارة هى فعل الفاعل اذ ذلك خطأ (قوله وكان حقه الخ) أى لانه يلزم من نفى التشابه والتقارب نفى المساواة عرفا اذ لا يقال عرفا فى المتساويين انهما غير متشابهين ولا يلزم عرفا من نفى التساوى نفى التشابه (قوله وقال ابن غازى الخ) هو المعول عليه لانه عليه يكون الاعتماد على ما صرح به فى المتن لا على تعليل ربما لا يذكر للمتعلم وانظر المحشى قد يدفع بان الخبر المنفى هو ما بعد اداة النفى ولو باعتبار التأويل ويركب التوزيع فينظر للظاهر فى غير ليس وينظر للتأويل فيها فنحو ان زيدا ليس أبوه قائما فى تأويل ان زيدا ما أبوه قائم ويصدق بذلك بشىء على هذا الاعتبار ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا أو بان المراد بما قد نفيا ما لا يسه النفى سواء كان واقعا عليه أو به ولا يرد غير لانها ليست للنفى بل للمغايرة وان لزمها النفى (قوله وهو غفلة عجيبة الخ) يمكن ان يقال مراده بقوله بل صرح به الخ انه صرح بما يفيده وقوله بقوله بدل من قوله به تأمل (قوله والفرق بينهما الخ) قد يقال ان التمييز قد يكون محولا عن الفاعل والمفعول واذا تقدم الفاعل كان مبتدأ واذا رفع المفعول كان نائبا عن الفاعل فاذا قدم كان مبتدأ الا ان يخص التمييز فى كلامه بما اذا لم يكن محولا والظاهر منعها فى المستثنى والمفعول معه أيضا ثم ان هذا الفرق ظاهر فى المفعول به كما هو فرضه وكذا المفعول المطلق ولا يظهر فى الظرف الغير المتصرف ولا فى الجار والمجرور والمفعول لاجله مع ان المعمول المتوسط شامل لذلك الا ان يقال كل من الظرف والجار والمجرور يحمل توسع فيجاز دخول اللام عليه والمفعول لاجله لما كان علة للحكم ولولاه ما حصل كان ملحقا بالعمد فى جواز دخول اللام (قوله لفصله بين الخبر والصفة) أى فى بعض الصور والا فقد يكون المحل غير صالح لاطلاق التابع فضلا عن النعت وكذا يقال فيما بعد (قوله فيما الخبر فيه نكرة) أى ولم يكن المبتدأ معرفا بلام الجنس هذا على ما قالوه والا فلام الجنس ليست بقيد فكان المناسب التعبير بجنس اللام (قوله قصر الاله على الوحدة هذا حاصل معنى والا فمضمون الجملة هو وحدة الاله (قوله نزل المخاطبون الخ) أى لانهم لم يحصل منهم اعتقاد ايجاب الاشراك (قوله قصر قلب أيضا) أى لانهم لما اعتقدوا بطلان الوحدة وجزموا بصحة التعدد وانه لا يجوز غيره وجاء

الحصر بانما الهكم اله واحد نافيا للتعدد وموجبا للوحدة كان فى ذلك قلب وتغيير لاعتقادهم من كل وجه فهذا القصر ليس مبنيا على التنزيل بخلاف ماقبله (قوله ولا يضر فواته الخ) على انه قد يقال لا يفوت عند التقدير بان يقال فى تأويل انما الهكم اله الخ وحدة الاله المقصور عليها (قوله قال الشمنى الخ) مبنى على دعوى العدول فى قضايا النفى أى انها معدولة المحمول وانه حكم بثبوت النفى لا بنفى الثبوت وقد يجاب أيضا بأن مراد صاحب هذا القيل ان ان ملاحظة من حيث استعمالها للاثبات لانها دائما كذلك ولا يخفى اصالة الاثبات (قوله فلا ترد ليت ظاهره ان المتوهم هو رود ليت فقط وهو مبنى على وجوب اهمال الباقى وحينئذ فكان الاولى ان يقول المراد ابطال اهمالها لما يشمل ابطال وجوبه فلا ترد ليت (قوله ولو قال رفعا تالى عاطف) أى ويكمل البيت بما يناسب وليس المراد ابدال معطوفا تالى عاطف مع بقاء بقية البيت على حاله والا ورد ان العدول الى ذلك لم يفد شيأ الا أن يقال المراد ابدال معطوفا بذلك مع جعل على بمعنى بعد فانه حينئذ يشمل الاوجه بخلاف جعلها بمعنى بعد مع بقاء كلام المصنف على حاله تأمل (قوله فالقياس الخ) وجهه ان رفع بقية التوابع على الابتداء وحذف الخبر خروج عن الغرض من كونها توابع وكذا ان قلنا بالعطف على الضمير المستتر فى الخبر لان الاتباع له والاتباع غير ممكن فى النعت والتوكيد اذ الضمير لا ينعت ولا يؤكد فى بعض الصور وطرد فى الباقى لقوة الشبه بهما (قوله أى استئنافية) مراده بها التى لا محل لها من الاعراب لعطفها على ماهو كذلك فلا يقال الاستئناف ينافى العطف (قوله وفى عبارته أمران الخ) قد يقال مراده بكون الجملة المعطوفة ابتدائية انها مستقلة أى غير متممة لاسناد ماقبلها بدليل المقابلة بالمفرد المعطوف على ضمير الخبر فانه متمم للاسناد وبكون الجملة المعطوف عليها ابتدائية انها مستقلة مما بعدها وان مابعدها ليس من تمامها بالدليل المتقدم ومراده بالابتداء الجملة المبتدأ بها أعنى الاولى وقوله عطف الخ معناه انها معطوفة على الجملة الاولى المبتدأ بها باعتبار محلها وجودا وعدما وللاعتناء بهذا الاعتبار قدم المحل فى العبارة فعبارته لا غبار عليها اهـ شيخنا (قوله قال سم لم لا يجوز الخ) فيه ان هذا خروج مما فرضوا فيه كلامهم لان كلامهم فى رفع تالى العاطف وعلى جعل الجملة معترضة لا عطف (قوله وقال الرضى الخ) بيان لتعليل آخر منتج لمنع الرفع

بالعطف

بالعطف على محل اسم ان (قوله فيعمل عاملان الخ) هذا انما يتم على مذهب البصريين اما على مذهب الكوفيين فلا يلزم ماذكر لان لم تعمل عندهم فى الخبر على انه قد يقال ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه فى ان زيدا وان عمرا قائمان الا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتى فى باب لا (قوله ومقتضى هذا التعليل الخ) قد يقال ان المقصود بالتعليل المذكور التعليل بلزوم هذا اللازم فى بعض الصور فتع الرفع لاجله فيه وفى الباقى طرد للباب اه شيخنا (قوله وان جعله البعض الخ) هو مايظهر من كلام الشارح لان قوله واجاز الكسائى الخ مقابل لقوله تعين النصب الذى موضوعه العطف قبل الاستكمال خصوصا وأمثلته كلها من هذا الموضوع (قوله قال سم الخ) قد يقال كل ماخفى فيه اعراب المعطوف يمكن انه منصوب ولا داعى لرفعه فلهذا أهملوه والمحوج للكلام عكسه فلذا تكلموا فيه وبه يعرف ما فى كلام الرودانى أيضا اه شيخنا وسلم ان كان الكلام فى تخريج المسموع اما لو كان الكلام فيما يشمل اختراع تركيب قصد فيه رفع المعطوف خفى الاعراب فلا (قوله قضية التعليل الخ) يفيد ان علة الامتناع عند الفراء هى التنافر لما سبق من لزوم العطف قبل التمام أو تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو لزوم توجه عاملين لمعمول واحد ولا تنافر عند الخفاء (قوله بهمزة التكلم) انظر ما وجه هذا الضبط (قوله ولا يخفى انه الخ) قد يقال ليس القصد منه ماذكر بل بيان مذهب سيبويه وانه مخالف لمذهبهما (قوله وفيه مافيه) ابطال لكونه جمعا بأن فعولة بالتاء ليس من أوزان الجمع (قوله أو تشبيهه به) ظاهره ان الضمير الاول للمسند والثانى للمسند اليه كسابقه وليس كذلك اذ المراد تشبيه المسند اليه بالمسند (قوله وان يكون خبرها صالحا الخ) أى لاجل أن تدخل عليه اللام لدفع اللبس بالنافية فان لم يكن صالحا كأن كان ماضيا متصرفا خاليا من قد امتنع التخفيف لئلا يلتبس بالنافية ولا يتأتى دخول اللام لدفعه لعدم الصلاحية ولما كانت هذه العلة مفقودة فى الخبر المنفى جاز معه التخفيف لان ان النافية لا يكون الخبر معها منفيا حتى يحصل اللبس فقوله ويستثنى الخبر الخ أى يستثنى من مفهوم الشرط الثانى ويلزمه أيضا استثناء نحو * وان مالك كانت كرام المعادن (قوله لا يتوهم معه ان نافية) أى لان خبرها لا يكون منفيا لعدم السماع وفى شرح التسهيل لعلى باشا تعليل عدم توهم كونها نافية باستبعاد نفيين فى كلام واحد

(قوله فان وليها فعل الخ) ذكر بعض المفسرين ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن في وان كانت لكبيرة الخ وان وجدنا أكثرهم الخ وان نظنك الخ الى غير ذلك من الآيات فاعل في المسئلة قولين (قوله وانه اذا فصد الاجمال الخ) فيه ان الذي يحصل عند عدم القرينة اليأس لا اجمال (قوله وقد يجاب الخ) هذا خلاف لما سيأتي عن أبي حيان في الارتشاف ولما مر من اشتراط كون خبرها صالحا لدخول اللام فلعل الاولى الجواب بالنسبة للاول بأنه ان ثبت فهو شاذ لا يقوم به حجة وبالنسبة للثاني ان وصلها بالفعل سهل دخول اللام على ما ذكروا والسهل للشذوذ في الاول والسوغ للوصل بالفعل في الثاني هو التخفيف الا أن يحمل جوابه على ذلك ولهذا أمر بالتأمل وسيأتي تتميم الكلام (قوله يجوز ترك اللام وذكرها) أي وذكرها أكثر من تركها (قوله أو لو أريد ما ذكر الخ) فيه انه جيء بنفي النفي في ما زال زيد قائما فالظاهر أن وجه كون لا قرينة ان الخبر بعد ان الناقية لا يكون الا مثبتا ولو مقرونا بالا فكانت لا قرينة على انها المخففة اذهي كالمشددة فيكون خبرها منفيا كما يكون مثبتا اه شيخنا (قوله واما عدم قوله الخ) فيه ان دخولها على كرام مساو في المنع لدخولها على كانت اذ هو معمول مؤخر وقوله يرده تصريح الخ هذا الذي رده هو عين ما أجاب به عن حجة الفارسي وارتضاه فيما سبق فلو قال لولا القرينة لدخلت اللام على كانت أو كرام خلافا لابي حيان لكان ظاهرا ان كان الحق هو ما تقدم (قوله فيصدق بالكثرة) أي كما يصدق بالغلبة والمساواة وغيرهما (قوله لكان المفهوم الخ) أي لانه يصير المعنى اتصال غير الناسخ بها في الغالب منتف فمفهومه ان اتصال الناسخ بها في الغالب لم ينتف فيكون غالبا مع ان القوم انما ذكروا الكثرة (قوله انما ذكروا الكثرة لا الغلبة) اى التي هي فوق الكثرة فقابل الغلبة الندور ومقابل الكثرة القلة والنادر أقل من القليل كما يفيده قولهم النادر لا حكم له فهو كالعدم ثم ان كلام سم المذكور مشكل وذلك انه اذا علق غالبا بالنفي افاد الكلام ان اتصال غير الناسخ بان نفيه غالب فيكون ثبوت اتصاله بان نادرا ومفهومه ان اتصال الناسخ بان ليس نفيه غالبا بل الاتصال كثيرا واذا كان اتصال الناسخ كثيرا لزم بمقتضى مفهوم التقييد بالناسخ في المفهوم ان اتصال غير الناسخ ليس كثيرا بل قليل اذا الكثرة انما يقابلها القلة وكيف يحكم بالقلة مع الحكم أولا بالندرة مع انه فرق بينهما على كلامه فلزم التناقض الا أن يقال

مفهوم

مفهوم التقييد في المفهوم معطل أوان الكثرة يقابلها الندرة كما يقابلها القلة عقلا وان كان العرف على مقابلتها بالقلة ويقصر المقابل على الندرة بالقرينة ولو جعلت الكثرة في كلام القوم والغالبة في كلام المصنف شيأ واحدا وكذلك الندرة والقلة لم يحتج لهذا كله ويرشحه جعل الاقسام فيما يأتي أربعة ثم لا تتوهم من كثرة الاتصال في الناسخ ان عدم الاتصال فيه قليل بل هو كثير أيضا تأمل (قوله ودخول اللام الخ) لا تتوهم منافاة هذا لما قلناه فيما سبق فان هذا فيما اذا كانت ان موصولة بالفعل وذاك فيما اذا كانت موصولة بالاسم (قوله لكن انما تدخل الخ) يقتضي دخول اللام على الفاعل ولو تأخر في نحو قولك ان ضرب عمرا زيد وقول التصريح فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا يقتضي خلافه (قوله في الجملة) أي لوجود مبتدا وخبر في الاصل في خبرها وان كانا ليسا مدخولين لها حقيقة بل مدخولان لدخولها (قول الشارح بأن المسبوق الخ) متعلق الجار والمجرور في قوله قبل ذلك

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرافق وهبت شمالا

والمرملون الفاقدون للزاد (قوله وبه) أي بقوله لئلا يظهر (قوله وبهذا) أي باعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله ليس على بابه) عبارة شرح ابن عقيل وقال فرقة منهم المصنف يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل اه وصريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في كلام المصنف على بابه بالنسبة لمذهبه وهذا أنسب بكلام الشارح حيث قال وأشار بقوله فالاحسن الخ الى قبح في البيت بل فيه خلاف الاولى كما قرره المحشي (قوله ظهور رفع المضارع الخ) أي بعد غير العلم والا فالفارق هو الوقوع بعد العلم سواء أوقعت بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع أولم تقع بعده أيضا بل وقعت بعد غيرهما كما في ان تهبطين فان زعيم بمعنى كفيل لا بمعنى علم أو ظان كما جرى عليه المحشي فيما يأتي وهذا على طريقة الكوفيين الذين لم يشترطوا سبق المخففة بعلم أو ظن اما على طريقة البصريين المشترطين ذلك فلا يكون ظهور رفع المضارع فارقا الا بعد الظن كالمثال المتقدم وكما في ان تهبطين ان جعل زعيم بمعنى ظان لا بعد العلم والا كان الوقوع بعده هو الفارق ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند البصريين ولذا حملوا ان يتم الرضاعة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسيأتي لذلك مزيد في اعراب الفعل (قوله باعتبار الغالب رهو وقوعها

تعد غيرا لعلم والظن مطلقا أو بعد الظن بالنسبة للفصل بغيرلا وهذا على كلام الكوفيين المتقدم (قوله أولتكون كالعوض الخ) فيه انه يلزم حينئذ عدم الفرق بين الاسمية والفعلية التي فعلها جامد أو دعاء وبين غيرهما التأتي التعويض مع انهم فرقوا وقد يدفع بأن هذا تشكيك لما سمع (قوله أي كان النحر والاضافة) في ثناياه لا دنى ملابسة أو الكلام على حذف مضاف أي ثنايا صاحبه والاظهر ان اسم ان ضمير عائد على الصدر نعم ماذكره مناسب على رواية ونحر مشرق اللون (قوله أي الصدر المناسب) لما سبق له عن الدماميني أي النحر (قوله مطلقا) أي سواء كانت بعد لا العاملة عمل ان أو عمل ليس أو بعد غيرهما (قوله لان الموضوع الخ) أي لان الموضوع لنفي الجنس عند عدم الاتيان بمن لفظا والا فمتى أتى بمن لفظا وجد نفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق سواء كان النفي بلا أو بغيرها (قوله لا متضمنة الخ) فيه تسامح اذ المتضمن انما هو الاسم (قوله الا ان يقال الخ) قد يقال أيضا ان لا العاملة عمل ليس لا يتوهم فيها الرفع بالابتداء لان عملها النصب في الاسم الذي ليس ملاصقا لها بل عمل عند في الملاصق لها بالاولى بخلاف لا النافية للجنس لرفع الاسمين بعدها اه شيخنا بولاقي وفيه ان عمل النصب في غير الملاصق لا يدل على العمل في الملاصق فان كان على كلام الكوفيين عملت النصب فيما ليس ملاصقا ولم تعمل في الملاصق على انه يحتمل أن يكون النصب بعامل محذوف الا ان يقال لا ينظر لذلك لضعفه (قول الشارح ومرفوع المفردة على سبيل الوجوب الخ) محصله انه اذا قصد نفي الجنس نصا بلا فان كانت مفردة تعين عملها عمل ان نحو لا رجل في الدار اذ لا يتم المقصود الا بذلك وان كانت مكررة نحو لا حول ولا قوة لم يتعين العمل المذكور اذ التنصيص على نفي الجنس حاصل بواسطة تكررها على ما يفيده ما يأتي وفي شرح عد على باشا تعليل جواز الغاء المكررة بشبهها بالمكررة مع المعرفة فكلا تعمل ثلاث لا تعمل هذه (قوله الى ان المبنية) أي المبنى معها الاسم أو النكرة المبنية التي هي اسمها (قوله من قوله عمل ان الخ) أي مستفادا من ذلك تلويحا بواسطة المقدمة الخارجية المذكورة (قوله ويبحث فيه الخ) فالاولى ان يقال ان عدم جواز الفصل بغير الخبر معلوم من قوله و بعد ذا الخبر اذ كر رافعه لانه ان كان امتناع تقدم الخبر للفصل فالامر ظاهر وان كان لوجوب الترتيب فلانه يعلم منه انها ضعيفة فلا تعمل مع الفصل وأيضا شأن المعمول ان يتصل بعامله (قوله مثل لو لم يخف الخ) أي في ان

ليست امتناعية بل بمعنى ان للتعليق على أبعد النقيضين ليعلم التعليق على القريب بالاولى (قوله فالتصويب الخ) قد يقال ان التصويب فى محله اذا لوجه لارتكاب الاحتمال الشاذ مع تأتى غيره (قوله حال من ما أو ضمة) أى لانه بيان لما وبيان المعرفة حال وبيان النكرة صفة على المشهور (قوله أو عطف نحو لا ثلاثة وثلاثين) غير علم بأن أريد بطلق جماعة بهذا العدد اذ العلم لا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون (قوله لان الصفة وموصوفها الخ) أى بخلاف المضاف والمضاف اليه فشيئان فى المعنى (قوله وأوله جماعة) أى أولوا نحو لا أبالك الخ (قوله لكن جاء أبالك الخ) المناسب أن يقول لكن جاء أبا وأخا من لا أبالك ولا أخالك الخ لان الكلام فى ذلك (قوله على لغة القصر) أى اعرابه كفتى وعلى هذا فهو مبنى على فتحة مقدرة على الالف كاعرابه على تلك اللغة (قوله وجعل حذف التنوين) أى فاذا حذف التنوين رجعت الالف وهذا مبنى على لغة القصر أيضا كما يخفى (قوله أيضا) أى كما أمكن تخريجه على مذهب البغداديين (قوله ما استحقت به الخ) وهو أربعة أمور ذكرها فى التصريح وهى ان كلا من لا وان يدخل على الجملة الاسمية وان كلا منهما للتوكيد وان لا نقيض ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وان كلا منهما له صدر الكلام بل ومشابهة ان لفظا عند التخفيف كما مر فى الشارح (قوله ولم نفعل ذلك فى اسم ان) أى بناء على ما تقدم فى الشرح من عدم صحة العطف باعتبار المحل (قوله أى ان النصب بالتبعية) أى ففتحة ظريفا فتحة اتباع لم يجلبها عامل وأما تنوينه فلانه معرب والاتباع اعتبر فى الحركة وحدها لا فيما مع التنوين وعلامة الاعراب ضمة مقدرة كما هو واضح (قوله لان العامل واحد) وهو مجموع المبتدأ أين المتعاطفين (قوله ما يرده) حاصله منع ان هنا عاملين بل العامل مجموع الحرفين وهو متحد وهو الحق سلمنا التعدد لكن محل المنع ما لم يتماثل العاملان لفظا ومعنى (قوله ويرشحه الخ) واحتمال الضرورة الاصل عدمه لكن هذا انما يرشح جواز تقديم معمول الخبر عليه اذا كان ظرفا لا غيره ومقتضى ما قبله الاطلاق (قوله قصور الخ) سبق فى باب المعرب المبنى ان الفتح نوع من أنواع البناء هو الفتحة

وماناب عنها فيشمل الياء والكسرة فلا قصور ولا تفرقة الشارح الآتية يمكن حملها على بيان ان الفتح اقسام فتحة وهي ماسبق في الامثلة وياء وكسرة وهما في المذكورات بعد اه شيخنا (قوله تخفيفا رد بأنه) لم يعهد حذف التنوين الا لمانع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء (قوله كلامه يوهم الخ) وجه الايهام انه اقتصر في البيان على نحو لارجل في الدار وأيضا ترتيب البناء على التضمن يوهم ان غير المبني وهو المضاف والشبيه به غير مضمن معنى من لانه لو تضمن لبني وان كان المراد ترتب البناء على التضمن المخصوص أي الذي لم يوجد معه معارض (قوله كتضمن الحال الخ) أي من حيث انها مقدرة في نظم الكلام الا انها حذف اختصارا (قوله لا يصلح علة لاصل البناء) أي والا لوجب بناء معلول وحضرموت (قوله وتوارد أسباب الخ) أي كما في حذام فانها بنيت لما فيها من العلمية والتأنيث والعدل وردهذا السبب بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب ومع ذلك هو معرب قاله الحفيد ويجاب بأنهم نهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب اه سم أفاده المحشي في باب ما لا ينصرف لكن هذا الجواب مناف لما هنا من ان توارد الاسباب من أسباب البناء العارض الواجب ووجدت بخط بعض الافاضل وأذربيجان بفتح الهمزة وسكون الذال المهملة وفتح الراء وكسر الباء بعدها تحتية ساكنة ثم جيم كما ضبطه المحشي بالقلم وضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم وضبط أيضا بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة بينهما ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه فليحرر (قوله فليس هذا التضمن الخ) أي لان التضمن هنا بمعنى انه خلف الحرف في افادة المعنى الجزئي الغير المستقل زيادة على معناه المستقل مع قطع النظر عن الحرف لا بمعنى انه ملاحظ في نظم الكلام ومقدر اختصارا كما في تضمن الظرف والحال معنى في والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء كما علم تدبر (قوله لان سبب البناء وارد) لا يقال سبب البناء وارد في المضاف وشبهه أيضا فلم قيل بالمعارضة لانا نقول لما كان المضاف والمضاف اليه كلمتان مستقلتان اعتبر ورود سبب البناء على الجزء الاول ثم تعذر بت الاضافة الى الجزء الثاني وكذا يقال في الشبيه بالمضاف بخلاف المثنى

والجمع

والجمع (قوله ولا يخفى ان القائل الخ) تقدم فى ذلك كلام فارجع اليه (قوله الجملة صفة للنكرة) أى جملة وقد عنهم شؤون (قوله وحوز بعضهم تنوينه قياسا) أى على جمع المذكر السالم لان التنوين فيه كالنون فى الجمع المذكور فتثبت فى لامسلمات لك كما تثبت فى لامسلمين لك اه همع (قوله وهو منقوض بنحو يا مسلمات أى فانه لا يقول بتنوينه مع ان قياسه يجرى فيه (قوله يبطل تعيين أحدهما) عبارة الهمع واما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثانى وجوب بنائه على الفتح وعليه الفارسى والمازنى الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روى بالوجهين قوله ولا لذات للثيب وقوله لاسابقات الخ (قوله أضعف الاوجه) أى لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وأيضا الاولى لا تعمل النصب فى لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل فى لفظ تابعه المفرد قاله بعضهم (قوله وخبر الثانية محذوف الخ) فيه نظر لان لا الثانية زائدة لان خلة فى البيت منصوب منون كما هو صريح استشهاد الشارح به ونصبه بالعطف على محل الاسم والعطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة كما سيأتى للمحشى فيما كتبه على قول الشارح واما النصب فبالعطف الخ (قوله يجوز على هذا الخ) هذا لا يتم الا ان قلنا ان اسم لا المركب معها لا يجب أن يكون مستقلا غير معطوف على ما قبله والا تعين تقدير خبر لكل منهما كما هو الظاهر (قوله والمنفى) أى مدخول حرف النفى (قوله هى التى لا عمل لها أصالة) أى بأن كان مدخولها غير صالح لكونه معمولا لها الذمتى قصد العطف على محل اسم لا الاولى لم يكن ما بعد لا الثانية مبتدا وهى انما تنسخ المبتدا وقوله هى التى لها عمل اصالة الخ أى بأن كان مدخولها صالحا لكونه معمولا لها بأن قصد رفع ما بعد لا الثانية على انه مبتدا فانها صالحة للعمل فيه لانها تنسخ المبتدا لكنها أهملت ومنعت من العمل فلذلك قيل انها ملغاة لا زائدة وهذا فرق دقيق (قوله هو الذى لا معنى له) هذا هو محل المنافاة وما بعده لا دخل له فيها وانما ذكره تتميما لمقولهم (قوله والاوجه الفرق الخ) أى لخفاء الاول وان تقدم لنا توضيحه لا للمنافاة المتقدمة والا لفرعه (قوله ولا فى فجعتنا مركبة) أى مع الاسم الاول وتركيبها باق حتى ينظر للعمل فى الاسم المعطوف واذا كانت مركبة فلا تعمل فى الخبر لا بالنسبة للاسم الذى تركبت معه ولا بالنسبة لغيره فلا يقال انه لا تركب بالنسبة للعمل فى الاسم

المعطوف تأمل (قوله مافهم) أى من أن تقدير خبرين يصير العطف من عطف الجمل والفرض انه من عطف المفردات لان نصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى (قوله على ماسر) أى من ان العاملين متماثلان لفظا ومعنى فهما كشئ واحد أوان العامل المجموع وهو الحق (قوله لذلك) أى لبعض ذلك وهو توارد عاملين على معمول واحد واما البعض الآخر وهو كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا فليس موجودا على هذا التقدير (قوله أومرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها) هذا لايظهر الا اذا كان الاول مفتوحا وهو الوجه الاول اما اذا كان مرفوعا فوجهه الرفع انما هو بالعطف على المرفوع بعد لا الاولى الواقع مبتدأ أواسمها فكان الاولى أن يقول أومرفوع بالعطف على مابعد لا الاولى (قوله ونصب مابعد الثانية) ان اعتبرت انه تارة ينصب على المحل أوعلى لفظه والحركة اتباعية زادت الصور الواقعية والعقلية (قوله مفعول مقدم) مقتضى قولهم نعت النكرة اذا تقدم عليها اعرب حالا وأعربت بحسب العوامل أن يكون مفردا حالا ونعتا مفعولا الا أن يقال ان هذا أغلبي أومحله اذا لوحظ فيه انه كان نعتا ثم قدم بخلاف ما اذا لم يلاحظ ذلك أوان مفردا صار اسما لغير المضاف وشبهه فلم يلاحظ فيه معنى الوصفية (قوله فليس مرادنا) أى متحدا معنا معه (قوله ولا مساويا) أى متحدا فى الماصدق بحسب الارادة مع اختلاف اللفظ والمعنى وقيل ولا مساويا أى فى الابهام (قوله حتى يكون بدلا) أى بدل كل لانه الذى يعتبر فيه الاتحاد فى الماصدق بحسب الارادة مع اختلاف اللفظ ولا يصح كونه بدل بعض اذا المقيد ليس بعض الماصدق المطلق اذ البعض لا يكون الا من كل مركب من أجزاء أوافراد والمطلق دال على الماهية بلا قيد فليس فيه تركب (قوله وقد جوزوا التوكيد الخ) هذا لا يصلح سندا اد ناصية فى الآية توكيد للناصية المعرفة قال فى قوله بالناصية والتعريف حال قائم مقام الوصف ففرق بين ماهنا ومافى الآية تأمل (قوله وقال فى الكشاف الخ) لعل وجهه انه أريد من ما الاول الماء البارد فيتحد ان ماصدقا بحسب الارادة ولا يعتبر عنده فيهما اختلاف اللفظ والمعنى بخلاف المنع السابق فانه مبنى على ان ما الاول مراد منه مطلق لقصد الاجمال ثم التفصيل بما بعد (قوله لان حاصل الوجه الاول اتحادا الخ) قيل وحينئذ فيكون الثانى مرادفا للاول وبلفظه فيكون توكيدا لا مساويا له فى الابهام فقط من غير لفظه حتى يكون بدلا

(قوله

(قوله لامن الابدال) أى لما علمت من انه يعتبر الاختلاف لفظا ومعنى مع المساواة ماصدقا بحسب الارادة (قوله جرى على الغالب الخ) فيه ماسبق فلا تغفل (قوله اختار يس الخ صريح كلام الشارح حيث اعتبر تركب الصفة مع الموصوف وانهما صارا بالتركيب كاسم واحد قبل دخول لا ثم دخلت لا بعد ذلك مثل لاخمسة عشر ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وهذا هو الظاهر خلافا لما اختاره يس لانه ان بناه على انه ركبت الصفة مع الموصوف أولا ثم دخلت لا فلا يظهر الا أن يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل الا انه لا داعى اليه وان بناه على انه بنى الاسم لتركيبه مع لا والنعت بنى لتركيبه مع الاسم أو على انه بنى الاسم لتضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كانهما مقا تضمناه فبنيت أيضا فهو تكلف وخروج عن الظاهر مخالف لما فى الشرح والتوضيح وغيرهما (قوله لان الصفة) هى المنفية فى المعنى فيه ان قولك لا رجل ظريف قائم نفى فيه القيام عن الرجل الظريف اما لعدم وجود رجل ظريف أولوجوده مع عدم قيامه فليست الصفة هى المنفية وقد يقال المراد ان الصفة منفية لزوما بمعنى انه يلزم من نفى القيام عن الرجل الظريف نفى الظرافة عن الرجل القائم واما الجواب بأن المراد بكون الصفة منفية ان نفى الخبر عن الاسم انما هو باعتبارها فيرد عليه ان المنادى هو الاسم باعتبار صفته لا مطلقا تأمل (قوله فيه ان هذا خلاف الخ) فيه ان كلام الشارح فى فتح الصفة وقد علله بتركبها مع الموصوف واما فتح البناء العارض بواسطة لا فهو مقدر على مجموع الصفة والموصوف نظير لا خمسة عشر وهذا هو الذى سببه تضمن معنى من كما جرى عليه الشارح فيما تقدم لا تركب الاسم مع لا كما هو القول الآخر والجملة فالموضوع هنا غير الموضوع فيما سبق لان السابق فى بناء الاسم وماهنا فى فتح الصفة الا أن يقال مقصود المحشى ان الذى ذكره الشارح هنا فى علة فتح الصفة الحاصل قبل دخول لا مخالف لما اختاره فيما سبق فى علة فتح اسم لا الحاصل بها ولو وافق ماسبق لجعل علة فتح الصفة هى تضمن الصفة معنى من بواسطة كون الموصوف متضمنا له لانها من تمامه كما تقدم بيانه لكن تقدم ان اعتبار التضمن فى الصفة تكلف وخروج عن الظاهر (قوله حيث يتعين فيها النصب) أى ولم يصح فيها الضم اتباعا للفظ كما صح الرفع هنا الذى هو نظير الضم

هذا هو المراد والا فلا يتوهم صحة الرفع هنالك على محل مدخول ياقبل دخولها اذ لا محل لمدخولها (قوله غير ظاهر) لو حمل الطول على مايعم طول المركب بما هو منه وعلى طول كلامه مجانيس منه ما بعده لعما يتركب معه وهو لا ظهر اه شيخنا (قوله الذى هو أى الفاصل منه) أى المجموع وقوله الطول بالنصب خبر يكون وقوله وكان ينبغى الخ الاولى التفريع (قوله أو بالعطف) صوابه أو بالتبعية اه شيخنا (قوله وفيه انه يمتنعه الخ) نعم ان مراد الشارح تناول العبارة للمنعوت غير المفرد بالنسبة لحكمه وليس كذلك بل المراد تناولها له بالنسبة لحكم نعته فمعنى قوله لا تبين بالنسبة لكون غير المفرد هو المنعوت لا تبين نعته وكذا يقال فيما بعده وحينئذ لا اشكال ويدل على هذا صريح كلام الشارح فتدبر (قوله مثله عطف البيان لعل علته الحمل على البدل والا فعلة البدل لا تأتى فيه (قوله وتعليل امتناع الخ) هذا الا يتم الا اذا كان هذا المعلل جعل كونه على نية تكرار العامل الخ علة لعدم مطلق البناء لكن الظاهر من قوله فهنا لك فاصل مقدر ان المعلل بذلك انما هو عدم البناء بواسطة تركيب البدل مع المبدل منه وعلى كل فليس ردا لقول الحفنى قال أو حيان ولا يجوز ان يجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك فى النعت لانه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر اه لان هذا التعليل لعدم التركيب لا لعدم مطلق البناء المولد المحشى وهذا التعليل وان انتج عدم التركيب مع المبدل منه لا ينتج امتناع البناء مطلقا لوجود تركب البدل مع لا المقدرة لأجاد (قوله الاولى حذفه الخ) قد يقال ان الشارح راعى الموضوع وهو لا العاملة عمل ان (قوله فارتباط) مبتدأ خبره بعد (قوله وبأم) صوابه وبالهمزة كما فى بعض النسخ (قوله أخربت) فى بعض العبارات أفسدت وفى قوله يد الغفلات استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكلف بالسعى وأثبت اليد تخييلا (قوله ولا يعقل الخ) أى فيطل كلام الخليل وسيبويه واحد الاحتمالين فى كلام المازنى والمبرد (قوله أو موؤل به) كما اذا قلت الا ذكرنى بمعنى تذكرنى (قوله كما سيأتى) أى فى بابه (قوله أراد ان يتزوج الخ) فى العباب كان الرجل يشارط المرأة على شئ بأجل معلوم ويعطيها ذلك فيستحل بذلك فرجها ثم يخلى سبيلها من غير تزويج ولا طلاق نقله عنه فى المصباح وان كان المعروف فى الشرع ان نكاح المتعة هو الموقت فى العقد عند الجمهور والخالى عن الولى والشهود عند ابن عباس سمى بذلك على

قول الجمهور لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اغراض النكاح (قوله تزوجتي بضم) التاء ماضيه مرباعي اه أمير قوله بان طلب رجل الخ) قال الدماميني الدعاء قد يشعر بالطلب فكقول السائل رحم الله امرأ أعانني وأجاب الشمني بان الطلب المذكور هو المقصود وفرق بين القصد والاشعار (قوله هذه صفته) يعني يدل الخ (قوله وأجيب بان ذلك جائز الخ) على ان الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية اه مغني قال الدماميني يمكن انها صفة بتقدير القول أي مقولا فيه جزاه على ان الفصل بالدعائية المعترضة شائع (قوله كقوله ان امرؤ الخ) فليس له ولد صفة لامرئ واغتفر الفصل بالمفسرة لانها دالة على العامل كالمؤكد له فكانها ليست أجنبية وما قيل ان ليس له ولد حال من ضمير هالك رد بانه انما ذكر لمجرد التفسير فلا يناسب تقييده فاعلمه اه أمير (قوله وتون الاسم للضرورة لا حاجة اليه على القول بان موصوف الجملة من الشبيه بالمضاف (قوله لا خبرلا) أي كما هو عند جماعة زعموا ان لفظ الجلالة خبر وبين ذلك السنوسي في شرح الصغرى بما يطول فراجعه (قوله لانه لم يذكر الخ) أي وحيث كان مذكورا لبيانه فلا يكون خبرا لان القصد من الخبر الحكم على المبتدا لا ابيانه (قوله من نحو وما محمد الا رسول فان رسول مستثنى من محذوف ومع ذلك وقع خبرا عن محمد والتقدير وما محمد شئ الا رسول أي ليس موصوفا بصفة الا بكونه رسولا هذا هو المراد وان كان مقتضى سياقه انه خبر عن المستثنى منه المحذوف مع انه ليس كذلك وقيل التقدير وما نعت محمد الا رسول (قوله وقيل يدل من محل لا مع اسمها) أي بناء على عدم تأويل كلام سيبويه فهو مغاير لما بعده وكتب المحشي في باب الاستثناء على قول الشارح ولا أحد فيها الا زيد برفع زيد هراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فقال اليه في المغني ووجهه بانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى انه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال

الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى الثانى يكون الاحلال لكون المغنى ما فى الوجود له الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه فى المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر فى باب لا كلام فى ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن فى الخبر المقدر اه وقوله وهذا القول الثانى انما يأتى الخ أى لانه انما اعتبر المحل قبل دخول الناسخ لكن تقدم بناء على تأويل كلام سيبويه ان المحل عنده باق لكون لا عاملا ضعيفا (قوله باذا الشرطية الخ) أى انها فى بعض النسخ شرطية لرسم ألف بعد الذال وفى بعض آخر تعليلية لعدم رسم ألف بعدها (قوله نوزع فى نسبته الى حاتم) أى لانه قيل بانه لرجل من بنى النبيت قبيلة من العرب اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبيانى عند امرأة خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما فقال الرجل

هلا سألت النبيتين ماحسبى * عند الشتاء اذا ماهبت الريح
ورد جارهم حرفا مصرمة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ماق أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

الى آخرها قال وبذلك يعلم وجه التلفيق والجار الذى يتحر الابل والاصلاء جمع صلا وهو ماحول الذنب وتمليح أى شئ من الشحم يشبه الملح فى البياض واللقاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يربط به ضرع الناقة لئلا يرضعها اولدها وانما يأتى اذا لم يكن ثم در (قوله جرى على الغالب الخ) منشأوه فهم ان المراد الدخول التركيبى بمعنى التقدم عليهما فى التركيب وان الاستيفاء سابق ولو فهم ان المراد بالدخول التسلط بالعمل ولو مع التأخر وبقوله بعد استيفاء الفاعل ان هذا التسلط زيادة على التسلط عليه لم يحتج للغلبة اه شيخنا أوان البعدية رتبية (قوله المسميين بالاسم) عبارة الحفنى المسميين بالاسمين اه فألى فى الاسم للجنس لا يقال أولى من ذلك المسمى بالاسمين لانا نقول قول المحشى كما هو الواقع يفيد ان المسمى متعدد فى الواقع بالنسبة للصورتين (قوله وفيه ان القائل ظننت الخ) الاولى حسبت زيدا عمرا لانه المثال المتقدم وان كان المعنى واحدا (قوله فينبغى التعبير الخ) فيه ان هذا التأويل وان أمكن بعد دخول العامل لا يصح به عند اعتقاد التغاير تركب مبتدا وخبر منهما اذ لا يسند الشئ الى مغايره فيرجع الاشكال فيتعين

نظمى واخواتها

المصير الى ماقاله الحفني أو يدفع بان الاسناد في زيد عمر ومع اعتقاد التغاير على تقدير اداة التشبيه كذا قيل وفيه ان المراد انه يصح الاخبار بعمر وعن زيد باعتبار ما اعتقده حين الرؤية من كون زيد في الواقع هو عمرو وأما الجواب بالتشبيه فهو تأويل لا يشير اليه التركيب بعد العامل كما أشار الى الاول في صيرت الطين خزفا (قوله تقله اشتهر ضم لامه على انه من قلا يقلو كدعا يدعو ووجد كذلك في بعض شراح الحديث وفي الصحاح والقاموس والمختار ما يقتضي كسرها على انه من قلي يقلى كرمى يرمى أو فتحها عند طيئ فقط على انه من قلي يقلى كرضي يرضى لا ضمها المشهور (قوله يستثنى منه الخ) أي يستثنى مما يفيده كلامه من ان مادة الرؤية بمعنى العلم كثيرا أتى المجهول فانه ليس بمعنى أعلم بل بمعنى أظن هذا محصله وليس محصله ان مادة رأى من غير همز تتعدى لمفعولين كما أفاده هنا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لثلاثة كما يأتي وان محل كونها تتعدى لثلاثة بعد دخول الهمزة اذا كانت مبنية للفاعل فان كانت مبنية للمفعول كما في وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا تعدت الى اثنين كما في حالة عدم وجود الهمزة لانها بمعنى أظن المتعدى الى اثنين ولم تستعمل بمعنى أعلم مبنيا للمفعول حتى تكون متعدية الى ثلاثة أو لها نائب الفاعل وان استعمل أريت مبنيا للفاعل بمعنى أعلمت كذلك متعد بالثلاثة (قوله وهذا صريح) أي لانص لاحتمال كون التعدي لواحد مخصوص بأرى وعلم المذكورين في كلامه (قوله وهو قابل للبحث) أي بان يقال لا نسلم انه لابد من استقلال الاول بل هو وطئ للثاني المقصود فاذا أتى بمصدره وأضيف الى الاول حصل المقصود (قوله على غير قياس) أي لان قياس حروف المضارعة في غير الرباعي المبني للفاعل الفتح (قوله أي انهزمت) يحتمل عند عدم علم الرواية فتح التاء للخاطب فيكون البيت للذم وهو الظاهر و يحتمل ضمها للتكلم فيكون للمدح أي ان المتكلم انهزم مع المنهزمين اتكالا على شجاعة الممدوح و يحسن حينئذ في زيادة المدح جعل ظن فيه لليقين (قوله ساق كلام السيرافي الخ) في الاستدلال به على المدعوى المذكورة نظر اذ الزعم على كلام السيرافي هو القول اللساني المعتبر معه الاعتقاد وحينئذ فليست زعم من افعال القلوب التي الكلام فيها اذ المعنى التضمني الذي هو الحدث لم يقم بالقلب فكلام السيرافي مباين لما نحن فيه ولو مع التأويل الذي ذكره الا ان يقال ان الاستدلال مبني على ان المقارن هنا داخل في المدلول لا خارج فيكون الزعم هو

القول والاعتقاد معا وحينئذ فمتى كون زعم من أفعال القلوب ان بعض حدثها وهو الاعتقاد من أفعال القلوب فالمراد بالمعانى النفسية فى كلام المحشى سابقا مايشمل الحدث بالنسبة لغير زعم وجزأه بالنسبة لها الاتمام ماعدا الزمن والنسبة فيكون قول الشارح بمعنى الرجحان اقتصارا على جزء الجزء الحدثى ويحتمل ان المراد بالقول فى كلام السيرافى القول النفسانى أى حديث النفس التابع للاعتقاد لانه يطلق عليه ولذلك احتاج زعمه بأفواههم فى قوله تعالى يقولون بأفواههم مالبس فى قلوبهم كما جرى عليه بعض المفسرين وحينئذ فالجزء الحدثى بقسامه قلبى والاظهر من هذا كله جعل كلام السيرافى ومابعده مقابلا لما قبله فقوله قال السيرافى على حذف الواو ويؤيد ذلك التصريح بها فى بعض النسخ (قوله أو بالرجحان ماعدا اليقين) فيه ان هذا يشمل الوهم والشك والشمول غير مراد على انه يلزم على هذا كون الدليل أخص من المدعى فلو قال أو بالرجحان الاعتقاد لتم (قوله بناء على ان المراد الخ) أما اذا أريد بالاعتقاد مايشمل العلم فبينهما العموم والخصوص المطلق (قوله من وجه) أى لاطلاق الاول عن قيد عدم الصحة مع تقييد قول ابن الانبارى بذلك ولاطلاق قول ابن الانبارى عن قيد الاقتران بالاعتقاد مع تقييد الاول بذلك فيجتمعان فى قول ناشئ عن رجحان غير مطابق وينفرد الاول فى قول ناشئ عن رجحان مطابق وينفرد قول ابن الانبارى فى قول لم يطابق ولم ينشأ عن ترجيح (قوله العموم والخصوص المطلق) والمنفرد الزعم على قول ابن الانبارى فى قول لم ينشأ عن اعتقاد (قوله وتقريرا لبعض الخ) عبارته قوله قال السيرافى الخ ظاهر كلام الشارح حيث حكى الاقوال اثر قوله للرجحان انها لا تخالفه وفيه نظر لان القول المقرون بالاعتقاد فى الاول ليس الرجحان اذ الاعتقاد المشروط فيه هو الحكم الجازم وهو مناف للرجحان المحتمل للغير وكذا العلم المشروط فى الثانى لان العلم قسيم الظن ومنافاة الثالث أظهر فانه قال يستعمل فى القول من غير صحة فكيف يكون راجحا ويمكن التوفيق بأن كلا من الاعتقاد والعلم مستعمل فى الرجحان مجازا مرسلا لعلاقة الاطلاق والتقييد والثالث عدم الصحة فيه واقعية فلا ينافى ترجيح الزاعم الصحة فلا تنافى اه ومعناه ظاهر كلام الشارح موافقة كل قول منها لمعنى الرجحان السابق حيث ساقها مساقا واحدا غير مقابل بها ماقبلها وهذا ظاهر وحمل المحشى وان ظهر فى ذاته لا يوجب ان هذا ناشئ عن عدم التأمل

اه شيخنا (قوله ناشئ عن عدم التأمل) أي لان فيه بعدا وارتكاب تعاسيف عديدة باخراج كل قول من الاقوال الثلاثة عن ظاهره وصيرورتها كلها اقوالا واحدا وهو خلاف ظاهر الشارح لاسيما قول ابن الانباري مع تأييده له بقوله ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أي مطية نسبة الكذب الى الغير أو مطية الكاذب أي يتوصل بها الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه وكلام المحشي سالم من هذا كله هذا بيانه فافهم (قوله عبارة الهمع الخ) لا تنافي كلام الشارح لانها بمعنى تكفل متعديا بنفسها الواحد كما في الهمع وهذا لا ينافي انها بمعنى تكفل تتعدى تارة بنفسها وتارة بالباء كما في الشارح وعبارة القاموس الآتية تدل على انها بمعنى تكفل تتعدى بالحرف الا انه لا حصر فيها فلا تنافي كلام الشارح فليس المقصود الاعتراض على الشارح بل مجرد البيان (قوله أي المشددة الخ) اشارة الى ان المراد هذه المادة المهيأة بفتح الهمزة فتنبه ول ماذكر والا فالمنطوق به شرحار بما يفهم القصر عليه قبل المقال لكن الاولى تصريح التصريح حيث قال والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان بتخفيف النون أو ان بتشديدها وصلتهما (قوله فاطنته) أي قابلت فطنتي بفطنته (قوله وهو تمنى الخ) تفسير له بمعنى الغبطة وليس بمراد هنا اذ ليس المراد دم على تمنى مثل ما للغير بل دم على هذه الخصلة التي دريت بها وغبطك الناس عليها فالاولى ان يقول وهو فعل مايغبط فاعله كوفاء العهد هنا اه شيخنا (قوله على ماذكره الزمخشري) بل وعليه اذ المعنى صير وا اعتقادا أو ظنا لا خارجا اذ لا يتأتى لهم نعم ان حمل على معنى صير وا قولا فالتمثيل مبني على غيره اه شيخنا (قوله وذلك متعذر هنا) أي لان الفاعل الذي هو الفريق ليس في وراء ظهر نفسه (قوله مثلها في ذلك) أي في افادة التصيير وعدم صحة التعلق (قوله اذ لا شك في صحة أبصرت الخ) أي على ان الظرف متعلق بابصرت ويكفي في صحة تعلقه به احتواؤه على متعلقه الذي هو الهلال ولقائل ان يقول لا نسلم صحته بناء على ذلك بل هو صحيح بناء على ان الظرف صفة للهلال أو حال منه (قوله فلا نسلم الخ) أي لانه اذا صح التعلق بالفعل فلا داعي الى الحمل على التصيير مع تأتي المعنى المحقق (قوله تأكيد لمثل الاولى) والمضاف انما هو مثل الاولى اذ التأكيد ليس بمقصود لذاته كما ان قام الثاني في قام قام زيد لم يحتج الفاعل لذلك (قوله وأجيب الخ) فيه ان هذا شاذ في خصوص اللام التي الاضافة على

معناها بدليل انه لم يسمع في غيرها كما تقدم فلا يتم التنظير به (قوله فلا يرد جربان الخ) ولا يرد أيضا الالغاء في كان كزيد كان قائم بناء على ما ذهب اليه بعضهم من انها فيه ملغاة لازائدة وفي شرح الكافية ما يساعده كما في النسكت (قوله في نحو فكر الخ) نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا انهم ان يظهروا عليكم يرجموكم أو يعيدوكم في ملتهم اذا أبدا وقوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو (قوله والا كثر ون لا) أي لعدم السماع (قوله والحق بها في ذلك الخ) وجه الالحاق في الاولين والخامس مشاركتها لرأى وجد القلبيتين لفظا وفي الثالث والرابع انهما نقيضا وجد الذي معناه في أصل الوضع أصاب ثم استعمل بمعنى علم فحملا عليه حملا للنقيض على النقيض اه جامي بايضاح (قوله ووجد) أي بمعنى لقي (قوله وعلله سيبويه بالاستغناء عنه الخ) أي فلا حاجة لنا بجواز نحو ضربتني ولا يتأتى لنا الاستغناء بالنفس في افعال القلوب لعدم سماع النفس فيها اذ المسموع فيها الضمير فكلام سيبويه ليس بيانا لحكمة ما وقع من العرب والا فلا يتم بخلاف ما بعده فانه بيان للحكمة بدليل انتفائه في افعال القلوب كما بينه بعد (قوله وقيل الثلاثة يكون الفاعل) في الجامي انه لا يجوز في غير افعال القلوب وما الحق بها أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا أي أصل مدلول الفاعل النحوي أن يكون مؤثرا والاصل ما يبتنى عليه غيره فان نحو زيد من طال زيدا انما أطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته وأصل المفعول به أن يكون متأثرا وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ايما متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا وان اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لان الفاعل والمنصوب الاول ليسا فاعلا

ومفعولا به أى مؤثرا ومتأثرا أما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من التأثير وأما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل يضمون الجملة وأما الملحقات بها فلما تقدم اه بايضاح (قوله ولم تقو حركة الخ) لاحتمال سبق اللسان فيها اذ السبق فى الحركات كثيرا مايقع (قوله فمفعولها ليس المنصوب الخ) أى فلم يلزم كون الفاعل مفعولا اذ الياء فى ظننتنى قائما ليست مفعولا به بل المفعول به القيام المضاف اليها ولم يلزم اجتماع ضميرين مرفوع ومنصوب لان الياء مجرور بالمصدر فى الحقيقة اذ التقدير ظننت قيامى واجتماع مرفوع بعامل ومجرور بآخر لا يضر فقوله فيما سبق أحدهما مرفوع والآخر منصوب أى ظاهرا وباطنا (قوله لان علم الانسان الخ) هذا لا ينتج انتفاء غلبة المغايرة فى افعال القلوب فلو قال وايضا لا يسبق الفهم الى خلاف المقصود فى نحو علمتنى قائما لان علم الانسان الخ لكان أولى (قوله ويمنع) بالبناء للمجهول والاتحاد نائب فاعل (قوله فلا يقال ان تعليل الخ) أى وترتب الالغاء والتعليق ليس على مطلق الضعف بل على ضعف مخصوص لا يؤدى الى الاجحاف فاندفع مايقال ان الشارح رتب الالغاء والتعليق على الضعف فاذا زاد كان الترتب أولى فلا يندفع الايراد بما ذكره المحشى نعم الاظهر التعليل بأنهما لما لم يتصرف فى لفظهما لم يتصرف فى عملهما فكما لزم لفظهما صيغة واحدة لزم عملهما حالة واحدة والظرهل المراد بعدم الغاء ماذكر انه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول (قوله لا ينصبان مفعولين) أى لان أفعل التفضيل لا ينصب مفعولا أصلا على الاصح وعلى مقابله انما ينصب واحدا وافعل التعجب لا ينصب الا واحدا (قوله اذا أكد الفعل بمصدر) نحو زيدا قائما ظننت ظنا والظاهر أن التوكيد باعادة اللفظ كذلك نحو زيدا قائما ظننت ظننت أخذا من العلة (قوله بخلاف الخ) أى لان التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر فى عدمه فبينهما تناف ظاهرا وان كان لا تنافى فى الحقيقة (قوله ويقل الخ) أى لعدم صراحتهما فى المصدر اه على باشا (قوله على الاسم) أى المفعول الاول اذ الغالب عليه أن يكون اسما لا صفة مشتقة بخلاف المفعول الثانى والاولى التعبير بالمفعول الاول ليوافق الاصطلاح (قوله لبناء الكلام على النفى) أى فلا بد من نصب المفعولين ليكون أول الكلام هو النفى فلا يحصل تشويش للسامع اذ لو ألغى الفعل لنفى لم يكن النفى

أول الكلام بل أوله الجملة الاسمية فيتوهم ان ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى اليه ثم الظاهر انه عند نصب المعمولين لا بد من تأخرهما ان كان النفي بما لان لها الصدارة المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها تدبر (قوله بعدم منافاة الخ) مردود أخذا من توجيهنا السابق (قوله وبقول الشاعر الخ) قد يقال النفي انما ينافي الالغاء اذا تقدم أحد المعمولين أو كلاهما أخذا من التعليل المتقدم أعني لابتناء الكلام على النفي بخلاف ما اذا تقدم النفي كما في البيت فلانه لابتنائه على النفي من أوله لا يحصل التناقض المشوش للسامع وأيضا سبق ان العامل في هذا البيت ليس ملغى بل هو آت على أحد التأويلين الآتيين في كلام المصنف ولعل هذا من جملة ما دخل تحت قوله على ما فيه وان قال بعضهم ان قوله على ما فيه اشارة الى قوله في النسخ ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويل لان أداة النفي داخلة في المعنى على ما بعد اخال اه وفي الحفني بعد ذكره الشرط الثاني ما نصه قال سم وفيه نظر ووجهه انه يبطله قوله وما اخال لدينا منك تنويل وقول أبي حيان ان أداة النفي فيه داخلة على ما بعد اخال مردود (قوله فوقع في الخلل) ان أول قوله فلا يجوز بانه نفي للجواز لتعين الوجوب أي بل يجب وقوله في الثاني فلا يجوز معناه يمتنع فلا خلل الا انه يتبادر منه ان الاول كالثاني في ارادة الامتناع لكن السعي في التصحيح أولى من الحمل على مايوهم الفساد نعم ان أراد المحشي بالخلل مطلق الايهام فلا دافع له تأمل (قوله وكل من التعليلين الخ) وجه التساوي في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح بان كلا من العاملين ضعيف لان شجاك ضعف باعتراض الجملة وأظن ضعف بتقدم أحد معموليه فاستويا في الضعف (قوله على تقرير الشارح) احتراز عن تقرير الدماميني وغيره الآتي قريبا فانه يجري فيه التعليلان (قوله والغاء مابين الخ) استدل البصريون بقول الشاعر شجاك البيت فانه يروى برفع ربع ونصبه ولا يتأتى النصب الا على قولهم ونوزع في هذا الدليل بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع ربع يكون شجاك مبتدأ وربع الظاعنين خبره والعامل معنى التوسط بين المفعولين وعلى تقدير نصبه يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على انه مفعول أول تقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عاملا كما يأتي عن الدماميني وغيره على ان مذهب البصريين في ذلك لا يصح في نفسه لما يرد عليه

انه لا ينتصب بافعال هذا الباب الا ما كان مبتدأ وخبرا بحسب الاصل وما هو فاعل وفاعل لا مبتدا وخبرا ذلا يصح اعتبار ربيع مبتدأ مؤخرا وجملة ثحا الخبرا مقدما وأدخلت أظن بينهما نسخ حكمهما لما تقدم عن التسهيل انه يجب للمفعولي هذا الباب من التقديم وضده ما لهما مجردين ومن المعلوم انه يمتنع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا فالحق في هذه المسئلة مع الكوفيين وان تبع الشارح فيها البصريين ولذلك قال أبو حيان ان مذهب الكوفيين هو الذي يقتضيه القياس لان الاعمال مترتب على كون الجزءين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لأدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدا اه الا ان يقال ان كون مفعولي هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر غالب لا لازم وتقدم ما يؤيده (قوله جائز) فنحو قام أظن زيد يجوز فيه رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه في موضع المفعول الثاني اه عبد الحكيم (قوله خلافا للكوفيين) أي حيث أوجبوا الالغاء معللين بان الاول يطلب فاعله والاسم فاعله من حيث المعنى فلا يمنع عنه لانه الغاء لما يجب اعماله فيجب عندهم الرفع في المثال المتقدم وضميره المستتر فيه في موضع المفعول الثاني اه عبد الحكيم وعلى باشا (قوله ان مراده بمرفوع الفعل الخ) فيه انه اذا كان مراده ذلك لا يصح قوله لا واجب خلافا للكوفيين فانه يقتضي ان الكوفيين يوجبون الغاء ما بين الفعل وما يصلح مرفوعا له مع ان الالغاء فيه جائز باتفاق البصريين والكوفيين كما قال وان جوازهما الى أن قال وهو كلام صحيح لا ينبغي الحوقوله وكيف يدعي أحد الخ يقال له على مقتضى ما فهمت كيف يدعي الكوفيون وجوب الالغاء مع فرض عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب كذا قيل وقد يدفع ذلك بان قوله لا ينبغي أن يقع الخ نفي لانتفاء الوقوع وهو لا ينافي الوقوع فيكون توركا على الكوفيين المانعين للنصب عند عدم التزام واحد بعينه وتوهينا لمذهبهم لكن قد علمت ان الحق معهم وان قال عبد الحكيم والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع اه فتدبر (قوله أي يخفكم) تفسير لهيكم على الضبطين وحذف الياء بعد الخاء من يخفكم يدل على ان لا ناهية (قوله أي اعطاء) المراد به هنا دنو مودتها (قوله مثل الادب المذكور) أي في قوله قبله

اكنه حين أناديه لاكرمه * ولا ألقبه والسوءة اللقب

(قوله فلا حاجة الخ) وكذا الحاجة لقوله بعد الثانيتين لان ان ولا معطوفان على

ما المضاف اليه نفي اضافة صفة الى موصوف (قوله وقال في محل آخر الخ) وفيه أيضا ان جميع ما يقع في جواب القسم له الصدر (قوله المعلقة) أي المعلق عنها العامل (قوله وستره حتم نصب) بيت المصنف الآتي

وبعد فاجواب نفي اوطلب * محضين ان وسترها حتم نصب

(قول الشارح أومقدر) الدليل على تقديره وجود التعليق مع ان أولا اذ كل منهما لا يقتضي ذلك الا اذا كان في جواب القسم فوجودا التعليق دليل على وجود تقدير القسم (قوله ولو مع على الصحيح) في عبد الحكيم اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم أو لا وهو ما يكون بالهمزة فقط أو بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الا بتأويل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا في جواب أزيد قائم أم عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فعنى قولنا علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحد هذا بعينه على صفة القيام أي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم أو لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم أو لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان أداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يثلث فيه فيستفهم عنه الا أن المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين أو ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبته الى المذكور أو عدم تلك النسبة اليه فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم أو لا ليستا مشتملتين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فاحفظه فانه ينفعك في مواضع (قوله واللام على الاول زائدة) في البيضاوي ان أحصى فعل ماض وأمدا مفعوله وما اليه وما حال منه أو مفعول له وقيل انه المفعول واللام مزيدة وما موصولة وأمدا تمييز اه فكلام المحشي جار على ما حكاه بقيل (قوله لا يقال ما له الصدارة الخ) قيل كيف يقال هذا حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكره مع قوله قبله بلصقه والا فاسم الاستفهام الخ

اه

اه وقد يقال خلعه الاستفهام والصدارة على المضاف انما هو بعد الاضافة والعمل فحينئذ يقال كيف أضيف وعمل فيما له الصدر تأمل (قوله فيه خلاف) أى لان الزمخشرى يقول ان التعليق هو أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا (قوله لامعنى اقولك علمت زيدا الخ) أى لانه لابد من صحة الاخبار بالمفعول الثانى عن الاول ولا يصح أن تقول زيد جواب هذا الاستفهام لان جوابه انما هو بمشخصات زيد لان من يسأل بها عن المشخصات فتقول فى الجواب التاجر أو ابن عمرو أو نحو ذلك ولا تقول زيد فزيد لا يجاب به عن هذا الاستفهام فلا يصح الاخبار (قوله ويمكن دفعه الخ) أى لصحة الاخبار حينئذ عن الاول بالثانى بان تقول زيد هو متعلق هذا الاستفهام اذ لا شك فى تعلقه به لكن فيه ان المعنى المقصود غير موجود على هذا لانه ليس المراد علمت ان زيدا هو متعلق هذا الاستفهام بل المقصود علمت صفات زيد التى يجاب بها هذا الاستفهام ولك أن تقول يصح تقدير جواب والاخبار صحيح لان زيدا متحد مع التاجر أو ابن عمرو مثلا الذى يجاب به الاستفهام ما صدقا وسيأتى عن العلامة الامير ما يؤيده نعم يرد عليه ما أوردناه على تقدير متعلق (قوله فى لفظ كل من الجزأين) نحو ظننت لزيد قائم وقوله أو فى محله أى محل كل من الجزأين كما فى نحو اقد علمت ما هؤلاء يطقون لكن هذا الايظهر فى نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ونحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا اذ الذى فى محل نصب هو الجملة قبل التعليق وبعده وهذا على فرض القسط عند حذف المعلق والا فالقسط غير ممكن اذ لا يقال وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون وتظنون لبثتم كما يقال فى ظننت ما زيد قائم ظننت زيدا قائما وقد أنكر بعضهم التعليق فى مثل ذلك لما ذكر ويجاب بأن المراد بكونها معلقة عن العمل فى اللفظ كونها معلقة عن ذلك لو فرض ما يصح القسط عليه لفظا واعتبار صحة القسط فيما دخلت عليه لفظا غير شرط وأما نحو علمت ان زيدا القائم فالفعل فيه عامل فى محل الجملة عند وجود المعلق وفى لفظ المصدر المتصيد من الصلة عند عدمه لا فى محل الجملة لانه ليس معلقا عنها والا لكسرت ان ولا يضر على القول بعدم تقدير مفعول ثان كون المعمول حينئذ مفرد التضمن ان ومعموليها المسند والمسند اليه صريحا وحينئذ فكان الاولى للحشى أن يزيد أو فى مفرد تأويلا لايدخل فيه نحو علمت ان زيدا لقائم تأمل (قوله جائز لا واجب) لجواز كونه من عطف الجمل

كما يأتي في البيت (قوله والبكا مفعول به) أي وموجعات عطف عليه والمفعول الثاني محذوف أي ماهما (قوله ولا بد من تقدير ماهي الخ) وحينئذ يكون العطف للمفردات فموجعات عطف على محل الجملة من حيث سدها مسد الاول وماهي عطف على محلها من حيث سدها مسد الثاني (قوله أو اعتبار ان موجعات الخ) وحينئذ فعطف موجعات على محل الجملة من حيث سدّها مسدّ المفعولين معا لقيام هذا المفرد المعطوف مقام الجملة (قوله والا لزم عمل أدري الخ) لا يقال هذا لا يرد الا فيما اذا كان التابع بدلا لانه على نية تكرار العامل فيلزم العمل في مفرد اما اذا كان من باب العطف فلا يضر لزوم ذلك لان المعطوف تابع غير مستقل بدليل جواز ان زيدا صبور وعمرا بالعطف على زيد من غير تقدير لفهم حكمه من حكم المعطوف عليه مع انه لا يقال يلزم عمل ان في اسم من غير خبر لانا نقول الموجب لذلك هنا ان العطف على الجملة فلا بد من كون المعطوف جملة حقيقة أو حكما كما قرره تأمل (قوله أي أي شيء بصاحبكم) المناسب للآية المثل بها أن يقول بصاحبهم (قوله ورد بأن الجملة الانشائية الخ) يحتمل ان مرادهم انها حال بتقدير القول (قوله شأن زيد) والاضافة للعهد والا كان بدل بعض وقد يقال معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا جواب من هو أي التاجر أو ابن عمرو أو نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها أصلا اه أمير ومثل عرفت زيدا من هو عرفت زيدا أبو من هو وانما اقتصر العلامة على ذلك لانه المثل به في المغني (قوله بدل اشتمال) أي لان من يسأل بها عن الشخصات وزيد مشتمل عليها اه أمير (قوله بتضمينه معنى علمت) ان اراد التضمين النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى فلا يظهر الا على القول بتغاير المعرفة والعلم معنى اما على القول بالاتحاد فلا نعم ان فسر التضمين النحوي بأنه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى نحو احسن بي أي لطف أو تناسبه ظهر على القول بالاتحاد أيضا وان أراد التضمين البياني فالامر ظاهر على كلا القولين (قوله لا ينقاس) قيل هذا النحوي واما البياني على مغايرته له فحذف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياسية النحوي مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الالحاق في العمل والتعدية وقيل حقيقة ملحق بغيره معناه وقيل جميع بينهما اه أمير (قوله اذا قلت علمت زيدا ابو وقائم) هكذا في النسخ الصحيحة بلام الابتداء داخلة على أبوه

وفي بعضها كناية ألف بعد لا فتكون نافية والذي في المغني ما في النسخ الاولى (قوله وخالف بعضهم الخ) تقدم لك ما يؤخذ منه رده (قوله أي التركيب) والمعنى على هذا وقد نبهت في شرحي لجزئيات الافعال على استعمال غير علم وظن في تركيب مغاير للتركيب الذي تتعدى فيه الى مفعولين (قوله سببية) أي على الثاني (قوله ويصح كونه مستقرا الخ) والمعنى على هذا حالة كون علم قبل المفعولين ويجعل كناية عن عدم الغاء رأي وقد استفيد عدم تعليقها من قوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعولان الصريحان فيكون فيه رد على من جوز الغاءها وتعليقها فهذا أولى مما جرى عليه الشارح لانه عليه لمجرد الايضاح (قوله ولك أن تقول الخ) بل لك أن تقول المراد بالمرافقة هنا الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد قاله بعض الافاضل والظاهر انه لم يخرج عن جواب المحشي (قوله ظاهر صنيعه الخ) أي حيث جعله مع طالب مفعولين وساقهما مساقا واحدا (قوله لانعدام الفائدة الخ) هذا مبني على اشتراط تجدد الفائدة وفيه خلاف وهذا في الصورة الاولى اما في الثانية فعدم الفائدة فيها ناشئ من امر فاسد كما يأتي بيانه فلذلك أوجب المنع اتفاقا (قوله اما في الثاني فظاهر) بيان ذلك ان المفعول في الحقيقة هو مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائما وحينئذ فالظن لا يصح ارتباطه بزيد وحده ولا بقائم وحده بل اذا قصد تعلقه بمجموعه فلا بد من اعتبارهما معا فهما بمنزلة كلمة واحدة فحينئذ لا تحصل فائدة أصلا عند التعلق بأحدهما لفساد هذا التعلق لخروجه عن القاعدة فلذلك جعله المحشي ظاهرا مستغنيا عن البيان بخلاف ما اذا حذفا معا فانه يتوهم فيه الفائدة اذا قصد الاخبار بنسبة الفعل الى الفاعل فلذلك علله بقوله فلان الشخص الخ وبهذا اندفع ما يقال انه عند حذف المفعولين لم يكن هنا لفائدة أصلا وعند حذف أحدهما هنا لفائدة وان لم تكن تامة لانك اذا قلت ظننت زيدا أفاد هذا التركيب السامع ما كان يجهله وهو تعلق الظن بزيد بخلاف حصول مطلق ظن فكيف يجعل عدم الفائدة عند حذف أحدهما واضحا لا يحتاج لبرهان وعند حذفهما غير واضح محتاجا له وعلى هذا الاعكس للمفعول وكيف يجعل تقييد الفعل بالظرف أو بالجار والمجرور مفيدا وتقييده بالمفعول غير مفيد وعلى هذا الاتحكم وارتكاب لامر غير مقبول (قوله بخلاف المفعول في غيره) أي غير هذا الباب كأعطيت وضربت (قوله وابهام المظنون الخ) أي انه نزل

قوله بعض الافاضل هو العلامة الخضري في حاشية ابن عقيل اه منه

الفعل منزلة اللازم وايهم المفعول فى الواقع لنكتة كالخوف من اظهاره (قوله ولا ينافى ذلك نص البيانيين الخ) أى لا ينافى كون الاقتصار للتنزيل نص البيانيين الخ ومحصل المنافاة ان قول البيانيين ان المنزل لا مفعول له ينافى كون حذف المفعولين هنا أو أحدهما لغير دليل سببه التنزيل المذكور اذ مع التنزيل ليس هناك مفعول أصلا حتى يقال انهما حذفا أو أحدهما لغير دليل ومحصل الدفع انه لا خلاف بين البيانيين والنحويين فالفريقان متفقان على ان المنزل لا مفعول له وانه لا يصح هنا الاقتصار على الفعل بسبب التنزيل لعدم الفائدة غاية الامر انهما اختلفا فى العبارة فالنحويون يقولون بأنه فى حالة التنزيل يسقط المفعولان أو أحدهما اعتبارا لحالة الوضع فان الفعل له مفعولان بحسبها والبيانيون يقولون بأنه ليس فى حالة التنزيل مفعولان أصلا اعتبارا لتلك الحالة فالخلاف لفظى (قوله ووافق فى المغنى الخ) أى وافق فى العبارة (قوله ضعف القول بالمنع) وجهه ان وجه المنع حينئذ عدم الفائدة وتجدد الفائدة غير شرط على الاصح (قوله وضعف القول بالجواز الخ) وجهه انه اذا لوحظ التعلق بالمفعولين وقصد افادة السامع ذلك كان الاقتصار على الفعل مع عدم دليل على المحذوف عبثا زيادة على ما فيه من عدم الفائدة (قوله انما أجمع الخ) استفيد منه ان علة منع حذف أحدهما عدم الفائدة الحاصل من تعلق الفعل بأحدهما الخارج عن القواعد بخلاف عدم الفائدة فى حذفهما فانه ليس ناشئا من أمر فاسد فلذلك جرى فيه الخلاف لعدم الاتفاق على اشتراط تجدد الفائدة (قوله ولى فى كون الحذف الخ) على ان ذكر المفعول المطلق المبين للنوع أوجب الفائدة فخرج من محل الخلاف (قوله أى مسموعة حقا) هذا مبنى على ان الاقتصار حذف المفعولين الملاحظ تعلق الفعل بهما من غير اقامة دليل أو حذف أحدهما كذلك (قوله ومنهم من تخلص الخ) هذا التخلص مبنى على ان الاقتصار هو حذف المفعولين أو أحدهما للتنزيل ومحصل التخلص المذكور انا لا نسلم انه قصد التعلق بالمفعولين وأقيم الدليل عليهما حتى يكون من قبيل الاختصار بل حذفا من غير دليل بسبب تنزيل الفعل منزلة اللازم وهو الاقتصار المدعى (قول الشارح آخر الحروف) أى حروف العجاء احتراز من النطق بالتاء كما فى المقابل وقول بعضهم المراد بالآخر هنا الاول لا طائل عليه كالعكس بجامع ان كلا ليس بجانبه شئ مبنى على فهمه ان المراد آخر حروف تحسين

(قوله

(قوله موهم خلاف المراد) أى ان متى التى فى كلام الشارح غير التى فى كلام الشاعر كما هو مراد الشارح لكن يتوهم من العبارة انها عينها (قوله فى الالغاء والتعليق) أى وفى كون فاعله ومفعوله ضميرين متصلين لمسمى واحد (قوله ويشهد له النهى عن تتبع الخ) فيه ان النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا من مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه (قوله بأى حجة أحمل السلاح الخ) فيه نساهل والاولى بأى سبب تظن انى أحمل السلاح الخ لما تقدم من أن الاستفهام فى البيت انما هو عن سبب القول (قوله بضمتين الخ) أى كما قال وفعل لاسم رباعى بعد الخ خلافا لما اشتهر من قراءته بتشديد اللام مفتوحة والا كان مفرده قالصا أو قالصة كما قال وفعل لفاعل الخ كذا قيل (قوله وعليه فيشترط فى الاستفهام الخ) أى ان كان متعلقا بالقول اما اذا كان متعلقا بغيره فلا كما هو ظاهر (قوله بعوامله) كمتى فى البيت وقوله أو معنوية لا تمكن أبولؤ على ان أبولؤ خبر (قول وهل يعملونه باقيا الخ) لا يخالف ما يأتى فى الخاتمة لانه مبنى على رأى الجمهور (قوله واستدلوا الخ) فى العينى ان معنى قالت فى البيت ظنت ويدل له أو يرشحه قوله وكنت رجلا طبا الخ قاله بعضهم (قوله مقتضاه عدم الفتح الخ) قد يقال معنى كلام الشارح ان الفتح بعد قالت وشبهه خاص بلغة سليم وهو لا ينافى الفتح عند غيرهم بعد خصوص بقول المستوفى لبقية الشروط فالخاص بسليم العموم تدر (قوله يقتضى اعتبار كونها الخ) هذا الاعتبار انما هو فى خصوص الماضى اما المحكى بالمضارع والامر فهو حال بالنسبة للاول أو مستقبل بالنسبة لهما (قوله أو المنطلق عمرو) ظاهره انه لا تعتبر فى حكاية المعنى صفات النسبة من قصر وعدمه اذ الاصل لا قصر فيه وهذا فيه قصر (قوله ان الاطلاق من التقييد الخ) الاولى أن يفسر الاطلاق على هذا بعدم التقييد بحكم أو حال لا عدم التقييد بخصوص ما ذكره (قوله اما ماض مبنى للمجهول) فيه ان توصل لازم فلا يبنى للمجهول وعلى القول بجوازه يحتاج لتكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا المجرور قبله لتقدمه الا ان قلنا بجواز تقدم نائب الفاعل اذا كان مجرورا لعدم الالتباس بالمبتدا فالاولى أن يذكر بدل هذا الاحتمال كونه ماضيا معلوما وألفه للتثنية عائدة على علم ورأى فى البيت الاول كالف تعديا ولا يلزم على هذا الاحتمال الا الاحتياج

مطلب أعلم وأرى

التقدير فقد الذى اقتصر عليه المحشى فى التضعيف ويحتمل ان توصلا مضارع حذفت منه احدى التاءين فتح للروى والالف للاطلاق والفاعل ضمير عائد على احدى اللفظتين أعنى اعلم وأرى أو ضمير المخاطب أو ألف التثنية عائدة على اللفظتين المذكورتين وحذفت النون للتخفيف أو لمناسبة الروى وعلى كل من هذين فالمضارع خبره مبتدا محذوف بدليل وجود الفاء لكن هذا تكلف لا داعى اليه (قوله من تشبيه المجموع) أى انه شبهها معا بهما معا وقوله وانه فى غير الحال لازم لما قبله وقوله بدليل ان الاول لا يكون جملة أى لا يتوهم فيه كونه جملة وهذا دليل لقوله وانه فى غير الحال أى انه اذا شبه المجموع بالمجموع لزم ان امتناع كون الثانى جملة ليس من جملة وجه الشبه لعدم صحة كون امتناع الاول جملة من وجه الشبه ووجه الاستدلال ان تشبيه المجموع بالمجموع يستلزم كون وجه الشبه موجودا فى الفردين المجموعين وامتناع كون الاول جملة لا يعتبر فى وجه الشبه لعدم توهم خلافه فلا يصح اعتبار امتناع كون الثانى جملة من وجه الشبه أيضا اذ لا بد فى وجه شبه المجموع من كونه موجودا فى كل من الفردين المجموعين اللذين قصد تشبيههما وتفصيل المقام أن يقال انه لا يصح أن يكون من جملة وجه الشبه امتناع كون الثانى جملة لان هذا ليس من تعلقاتهما معا حتى يكون وجه شبه بل من تعلقات الثانى ولا أن يكون وجه الشبه امتناع كون كل من المفعولين فى المشبه والمشبه به جملة لان المفعول الاول فيما نحن فيه أصله الفاعل فلا يمكن كونه جملة وأيضا لم يقع المفعول الاول جملة أصلا فى جميع الافعال المتعدية لاكثر من مفعول وكذا المفعول الاول فى المشبه به لا يمكن كونه جملة فجملية الاول غير متوهمة حتى ينبه على امتناعها بجعله وجه شبه فما المتوهم جملية الثانى لوقوعه جملة فى بعض الصور كما اذا كان هنا لمعلق وهو المحتاج للتنبيه على امتناع كونه جملة فيما عدا مسائل التعليق فتبين ان وجه الشبه فى تشبيه المجموع بالمجموع غير امتناع كون الثانى جملة او كونهما جملة كعدم صحة الاخبار باحدهما عن الآخر وجواز حذفهما وعدم جواز الغائهما واذا كان هذا هو وجه الشبه لم يعلم امتناع كون الثانى جملة فلذلك شبه الثانى بالثانى ليفيد ذلك لا يقال يحتمل تشبيه الثانى بالثانى بالنسبة لبعض الاحكام لانا نقول هذا الاحتمال مدفوع بقرينة التفريع ويحتمل أن المراد بالمجموع البعض وقوله وانه فى غير امتناع الخ أى اذا كان البعض هو الثانى يتعين

ان وجه الشبه غير امتناع كون الثاني جملة اذ لواعتبر وجه شبه لاستفيد طريق المفهوم ان الاول يكون جملة مع انه لا يكون جملة وهذا معنى قوله بدليل الخ فان أريد بالبعض الاول كان عدم التعرض لامتناع كون الثاني جملة واضحا (قوله ليست مصدرا) أي لان الكيفية هنا بمعنى الصفة والحال وأما اعتبار كونها مصدرا بسبب ادخال تاء المصدرية وتأنيثها على كيف فلا يصح هنا لان معنى الكيفية على هذا الكون كيف كما تقول الاسدية أي الكون أسدا وهذا غير مراد هنا (قوله وانما هو من باب التضمين) أي ان هذه الافعال تتعدى بحسب معناها الاصلي الى واحد بالنفس والى آخر بالباء كما تقول أخبرت زيدا بعمرو أي بحاله وتعديتها الى ثلاثة انما هو بسبب تضمين معنى اعلم (قوله والسفاهة كاسمها) فيه ان اسمها وهو لفظ سفاهة ليس قبيحا في ذاته وانما جاءه القبح من مدلوله الاترى لفظ نباهة ولم يقل أحد بقبحه لان مدلوله غير قبيح بل هو وصف مدح كذا قيل فليتأمل (قوله فاسد) لا فساد لان تعويض ينبي مفعولا به على اسقاط الخافض والعامل عليك من حيث نيابته مناب المتعلق (قوله أثر فاعل) قيل لعله على حذف مضاف أي أثر فعل فاعل (قوله وكالمنافيه لا في المقدر) أي لان البدل بالنسبة للمذكور فاعل به فهو داخل (قوله وفاعل اسم الفاعل) أي في نحو زيد قائم فان الضمير فاعل بقائم لا في نحو أقائم الزيدان لان الاستادفيه تام (قوله وفيه نظر يعلم مما قدمناه) أي عن الرضي من ان كان تدل على حدث يقيده الخبر فاذا قلت كان زيد قائما فكأنك قلت حصل زيد أي شئ زيد حصل القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل فكان مستدة لاسمها المكون على تقدير مضاف (قوله بفتح فسكون الخ) راجع للاثنين (قوله لان الفعل فيهما) من ظرفية المطلق في المقيد بمعنى تحققه فيه (قوله هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابق في غيره فانه أعم (قوله ان المفتوحة) نحو ألم يكفهم أنا أنزلنا (قوله وان الناصبة للفعل) نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم (قوله وما) نحو يسر المرء ما ذهب الليالي أي ذهابها (قوله دون كي ولو) أي لان كي لا بد ان يتقدمها اللام الجارة لفظا أو تقديرا لما لمصدر المؤول معها مجرور والمصدر مع لو المصدرية لا بد ان يكون مفعولا لعامل من مادة المودة نحو يود أحدهم لو يعمر اه يس (قوله وانما يقدر منه ان الخ) نحو وما راعني الا يسير أي الا ان يسير أي سيره (قوله خبرا) أي لان (قوله وجملة القسم وجوابه مفسرة لذلك) لكن القصد

في الحقيقة للجواب وجملة القسم تأكيد له فصح قوله لان المفسر هنا الخ ولا تنافي اه أمير (قوله وقيل تقع ان علق عنها الخ) فيه نظر لان أداة التعليق أشبه بان تكون مانعة من ان تكون مجوزة لان ما قبلها لا يعمل فيما بعدها سلمنا ان المعلق يجوز لكن لا يصح هنا اذ كيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء الذي هو الفاعل ويعد فعندي ان وقوع الجملة فاعلا في الصورة وظاهر اللفظ صحيح ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل ذلك وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما نصح فيه الاضافة الى الجمل * قلت قد مضى لنا عن قريب ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات اه مغني بالمعنى وقوله وذلك لا بد الخ فيه وفي قول المحشي وهذا التقدير لا بد منه الخ ما تقدم عن عبد الحكيم فتأمل (قوله بفرق) هو ان المصدر اذا أضيف زال طلبه الى آخر ما يأتي في العبارة المنقولة عن السيد الحفني (قوله أحسن منه الخ) عبارة الحفني وأو رد على ما ذكر انهم صرحوا بان المصدر اذا أضيف الى فاعله تضمحل حالة رفعه فيقطع النظر عنها حتى لا يجوز في تابعه الرفع فما الفرق بين مجرور الحرف ومجروره * قال بعض المحققين ويمكن الفرق بان المصدر اذا أضيف الى فاعله زال طلبه الفاعل استغناء بالمجرور من غير احتياج الى تأويله بغير المضاف بخلاف الفعل فانه لا يسقط طلبه ولذا قدر زيادة الحرف وجعل المجرور مرفوع المحل كما في كلام الشارح أفاده البيجوري اه قال بعضهم ويؤخذ من الايراد ان الرفع في المصدر اضمحل فلا تبقى له قوة فلا يقوى على تبعية لقوة الجار ولا شك ان الرفع مع الحرف له قوة اضعف الجار قال المحشي رحمه الله باع عليه ما اشتراه منه اه وفيه انه حيث كان الايراد مشيرا لذلك فما معنى طلب الفرق والعدول الى فرق آخر فهذا مما يوجب زيادة في الاعتراض على السيد الحفني رحم الله الجميع (قوله فانظر من أين الخ) فيه ان الذي قرره السيد الحفني أحد طرق تأتي في شرح البيت فلو اعترض بانه لا يوافق ما عليه المتن لكان أحسن وعبارة الشارح عند شرح هذا البيت تنبيه ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى انه لا يجوز الا اتباع على المحل وفصل

أبو عمر وفأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر (قوله بناء الفعل للمجهول) فيه ان النائب قام مقام المنوب عنه فكأنه لا حذف خصوصا والفعل المبني للمجهول لا يسند للفاعل بل للمفعول فلا حذف للفاعل في باب النيابة (قوله والفعل المؤكد بالنون) فيه أن حذفه لعلة تصير بقية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كاثبات فكأنه لا حذف والكائنة كافية بدليل قوله فيما يأتي فكان المحذوف غير فاعل والاعتراف بالحذف لا يضر وبهذا كان لاعتراض السيد الحفني معنى (قوله وبقي سادس الخ) بل وسابع نحو فتلقفها رجل رجل حيث حذف الفاعل وأقيمت الحال مقامه فارتفعت ارتفاعه على ما مر قريبا لكن فيه ان الفاعل الآن هو المرفوع المذكور (قوله وقد يقال الخ) ان كان يلزم ابراز الضمير مع الاخرجنا عن تصحيح ما نطق به وان حذف مع الابعد الابراز رجع الامر على ما كان بعد التعب وان استتر مع الالم يعقل اذ الحرف لا يستتر وان نطق بالابعده خرجنا عن صحة ما نطق به في تركيبنا وتأخرت الاعن الحكم بالحق ما قرره يس اه شيخنا الا ان يقال المراد ان الفاعل ضمير مستتر وان المعنى على اعتبار الاقبل الضمير بقرينة الاالمذكورة وان لم يصح التصريح بها حالة كونها قبله اذ الضمير المستتر لا ينطق به ثم رأيت في المحشي في خاتمة باب التنازع الجواب عن استشكال كون هذا المثال ونحوه من باب التنازع بما هو سديد نقلا عن المحقق الرداني و ينبغي استحضاره هنا فارجع اليه ولما كتبناه عليه ولولا خوف الاطالة لنقلته لك (قوله وفاعل يرضيك الخ) فيه ان فاعل يرضيك مستتر عائد على المحذوف من الاول كما كان مستترا قبل حذفه اه شيخنا (قوله من ان الاصل في الاستفهام الخ) أي ففي هذا الاحتمال موافقة الاصل لكن سيأتي ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها والمسؤل عنه الذوات لا الفعل فلا يكون واليا للهمزة (قوله أي بعد كل فعل الخ) أي فيصير كلام المصنف مفيد الامرين الاول ان كل فعل لا بد له من فاعل وعلى هذا استثناء المحشي الثاني ان الفاعل لا بد ان يكون بعد الفعل لا قبله وعلى هذا دخول الشارح على المتن بقوله والى هذا الثالث الخ والذي أوجهه لتقدير كل افادة الاول بعد ان كان لا يفيده الا بما يفهم من قوله فان ظهر الخ (قوله ان ما مصدرية) أي في الامثلة المذكورة ونحوها (قوله ان ايلاءها) الاولى ايلاءه أي الفعل (قوله وقلما وصال)

قال صاحب المغنى فى بعض تعاليقه المناسب وقلما وداد ذمع الصدود ولا وصال أصلا ولك ان تقول المراد بالوصال التواصل الباطنى وهو الوداد أو المراد قل وصال بعد الصدود على ان الذى فى الشواهد أنه يعاتب نفسه على صده وانهن لا يصلنه على ذلك اه أمير (قوله وكل فعل صالح الخ) فكذلك ما بمعناه وهو فعل المراد منه العموم (قوله أى الفاعل الاصطلاحى) الظاهر انه تفسير لذلك فالضمير راجع للفاعل المعنوى ويحتمل انه تفسير للضمير فذلك اشارة للفاعل المعنوى (قوله فلا اتحاد بين الشرط الخ) وجه الاتحاد انه يعلم من ظهور الفاعل الاصطلاحى كونه فاعلا اصطلاحيا وهو عين الجواب على انه يتحد المبتدا مع الخبر فى الجواب مالم يلاحظ الاختلاف بالاعتبار وقد يقال لا مانع من كون فاعل ظهر الفاعل الاصطلاحى وكذا الضمير المبتدا وأما اسم الاشارة فهو راجع للفاعل الاصطلاحى المفاد تأخره فكأنه قال فان ظهر الفاعل الاصطلاحى فهو الفاعل المفاد تأخره تأمل (قوله لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا) أى لانها حال من ضميره بخلاف التى لا تصلح فانها الحال التى من ضمير عائد على معمول المبتدا أو على معمول ما أضيف اليه المبتدا نحو ضربى العبد مسيئا وأنت تبينى الحق منوطا بالحكم (قوله نحو قاما زيد وعمرو الخ) المناسب حذف الالف والواو من الفعلين لان الكلام فى لغة التجريد (قوله ومنع أبو حيان الخ) المناسب كتابة ذلك وما قبله على قوله على لغة قليلة كما فى بعض النسخ (قوله وضعفه فى المغنى الخ) حيث كان أبو حيان مستند السماع لم يرد عليه ما ذكروا أيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة اه أمير وحمل عليه اسم الجمع (قوله قال وهذا الخ) أى صاحب المغنى (قوله وجوب استتار الضمير كان وجه وجوب الاستتار الفرار من اجتماع صورتى ضمير اه أمير (قوله من غرائب اللغة) أى لعدم وجود فعل للغائبين استترفيه الضمير فضلا عن وجوبه بخلاف فعل الغائب المفرد فان وجوب الاستتار فيه معهود فى التعجب والاستثناء اه أمير (قوله مع ان حقه أكلتنى) فيه ان هذا حقه على اللغة الفصحى والكلام ليس فيها بل فى اللغة التى تلزم العلامة فحقه عليها ما بعد (قوله بصورة المذكر) أى كعدو وقوله وبالعكس أى قد يكون بصورة المؤنث والمراد منه مذكر كطلحة (قوله فانه لا احتمال فيه الخ) فيه انه قد يسمى شخص بالمثنى والجمع فالاحتمال والابهام موجودان فالعلامة فيهما للتمييز كتاء التأنيث الا ان يقال ان باب التسمية بما ذكر نادر فلا يعول عليه (قوله فلو

قال وهو بعيد الخ) فيه ان الدليل حينئذ لم ينتج المدعى كذا قيل (قوله جملة السؤال فعلية حقيقة) هذا حق لان الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الا اذا أوردت في صورة الاسمية لنكتة معنوية كالتقوى أو التخصيص أو لفظية كتضمن الاستفهام لكن بيانه بأن الاستفهام بالفعل أولى قاصر لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول أم والهمزة أولى كما اعترف به فيما تقدم وان الاصل ان يلي المسؤل عنه الهمزة وههنا السؤال عن تعيين الفاعل وتحقيق المقام ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه أسند اليه الفعل أو عن الفعل من حيث انه أسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشأن في ان أحدهما أولى فنقول السؤال في الآية سؤال عن الفعل من حيثيته المذكورة لان المقصود منه الزام المشركين بالحجة على نفي الشريك بانكم تعترفون بأن الخالق الذي هو مناط العبادة منفرد به الله تعالى فيكون منفردا بالعبادة كما دل عليه آخر الآية قل الحمد لله أي على الزام الحجة عليهم فيكون قوله من خلق جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدأ لتضمنه الاستفهام فالمطابق له تقديرا الفعل ليكون نصا فيما هو أهم أعني اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدا قال القاضي ليقع ولن الله لوضوح الدليل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشاف في قوله تعالى خلقهن العزيز العليم لتبين اسناد خلقها الى من هذه صفاته ولذا كلما وقع الجواب مكملا في التنزيل وقع بتقديم الفعل الا لنكتة كما في قل الله يحييكم قال تعالى خلقهن العزيز العليم ماذا احل لهم قل أحل لكم الطيبات قل يحييها الذي أنشأها وأما المطابقة اللفظية فانما تراعى بعد حصول المعنوية أفاده عبد الحكيم وتعقبه بعض المغاربة منتصرا للسيد وليس المحل محل تحقيق ذلك فان أردت زيادة البيان فعليك بمواد التلخيص في باب أحوال المسند عند قوله ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا للسؤال محقق نحو وائن سألتهم الخ وبهذا تعلم ما في كلام المحشي بعد (قوله ولم يترك هذا التنبيه الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعل يحييكم محذوفا على حد أشر يهدونا قاله يس (قوله ونكتة ترك المطابقة الخ) في عبد الحكيم السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو ليقر المجيب به والتقوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية تقوت المطابقة المعنوية التي هي أهم اه وردّه بعض المغاربة بأن التقوى هنا

مناسب و يكون من تلقى المخاطب بغير ما يتطلب للاشارة الى ان هذا الاخبار قوى الى النهاية وانه يقع منهم باهتمام وعناية فالمعنى انهم ان سئلوا يقولون هذا القول البليغ الذى هو بتقدير التكرير للتقوى اقوة اذعانهم واعتنائهم (قوله هذا يعارض الخ) معارضة فى غير محلها اذ المدعى ترجح الفاعلية على الخبرية بعلة الحمل على النظائر وهذه الايات فى مساواة الابتدائية لعلة أخرى وهذه العبارة مذكورة فى التصريح الا ان المحشى نقلها على غير وجهها فحصل الخلل ونص عبارته ثم قال أى السعد والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ الخ اه وأجاب بعضهم عن المحشى بأنه لما كان لا فرق بين كون الجواب به خبرا أو مبتدا فى كون الجملة اسمية وهى تقابل الفعلية على كونه فاعلا صحت المعارضة لان المراد المقابلة بين الاسمية والفعلية على أى كيفية (قوله قلت وقوعه فاعلا الخ) أو يقال ان التقديم لافادة الاختصاص كما تقدم عن السيد خلافا لما فى التصريح (قوله كزيد فى جواب من القائم) فيه ان المعضد موجود وهو وقوع الجواب فيما هو على طريقته جملة فعلية كالآيات التى فى الشرح الا ان يقال انها ليست على طريقته اذ الآيات على طريقة نحو من يقوم مما أخبر فيه عن من يجعله فعلية لا على طريقة نحو من القائم مما أخبر فيه عن من يأسم وبهذا تعلم ما فى قول المحشى سابقا من حيث ان كلا سؤال عن شئ فتأمل (قوله والظاهر ان المراد الخ) أى لان العلة فى كونه فاعلا لمحذوف المطابقة لدخول النفى فى الفعلية فلو جعل خبر مبتدا لم يطابق كما يؤخذ من التصريح فليل لا حاجة لهذا التقييد لانه مثال لجواز حذف الفعل الذى لم يقيد بالراجحية (قوله يستلزم سوق الماء الخ) فيه ان الساقى هنا هو السحاب كما قرره قبيل الآن فيقال يلزم من حيث ان المطر بواسطة السحاب سوق السحاب وهذا ربما يفيد ان كل ملء مفعول أول مؤخر لانه الفاعل فى المعنى وعدوات ثان مقدم فمعنى أسقى الاناء الخ جعل الماء ساقيا لعدوات الوادى وجوانبه اه شيخنا ويحتمل ان المراد من كل أجش المطر وفى المحشى بيان لاصل معناه (قوله ولا يقدح فى ذلك) أى الاستلزام المفيد تغاير اسق وسق ووجه عدم القدح ان هذا استعمال آخر غير استعمالها مما معنى (قوله لا كتقرير البعض) عبارته وبيان الاستلزام المذكور

ان أسقى معناه جعل كذا ساقيا وذلك يستلزم السقى المذكور لكن يرد عليه تصريحهم بأن أسقى وسقى بمعنى واحد ويدل عليه قوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا الا ان يقال ان سقى لما استعيرالان اه ولعل فى نسختيه بترا باسقاط وأسقيناهم ماء غدقا فى الدليل وهمزة أسقى فى قوله الا ان يقال الخ ويكون العبارتان متحدتين فى المآل اه شيخنا (قوله الوصف) أى غير ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كمفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل اذ لا تلحقه التاء (قوله كالمضاف الى المؤنث) أى كصدر القناة (قوله اجراء الباب الخ) يضعفه عدم الاتيان بالتاء فى قن (قوله نحو قت) أى للؤنثة فهو بكسر التاء خطابا أو بضعها بأن كانت هى المتكلمة وكذا اقتما المثناها وقتن لجمعها (قوله لعدم الحاجة اليها) أى لان التكلم والخطاب يعينان المقصود والنون متعينة للمؤنث فلا التباس ومقتضى التعليل المذكور امكان الاتيان بها فيما ذكر وفى المدابغى خلافه حيث قال بعد ذلك بل لا تمكن التاء (قوله فيكون المصنف حذف قيدا لخ) فيه ان معنى الاتصال فى الضمير غير معناه المراد هنا وان كان لازما له فالاولى ان يقال انه حذف قيد الانفصال هنا لفهمه من البيت بعد (قوله يرد عليه اسم الجنس الخ) قد يقال هو مستثنى أيضا نظير ما يأتى وفى المدابغى نقلا عن ابن قاسم ولا يرد انها تلزم غير ما ذكر كواحد اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء لان الكلام فيما يؤتى به للتأنيث لا للفرق وأيضا الكلام فيما تلزمه من الافعال الماضية لان هذا تفصيل لقوله تلزم الماضى اه وفيه أيضا والحاصل ان علامة التأنيث تجب فى صورتين اذا كان الفاعل ضميرا متصلا مطلقا أو ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث والعامل غير نعم وبئس فيهما وترجح فى الحقيقى المفصول بغير اداة الاستثناء وفى فاعل نعم وبئس على ما ذكره الشارح وفى الظاهر المجازى المتصل وتضعف فى المفصول باداة الاستثناء ظاهرا كان أو ضميرا مجازيا أو حقيقيا ويستوى الامران على ما قاله السيوطى فى جمع التكسير لمذكر أو مؤنث وفى اسم الجمع كذلك واسم الجنس وتمتنع فى المسند الى ضمير المتكلم المؤنث كقمت أو الى ضمير الغائبات كقمن فالاحوال خمس فلتحفظ اه وبهذا تعلم ان قوله يرد عليه اسم الجنس أى واحده (قوله لا يؤنث) أى مراعاة للفظ وكذا ما بعده كما ذكره بعد فعلم ان الاستدلال على ان نملة سيدنا سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم

لعدم تمييزها وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فمذوالتاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء (قوله والظاهر ان تاء الغائبات) أي اذا كان فاعل الغائبات ظاهرا نحو تقوم الهندات فان كان ضميرا استغنى عنها بالنون كثيرا بحسن الا ان يعقون بيا يعقل والظرهل يمتنع الاتيان بها حينئذ للاستغناء عنها بالنون كتاء الماضي أولا فليحرر (قوله وانما أتى الشارح الخ) لوجعله قيدا احترز به عن خصوص الفصل بالا لكان أولى (قوله لتوهم كون الظرف قيدا أي الموهم ان للفصل بغير الا حالتين حالة تبيح الترك وحالة لا تبيحه (قوله الاثبات بالعلامة) هكذا في بعض النسخ بالمثلثة مع ألف وفي بعضها بالمثناة الفوقية وفي بعض آخر بالمثلثة مع حذف الجار وألف في الموضعين وهما أظهر من الاولى (قوله الى ظاهر غير حقيقي) أي مع الفصل بغير الا كما هو الفرض (قوله ونازعهم الخ) يؤيد منازعته انه يلزم على ما استظهره الدماميني مساواة حالة الفصل لحالة عدمه في أرجحية الاثبات وهو يؤدي الى عدم تأثير الفصل (قوله بمعنى الطلاق لفظ الخ) ان كان هذا المعنى حقيقيا للتأنيث تم به الرد على السيد الحفني والا فلا (قوله المؤنث ي المجاز) أي صاحب الكلمة المجازية الدالة عليه (قوله لاجل التأسيس وقوله لاجل الردف) قضيته أي ترك التاء لاجل ما ذكر وليس هذا فرضا (قوله فدخل اسم الجمع) أي وحينئذ فقول الشارح وكذا الفعل باسم الجمع ليس من زيادته على المصنف كما يوهمه صنيعه (قوله ان الجمع السالم) المراد به المعرب بالحروف فلا يأتي في القيد بعده (قوله اذ الزم فيه تغيير الواحد) كبنين وقوله أو غلب أي غلب فيه تغيير الواحد كأرضين بفتح الراء جمع أرض بسكونها فان التغير غالب وأما سكون الراء في الجمع فنادر كما في قوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

وقوله كأرضين أي بسكون الراء فانه غير متغير فيه الواحد لازما ولا غلبة لكنه لم يستوف الشرط لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولو مثل بأهلين لكان أولى (قوله نحو لدات) جمع لدة بمعنى التربة فان التاء فيه عوض عن فاء الكلمة وقد تغير في الجمع بناء المفرد اذ لم يرد كر فيه فاء الكلمة ولا عوضها (قوله في المجازي) أي كالبنة (قوله أي وجوبا) الصواب حذفه لان السكوفيين لا يوجبون تأنيث جمع أصلا وانما يصح هذا الوجه على الشرح على كلام البصريين بأن يراد بكل جمع ما عدا جمع المذكر

السالم ويحمل التأنيث على الواجب كما في جمع المؤنث وعلى الجائز كما في غيره (قوله وأما الثالث فلان أل الخ) وأيضا تقدم تقييد اسم الجمع بالمعرب وهذا مبني الا أن يقال انه معرب حكما من حيث ظهور علامة الاعراب على ما بعده (قوله بانه مشترك الالزام) أي لازم للكوفيين أيضا (قوله لان دخول من أفاد الخ) وقيل ان التأنيث للفصل بمن (قوله فيجوز عجبت مما زيدا تضرب) بزيادة ما (قوله ومقتضى قواعدهم الخ) أي لانها حرف جواب فتكون في صدره (قوله أقسام كثيرة) أي لان المعرب التقديري اما مقصور أو مضاف لياء المتكلم والمحلي اما اسم اشارة أو اسم موصول فهذه أربعة في الفاعل تضرب في أربعة مثلها في المفعول وأما المنقوص فيظهر معه الفاعل من المفعول لانه ان ظهرت عليه الفتحة كان مفعولا والا كان فاعلا (قوله وردّ شيخنا ذلك الخ) فهم ان الردّ وما بعده من كلام شيخه وليس كذلك وعبارته ثم قال سم على الشارح واما بالنسبة للوجه الاخير فكانه يريد ما ذكره المرادي بقوله ولا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جوازهما مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح اه وهذا لا ينفع في كلام الناظم لانه لا يفرق الى آخر ما نقله المحشي عنه فتوهم المحشي ان الفظة انتهى من كلام شيخه بيانا لانتهاء كلام سم وان قوله وهذا لا ينفع الخ من كلام شيخه وليس كذلك بل لفظة انتهى من كلام سم بيانا لانتهاء كلام المرادي وقوله وهذا لا ينفع الخ من كلام سم كما يستفاد من الوقوف على عبارته ونصها بعد قوله وذلك واضح اه وأقول هذا الجواب لا ينفع في كلام ابن مالك لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال في التسهيل فصل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب اه قال المصنف في شرحه وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل اه وعبارة أبي حيان في شرحه منصوبه مرفوع الفعل يشمل الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله واسم كان وأخواتها ويظهر ان المصنف لا يسلم للزجاج مانقله ويؤيد منعه ان النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا في غير النسخ اذا خيف الالتباس ولا يظهر الفرق بينهما فتأمل (قوله أو الالتباس الغير الضار) أي كما في آية فما زالت تلك دعواهم على تجويز الزجاج الوجهين وهذا مبني على ان التباس الاسم بالخبر لا يضر وتقدم له ما فيه (قوله كما يدل عليه قوله الخصر) أي لانه لازم وهو لا يأتي منه اسم مفعول (قوله من نصر

الصفة على الموصوف) فيه ان ضاربية الفاعل ليست صفة للمفعول بل للفاعل وضروبية المفعول ليست صفة للفاعل بل للمفعول الا أن يراد انها صفة للمفعول في الاول من حيث أثرها أو تعلقها وللفاعل في الثاني من حيث تحصيلها أو تعلقها وللفاعل في الثاني من حيث تحصيلها أو تعلقها تدبر (قوله في بيت بعده) هو

تسلى باخرى غيرها فاذا التى * تسلى بها تغرى بليلى ولا تسلى

(قوله لفظ الذى) أى ولفظ هو (قوله وقيل كلاهما زائد) أى والفاعل ضمير يعود على التكليم المتقدم (قوله وهو ممنوع) فيه ان المفسر عين المفسر دائما والاختلاف انما هو بالاجمال والتفصيل كما في قل هو الله أحد والمعنى في الآية ما هذا المجمل شئ من الاشياء الاحياتنا الدنيا فلا حاجة الى ما قرره من قوله والاصح الخ (قوله وان أجيب الخ) غاية في الاولوية لان ما لا يحتاج لجواب أولى مما يحتاج وهذا جواب عن الايرادين معا (قوله السبب الباعث) أى سواء كان مقترنا أم لا وقوله لا الفائدة الخ أى لاخصوص الفائدة الخ (قوله لا يظهر في جميع ما ذكره) أى لانه لا يظهر في العلم والجهل ونحوهما كالخوف منه والخوف عليه ان أخذا بظاهرهما فان أريد السلامة منهما كانا من قبيل الفائدة المذكورة (قوله انما يقتضى أن لا يصرح الخ) وهذا صادق بالحذف بالكلية وبالتصريح بالاسم العام وقوله لا ان يحذف الخ أى لا يقتضى خصوص ذلك ومحصله ان الجهل لا يتسبب عنه خصوص الحذف بالكلية بل المسبب عنه عدم التصريح بالاسم الخاص المتحقق اما فيما ذكر واما في الاتيان بالاسم العام فكيف يجعله سببا للحذف ومحصل الجواب الذى أشار اليه بقوله وقد يقال الخ انه لا يشترط في كون شئ سببا لشئ أن لا يكون سببا لغيره حينئذ يصح جعله سببا للحذف كما يصح جعله سببا للاتيان بالاسم العام وغاية ما في الباب ان الشارح اقتصر على أحد المسببين لسكون الكلام فيه نعم يقال اختيار المتكلم أحد المسببين دون الآخر لا بد له من نكتة وتقرير الجواب والاعتراض بذلك أولى من تقريرهما بأن الجهل يقتضى عدم التصريح بالاسم الخاص بأن يؤتى بالاسم العام ولا يقتضى الحذف لانه ليس من مقتضياته لان الحذف أرقى من الاتيان بالاسم العام ومقتضى الأدنى لا يقتضى الأعلى فكيف يعد من مقتضيات الحذف وبان محصل قوله وقد يقال الخ تسليم ان الجهل من أسباب عدم التصريح بالاسم الخاص ومنع كونه ليس من

مطلب نائب الفاعل

أسباب

أسباب الحذف ويصح كون الشئ الواحد سببا الشيئين لانهم لم يشترطوا فى كون الشئ سببا الشئ أن لا يكون سببا لغيره (قوله لا يشترط فى الغرض الخ) هذا يفيد ان الغرض باق على حقيقته فيخالف ما مر من اختياره انه بمعنى السبب ليظهر فى نحو الجهل وقد يقال مراده بالغرض من الشئ سببه وبقوله أن لا يحصل من غيره أن لا يكون سببا لغيره لان السبب حاصل من المسبب باعتبار العلم وان كان العكس باعتبار الوجود وبعضهم جعل الغرض بمعنى السبب ومن فى قوله من الشئ بمعنى اللام ومن فى قوله من غيره زائدة ويحصل بتشديد المهملة المكسورة وبعض آخر جوز ان أصل العبارة لا يحصل منه غيره وان الضمير المجرور يرجع سقط من قلم المحشى (قوله والظاهر ما فى التوضيح) هذا مبنى على ان الغرض بمعناه الحقيقى وهو ما ترتب على الفعل وقصد حصوله منه وجهل المتكلم بالفاعل ليس كذلك (قوله وعند ى الخ) مبنى على ما سبق له من ان المراد بالغرض مطلق السبب الباعث (قوله اسم مصدر الخ) الاولى مصدر لانه لم ينقص عن حروف نال (قوله بمعنى النوال) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله اه لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله كما يجوز جعل ما أضيف الخ) ولا يأتى ان المعنى واحد على الاحتمالين (قوله ومنهم من يسكنه) أى كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر (قوله وهو الاعتماد) يقال انحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومالت اليها (قوله وقيل الاعتراض) يقال انحيت افلان عرضت له وانحيت السكين على حلقه عرضتها (قوله فسميت باسمها) فيه تساهل لا يخفى (قوله والمطاوعة حصول الخ) المشهور انها قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر (قوله لان الأصل فى التوصل الخ) يفيد انه سكنت أولا راء رمس ثم أتى بالتاء موصلا للنطق بها وفى بس نقلا عن الدنوشرى اعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها اه والمعنى الذى جاء من التاء فى تفاعل هو التكلف فان معنى تغافل تكلف الغفلة بخلاف غفل فانه لا يفيد ذلك وفيه أيضا نقلا عن بعضهم ان المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما والتاء فى ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدى اه وفيه ان المعتادة حينئذ هى تاء المطاوعة لا تاء نحو تغافل اذ لم تصير الفعل لازما بل هى كتاء ترمس فى ذلك (قوله نحو عور وصيد) كل على وزن

فرح والاول بمعنى ذهب حس احدى عينيه والثانى بمعنى مال عنقه كما فى القاموس وفى التمثيل بهما نظر لانهما لازمان لا يبنيان للمجهول والكلام فيما يبنى له فالاولى التمثيل بنحو طوى ولوى فان عينهما لم تعل لئلا يجتمع اعلالان اذ لا مهيمعلة الا ان يقال بنيتا هما للمجهول عند اناية الجار والمجرور مثلا (قوله واعتور) يقال اعتوروا الشئ وتعوروه وتعاوروه وتداولوه كذا فى القاموس وفى التمثيل به أيضا نظر اذ الكلام فى الفعل الثلاثى وهذا ليس منه (قوله المفخمة) بالفاء والخاء المعجمة (قوله والزكاة والحياة) الاولى حذفهما لان ورشا لا يفخمهما (قوله أولون الاناث) نحو بعن (قوله فانه حقق الخ) اعلم ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين ما وقع عليه وهو المفعول به وبين باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين والآلة وغير ذلك وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية اليه كما صرح به فى المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز وفى اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا فمعنى ضرب فى الدار انه أوقع الضرب فيها ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة انه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب ضرب شديد انه أوقع ضرب شديد وقد لا تكون باقية على حالها بأن يقصد ايقاع النسبة على غير المفعول به كايقاعها عليه فيكون الاسناد مجازا (قوله أى بالمنع) المناسب حذفه لان أحق خبر عن امتناع لا عن سير (قوله أى الحول) بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب كذا فى يس (قوله أو جعله) أى المرجع (قوله لا يخفى ما فيه) أى من المناقاة بين جعله اللام للاستغاثة وجعله بالبيت للنداء لان مدخول لام الاستغاثة هو المنادى المستغاث به فيتعين حينئذ جعلت اللام للاستغاثة جعل بالنداء (قوله وفى المقام بحث الخ) فرق بعضهم بين المفعول وغيره دافعا للبحث بأن المفعول لتقاضى الفعل المتعدى له واستلزامه اياه كاستلزام الفعل من حيث هو الى الفاعل شبيه بالفاعل الذى هو أحد ركنى الاسناد وان كان الاستلزام الى مطلق مفعول ومطلق فاعل لا لشخصه المعين اذ المعين فرد من افراد المطلق اللازم للمتعدى واشعاره بالمطلق اشعار بفرده المعين فصار بهذا الاشعار والاستلزام كجزء حقيقى

من أجزاء جملته لا من جملة أخرى بتقدير السؤال فنسبة الفعل اليه شبيهة بنسبة الفعل الفاعلة فهو بالعمدة أشبه اه وفي الجامي بعد قول ابن الحاجب واذا وجد المفعول به تعين ما نصه أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (قوله فقد سلمه) ومثل له بنحو امتلأ من ماء والاصل امتلأ الحوض من ماء وسيأتي في الشرح ان الكسائي أجاز نيابة التمييز فتقول في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال وعليه فالتمييز المجرور مثله (قوله أربعة) بل خمسة بمذهب الناظم من انه المجموع (قوله وفيه انهم ان أرادوا الخ) الشق الاول من الترديد هو المراد بدليل رد الشارح عليه بما ذكره ويشير اليه اقتصار المحشي عليه أولا في الحل فهذا مجرد توسعة في الدائرة (قوله فكان الاولى الخ) فيه ان هذا التعليل كغيره مجاب عنه بما في الشارح فلا خصوصية لهذا حتى يترك دون غيره (قوله منع) أي بما قاله الشارح (قوله كما هو مبنى كلام الثلاثة) أي ابن درستويه ومن معه لحمله ان ابن درستويه ومن معه فهموا أن ضمير كان راجع لكل أوائك فانحصر الامر حينئذ في أحد أمرين اما كون نائب الفاعل هو المجرور واما كونه ضمير المصدر والجمهور لا يقولون بالثاني فتعين عندهم الاول فحينئذ يلزمهم تقدم نائب الفاعل وابن درستويه ومن معه يقولون بالثاني فرارا من ذلك وأجاب الجمهور عن ذلك بانا ان سلم ان ضمير كان عائد على كل أوائك بل هو عائد على المكاف فيكون نائب الفاعل ضمير وفلم يلزم ماذكر (قوله في عدم جواز التقدم على الابتداء) أي انه لا يصح أن تقول بزيد مر على ان المجرور مبتدا كما انه لا يصح أن تقول من أحد لم يضرب على انه مبتدا فالاشتراك بينهما في ذلك وان لم يصح التقديم أصلا في المنظر به وصح في النظير لا على انه مبتدا بل على انه في محل نصب مفعول مر ونائب الفاعل ضمير المصدر المختص بأل العهدية (قوله لكن هذا البحث لا يمنع الخ) فيه ان شرط نيابة ظرف المكان اختصاصه أيضا والا فلا تحصل الفائدة والفعل لا دلالة له على المختص أصلا فالثلاثة على حد سواء في ذلك فلم تتم الاولوية بما ذكره نعم يقال في توجيهها ان ظرف المكان المختص من جنس ما يدل عليه الفعل التزاما بخلاف المصدر وظرف الزمان المختصين فانهما من جنس ما يدل عليه الفعل وضعا فلا مشابهة فيهما للمفعول بخلاف ظرف المكان

(قوله قد يتوهم الخ) فيه ان تأنيث الفعل مقوّ للبس لان كلا من رفع الثاني وتأنيث الفعل لاجله يفهم انه الاول وانه الفاعل في المعنى مع كون المراد انه ثان وانه مفعول في المعنى فلا يتأتى هذا التوهم وقد يوجه بأنه يمكن ان يتوهم متوهم انه متى أتى بتأنيث الفعل لاجل الاسم الذي ذكر ثانيا تعين على المتكلم ان يقصد انه الاول وانه الآخذ وان ما قبله هو الثاني وانه المأخوذ ليكون قصده موافقا الظاهر التركيب فحينئذ لا لبس لموافقة الظاهر للمراد ومحصل رد هذا التوهم أن يقال هو توهم في غير محله اذ غاية ما تقتضيه التاء ان المؤنث هو نائب الفاعل لا انه الاول فيحمل كلام سم على ذلك الا ان الصواب أن يقول ولا يلزم من كونه الثاني انه المفعول الاول لجواز انه الثاني بدل قوله ولا يلزم الخ (قوله وأقوى من جوابه الخ) فيه نظر اذ كون الاصل انابة ما هو الفاعل معنى معناه ان ذلك هو الغالب بدليل اعطى زيدا درهم وحينئذ فلا يعارض ما هو لازم لا يتخلف من ترتيب المفعولين وعدم صحة تقدم أحدهما على الآخر فيما يلبس كما هو الفرض فاذا كان المخاطب عالما بهذا اللزوم علم عند انابة الثاني انه مفعول في المعنى على خلاف القاعدة سلمنا المعارضة لكن نقول لا لبس معها اذ الذي معها احتمال فتهم الجواب جواب سم ثم بعد مدة رأيت بعضهم أجاب بجواب ثالث وهو انه فرق بين ما هنا والمقيس عليه بأن الزام الثاني محله وهو التأخر هنا الزام لخلاف الاصل وهو اتصال الفاعل أو نائبه بالفعل فلم يلتفت اليه مجوّزا وان ترتب عليه دفع اللبس بخلاف المقيس عليه اذ الزام الرتبة فيه لدفع اللبس موافق للاصل في كل من تقديم الفاعل على المفعول والمبتدا على الخبر قال وهذا أقوى من جواب العلامة الصبان الذي جعله أقوى من جواب سم لاقتضائه بقاء الابهام مع هذا الالتزام مع ان السامع اذا علم ان التزام ايقاعه في محله وامتناع تقدمه لاجل دفع التباسه كما هو الفرض لا يتوهم فاعليته معنى البتة حتى يعارض تأخره لزوما اه وفيه تأييد لما قلنا فتدبر (قوله بل لا يتصور له متعلق) أي لانه اذا كان المجرور في محل رفع نائب فاعل لا يصح تعلقه بمحذوف والا كان في محل نصب بذلك المحذوف بخلاف المجرور في مر بزيد فانه في محل رفع لا غير وان تعلق بمر لان متعلقه معنوي للجهول وهو لا يطالب المنصوب فلا ضرر في التعلق بالمذكور (قوله وفيه نظر الخ) ايضا حاصله ان مجموع الجار والمجرور قبل النيابة عن الفاعل في محل نصب من حيث قيامه مقام المتعلق اذ هو المفعول به في الحقيقة وبعد النيابة في محل رفع

من تلك الحيثية أيضا واما المجرور في الحالتين فهو في محل نصب من حيث تعلقه بعامله فظهر انه لابد من المتعلق وان محليته الرفع لمحموع الجار والمجرور وعند النيابة للمجرور فقط بخلاف مررت بزيد فان المجرور في محل نصب قبل النيابة وفي محل رفع بعدها والفرق بينهما ظاهر والعلامة سم اشتبه عليه الحال فجعل المجرور وحده فيما نحن فيه في محل رفع كما في مررت بزيد وفرع عليه انه غير متعلق بمحذوف لما تقدم وليس كذلك لما علمت على انه لا يلزم من كون المجرور في محل رفع من حيث النيابة عدم تعلقه بمحذوف اذ كونه في محل نصب أيضا من جهة أخرى وهي تعلقه بالمحذوف المبني للفاعل لا يضر لاختلاف الجهة تأمل (قوله هذا الاحتجاج) أي بالدليل الاول أخذا من العلة واما بالدليل الثاني فيهض ابتداء والاولى يأتي رده أيضا (قوله ومن غير شرط) تفسير لما قبله أي ان المنع لا يتقيد بشرط اللبس بل هو حاصل مع وجوده كما في الصورتين الأولتين أو مع عدمه كما في الثالثة (قوله ورد بهم هذه الحجة الخ) قد يقال هي مقتضية للمنع عند المستدل اذ غير الصريح بمنزلة الجار والمجرور وهو لا ينوب مع وجود المفعول به (قوله عطف سبب الخ) فيه انه اذا انتفى السبب انتفى المسبب وقد نفى هذا السبب بقوله وقد يمنع الخ مع ان عدم الفائدة حاصل فهذا دليل على انه ليس سبب عدم الفائدة وقد يقال مراده انه من جملة أسباب عدم الفائدة فلا ينافي ان هناك سببا غيره كما بينه في القولة قبل وحينئذ لا يلزم من نفي السبب الخاص نفي المسبب لوجود سبب آخر تأمل (قوله كما قالوا بمثل ذلك الخ) أي وان لم يجر عليه الشارح فيما يأتي (قوله ومقابلة لفظا الخ) أي مع النظر للقيد بل هو محل الظهور (قوله في ارادة ذلك) أي كون اللفظي هو ما يتوصل اليه العامل بنفسه الخ (قوله ووسطوا ذكره الخ) فيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه مرفوع ومنصوب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا وقد يقال اعتبر المحشي ان أول المنصوبات المفعول المطلق لذكره في التبويب وان المقصود من تعدي الفعل ولزومه معمول العامل اللازم والمتعدي وهو لا يخرج أيضا عن المنصوب والمرفوع فجميع ما وسطه من الابواب الثلاثة المقصود فيها بعضه منصوب وبعضه مرفوع فلا يراد تأمل (قوله بعضه من المرفوعات) كما في وان أحد من المشركين استجارك (قوله وبعضه من المنصوبات) كما في زيد اضربه

مطلب الاشتغال

(قوله نصبا) أي ولو محلا نحو زيدا امررت به فان الضمير في محل نصب (قوله الفعل المتصرف) نحو زيدا اضربه (قوله واسم الفاعل) نحو زيد أنا ضاربه وسيأتي التكلم على اعراب ذلك عند قول الناظم وسوّ في ذا الباب الخ (قوله واسم المفعول) نحو الدرهم أنت معطاه ولم يذكر أمثلة المبالغة لادخاله لها في اسم الفاعل ومثالها زيدا أنت ضرابه (قوله دون الصفة المشبهة) نحو زيد وجهه حسنه أي ودون اسم التفضيل نحو زيدا أكرم منه عمرو كما في شرح على باشا وسيأتي في الحشي (قوله والمصدر) نحو زيدا ضربا اياه (قوله واسم الفعل) نحو زيدا دراكه (قوله والحرف) نحو زيد انه قائم (قوله كفعل التعجب) نحو زيد ما أحسنه أو مازيدا أحسنه (قوله ومع ليس الخ) نحو زيد ليست مثله أي بابنت زيد ليست مثله (قوله عن حال) نحو راكبا جاء زيد اياه أو جاء زيد (قوله وتمييز) نحو عندي برة قفيزا اياه (قوله ومصدر مؤكد) نحو ضربا ضربه زيد لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا ان يكون مجرى هنا على قول (قوله كحتى) نحو الرأس أكلت السمكة حتاه فيكون من قبيل الاشتغال لوضع ضمير المنصوب الفعل محلا كما في زيد امررت به اذا الجار والمجرور متعلق باكلت فهو العامل المقصود لا حتى فاندفع ما يقال ان العامل هنا حتى وتقدم ان الحرف غير صالح للعمل فلا حاجة لذلك بعد ما تقدم (قوله لمكان) مصدر ميمي بمعنى الوجود (قوله لا دنى ملابسة) دفع به ما يقال ان اضافة مضمر الى اسم تقتضي انه لابد ان يكون الاسم السابق مرجعا للضمير (قوله ضميرين) أي ليس أحدهما راجعا الى الآخر لان هذا هو المتوهم عدم شموله من ظاهر الاضافة بخلاف ما اذا كان أحد الضميرين راجعا الى الآخر نحو اياي اياي فأكرموه فانه شمول مع ظاهر الاضافة لما تقدم في باب الابتداء من انه لا مانع من كون مفسر الضمير ضميرا (قوله مزحلقة) لا يلزم عليه اجتماعها مع الفاء الاولى أو الواو لانهما داخلتان على جملة الشرط وجوابه (قوله فالفاء الشرطية) أي الواقعة في جواب الشرط وأما الفاء الاولى أو الواو فهي داخلة على جملة الشرط وجوابه (قوله بقبح) لعله في غير نحو فاياي فارهبون تأمل (قوله الا ان يقال الخ) محصله ان المراد اسم واحد على سبيل الاصالة وما به التعدد تابع في ذلك وأحسن منه ان يقال العطف صير الاسماء كاسم واحد فيراد الاسم الواحد حقيقة أو حكما فدخل هذا وخرج المتعدد فيما اذا كان العامل واحدا كما

جوزه الاخفش وفيما اذا كان متعددا كما جوزه الرضي فان المصنف لا يقول بقولهما فان أردت الشمول فقل المراد جنس الاسم (قوله أزيدا جلست عنده) والتقدير اشاركت زيدا في المنزل أولا بست زيدا جلست عنده (قوله وهو يقتضي الخ) قد يقال لا اقتضاء لاحتمال ان يقال انه من باب مطلق التفسير لا من باب الاشتغال (قوله لان ما يأتي أعم الخ) أي لان الواسطة في تعدي العامل الى الضمير هي خصوص حرف الجر وهو والفاصل بخلاف ما يأتي فانه شامل للفصل بحرف الجر وحده وله مع غيره (قوله لكن فيه الخ) قد يقال هو من باب الحذف والايصال فيكون المرفوع حينئذ ضميرا مستترا (قوله فلا اعتراض) أي بان الجمع بين البدل والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبان في جواز حذف المبدل منه خلافا وسيأتي عن أبي علي انه لم يثبته وبانه لا مانع من الجمع تأكيدا ومحصل دفع هذا الاعتراض الذي أشار اليه ان المعترض التبس عليه البدل اللغوي الذي هو العوض بالبدل الاصطلاحي الذي هو التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول لا الثاني والجمع بينهما على وجه التأكيد بنا في العوضية لان معناه انه نائب عنه في اللفظ ومع الجمع تستحيل النيابة في اللفظ واندفع بهذا أيضا اعتراض آخر وهو ان البدل يكون في محل المبدل منه وما هنا ليس في محله ومحصل دفعه ان البدل هنا بمعنى العوض وهو لا يشترط كونه في محل المعوض عنه كما في عدة (قوله في اشتغال المنصوب) أي الاشتغال عنه (قوله جملة التفسير الخ) أي سواء كانت من باب الاشتغال أم لا أخذا من التمثيل بوعد الله الذين آمنوا الخ (قوله وفي نحو وعد الله الخ) أي لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني لهم مغفرة وأجر عظيم لان ثاني مفعولي باب كسا لا يكون جملة بل هو مفرد محذوف والجملة مفسرة له تقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر (قوله فمن نحن نؤمنه) الاصل فمن نؤمنه نؤمنه حذف الفعل الاول فانفصل الضمير (قوله وضعف الاحتجاج الخ) قد يقال هو تأنيس في الجملة لان الجزم وان ظهر في الفعل وحده لا الجملة وهو في الحقيقة المفسر الا أنه مع الفاعل كالشيء الواحد اه أمير (قوله في تفسير الجملة بالجملة) فيه ان كلامنا في التفسير بالجملة سواء كان الجملة أو المفرد بدليل وعد الله الذين آمنوا فالمناسب ان يقول في التفسير بالجملة (قوله ولم يثبت الجمهور الخ) قال

الدماميني أجازا الجمهور في قوله تعالى أمدكم بما تعلمون الآية ان أمدكم بانعام الخ بدل بعض وأجاب الشمني بان القائل بذلك ابيانيون لا النحاة قال العلامة الامير وفيه انهم لا يخالفون النحاة في مثل ذلك الا ان يقال انهم أرادوا انها بمنزلة البدل (قوله وقال أبو علي الخ) مقصوده بيان القول بالمنع في المبدل منه (قوله الا في ضرورة) أي نحو محمد تفد نفسك كل نفس أي مع ان كلا جازم (قوله بجواب ان الاولى) أي ولو مقدرا كما في لا تجزعي الخ اه أمير والمراد بالجواب ما هو بمنزلته وهو دليله أو هو مبني على كلام الكوفيين (قوله اذا رأته في حيزها) أنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو مراعاة للمعنى (قوله وطارئ علمها بالتطفل الخ) أي لانها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فرب ما توهم فيها حين التطفل انها لا تدخل دائما الا على الفعل مراعاة لاصلها فنبهوا على انها تدخل على الاسم اذا لم تر الفعل في حيزها ولا تدخل الا على الفعل اذا رأته في حيزها دفعا لذلك التوهم وأوانها لما تطفلت على الهمزة ربما توهم جواز الدخول عليهما كالهمزة فنبهوا على الفرق بخلاف غيرها فانه لم يتطفل على الهمزة لان الاستفهام فيه تضمني بأصل الوضع (قوله وان) أي المشددة (قوله لطالب التصديق) أي فتجاب بلا أو نعم (قوله ولطالب التصور) أي فتجاب بالتعيين بان يقال زيدا وعمرو بلا أو نعم (قوله قلت لما كان الاختلاف الخ) أي مع كون الذي في الجواب ظاهرا في الغالب هو أحد الشخصين أو الوصفين فلا بد من هذه الضميمة حتى يتم ما ذكر والا فالتصور حاصل من قبل أيضا كالتصديق تدبر (قوله الاولين) أي في كلام المحشي وهما التصديقان المعينان وقوله الاخيرين أي في كلامه أيضا وهما غير المعينين (قوله أو قيد من قيودهما) كما اذا قلت أجاء زيد راكبا أم ماشيا وأزيد قائم في الدار أم في المسجد (قوله كما في قوله الخ) والقول باحتمال ان أم في الحديث منقطعة للاضراب مع استفهام آخر لمعادلة أهل حتى تكون لطلب التعيين والمعنى بل هل تزوجت ثيبا يرد عليه تكلف الحذف لان المنقطعة انما تدخل على جملة مع بعده معنى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بأصل زواجه وطلب تعين المتزوج بها وانما يلائم هذا المعادلة وليس المراد استفهامه عن أصل تزوج البكر ثم ابتدا استفهاما عن أصل تزوج الثيب حتى يتم ما ذكر (قوله لطالب التصديق) أي لا لطالب التعيين لانه لا يؤتى لها بمعادل فثبت ان من أدوات الاستفهام غير

هل والهمزة لطلب التصديق فيثبتا فى قولهم بقية الادوات لطلب التصور (قوله المقدرة ببل والهمزة الخ) نحو أم له البنات ولكم البنون أى بل ألله البنات ولكم البنون واحتر ز بذلك عن المنقطعة المقدرة ببل فقط نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور فانها ليست دالة على الاستفهام كالمتصلة (قوله أو الهمزة فقط) اى كما فى قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة المعنى هل رأيت لكن نقل ابن الشجرى عن جميع البصريين الا سيبويه انها لبد ايمعنى بل والهمزة وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك قال فى المغنى والذى يظهر قول الكوفيين اذالمعنى فى نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات اه وأما سيبويه فأجاز مجيئها للاضراب فقط وقد يقال لا مانع من كونها للاستفهام فى نحو أم جعلوا لله شركاء تو بيخا وقال التفتازانى ان الخلاف لفظى وان البصريين يثبتون مجىء أم لمجرد الاضراب لكن لا يسمونها منقطعة كما لا يسمونها متصلة وعلى هذا فقد الرد على البصريين بما ذكر لكن قال السيوطى لا نعلم للتفتازانى سلفا على ذلك من النحاة (قوله ومن عدأم) أى مطلقا لا بقيد المنقطعة المذكورة (قوله فلان مدخولها معطوف الخ) هذا فى أحد قسمى المتصلة الذى هو ام التى يطلب بها و بالهمزة التعيين نحو أزيد قائم أم عمرو وأما القسم الثانى وهو أم الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فليس فيه استفهام أصلا فلذا تركه فى البيان فهى بقسميها لمجرد العطف (قوله كما بسطه فى المغنى) محصله ان أم المتصلة التى تستحق الجواب وهى التى لم تقع بعد همزة التسوية انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل أزيد عندك أم عمر وقيل فى الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم واذا عطف بعد همزة الاستفهام بأو كان الجواب بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم لا فان أجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية فتعطف الاول بأو والثانى بأم ويجاب عندنا بقولك أحدهما وعند الكيسانية بفتح الكاف طائفة من الرافضة منسوبون الى المختار بن أبى عبيدة الملقب بكيسان بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من

الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكأنه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية اه وقوله ولا يجوز ان تجيب الخ ربما نافى قوله قبل فان أجبت بالتعيين الخ والجواب ان ماسبق حيث لوحظ الاحد لا بقيد ابهامه فيتضمنه المعين بخلاف ما اذا لوحظ بقيد ابهامه وشيوعه فلا يتضمنه المعين حتى يكون جوابا وزيادة وعلى هذه الحالة يحمل عدم الجواز (قوله فلا نسلم ان الاستفهام الخ) أى بل اداة الاستفهام مقدرة بعدها لكن هذا خلاف ماعليه النحاة فان ظاهر كلامهم ان المنقطعة تدل على الاستفهام حقيقة فهى من أدواته (قوله جزء معناها) أى فيما يتوهم فيه انها بمعنى بل والهمزة معا (قوله أو أحد معنييها) أى فيما يتوهم فيه انها بمعنى الهمزة فقط (قوله لعلهم انما عدوا الخ) لايخفى ان هذا بعيد من كلامهم كما قاله العلامة الامير (قوله ملازمة للاستفهام الحقيقى) أى فى أحد قسميها وهو التى يطلب بها وبالهمزة التعيين (قوله أو المجازى) أى فى القسم الاخر وهو أم التى تقع بعد همزة التسوية فان همزة التسوية ليست استفهاما حقيقيا بل صورتها صورة الاستفهام الحقيقى وليس المراد بالمجازى الانكارى أو التوبيخى مثلا اذ المتصلة لاتستعمل معهما تأمل (قوله ماسبق فى نحو الخ) أى من انه لطلب التصديق الخاص فى الواقع وان قولهم المطلوب فيه التصور تسمح (قوله قلت فرق بينهما الخ) هذا الفرق ظاهر فيما اذا قال السائل من جاءك أما اذا قال زيد وعمرو وبكر من جاءك منهم فهو لطلب التصديق الخاص كما فى نحو أزيد قائم أم عمرو فلا فرق بينهما فى نحو هذا المثال وكونها للتصور فى ذلك انما هو على التسمح المتقدم (قوله أى كونه مبتدأ) الاولى أى كون الاسم ولى مايختص بالفعل لان كونه مبتدا استفيد مما قبله اذ قوله لانه لو رفع أى على انه مبتدا كما هو المتبادر (قوله أى فى باب الاشتغال) أى اللازم له انها رأت الفعل فى حيزها (قوله أى وأما تؤدفهديتا) انما قدر العامل مؤخرا عن الفاء لانه لا يفصل بين أما والفاء أكثر من اسم كما سيأتى للحشى (قوله أو هو وجار الخ) عطف على ويستثنى الخ والضمير للشارح أى أو نقول ان الشارح جار على القول بان أما ليست اداة شرط بل هى لمجرد التفصيل فحينئذ لا استثناء فى كلامه (قوله لو ذات سوار الخ) أراد بذات السوار الحرة وقال ذلك حين لطمته جارية وجواب لو محذوف أى لهان على ذلك أو انها للتمنى فلا جواب لها (قوله لو غير لك قالها) الضمير لكامة أبى عبيدة بن الجراح وذلك ان عمر بن الخطاب لما

توجه الى الشام سمع ان بها وباء فعزم على الرجوع فقال له أبو عبيدة أفرارا من قضاء الله فقال له نعم نفر من قضاء الله الى قضاء الله أرأيت لو كان لك ابل فهبطت الى أرضين مخصبة ومجدبة أما تنزل بها الى المخصبة مع ان كلا هما من قضاء الله لو غيرك الخ وجواب لو محذوف أى لادبناه أو لما تاه أو نحو ذلك أو هى للتمنى نظير مامر (قوله وللرد على المقابل الخ) فيه ان القول بجواز النصب مبنى على ان لا اختصاص والفرض فى كلامه الاختصاص اه شيخنا وفيه ان تأكيد الرد بابداء ما زال حاصلا (قوله الا بتكلف) أى تقدير مضاف أى ذات المفاجأة (قوله بل فى حالة كون الخ) أى ولو لم يفصل لتوهم انها كاذا وليتها فى الاختصاص مطلقا ولا يقال ان التمثيل بنحو خرجت الخ دافع لان المثال لا يخصص اه حفنى (قوله لام الابتداء) اذ لو نصب مدخولها لزم دخولها على ماض متصرف مجرد من قد وهى لا تدخل عليه كما قال المصنف ولا من الافعال ما كرضيا وبذلك ظهر وجه التقييد بقوله اذا كان الخ (قوله مدخولها) بدل من الاسم أو عطف بيان عليه (قوله ألبت حب الخ) تمامه والحب يأكله فى القرية السوس (قوله وحذف تمييزها) وهو منصوب مفرد خلافا للكوفيين بخلاف تمييز الجرية فانه واجب الخفض وتارة يكون مفردا وتارة يكون مجموعا (قوله أو مفعول لآتينا) وعلى هذا فآية مفعول آتينا المقدر لا المذكور لانه غير مقصود لذاته (قوله لعدم الرابع حينئذ الى كم) وجملة الخبر لابد لها من رابط والاشتغال لا بد له من ضمير يعود على المشغول عنه (قوله والجملة) أى جملة كم آتيناهم من آية (قوله المحذوف) صفة الآيات (قوله عن الآيات الخ) هذا هو المحذوف (قوله الماتح) هو الذى ينزح الماء من البئر (قوله دونكما) أى خذ (قوله لان فعل التعجب لجموده الخ) من هذا يعلم ان المراد بقول الشارح وانما وجب الرفع الخ وجوبه على الابتداء لا بفعل مضمر كما فى وان أحد من المشركين استجارك لان فعل التعجب لا يصلح للعمل لذاته فلا يفسر عاملا وأيضا لا يصح تسلط المقدر على زيد بدون باء لكن هذا الاخير لا يتم الا اذا لم يلتزم صحة حذفها عند حذف العامل نعم قد يقال بصحة الرفع بفعل محذوف دل عليه بالمذكور (قوله والا وجب النصب) أى نصب زيد (قوله انما يوجب دخول الخ) فيه انه عند النصب لم تدخل الهمزة على الاسم بل على الفعل المقدر وما استدل به لا يدل له اذ فرق بين التسلط الرتبى والتقديرى بدليل انهم أجازوا هل زيدا رأيته ومنعوا هل زيدا رأيت كما تقدم

التنبيه عليه (قول الشارح ومنها التفي بما الخ) المناسب ومنها ما ولا وان النافيات (قوله وعندى انه يقوم الخ) وعلى هذا فيكون من تتمة ما قبله (قوله فغير صحيح الخ) فيه ان مراد السيد الحفني التساوى عند سيبويه فلا يصادم ما للشارح اذ هما حينئذ طرفان على انه يرد على تعليله انه يلزم القول بذلك فى كل ما يغلب دخوله على الفعل ولا يختص بهذه الثلاثة وظاهر الشارح الاختصاص بل صرح به العلامة الشنوانى (قوله يساوى عنده) المناسب عندهما كما هو ظاهر (قوله كقوله تعالى سواء عليكم الخ) فى البيضاوى انما لم يقل أم صمتم للمبالغة فى عدم افادة الدعاء من حيث انه سوى بالثبات على الصمات أولانهم ما كانوا يدعونها لحوائجهم فكأنه قيل سواء عليكم احداثكم دعاءهم واستمراركم على الصمات عن دعائهم اه وقوله لم يقل أم صمتم أى مع انه مقتضى القياس الشائع كما فى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وحاصل الجواب الاول انه عبر بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء كالصمت الدائم فى عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لغات هذا المعنى وحاصل الثانى ان المستوين ههنا احداث الدعاء والاستمرار على الصمات لا احداثه وذلك يقتضى ان يجعل قسيم احداث الدعاء ما يدل على الثبات على الصمات لانهم كانوا اذا خاروا بهم أمر دعوا الله تعالى دون أصنامهم لقوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوة الاصنام فلذلك قيل ان دعوتهم لم يكن فرق بين احداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم (قوله عاطفتين) أى على القانون السابق حتى يكون من المسئلة السابقة وهذا لا ينافى احتمال العطف فى القولة بعد فصح التعليل ولم يناف ما قبلها (قوله والافهو الخ) ولك ان تجعل مرجع الضمير الاستفهام بدون قيده (قوله اسم للموجود الخ) لكن يخص بغير الله وصفاته تخصيصا عقليا لا مريبة فيه (قوله ان كل شئ مخلوق) أى ولم يقيد بكونه لله بخلافه على المعنى الثانى ودفع شيخنا جواب السعد بأن مراد الرضى ان الوجود سواء كان معتبرا فى مسمى الشئ أو قيدا فيه لا يصح اعتباره قيدا للموضوع على الرفع وجعل خلقناه خبرا لاقتضائه خلق ذاته وصفاته ولا على النصب لاقتضائه ذلك ولا حاجة لاعتباره على الرفع وجعل خلقناه صفة والامكان كذلك لا يصح لاقتضائه الكذب فى النصب والرفع مع جعل خلقناه خبرا ولا يحتاج اليه عند جعل خلقناه صفة فتعين اعتبار

المخلوقية والمراد بها المخلوقية لله فحاصل التركيب على النصب انا خلقنا كل شئ مخلوق لنا بقدر وعلى الرفع وجعل خلقناه خبرا كل شئ مخلوق لنا خلقناه بقدر وعلى الرفع وجعله صفة كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر ومحط الفائدة بقدر في الكل اذ ليس المقصود افادة الخلق بل كونه بقدر مع النظر لبرهان ان لا خالق لغير الله كقوله الله خالق كل شئ فحاصل المعنيين واحد وجواب السعد مبني على ظاهر التركيب (قوله ضعيف عن احتمال الخ) فيه انه وان كان ضعيفا عنه الا انه يمنع النصبة التي ادعاها الشارح (قوله حزازة) أي لان قوله عطفت عطف على ضمير الاسم الاول فتحمل العبارة الى قولنا بشرط أن يكون في الثانية ضمير الخ وأن يكون في الثانية عطفت ولا يخفى ما فيه ولو جعل قوله عطفت عطفا على يكون لسهلت الحزازة (قوله واستدل لذلك الخ) للاخفش والسيرافي أن يقولا بأن العطف في الآية على الكبرى (قوله معنوي) أي لان الاخفش والسيرافي يقولان بمنع النصب لعدم الرابط والفارسي ومن معه يقولون بجوازه لعدم اشتراط الرابط والغرض ان العطف على الصغرى على كلا المذهبين فكل لا يقول بما يقوله الآخر (قوله لفظيا) أي لان الاخفش والسيرافي يقولان بجواز النصب اذا كان العطف على الكبرى والفارسي ومن معه يقولون بالمنع اذا كان العطف على الصغرى وكل من الفريقين يشترط الرابط فكل يقول بما يقوله الآخر ولا استثناء (قوله انه الظاهر) مقابله تعلقه بالرفع او كونه حالا من ضمير رجع (قوله وكسر الكاف) أي فيكون وصفا لا فعلا (قوله وأوضح) أي لسلامته من تشتيت الضمائر ومن بعد الوقوف على المقصود وقوله وأولى أي لسلامته من ايهام حذف الممتن نائب الفاعل كما توهمه الجماعة مع انه لا يجوز ولو امكان جعل ان ترده بدل اشتمال كما قاله الحشي لم يقل صوابا (قول الشارح مجرور) هو فاعل بما تقدم من الافعال الثلاثة التي أولها ما بفتح الميم (قوله الاولى بقية الاحكام) أي لان الظاهر ان اسم الاشارة راجع الى ما ذكر من الحكمين (قوله فالمراد بقية أمثلة الاحكام) هذا رجما يوهم انه ذكر بعض أمثلة الاحكام الثلاثة غير الحكمين المذكورين في الشارح فلا مناسب لدفع هذا الايهام أن يقول فالمراد أمثلة بقية الاحكام والاوضح للشارح بناء على ارجاع اسم الاشارة الى ما ذكر من أمثلة الحكمين ان يقول امثلة البقية (قوله مهو) أي لان المشاغل في الثاني سبي الاسم السابق وهو أخاه وكان السيد

الخفي توهم ان الشاغل هو الضمير الذي أضيف اليه الأخ وليس كذلك (قوله أي فيما قبله) لوجعله أعم وادخل المخرج هتا في مفهوم قوله ان لم يلك مانع الخ بأن يجعل المانع شاملا للذاتي والعرضي لكان له وجه وجيه اه شيخنا وحينئذ يكون الشرط امالنصب في بعض الصور أولعده من باب الاشتغال في بعض آخر (قوله خبره مبتدا آخر) ولا يضر كون جملة المشغول غير جملة المقدر اذهو الواقع في نحو زيدا ضربته تأمل (قوله وحينئذ لا يرد الخ) هذا مبني على ان ايراد سم على المثال المذكور وليس كذلك اذ محصل ايراده ان الفرق وان أجدى فيما ذكر من المثالين لا يجدي فيما ذكره الشارح سابقا في تمثيله المفصول فيه بانت مع أداة الاستفهام فلا حاجة لانت حتى يعتذر بالفرق بأنها للحاجة فكأنه لا فاصل والجدى في دفع ما لسم ان يقال محصل الشارح ان الوصف محتاج لانت في الجملة بخلاف الفعل فلا يحتاجه اصلا فصح الفصل واغتفر ولو مع الاستفهام ولو اعتمد على ما سلكه الحشي لورد على الشارح ان ما فيه استفهام ليس حكمه ماذكر اه شيخنا (قوله كما صرحوا به الخ) أي حيث قالوا لو جعل أنت مبتدا وراغب خبرا لقد متعلق به عن آلهتي لزم الفصل بأجنبي بخلاف ما لو جعل فاعلا لراغب أغنى عن خبره فانه لا يلزم ماذكر لو علق عن آلهتي براغب (قوله ويجاب بأن المراد الخ) هذا الجواب غير نافع اذ سبق ويأتي ان شرط ان لم يلك مانع حصل انما هو للنصب لا لعده من باب الاشتغال ولو كان كذلك لامتنع النصب هنا مع انه محقق والجواب النافع هو الثاني اه شيخنا (قوله اذا الفعل لا يكون الخ) أي كما أشار لذلك المصنف بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا الخ وقوله كذا اذا الفعل الخ فيلزم من التسوية تشرط فقد المانع فالتصريح به ضائع هذا هو المراد وليس المراد ان هذا معلوم من خارج (قوله فالظاهر انه هو ومعموله خبر) أي لا الفعل النائب عنه اسم الفعل لان الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضي ان الافعال التي نابت عنها أسماء الافعال ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام اه يس (قوله متعلقة بمحذوف) أي اراد تي لهم مثلا (قوله مما بنخل) أي كما في يعجبني ضربك زيدا (قوله وبالاسم) سواء به وبنفس الاسم (قوله وجها آخر) أي غير هذا الوجه الذي حل به أولا كلام المتن من أن العلقة

بمعنى الارتباط والوجه الآخر هو ما أشار اليه بقوله ويجوز أن تكون الخ (قوله لا ضمير فيه أصلا) أى لان مرادف الاجنبى الذى هو خال من الضمير لا يكون الا خاليا منه أيضا (قوله فالتقسيم غير مستوف) أى تقسيم المتن العلقة الى القسمين المشبه والمشبه به وقوله لدخل ماذكر أى فيكون تقسيم المتن مستوفيا اه شيخنا (قوله أى بشرط أن لا يعاد الخ) فيه انه عند اعادة العامل لم يكن هو التابع المعطوف على الاجنبى الشاغل كما هو الغرض بل المعطوف الجملة بتمامها كما سيقول فلا معنى للاشتراط (قوله لكان أولى) أى لايهام ان العلقة مظروفة فى التابع مع انها مصاحبة له كما فى زيدا أكرمت عمرا وأخاه (قوله اما اذا قدرتها زائدة الخ) ينبغى أن محط الحكم فى الشارح كون الرفع بالابتداء أى لا بالفاعلية كما يدل عليه كلام يس الآتى وحينئذ فيكون فى مفهوم الشرط تفصيل ففى الزائدة بالابتداء أيضا وفى المصدرية بالفاعلية واما جوازا النصب فى الزائدة فزائد لا يضر لان المعنى اذ قصد الاشتغال رفع وكان الرفع بالابتداء وهذا لا ينافى جواز النصب الذى يخرج به من الاشتغال اه شيخنا (قوله فانهم قائلون الخ) أى وبعدم اشتراط تقدم الطالب كالبرد ومتابعيه والا فلا يتم (قوله أقيس الخ) وذلك لان الفعل عند من يقول بجواز التقدم يكون من قبيل ما يعمل فيما قبله بالفعل فيصح أن يفسر العامل فيه بخلافه عند من يقول بعدم الجواز فانه انما يعمل فيه لولا مانع التقدم (قوله وفيه كما قال المصرح الخ) أى استناد الكلام الموضح ونظر فيه الدنوشرى بأن ابن مالك صرح فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة بأن التقدير وليسكن زوجك ومحل العلقة الموضح له لا تضر فلا نسلم ان ذلك شاذ اه يس (قوله فهى من قسم اللازم) أى كما اذا كانت بمعنى حصل وقوله والمتعدى أى كما اذا كانت بمعنى غزل نحو كنت الصوف أى غزلته (قوله بقرينة فانصب الخ) أى وكون المراد بالمفعول ما يشمل خبر كان وأخواتها اذ يطلق عليها ذلك مجازا كما أفاده الشارح خلاف المتبادر (قوله أى على ما يستفاد الخ) مراده ان نفى الواسطة انما هو المجرى على ما يستفاد من كلامه لا لانه الواقع اذ لا يصح لان الجمهور بل والمصنف قائلون بثبوتها (قوله كما فى حوذل) يحتمل أن يكون اسما فى القاموس الحوذل الذكر وان يكون فعلا مصدره الحوذلة التى من معانيها سرعة المشى والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ يديه على خصره كما فى القاموس (قوله وكوثر) هو اسم لعان منها

مطلب تعدى الفعل ولزومه

الكثير من كل شئ ونهر في الجنة كما في القاموس (قوله لمعنى حقل) يحتمل أن يكون اسما فقد ذكر في القاموس الحقل بفتح الحاء وبكسرها وان كلا أتى لمعان منها في الاول قراح طيب يزرع فيه وفي الثاني الهودج وان يكون فعلا على وزن فرح بمعنى حصل للفرس وجع في بطنها (قوله وكثر) يحتمل أن يكون على وزن عدل وصفا من الكثرة نقيض القلة أو على وزنه أو محركا اسما لمعان منها اجمار النخل كما في القاموس أو فعلا على وزن كرم فليحرر (قوله غير الالف) أي الهمزة (قوله أبيض) أي فان وزنه أفيعل والظاهر ان الزائد فيه للالحاق احدى الضادين لا الياء لانه من البياض فوزنه اما أفعض أو افعاض فليحرر كذا قيل لكن في القاموس مواد أخر عليها تكون الياء زائدة فليتأمل (قوله كهدد) هو كنغ كما في القاموس (قوله واياك أن تتوهم الخ) وحينئذ فكلام الشارح هنا ليس بيانا لمفاد المتن بل هو افادة للاحكام وتوسيع في المقام وان لم يحتمله كلام المتن نظير ما تقدم له في قوله علامة افعل المعدى الخ بخلاف كلامه الآتي فانه لبيان مفاد المتن فانه في الموزونات بعضها مع بعض لا في الموزونات مع الاوزان لكن على ما قاله السيد الحفني يكون كلام الشارح هنا موافقا لمفاده ولما يأتي له في التنبيه (قوله احوصل) على وزن افعنلل وفي القاموس احوصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته فتأمل (قوله وحلية) هي الصفة الظاهرة والسجية الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين وسوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها اه أمير وتمثيل الشارح لافعال السجايا بالحسن يدل على ان المراد بها ما يشمل أفعال الخلية ان أريد الحسن الظاهري فعليه لا حاجة لزيادة ذلك وكذلك يدل على لون فانه ان كان لازما فهو من السجايا والا لم تخص بالباطنة وان لم يكن لازما فهو من العرض فليحرر (قوله الا على فعيل) اما اذا كان له فعيل وفاعل فيتعدى نحو علم فهو عليم وعالم اه أمير (قوله كذل وقوى) فيه انه ان كان المعنى فهما ثابتا فهما داخلان في السجايا والا كانا داخلين في العرض (قوله وفيه بحث الخ) قد يدفع بأنه يكتفى في المطاوعة بالاقتضاء الغالبي ولا يشترط الاستلزام بدليل تصريحهم بالتخلف ويكفي في الفرق بين علمته فتعلم وبين أضجعته فنام التلاقي في الاشتقاق في الاول وعدمه في الثاني (قوله اثباتا) أي نحو علمته فتعلم وقوله ونفيا نحو ما علمته فتعلم لنفهم ما معا أو فما تعلم (قوله وانه يجور) عطف على ان علم

الخ (قوله وقضية الخ) أي لانه يفيد بظاهره ان شأن المطاوعة تصيير المتعدى قاصرا ولو بالنسبة لما زاد على الواحد في المتعدى لأكثر فهي قضية ظنية لا قطعية فلا يقال نهاية ما في البين ان مطاوع المتعدى لواحد لازم والباقي مسكوت عنه (قوله وزعم أبو علي الخ) وعلى شمول المطاوعة لذلك يكون تعدد الفاعل باعتبار تعدد الفعل اذ الاول مخالف للثاني لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الثاني أثر للفعل الاول والا فالفاعل فيهما واحد ذاتا تأمل (قوله منع من المصاحبة) المناسب منعت لانه رفع ضمير مجازي التأنيث (قوله اشارة الخ) المناسب حذفه لان الاخبار عن الصدر وهذا من العجز وكذا يقال في نظائره لكن جرت عادتهم بذلك لبيان منتهى الصدر واتصاله (قوله على انه خبر الخ) أي والجملة مقول قول محذوف (قوله بقرينة قوله الخ) مرتبط بالمتجه ووجه بعضهم ما قاله شيخ الاسلام بانه يستفاد عليه صراحة لا لزوما سماعية النصب ايضا بعد الحذف واعدم ظهور النصب بعد حذفه في ان وان خص الاطراد فيهما بالحذف ونقيض سماعية النصب المترتب على الحذف قياسية الجر المترتب على عدم الحذف لا قياسيته مع الحذف (قوله نقيض النصب) أي مخالفه لا النقيض الاصطلاحي (قوله ظاهر تمثيله الخ) اي لان الامثلة التي ذكرها كلها فصيحة غالبة (قوله ومثل ذهبت الشأم الخ) فلا يجوز توجهت المدينة ولا عطرنا البلد ولا ضرب فلانا اليد والرجل (قوله وكلام الشارح يفيد الخ) عبارة بعضهم وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا الان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا في فتنبه اه وبها تعلم ما في الحشي (قوله فخالف) أي الملك وتمام البيت كما تقدم * والحب يأكله في القرية السوس * (قوله أي مع هز الكف) اشارة الى أن في بمعنى مع والضمير للكف على تقدير مضاف والظاهر ان في على حالها متعلقة ببيعز ولا تقدير (قوله نحو دخلت المسجد) أي فيجوز الحذف مع دخلت أي في أي تركيب سمع أولم يسمع كما تقدم (قوله ونحو اعتكفت الخ) ليس المراد انه يجوز الحذف مع اعتكفت في أي تركيب سمع أولم يسمع نظير ما قبله لاقتضائه انه لا يجوز الحذف في غير اعتكفت مع انه يجوز نحو قمت يوم الجمعة بل المراد انه يجوز الحذف مع الظرف سواء كان يوم الجمعة أو غيره وسواء كان العامل اعتكف أو غيره

ومقتضى هذا ان الاصل فى الظرف الجر بفى فلذلك كان الظرف المنصوب على تقدير الحرف وتقدم فى بيان وجه عدم بنائه ما يفيد ذلك وانه انما حذف اختصارا وكذا يقال فيما بعده وعبارة الاسقاطى قال ابن هشام وكذا يطرد فى مواضع أحدها الظرف نحو اعتكفت فى يوم الجمعة الثانى المفعول له نحو جئتك لاكرامى اياك الثالث العامل المعلق عن الجملة نحو فلينظر أيها أزكى طعاما ليت شعرى هل قام زيد والحذف فى هذه واجب (قوله اعراب آخر) هو كون شعرى بمعنى مشعورى اسم ليت وما بعده خبر (قوله نخبة قومه) أى المختار منهم وأشار بذلك الى انه بدل كل فلا يحتاج لرابط (قوله ماوراء الخلق) بفتح الخاء وسكون اللام بخلاف الثانى فانه بضمهما والميم الاول بالمهملة والثانى بالمعجمة (قوله كما فى المرادى) أى الذى هو أصل شارحنا فقد نقل عنه انه قال لولا المرادى ما بلغت مرادى أى فى شرح هذا المتن (قوله وبأنهم قروا الخ) يرد عليه انه لا يحذف الجار فى نحو عجبت مما تضرب زيدا فان ما المصدرية حرف ومع ذلك لم يحذف معها الجار (قوله ولذا يقال الخ) أى لكون الاصل سبق ما لا يجر على ما يجر صح التركيب الاول لعود الضمير فيه على متأخر لفظا لا رتبة ولم يصح الثانى لعوده على متأخر لفظا ورتبة الا على مذهب من أجاز زان نوره الشجر (قوله وهذا أولى الخ) يمكن أن يقال ان التركيب الذى زيدت فيه القرينة غير التركيب الذى لم يؤت بها فيه فالتركيب مع القرينة داخل فى قول الرودانى ونحو ذلك فلا أولوية نعم ما قرينته حالية غير داخل فى كلامه فكان الاولى للمحشى التمثيل به (قوله لسكان أعم) أى ليشمل الحال والتمييز ونحوهما (قوله ورأى البيانيين مبتدا خبره انه الخ) وتقدم للمحشى الجمع بين كلام النحاة وكلام البيانيين وانه لا خلاف بينهما فى الحقيقة خلاف ما جرى عليه هنا تبعا للمغنى (قوله وكحذف المفعول) فى الاشتغال ان كان المراد به الشاغل كان جاريا على القول بوجوب ذكره لا على القول بان ذكره اكثرى وان كان المراد به المشغول عنه كان داخلا فيما حذف عامله الذى نص عليه الشارح (قوله أجوف) أى وسطه حرف علة فقوله واوى مخصص وأصله يضور من ضار الامر يضوره ضورا فحذفت الواو عند دخول الجازم لالتقاء الساكنين (قوله فى مثل هذا) خرج ما اذا كان فاعل الفعل اسما ظاهرا فانه يجوز تقدم الخبر الفعلى نحو نعم الرجل زيد على ان الجملة خبر مقدم والمخصوص مبتدا مؤخر (قوله

وكونه مبتدا الخ) أى قبل دخول كان ثم صار بعد دخولها المبتدا اسمها والخبر خبرها وفيه انه لا يصح قبل دخول كان كونه مبتدا ومؤخرا خبره يقوم لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا وهذا هو ما أشار اليه بعد بقوله ولا يخفى الخ فلو قال بدل ذلك وكونه اسما مؤخرا وخبرها يقوم لاندفع عنه هذا (قوله وأجاب الشمنى الخ) أى فيكون زيد المؤخر اسمها و يقوم المقدم خبرها ولا يلزمه موافقة ابن عصفور (قوله كذا قيل) لعله لمجرد العزو والا فهو الذى اختاره المحقق الامير (قوله وتارة يكون غيرها) أى كالسببية كما فى شرح بن جماعة البصر (قوله وفى كونه مقيسا) خلاف ولعل وجه القول بعدم القياسية مع كونه مجازا على أحد الاقوال وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الالحاق فى العمل والتعدية وقيل حقيقة ملحق بغيرمعناه وقيل جميع بينهما اه أمير (قوله ولا تناسب العامل) كذا بالتاء الفوقية فى بعض النسخ وفى اخر بالياء التحتية وهو المناسب لان فاعله ضمير المعمول (قول الشارح لقصد المبالغة) لعل وجهها ان الضم يشعر بان الفعل من أفعال السجايا لان الغالب فيها الضم (قوله بنات الواو) أى ذوات الواو (قوله يثنى) هكذا فى النسخ بالتحتية والمناسب تثنى بالفوقية (قوله أوالادغام فيها) قيل أو بمعنى الواو لان ثنى يؤدى اليها معا اه وقد يقال عطف بأو اشارة الى استقلال كل بالمنع (قوله فانه لازم) أى لا يكون الا لازما كما فى الخفى وعلى هذا لا يقال استحجرت الطين بمعنى صيرته حجرا (قوله المستطرق) أى بالفعل اه أمير (قوله ووجه الرد فى الخ) فيه ان كون الجواب على سنن السؤال أمر مستحسن لا واجب فلا ينتج امتناع التنازع فيما ذكر على ان هذا التوجيه خاص بنحو هذا المثال ولا يظهر فيما حذف فيه العامل لقرينة غير السؤال ولذلك نقل الدنوشرى عن شيخه جواز التنازع فيما ذكر (قوله بالعاطف مطلقا) أى من غير تقييد بحرف أو أحرف من حروفه لكن فى التسكت و يمتنع التنازع فى المعطوف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين كقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافى والرسوم البلاقع

اه وفى الحفنى وانظر هل يكفى الربط بنحو بل و ينبغى نعم (قوله وفيه تسمح) أى لان كاظمتم صفة مصدر محذوف معمول اظمئوا (قوله أو نحو ذلك من أوجه الارتباط) أى كأن يكون الثانى مسببا عن الاول كما فى هاؤم اقرؤا كتابيه كما

مطلب التنازع

أفاده الموضح في الحواشي وكالا تحاد في نحو قام قام زيد على انه من باب التنازع (قوله لاحتمال عمل كان الخ) تقدم انه لا يعدل الى ضمير الشان متى أمكن غيره (قوله نعم لا تنازع في قام أظن الخ) لا يقال لا حاجة لما ذكره لان امتناع التنازع فيما ذكر لعدم الارتباط بين العاملين اذ ليس فيه وجه من أوجه الربط كالعطف نعم لو قال لا تنازع في قام وأظن الخ لاتجه لانا نقول الربط حاصل معنى لان الظن متعلق في المعنى بقيام زيد المأخوذ من قام زيد (قوله تعين اعمالها في ضميره) أي بان يذكر لانه يضمر في الثاني كل ما يحتاجه متى أعمل الاول كما هنا اذ الغرض رفع زيد بالاول لو كان المثال بنصب زيد لكان من باب التنازع (قوله ونحو ما ضربت الخ) سيأتي التكلم على ذلك آخر الباب (قوله هو نفس طلب القليل) يؤخذ منه صحة الترتب بالنسبة للمعطوف ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان كفاية القليل من المال موقوف على الطلب لادنى وجه المعيشة لا على الطلب البليغ اه عبد الغفور (قوله وقال الكوفيون الخ) فيه انه يجب ذكر الضمير في الثاني ولم يذكر الا أن يقال انه حذف للضرورة او الكوفيون ومن تبعهم لا يسلمون وجوب ذلك وسيأتي بيان الخلاف في ذلك (قوله ونظر فيه) في المغني عبارته وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لادنى معيشة لسلفاني القليل في حالة أبي عيرطالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المفيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده اه وقوله فيكون انتفاء الاولى حذف انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الكفاية وقوله موقوفا على طلبه هو معنى السعي لادنى معيشة وقوله عدم الشيء أي عدم الطلب اذ قيد المعلق معلق وهذا صحيح خلافا لما في الدماميني اه أمير ومحصل تنظير المغني ان الشرط والحال هنا متناقضين بخلاف المثال وفي عبد الغفور لا تجوز الحالية للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط وفي عبد الحكيم الحالية تستلزم تقييد الجزاء بنقيض بناء على ان الشرط قيد أيضا كالحال (قوله يدل على هذا المحذوف الخ) ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما أسعى اذا لم أجد مفعول لم أطلب الملك اذ مضمون لم أطلب على هذا هو مضمون ولكنما أسعى الخ قلنا انما يلزم عدم صحة الاستدراك اذا كان لم أطلب معطوفا على الجزاء داخلا

تحت لو فيكون مفاده ثبوت طلب الملك وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون حالا من فاعل كفانى مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب الملك أو معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أو معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب مفيدة لعدم طلب الملك فى الزمان الماضى ويكون قوله لكنهما الخ استدراكا لحفظ الدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنفى فكأنه يقول لم ألطف فى الزمان الماضى الملك لكنى ألطبه فى الحال والازمنة الآتية ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيد الثبوت طلب الملك فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار أصل الفعل أعنى طلب الملك بل بالنظر الى الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع فى قوله ولكنهما أسعى وبيان ذلك انه لما قال طلبت الملك كان لتوهم أن يتوهم انه طلب الملك فى بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنهما أسعى الخ أعاده عبد الغفور وقال عبد الحكيم الاظهر أن يقال ان لكن ههنا لمجرد التأكيد كما فى لو جاءنى زيد لاكرمته لكنه لم يجئ فما كدت ما أفادته لو من الامتناع اه واستظهر العلامة الامير ان ألطب منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطلب (قوله فى غير الهمزة الخ) أى على رأى الزمخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لا على رأى الجمهور من انها فى محلها داخلة على محذوف أى اقعدوا فلم يسيروا (قوله مع كونها فى غاية البعد) أى لان التنازع فى المرفوع المتقدم يؤدى الى اعمال أحد العاملين فيه مع ان الفاعل لا يتقدم وأيضا شرط التنازع صحة توجه العاملين للمعمول ولا يصح توجه كل منهما للمتقدم على انه فاعل وقد يقال لا بعد فضلا عن كونه فى الغاية فان الكوفيين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل واذا جاز تقديمه جاز فيه التنازع بلا شبهة كالمنصوب اذ لا فرق بينهما على مذهبهم (قوله تحتاج الى سند) قد يقال السند هو القياس على المنصوب اذ لا فرق بينه وبين المرفوع على مذهب الكوفيين كما تقدم (قوله ويظهر ان اسم المصدر الخ) كان يقال من قبيلة الرجل ومسماه أمر أنه الوضوء قال بعضهم ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد اضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه (قوله انها تحل محلها) أى او بدل صناعى بواسطة الواو وقوله البدل الصناعى أى بلا واسطة (قوله لضعف الحرف) أى عن ان يطلب المعمول المفصول منه بالاجنبى

واذا انتفى الطلب فلا تنازع وعن التصرف فى معموليه أواحدهما بالحذف (قوله وهذا يتأتى فى الحروف) فيه انه وان تأتى فى الحروف لكن لا يتم الا فى المعمول الفضلة اما العمدة فمعنى اضماره استتاره فى نفس العامل لا اعتباره ضميرا مع حذفه فلا نه لا يجوز فاذا كان معمول الحرف عمدة فات فيه شرط التنازع وهو صحة الاضمار لان الحرف لا يضمر فيه وحذف العمدة لا يجوز واما حذف الضمير فى علم أن سيكون مع انه عمدة لان أصله المبتدا فخصوصية لضمير الشأن كذا قيل نعم يتأتى التنازع فى الحروف على طريقة من جوز حذف العمدة (قوله وذلك يستلزم الخ) من كلام شارح المفصل وليس من جملة مقول القول قبله (قوله وليس بواضح الخ) ردّ لقولهم لو أعمل الاول الخ أى انه لا تنازع فى خارج لان عسى لا تطلبه اذ لا يكون خبرها الا فعلا مقرونا بان وقد يقال ليس فى كلامهم ما يقتضى ان التنازع فى هذا المثال فى الخبر أيضا لاحتمال انه فى الاسم فقط وان خبر عسى فعل مقرون بان حذف لدلالة خبر العامل عليه فى الجملة (قوله حذف منصوب عسى) أى واما اسمها فهو ضمير مستتر عائد على زيد (قوله وانظر ايضا أى محذور الخ) هذا مبنى على ان قوله وهذا ايضا يستلزم الخ ردّ لقولهم المذكور كما ان قوله اولا وذلك يستلزم الخ ردّ لقولهم الاول وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون كل منهما مجردا ستنتاج من كلامهم وعلم من كلام شرح المفصل ان التنازع يكون فى الحرف وفى الفعل غير المتصرف (قوله قال الرودانى الخ) أى اخذا من تعليلهم المنع بالفصل بين الجامد ومعموله كما فى التصريح (قوله المتنازع طلبت الخ) قيل هذا على رواية تعدت بالقاف فالعين أما على رواية فقدت بالفاء فالقاف فان المتنازع أربعة والمعنى ليتنى فقدت طلبه أو ليتنى وجدت سائبا معدما (قوله أى والجملة فى المثال) الاولى حذف قوله فى المثال هنا وذكره بعد قوله أى مع ضميريهما اذ البيت كالمثال فى كون الجملة خبر المبتدا الاول (قوله ويلزم على هذا الخ) قد يقال المضر تقديم الخبر الفعلى الذى يلتبس فيه المبتدا بالفاعل وفيما نحن فيه لا لبس لعدم جواز كون السببى فاعلا على ما قرره الشارح اذ لو جاز لجاء التنازع والغرض عدمه (قوله سهو) لعل هذا فى نسخة وقعت له والذى فى حواشيه التى بأيدينا تقديم الخبر الفعلى (قوله فلا بدّ من ضمير) أى مذكور ولذلك قيد بقوله ان أعملت الاول بخلاف ما اذا أعملت الثانى فانه ليس هنا لك ضمير مذكور يعود على

السببي المتأخر بل هو محذوف وعود الضمير على السببي المتأخر انما يضر اذا كان الضمير ملفوظا به لكن في التصريح ما نصه ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بأنك ان أعملت الاول أو الثاني فلابد من ضمير الخ اه وهو لا يتم الا اذا كان العود على المتأخر يضر مطلقا سواء كان الضمير مذكورا أو محذوفا وليس كذلك أخذا مما يأتي (قوله وان اغتفر ذلك) هنا للضرورة فيه انه لا ضرورة لاندفاعها باعمال الثاني كما في سم والاسقاطي والحفني (قوله أي اذا لم يستلزم الخ) لا وجه لهذا التقييد فان كلام الشارح الآن في جواز اعمال كل منهما والذي منعه الكوفيون انما هو الاضمار قبل الذكر فبعضهم يحذفه وبعضهم يضمره مؤخرا وهم موافقون لغيرهم في جواز اعمال الثاني مطلقا كالاول فما هنا مقام وما يأتي مقام آخر وسيأتي في المحشي ما يؤيده نعم يقال محل جواز اعمال كل منهما على حدته ما لم يتفق العاملان في طلب المرفوع والا كان العامل المجموع لا كلا على حدته كما هو مذهب الفراء على ما يأتي فقوله ان كان الضمير للاعمال فغيره سلم وان كان للاضمار قبل الذكر فسلم ولكن لا يضر لانه مقام مغاير لما نحن فيه الا أن يقال يختار الاول ويراد بالكوفيين الفراء ومن تبعه فان مذهبه على ما نقله عنه الجمهور انه يجب اعمال الاول عند الاختلاف كما سيأتي في المحشي وعلى هذا فقوله فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي أي يأتي لنا نقله (قوله أي في حال اعمال الخ) ارجع السيد الحفني اسم الاشارة لضمير ما تنازعاه وانظر أي داع لعدول المحشي عنه ولعله لدفع ما يرد عليه من لزوم الاظهار في مقام الاضمار في قوله من مطابقة الضمير (قوله والا أضمره مفردا الخ) قد يقال ان الذي يستوي فيما ذكر هو الوصف نفسه وأما الضمير الذي فيه فتارة يكون مفردا مذكرا وتارة يكون غيره بحسب المرجع والوصف مفرد مذكر على كل حال وهذا هو المفهوم من كلامهم (قوله أقائم هما الخ) أي على اعمال الثاني وقوله وأقائم وذاهب الخ اي على اعمال الاول والمثالان الاولان للتنازع في الظاهر والآخران للتنازع في المضمر (قوله الظاهران مثله الخ) ينبغي تقييد المنصوب بالعمدة لعدم جواز حذفها دون غيرها هذا اذا كان قول الفراء يعمل العاملين فرارا من الاضمار قبل الذكر او مؤخرا او حذف الفاعل (قوله لانه يمنع الخ) اي لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجيزه (قوله مجوز الحذف الخ) لا يقال ان

الكسائي موجب لامجوزلانا نقول مجوز بمعنى صحيح (قوله على انه عهد حذف الفاعل الخ) تقدم لنا الكلام على ذلك هنالك فتنبه (قوله وبحث فيه) اى فى الدليل المذكور وبحث فيه ايضا بان القياس على ماهو خارج عن القياس لا يصح (قوله الا بتكلف) اى تقديرا لمضاف والمعنى استترت البقرة بالارطى لحمايته نفسها اوجعله حالا من الارطى اوصفة لها (قوله وقضية تجويزالخ) جعل ذلك قضية لامدلولا للجواز الذى فى الشارح لحمله له على الصحة أومحط القضية قوله بالاولى أوجعل مقابل ذلك هو الحذف فقط (قوله فلابد ان يقول اياه) منتقدما فيه ان الكوفيين منعوا تقديم العمدة الصريح كالفاعل فهذا أولى اه شيخنا (قوله كما توهمه البعض) عبارته قوله التقديم أى تقديم الخبر كان عليه أن يقول وذكر الفضلة ولعله لم ينص على ذلك بل ذكر مايقتضى جوازه فلذلك سكت عنه (قوله وفى نسخ بالكاف) وفى نسخ ذا عمدة وأسهل من بيت الشارح قول الفارضى

واحذفه لكن مع لبس أوخبر * أومبتدا أخره فهو المعتبر

لكنه توهش بأن قوله فهو المعتبر محض زيادة لان معناه فهو أى التأخير المعتبر أى الواجب وهذا مستفاد من قوله أخره فارلى منه ماقبل

وأخرن ضمير جزأى ابتدا * كذا الذى فى حذفه ليس بدا

(قوله أى ضمير المتنازع فيه) أى لولا المانع أوعلى ماسيأتى تحقيقه عن سم من ان المفعول الثانى متنازع فيه باعتبار كونه مطلوبا للكل من العاملين بقطع النظر عن صفته أما على رأى ابن هشام وتبعه الشارح فليس الظاهر بدل ضمير المتنازع فيه تامل (قوله ماتقدم نقله الخ) أى من ان شرط جوازا لحذف عندهم أن يكون المحذوف مطابقا للمثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذف نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلابد أن يقول اياه متأخرا أومتقدما على ماتقدم (قوله مطلوبا بالكل الخ) أى فكل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا للمفعول الاول افرادا وتثنية فاذا طابقت به أول مفعولى أحد العاملين انقطع طلب الآخر الا ترى ان العاملين اذا كان أحدهما يطلب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رفعته بطل طلب الناصب له وبالعكس وحينئذ فطلب العامل انما هو توجهه الى مادة لفظ المعمول على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أطن واخواته (قوله على اعمال

الثانى) أى وحذف ضمير الحال من الاول لكونه فضلة كذا قيل لكن مقتضى تقديره فى هذه الحالة على اعمال الاول أن يكون المقدر كذلك على اعمال الثانى ويحذف تأمل (قوله ان القياس الخ) أى لان المحصور فيه لابد أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا مؤخرا كل منهما (قوله الا زيد هو) أى على اعمال الثانى أى أو الا هو زيد على اعمال الاول (قوله اتصال هذا الضمير بعامله) أى استتاره فيه (قوله مع ظهوره معنى الحصر) أى حيث اعتباره من التركيب اعتبارا جاريا على القواعد (قوله لوجود دليله) أى طريقه المؤدية له وهو تأخيره الاصلى كما سيأتى له بيانه (قوله تعين ذلك) أى الاتصال (قوله ثم بسبب عوده الخ) هذا ظاهر على اعمال الثانى اذ لا تكون بعدية الاسم الظاهر لفظا ورتبة الا حينئذ أما على اعمال الاول فبعدية الاسم الظاهر لفظية فقط لان حقه التقديم بالصفة عامله (قوله يلزم أن يكون هو الخ) محصله ان الضمير وان عاد على متأخر لفظا ورتبة الا انه يجب أن يكون ذلك الضمير متأخرا من حيث ان رتبة الضمير واصل وضعه أن يكون مؤخرا عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا عن مرجعه وقوعه منفصلا بعد الا فيكون واجبا محصورا فيه فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاصلاح اللفظ لا يكون مانعا من الحصر الحاصل بمقتضى الاصل السابق ولزوم انفصال الضمير المحصور فيه انما هو فى ضمير جاء على أصله ولم يتعرض لبيان دليل الحصر على اعمال الاول وقد يقال دليله ان الضمير وان عاد على متأخر لفظا لا رتبة الا ان رتبته وأصل وضعه أن يكون مؤخرا عن مرجعه لفظا ورتبة فتأخيره الاصلى منفصلا بعد المرجع الواقع بعد الا دليل على ايجابه وحصره لا يقال لا حاجة لذلك لان عوده على متقدم فى الرتبة كاف فى افادة الحصر لانا نقول هذا ممنوع قطعا اذ لابد من وقوع الضمير منفصلا بعد الا حتى يجىء الحصر فدار افادة الحصر على الوقوع منفصلا بعد الا لا على مجرد التأخر عن المرجع بدليل انك لو قلت ما قام الا زيد وقد على ان فى قعد ضميرا مستترا راجعا الى زيد لم يفد التركيب حصرا لقعود فى زيد بل نفيه عنه فاذا كان هذا فى المرجع المتقدم لفظا فما بالك بالمتقدم رتبة (قوله قياس التنازع فيها الخ) أى لما تقدم من انه لابد من كون المحصور فيه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا مؤخرا كل منهما فمجرد وقوع الضمير مستترا فى الفعل الواقع بعد انما لا يكفى فى الحصر وفى الجامى

المفعول المطلق

وحواشيها التكلم على نحو ماضرب واكرم الا أنا (قوله أى تو كيد) مصدر عامله هذا التقدير محتاج اليه فى نحو ضربت ضربا لا فى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا العامل فيه نفس المصدر (قوله لرفع توهم التجوز) أى فى المسند اليه بأن يراد بالامير بعض غلمانه لتشبهه به بجامع ملابسة الفعل لكل أو بالحذف كما فى واسأل القرية أو فى الاسناد فالمجاز فى كل منهما يدفع بتأكيد المسند اليه أما المجاز فى المسند بأن أريد بالقطع الامر به فلا يدفع بتأكيد المسند اليه بل بتأكيد المسند كما فى عبد الحكيم (قوله ولو غير مصدر) اعلم ان اهم فى كيفية الاحتراز ملكين الاول أن يعتبر فى محترز كل قيد ثبوت ماعداه من القيود فمحترز القيد الاول هو ما انتفى فيه ذلك القيد وثبت فيه ماعداه ومحترز الثانى هو ما انتفى فيه هذا الثانى وثبت فيه ماعداه مما قبله ومابعده وهكذا الثانى أن لا يعتبر فى محترز الاول ثبوت ماعداه من القيود بل ما انتفى فيه القيد الاول هو محترزه سواء ثبت ماعداه من القيود أم لا وأن لا يعتبر فى محترز الثانى ماعداه من القيود بعد بل ماقبل فقط وهكذا وظاهر كلام الشارح الجرى على الملك الاول وعليه لا يقال من كل ماهو خبر ولو غير مصدر اذ هذا انما يقال على الملك الثانى فقول الشارح لنحو المصدر الخ أى كالمصدر المبين للعدد فى ضربتان (قوله يقبادر الخ) هذا جرى على الملك الاول وهو خلاف ماجرى عليه فى القولة قبل ولو جرى على سابقه لقال نحو الحال من كل ماليس بمصدر وان لم يكن فيه تأكيد وقوله فالعمل الخ رجوع للملك الثانى الذى قرره أولا وقد علمت ان ظاهر الشارح انما هو الملك الاول وعليه فيقال نحو الحال المؤكدة الحال المبينة للنوع نحو سار زيد مسرعا وسار زيد سائر ا برفق فان سائر حال مبينة لنوع عاملها بسبب تعلق برفق بها والمبينة للعدد نحو صام زيد عمره كله يومين فانها مبينة بسبب التعلق تأمل (قوله أى الحلاق لفظ المفعول) أى سواء كان على وجه الاخبار به أم لا فهو أعم مما بعده (قوله بل لفظ المصدر) أى من حيث معناه لا من حيث ذاته والا لم يكن مفيدا فى نحو أعطى عطاء ومثله اسم الفعل على القول بانه اسم للفظ (قوله بان المفعول المطلق هو الاثر الخ) أى ما صدقاته كضربا من قولك ضربت ضربا لان لفظ مفعول مطلق اسم للفظ الذى ليس خبرا من مصدر الخ (قوله فاعل الفعل المذكور) أى فى عبارة المتكلم نحو ضربت ضربا (قوله كما صرح به التفتازانى) أى والسيد وقرره العلامة العدوى

وكثيرا مايتوهم ان المعنى المصدرى نفس الحركات والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة عن ذلك بل ربما يومى لهذا كلام حسن جلبى على المطول عند الكلام على التعقيد اه أمير (قوله ويطلق المصدر الخ) أى ماصدقاته والافلفظ مصدر مدلوله اللفظ المخصوص والمراد ان كل واحد من ماصدقاته يصح استعماله فى أحد المعنيين مالم يقع مفعولا مطلقا والا تعين استعماله فى الاثر كما مر (قوله مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور اذلا تأثير لزيد وعمرو فى قولك حسن زيد حسنا ومات عمرو موتا بل هناك مصادر لا توصف فاعلها بالتأثير أصلا كالحمر الثوب احمرارا الا أن يقال كون المفعول المطلق هو الاثر المذكور مبنى على الغالب وفى الامير مايشير به لذلك حيث قال قولهم المعنى المصدرى هو التأثير أى تعلق قدرة فاعل الفعل المذكور بالمقدور والحاصل بالمصدر هو الاثر الناشئ عن ذلك التعلق أغلبى اذ المعنى المصدرى فى نحو حسن زيد حسنا هو الاتصاف بصفة الحسن والحاصل بالمصدر هو الصفة المشاهدة والمعنى المصدرى فى نحو ابيض الثوب انتقاله من لونه الاصلى للبياض أو اتصافه به والحاصل بالمصدر هو البياض المشاهد وقس ولك أن تقول مورد القسمة الى المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر هو الفعل الذى يقال فى اللغة ان الفاعل حصله كالاماتة والاحياء والكسر والضرب فخرجت الافعال المطاوعة كالموت والانكسار والابيضاض لانها ليست محصلة لفاعلها بل هى قبول أثر فعل فاعل آخر كأماته الله فمات وبيضت الثوب فابيض وكسرت الحجر فانكسر وخرج أيضا مالبس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازى الذى لا يقال انه حصله نحو كسر الحجر الزجاج اذ ليس المحصل للكسر الحجر بل الشخص والحجر مكسور به فلا يقال فى جميع هذه معنى مصدرى ولا حاصل بالمصدر بالنظر لفاعلها لانها بالنظر له ليست أفعالا حقيقية اه مع نوع تغيير (قوله يطلق بالاشتراك الخ) فى الامير ان استعمال صيغ المصادر فى نحو الضاربية أو المضروبية مجاز كاستعمالها فى الفاعل نحو ضرب بمعنى ضارب وعدل بمعنى عادل وان كلا من نحو الضاربية ونحو المضروبية خارج عن المعنى المصدرى والحاصل به وأما استعمالها فى المعنى المصدرى والحاصل به فذهب بعض فضلاء الروم الى انه حقيقة فى كل منهما زاعما انه مذهب السيد ونقل عن حسن جلبى على المطول ان استعمالها فى المعنى المصدرى حقيقة وفى الحاصل به مجاز والذى

افهومه عكس هذا وهو انه حقيقة في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدري
علاقته اللزوم بين الاثر والتأثير وذلك ان العرب كانت تستعمل المصادر مريدة
بها الحركات والسكنات التي يفعلها الفاعل وأما تعلق القدرة فلا يعرف انه معنى
المصدر الا من دقق النظر في العلوم وما كان متبادرا في استعمال العرب بدون قرينة
يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال العوام كالهوام لا عبرة بهما اه وهو
يفيد بظاهره انه لا خلاف في مجازية صيغ المصادر اذا استعملت في نحو الضاربية
والمضروبية فينافي كلام المحشي فليحرر وفيه أيضا وجه التسمية بمعنى مصدري
وحاصل بالمصدر ظاهرة على ما سبق عن حسن جلبي من ان لفظ المصدر حقيقة
في المعنى المصدري فقولهم حاصل بالمصدر أي حاصل بمعنى المصدر الحقيقي وهو
ظاهر اذا الاثر حاصل بالتأثير وأما على ما قلنا من عكس هذا وعلى ما سبق عن بعض
فضلاء الروم فهي تسمية اصطلاحية لا تكتنفها أو يقال المصدر المنسوب اليه
محل الصدور في الظاهر وهو القدرة الحادثة وظاهر ان التأثير أمر منسوب لها
كأنه وصف لها فسمي معنى مصدريا والحركات متلاحصلة بالقدرة فقيل لها حاصل
بالمصدر (قوله هو المختلف في كونه الخ) أي واما المعنى المصدري فهو أمر اعتباري
لا يتعلق به خلق أصلا اذ لا يكون الخلق الا للموجودات فهو ليس من متعلقات
القدرة وتوقف فيه بعض المشايخ وجعله من متعلقاتها (قوله وهو المكلف به)
فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة وهذا وان
اشتهر انه التحقيق فالذي يظهر بل هو انه لا معنى لكون هذه الحركات واجبة علينا من حيث ذاتها
انما الواجب علينا تحصيل هذه الحركات ولا معنى لتحصيلها الا تأثيرنا فيها
وكسبنا لها بقدرتنا الذي هو المعنى المصدري فالظاهر حينئذ ان التكليف انما
هو بالفعل بالمعنى المصدري وان كان خلاف ما قالوه وأظن هذا لا يخفى عليك وان
توقف بعض المشايخ في صحة التكليف بالمعنى المصدري فأجابه بعض آخر بأن
التكليف به من حيث ما يترتب عليه لكن أنت خبير بأن ما يترتب عليه هو نفس
الحاصل بالمصدر فعلى هذا الجواب يكون مرجع القولين ان التكليف بالمعنى
الحاصل بالمصدر والخلاف لفظي ويبعده قولهم التحقيق ان التكليف بالحاصل
بالمصدر اذا التحقيق انما يعبر به في الخلاف الحقيقي اه أمير (قوله وفي فيه بحث الخ)

بحصله انه لا وجه لسكون التأثير غير مكلف به انما الوجه كونه مكلفا به أيضا وهو غير بحث العلامة الامير المتقدم (قوله ما لا فعل له) كميتنا من قولك حلفت يمينا (قوله وبالعكس كيذر) ولا دخل لهذا في الايراد (قوله فلان دلالة اللفظ الخ) صوابه فلانه أي التضمن أي دلالته مشروط الخ اذ الشرط في دلالة التضمن لا في دلالة اللفظ مطلقا اذ هذه الدلالة حاصلة من جهتين قطعا ويجاب بان المعنى فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة الخ أي من حيث التسمية بدلالة التضمن (قوله وسند المنع الخ) هذا لا يصلح سندا الا ان سلم الشاطبي ان الدلالة فيه تضمن والا فهو من قبيل ما اعترض به فيكون الاعتراض به أيضا (قوله أي بمصدر مثله الخ) أي بقطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا لبدليل التمثيل بالآية (قوله رد لفظ الى آخر) أي ولو مجازيا قوله في الحروف) أي الاصول فان اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جذب وجبذ وان اختلفا في بعض الاصول فاشتقاق اكبر كثلب من الثلم فناسبة المعنى شرط في الجميع (قوله فراجعه) قال بعد ما ذكر وقد يقال الكلام في الالفاظ أي ومن شأن الفرع فيها ذلك والا فلا فائدة فيه وفيه نظر لانه ان كان الفرض من الاصل ففائدته الاخبار بذلك المعنى الا نقص اذ تعلق الغرض بالاخبار به وحده وان كان مساويا ففائدته التوسعة في طرق التعبير (قول الشارح فالمؤكد كسرت الخ) فرق الشارح كلمات الماتن والاولى له جمعها تدبر (قوله لان مراده التمثيل الخ) يبعده ذكر النيابة بعد في قوله وقد ينوب عنه الخ اذ يتبادر منه ان ما تبله في الاصلي (قوله اذ يستحيل الخ) يقتضي ان فعل نفسه المضاف ليس من النيابة وليس كذلك اذ نحو سرت سيري ان قصد به تشبيه سيري الآن بسيري السابق المعهود بيني وبينك فهو من النيابة وان قصد به الاخبار عن ذلك السير المعهود فليس منها (قوله والظاهر ان المعرف بأل الخ أي ان قصدت تشبيه سيرك الآن بسير آخر سابق معهود بينك وبين المخاطب سواء كان منك أو من غيرك اما ان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه فلا نيابة (قوله نحو وانبتها نباتا حسنا) أي ونحو وتبتل اليه تبتيل الخائفين (قوله وهو ما كان من لفظ عامله) يرد عليه سرت سير ذي رشد فان المصدر فيه نائب مع كونه من لفظ عامله (قوله ومن نيابة) الصفة الاولى ومن نيابة للمصدر النائب عن الصفة النائبة عن المصدر الذي هو مفعول

مطلق (قوله أو غير ذلك) أى كالتأويل بالمكان أو المحل أو ان فعيلا يستوى فيه المؤنث وغيره (قوله فى النائب عن المصدر) المبين للنوع الاولى اسقاط لفظ للنوع لان كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين مطلقا بقرينة قوله الثالث عشر عدده الا أن يكون العدد نائبا عن مبين النوع كأن يقال التقدير فاجلدوهم الجلد المعهود وهو ما كان النوع المخصوص بهذا العدد (قوله فسقط ما قيل) هنا تفريع على قوله بمعنى التعذيب وقوله والمراد عذابا عظيما وحاصل ما قيل ان التمثيل بالآية معترض من جهتين الاولى ان الضمير فى لا أعذبه راجع لعذابا فى قوله فبئس أعذبه عذابا وهو ليس بمصدر فالضمير ليس نائبا عن المصدر كما هو الفرض وأجاب عن ذلك بقوله بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر الثانية ان الضمير راجع للعذاب المتقدم فلم يئب الضمير عن مبين والكلام فى النيابة عنه وأجاب بأن المراد هذا بأعظيما أخذا من التنوين والوصف بقوله لا أعذبه فصح كون الضمير نائبا عن المبين (قوله أعذبه الاول) أى المذكور فى قوله فمن يكفر بعد منكم فانى أعذبه (قوله بل عن المصدر النائب الخ) وذلك لان الاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور فحذف المفعول المطلق اصالة وهو الموصوف وأنيبت الصفة منابه فصار لا أعذب مثل التعذيب المذكور ثم حذفت الصفة وأنيب المضاف اليه منابها فصار لا أعذب التعذيب المذكور ثم حذف التعذيب المذكور وأتى بضميره نيابة عنه (قوله وانما الفرق الخ) هذا فرق من جهة اللفظ وتقدم الفرق من جهة المعنى (قوله كامرئ) أى فى قوله توضأوضوء العلماء (قوله شئا) بسكون النون وقوله وبثلث أى يضبط وسطه وهو عينه بالحركات الثلاث الضم والفتح والكسر كما فى حاشية الطيبى عليه خلافا لقول بعضهم أى تحرك شينه بالحركات الثلاث وقوله وشناءة بسكون النون وبهمزة بعدها كما هو مضبوط بالقلم فى نسخ القاموس المطبوعة وفى حاشية الطيبى انه بوزن شناعة وهو كثير فى المكسور كراهة وقوله ومشنأ ومشنأة هما بفتح النون فهمزة وقوله ومشنوءة بفتح الميم وضم النون كمقبرة كما فى حاشية الطيبى وقوله وشنآن بسكون النون ومد الهمزة بعدها وفى القاموس بعد ذلك وشنأ نا محركة قال المناوى فى شرحه على القاموس قرأ نافع وابن عامر وعاصم ولا يجرمنكم شنآن قوم بالتسكين والباقون بالتحريك قال الطيبى قلت المشهور عن نافع هو التحريك والتسكون رواية لا سماعيل وكل من التحريك والسكون شاذ

فالتحريك

فالتحريك شاذ في المعنى لان فعلانا انما هو من بنات ما كان معناه الحركة والاضطراب كالخفقان والضربان والتسكين شاذ في اللفظ قاله الجوهري وذكر الطيبي انه كان الاولى له تقديم شيء كسمع لانه أشهر وأفصح وأكثر استعمالا وانه خلط مصادر الفعلين فلم يميز ما للاول وما للثاني وانه وان ذكر مصادر هذه المادة على ما حرره وتفوق بها على من لم يذكرها ففيه قصور بالغ فانها تزيد على ذلك فراجعه ان شئت (قوله فاندفع الخ) فيه ان غاية ما ذكر التصحيح ولا يدفع الاولوية (قوله لكن نص الخ) كان الاستدراك لدفع توهم معنوية الخلاف في كونه اسم مصدر أو اسم عين أخذا من تعبيره أولا بأو وبالجمع بأنه اسم مصدر ابتداء واسم عين انتهاء اذ مصدر نبت اسم مصدر أنبت اه شيخنا أو المقصود بالاستدراك افادة اعتبار ثالث وهو انه مصدر لدفع توهم الحصر في الاولين والحاصل ان الك في نباتا اعتبار كونه اسم مصدر لأنبت ومصدر النبت واسم عين للنابت من زرع وغيره فلا خلاف في المعنى (قوله ما نقص فيه الخ) خرج تبتيلا فانه لم ينقص عن حروف تبتل لان الياء في تبتيلا عوض عن التاء الثالثة في الفعل (قوله صيغ لغير الثلاثي الخ) أي كوضوء فانه صيغ لغير الثلاثي وهو توضأ مع انه للثلاثي وهو وضوء (قوله اصدقه بكون الخ) أي وان كان صادقا على نفي التأبد أي لا تدم توحيدا غير المؤكد (قوله وعجت عجيجا الخ) قبله * يبكي الخزمن روح وأنكر جلده * والخزا لحر بر وروح بفتح الراء اسم رجل أراد الشاعر ان يذمه بأن الحرير يبكي من كونه قد لبسه هذا الشخص وأنكر أي الخز جلد هذا الشخص وعجت أي صوتت وهو مجاز عن المبالغة وعدم الملاءمة وجذام اسم القبيلة التي منها هذا الشخص في القاموس جذام كغراب قبيلة بجبال حسمى من معد اه فذمه أولا بخصوصه وذم ثانيا بقبيلته التي هو منها والطارف الثياب الرفيقة (قوله مطلقا) أي سواء قصد به التقوية والتقرير معا أو قصد به التقرير فقط (قوله وفيه ان نحو وأنت سيرا الخ) قد يقال ان المصنف لا يقول بالحذف قياسا في نحو أنت سيرا بل الحذف فيه سماعي فليس هناك مسائل قياسية يجوز فيها الحذف والاظهار عنده وما ورد يحفظ فلا حاجة لاستثنائه لان المقصود انما هو ضبط الامور العامة القياسية فلذلك اقتصر عليها في الاستثناء (قوله ويدل على ذلك الخ) لا دلالة لانه قد يقال ان عدم جواز الجمع بينهما لعارض النيابة لا بالنظر لذاتها (قوله وانه لا خلاف في عدم الخ) لا دلالة فيه أيضا لاحتمال ان من قال بعمل النائب يراه

من المؤكد ولكن اختص بمزيد اقتضت عمله وهي نيابته عن فعله (قوله زيادة أقسام الخ) أي وهو ولا يقول بها أخذا من حصره الاقسام في الثلاثة بقوله تؤكيدا الخ (قوله في قوة الاستثناء من قوله الخ) فيه انه في قوة الاستثناء أيضا من قوله وفي سواه فليتأمل متعينا بدليل قوله كذا لذوا التشبيه فانه من المبين للنوع لا من المؤكد على ان المكرر وذا الحصر مثلا يكون كل منهما مبينا للنوع كما يكون مؤكدا (قوله أما فعل مرادف الخ) فيقدر في نحو ويل لزيد ويحه أحزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبيل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل ويل عذب اه تصريح (قوله عند الجمهور) صوابه عند غير الجمهور وهو المصنف كما تقدم (قوله والجمع عطف) على معمول يمكن (قوله لكان أنسب) أي بقوله كقوله على حين الخ على مافي بعض النسخ أو بقوله كندا لا على نسخة في قوله على على حين الخ والاتيان بالكاف في المعطوف لنكتة مغايرته لما قبله من جهة جمعه الامر والنهي كما ان نكتة الفصل في ومنه فضرب الرقاب مغايرته لما قبله من جهة كونه مضافا بخلاف ما قبله (قوله ولا يخفى ان التخالص الخ) فيه انه على هذا لا يكون المثال مما نحن فيه ولا يرد حينئذ مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يرد ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا (قوله مع انه يحتاج الخ) أي لينا سب الامر قبله في الانشائية اه شيخنا أي ولان المعنى عليه (قوله اعلم ان من هذه المصادر الخ) محصله انه يجوز في نحو سقيا لك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده والمسوغ له معنى الفعل كالام على آل ياسين وأما المصدر المضاف نحو بعدا لك وسحقا لك فلا يرفع لعدم خبره وأما ويل فرفعه أحسن كالويل له والحيبة له لكن ادخال أل سماعي عند يس فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمي هذا ما في الهمع واستظهر الخشني قولهما ومقتضى ما في التسهيل جواز رفع المضاف أيضا واستوجهه الخشني معللا بأنه لا مانع من تقدير خبر وفي التسهيل مع شرحه للدماميني جواز رفع مفيد الطلب على انه خبرا ومبتدا كقوله صبر جميل وجواز رفع المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره والمفيد خبرا انشاء أو غيره على انه خبر واستظهر الخشني ان المصدر المفصل كذلك واستوجه الاطراد الرفع فيما

ذكر كما يفيده كلام ابن عصفور (قوله مبتدا أو خبرا) حال من المفيد طلبا الواقع نائب فاعل يرفع (قوله وخبرا عطف على مبتدا) والمكرر عطف على المفيد طلبا ويقال فيما بعد بما يناسبه فتنبه (قوله أي ولك كرامة) هذا يفيد انه مبتدا خبره محذوف فيقتضي ان قول التسهيل والمفيد خبرا غير انشائي تقديره أو مبتدا المفيد خبرا غير انشائي وهو خلاف ظاهره اذ ظاهره ان التقدير أو خبر المفيد خبرا غير انشائي فلو جرى على هذا الظاهر لقال أي وفعلي كرامة أي اكرام (قوله وهو متجه اذا كان الخ) تقدم لك في آخر باب المبتدا والخبر ان قولهم بعدم تعلق الجار والمجرور بالمصدر المذكور لا متناع خطابين لا ثنين في جملة واحدة انما هو في صورة بيان المفعول والمصدر نائب عن فعل المخاطب والمجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير فعل المخاطب أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كانت اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر وان علة امتناع التعلق بالمصدر في صورة بيان الفاعل ان الفاعل لا يجر باللام وان فاعل فعل الامر لواحد لا يكون بارزا ولا اسما ظاهرا فكذا المصدر النائب عنه ان كان نائبا عن فعل الامر فان جعل تأكيد الفاعل المستتر فيه فلا يصح أيضا لان التأكيد لا يجر باللام ولا فرق في مبين الفاعل بين ان يكون ضمير خطاب أولا ولا بين كون المصدر فيه نائبا عن فعل المخاطب أولا لعموم العلة هذا تحقيق المسئلة فدع عنك الاوهام (قوله ولو مجردا عن الاستفهام) أي كقوله خولا واهما الا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

وقد يقال ان هذا على اضمار همزة التوبيخ كما يضمر الاستفهام الحقيقي اه اسقاطي (قوله بحسب الصورة) أي لان صورته صورة الاستفهام الحقيقي الدال على طلب فهم الجواب (قوله وباعتبار استلزامه الطلب) أي فان التوبيخ على التواني يستلزم طلب الاجتهاد (قوله والا ربعة ستأتي الخ) أولها قوله ومالتفصيل الخ ثانيها قوله كذا مكررا وذو حصر الخ ثالثها قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا الخ رابعها قوله كذا الذي ذوا لتشبيه الخ (قوله كذا قال الدماميني الخ) وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى ان هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها ما يميزها وبين ما تعلقت به من مجرور يجرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقيا لك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله وعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر

كسحقا لك أي بعدا و بؤسا لك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا ومكرهم وسمي لها سمعيها فانظره (قوله ويحذف الخ خبره) صوابه وعامله يحذف الخ خبره (قوله والذي يتجه الخ) لا يخفى ان المصدر لم يستند الا بعد رفعه أما بالنظر له بدون الرفع فليس مستندا بل المستند فعله أي الجملة الفعلية فكان المعنى ان كان اسنادا لجملة الفعلية بنصب المصدر الى عين وجب حذف العامل وان كان اسنادها الى معنى لم يجب حذفه بل يتعين رفع المصدر لان المقصود من الفعل حينئذ حدثه فيغني عنه اسناد المصدر فاسناد المصدر فرع الغنا عن اسناد الجملة الفعلية فظهر انه للاحتراز اه شيخنا (قوله يجوز الحذف) الاولى حذفه لانه ليس عند المصنف مسائل يجوز فيها الحذف اذ ما عدا المستثنيات يجب فيها الذكر عند النصب كما هو قضية جعل قوله والحذف حتم الخ في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد الخ هذا على ما تقدم للحشي من ان الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع أما على ان الاستثناء من ذلك ومن قوله وفي سواه لدليل متبع فظاهر لان المستثنى منه الثاني حكمه الجواز فحينئذ صدق ما ذكر بجواز الحذف ظاهرا وقوله و وجوب الذكر مرفوع فيه انه خروج عما يعطيه مقتضى الاستثناء وقوله أو منصوبا هذا بالنسبة للمؤكد ففي كلامه اجمال (قوله بالتسمية) أي تسميته بالمؤكد لنفسه (قوله ولو جمع الخ) أي لو جمع فقال فكأنها نفسه وكأنه نفسها لكان أحسن لان فيه مراعاة الامرين معا أعني التسمية والقول المذكور (قوله لكن هذا الخ) أي كون حقا هنا بمعنى حقيقة (قوله قال الرضي الخ) محصله ان حقا مؤكد لنفسه لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب فأمر عقلي لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة في نفس الامر وغاب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض (قوله غير حق) بالنصب وانما لم يجز ذلك لان زيدا قائم لا يدل

على عدم الحقية فكيف يكون غير حق توكيد له وهو لا يقتضيه ولا يدل عليه وقد تقرر ان المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فيكون ما تقدمه عينه فى المعنى وانما قالوا لغيره لما تقدم وكذا يقال فى قوله قولا باطلا (قوله وقال الدماميني الخ) محصله ان حقا يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا فى الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى (قوله أرجح من الرفع) أى لايهام الرفع انه عين الاول والنصب سالم منه (قوله أوهما مستويان) أى نظرا الى ان النصب محوج الى تقدير الفعل والاصل عدمه فيتكافأ مع الرفع (قوله وارجاع الضمير) أى الذى صدر به الحفنى وعبارته وفاعله أى فاعل المصدر المحدث عنه ويحتمل رجوع الضمير للمعنى قبله (قوله لان نصب صوت) أى هذا اللفظ (قوله بمنزلة يفعل) أى الفعل المضارع بأى هيئة كانت أى وانما يكون ما قبله بمنزلة يفعل اذا كان المصدر الواقع فيما قبل دالا على الحدوث لا يقال ان الدلالة على الحدوث انما هى معتبرة فى المصدر المنصوب لا فى المصدر المشتملة عليه الجملة قبل كما هو ظاهر كلام الشارح وهذا يقتضى ان المصدر المشتملة عليه الجملة لا يخلو من ذلك أيضا الا نا نقول لا نسلم ان ظاهر الشارح ذلك لانه اعتبر ان الجملة لا بد فيها من معنى المصدر المنصوب فاذا كان المصدر المنصوب دالا على الحدوث كان المعنى الذى اشتملت عليه الجملة معتبرا فيه الحدوث أيضا بالضرورة (قوله فى غاية العجب) لا عجب فان السيد الحفنى بناه على ما يتبادر من قول الناس عليه قوام البان فعليه نوح معناه انه ينوح أى فالمناسب للشارح التمثيل بصريح فى المقصود اه شيخنا (قوله فعليه يصح الخ) أى ويكون من غير الغالب لقد مما اعتبر فى غالب الصور وهو كونه بدلا أو مؤولا بالحرف والفعل (قوله بل قال الدماميني الخ) هذا ترق من اعتبار ما ذكر فى الغالب الى عدم اعتباره فيه لان ظاهر كلام سيبويه صحة النصب بالمصدر مع فقد ما ذكر من غير ندرة (قوله فى حالة تصويت ومعالجة) أى ففيه معنى الحدوث فلذلك صح النصب به (قوله ومفاد ما مر عن المرادى الخ) سيأتى فى باب اعمال المصدر انه لا يعمل فى محل على القول بالاشتراط من كونه بدلا أو كونه مؤولا بالفعل مع ان أو ما اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا امس أو غدا أى من أن أو ما ضربت زيدا امس أو من أن أو ما تضرب به غدا وان شاملة للمخففة نحو علمت ضربك

زيدا أي علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم وان المصدرية لا تقع بعد ولا تسد مسد مفعوليه أو يالفعل مع ما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أي مما تضرب والمقصود هنا الحال فيؤول بما والفعل ثم ان قول الشارح وليس واحدا منهما الا ثانى كون المصدر التشبيهى بدلا عن الفعل لان كلامه فى المصدر الاول لا الثانى تأمل (قوله والمعنى ان هذا الفرس الخ) الذى فى حاشية الامير على المغنى ان هذا البيت من جملة قصيدة لابى كبير بالوحدة عامر الهذلى جاهلى يصف فيها تأبط شرا وقد تزوج عامر المذكور أم تأبط شرا وهو صغير فتنكره لما رآه يكثر الدخول على أمه وخاف ميته أبو كبير فأشارت عليه أمه بان يقتله فتحيل على قتله فى قصة طويلة فلم يمكنه ذلك لشدة تيقظ تأبط شرا فقال هذه القصيدة يمدح تأبط شرا فانها بانه شجاع متيقظ للامور ثابت الجنان الى غير ذلك ومن هذه القصيدة قوله أم لاسبيل الى الشباب وذكره * انهى الى من الرحيق السلسل وهذا البيت هو الذى استشهد به صاحب المغنى على كون الى بمعنى عند ومنها

ولقد سريت على الظلام بمغشم * جلد من الفتيان غير مهبل

الى ان قال فاتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

ما ان يمس الارض الخ واذا نظرت الى أسرة وجهه * برقت كبرق العارض المتهلل

والمغشم بكسر الميم وسكون الغين وفتح الشين المعجمتين الذى لا يتحامى عن شئ والمهبل كثير اللحم وحوش الفؤاد بضم المهملة آخره معجمة حديد الفؤاد ومبطنا ضامر البطن وسهدا بضمتين لا ينام والهوجل الثقيل الكسلان واسناد النوم لليل مجاز اخرج أبو نعيم فى الدلائل والخطيب وابن عساكر بسند حسن عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت قاعدة أغزل والنبى صلى الله عليه وسلم يخصف نعله فجعل جبينه يعرق وجعل عرقه يتولد نورا فبهت فقال مالك بهت قلت جعل جبينك يعرق وجعل عرقك يتولد نورا ولو رآك أبو كبير الهذلى لعلم انك أحق بشعره حيث يقول واذا نظرت الخ (قوله متجاف كتجافى المحمل) عبارة بعضهم فالمعنى انه ممتلئ الخلق مدمج بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدمجه فى بعضه بالضفر (قوله وتطلق على الانسان بتمامه الخ) وقيل بمعنى القبيلة العظيمة كما فى الامير (قوله أى لاجل أن تكون شاكرا) أى وليس المراد لاجل ان يشكرك الناس لعدم الاتحاد فى الفاعل حينئذ (قوله وفيه نظر) اى لان الشكر لا يدل على الطاعة واجاب شيخنا بان الطاعة

المفعول له

شكراه وعن العلامة القويسني ان الطاعة اعم من الشكر والخاص يدل على العام
(قوله ان التأديب) هو الضرب اذلم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد هو الضرب
فهما وا - دبالذات وان اختلفا بالاعتبار فان الضرب من حيث ملابسته للمضروب
ضرب و باعتبار ايجابه التألم تأديب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث
التألم والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه اه عبد الحكيم وفي
عبد الغفور ان التأديب والضرب وان كانا واحدا بالذات الا أن التأديب حاصل
بالضرب ومترتب عليه باعتبار ما يتضمنه التأديب أعني التألم و يدل لذلك قول
الرضي العلة الحاملة التألم لا التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية
يعني التألم وشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية بأن
قلت ضربته تألما لم ينتصب عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل
والمفعول له اه أي وأما عند الرضي فيصح انتصابه لعدم اشتراطه الاتحاد المذكور
وأقره عبد الحكيم وذكر انه لا يكفي في دفع ذلك التغاير الاعتباري بان يقال الضرب
من حيث ملابسته للمضروب معلل ومن حيث ايجابه للتألم علة لان الحامل للتكلم
على الضرب تألم المضروب لا تأديبه اياه كما صرح به الرضي وبهذا تعلم ما في الحشي
(قوله بناء على عدم اشتراط الاتحاد) وقتا وفاعلا لا حاجة لبنائه على عدم اشتراط
الاتحاد في الوقت لان التأدب يحصل اثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان
وقتا كما في جئتك اصلا حالك بل لا حاجة لبنائه على عدم الاتحاد في الفاعل على
ما تقدم عن عبد الغفور (قوله هو الباء) نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا الخ (قوله
وفي) نحو دخلت امرأة النار في هرة الخ (قوله زاد الشاطبي الخ) زاد بعضهم أيضا
عن نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله وان الكاف الخ) ينبغي ان على كذلك
(قوله فلعله بطريق المقايسة) أي وان كان يمكن أن يقال بجواز تقدم المجرور لتوسعهم
فيه دون المنصوب فلا يصح القياس مع وجود الفارق (قوله ولعله) باعتبار الكينونة
فيه فامام الامير في قولك زيد امام الامير صفة زيد والليلة في قولك الهلال الليلة صفة
الهلال باعتبار المتعلق نظير ما قبله ولعل هذا باعتبار البعض والا فلا يظهر في يوم
الجمعة من قولك صمت يوم الجمعة الا ان يقال ان يوم الجمعة من حيث كينونة
الصوم فيه صفة الصوم فلا يلزم ان الكينونة مأخوذة من المتعلق (قوله مجراه) أي
مجرى أحدهما ووجه كونه جرى مجراه ان العرب نصبته على انه متعلق بمحذوف خبرا
مع تضمنه معنى في وهذا شأن الظروف (قوله نحو سرت عشرين الخ) فعشرين لما مين

المفعول فيه

يوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين لما ميز بشيء واحد وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (قوله ليس بهذا المعنى) بل بمعنى القياسية (قوله وهو أهدى سبيلا) الصواب حذف الواو لانها ليست فى التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا الخ) أى والتمييز بعد أفعل التفضيل محول عن الفاعل (قوله القوانسا) جمع قونس معناه أعلا البيضة من الحديد ويطلق أيضا على العظم الناتئ بين أذنى الفرس وعلى أعلا الرأس (قوله وفيه نظر) أى لانه حيث وردبه القرآن فلا يشتد ضعفه والتأويل خلاف الظاهر (قوله ويظهر لى فى الفرق الخ) انظر الافعال الكثيرة الداخلة على مكانا هل هى دخل وسكن ونزل وما رادفها أو أعم من ذلك نحو جلس ثم رأيت فى الشارح بعد انه يقال جلست مكانك (قوله فانها قليلة دخل الخ) أى هذه الالفاظ الثلاثة فقط وليس مثلها ما رادفها والا كانت كثيرة كأفعال السير الداخلة على فرسخا (قوله ومعدود غير مختص) المراد بالمختص المعلوم فيومين وثلاثة أيام غير مختص لانه غير معلوم وليس المراد به ما سيأتى فى كلام الشارح والا لم يظهر التمثيل بيومين وثلاثة أيام ونحو ذلك (قوله معرفة كان أو نكرة) قيل انه تعميم فى الذى يصلح فى ذاته بدليل تمثيله بعد اذ الصالح لكم فقط لا يكون معرفة والا لصلح لمتى والصالح لهما لا يكون نكرة اه نعم لو قيل بان من المختص النكرة الموصوفة بصفات معينة مع رجوعه للصالح لهما (قوله أو سريت) أى سرت ليلا (قوله وكذا الأبدالح) أى فهى للتعميم كما فى سم والاسقاطى (قوله وماسوى ذلك الخ) صادق بصورتين مايصلح جوابا لمتى فقط ومالا يصلح لواحد منهما فظاهره جواز التعميم والتبعيض فيهما والذى فى الاسقاطى والحفنى تخصيص جواز الامرين بالواقع جوابا لمتى فقط أما مالا يقع جوابا لواحد منهما فلا يتأتى فيه تعميم ولا تبعيض لابهامه لكين ووقت ورجما يرشد لذلك أمثلة المحشى هذا ان قلنا ان الموصوف بصفات معينة من المختص والا تأتى فيه نحو سرت حينا صمت وسريت فيه (قوله جائز فيه التعميم والتبعيض) محل جوازهما ان صلح الظرف لهما كسرت يوم الأحد والاحمل على التعميم فقط أو التبعيض فقط كصمت يوم الخميس ومات زيد يوم الجمعة كما فى الحفنى (قوله لان الشئ الخ) قد يقال ان شهر اسم الثلاثين يوما واضافته لما بعده من اضافة الاعم الى الاخص أو من اضافة المسمى الى الاسم ويقال نحوه فى يوم الجمعة شهر المحرم كالمحرم (قوله محل المنع الخ) خلاف مايفيده التعليل بالاجتماع المذكور فانه يقتضى العموم اذلم ينظر المصرح للفائدة ولا بعدمها نعم يقال اذا علم المضاف اليه

كأنه لا قطع لانه حينئذ بمنزلة الثابت فلم يوجد الاجتماع المذكور (قوله لمن ذكر أمر اتقادم الخ) كأن يقول لك شخص انقطار السكر أدركته بصفين فتقول له حينئذ الآن أي كان ما تقوله واقعا حين اذ كان النصفان لهما وقع فاترك هذا الكلام واسمع ما أقوله لك الآن (قوله أعاد الضمير أولا) في قوله ما نصبه وقوله وثانيا أي في قوله فيه وهذا الاستخدام كما لا يخفى أغنى عن تقدير المضاف الثاني أما تقدير المضاف الاول فلا بد منه على كل حال (قوله الا أن يقال الخ) هذا الجواب لم يقدح شيئا (قوله كما انتصب المبهم منه) الاولى منها اذ الضمير عائد على الامكنة وان صح ماله باعتبار التأويل بالمذكور (قوله ولا يلبس) لا يقال يمكن الالباس في اسم الزمان نحو خفت يوما لانا نقول المتبادر الظرفية لا المفعولية فلا الباس (قوله ولو استعملت الدار الخ) لا يقال هذا الالباس موجود في المبهم نحو اشتريت مكانا أو فرسخا لانا نقول المكان والفرسخ عاملهما مخصوص بغير نحو ماهو من مادة الشراء كما تقدم نعم يقال هلا جاز نصب نحو الدار وخص عامله بغير نحو ماهو من مادة الشراء فافهم (قوله ومنه ظاهر) الضمير راجع لما بمعناه (قوله عدم صحة نصب نحو داخل الخ) كيف مع اتفاقهم على صحة نصب امام الدار مع كونه أخص من خارج الدار (قوله وهو يؤيد كلام الشارح) أي لانه لما خص ما لا يصح نصبه بهذه الخمسة ونحوها مما فيه اختصاص أفاد ان ناحية ومكانا وجانبا ونحوها مما لا اختصاص فيه يصح قاله بعضهم (قوله غير الفعل والمصدر) أي المجرد وانما أخرج ذلك لاجل أن يصح قوله هل هو الفعل أو المصدر لانه اذا كان المراد ما يشمل الفعل لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو الفعل واذا كان المراد ما يشمل المصدر لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو المصدر (قوله لا يناسب الخ) اذ البعد والقرب غير مستقرين في المزجور والمثاط والمقعد والمقعد حتى تكون ظروفا كما هو الفرض بل هي حينئذ منصوبة على نزع الخافض مع حذف مضاف والمعنى على التشبيه أي بعده كبعد مزجر الكلب وهكذا يقال في الباقي (قوله فلا يظهر) الا أن يقال ان الجملة خبر ثان مفصلة للخبر الاول فيكون من باب الاجمال ثم التفصيل الذي هو أوقع (قوله لان مجلس زيد الخ) مقتضى كلامهم الفرق بين مر مي زيد وامام الامير بان يكون مر مي زيد اسم للمكان المشخص المحدود أطرافه بخلاف امام الامير وعلى ما قاله سم لا فرق وانظر لو أريد بامام الامير امام معهود له حدود هل يكون كالدار لا يصح نصبه على الظرفية أم لا وقوة كلامهم تقتضي الاول (قوله من

أسماء الجهات) بيان للغير (قوله وأجاز بعض النحويين الخ) رد لكلام التسهيل (قوله برفعهما) أي فوقك وتحتك على انهما مبتدآن خبر كل منهما ما بعده (قوله بخلاف ما فوق الرأس الخ) أي بخلاف لفظ فوق اذا ذكر مع ما فوق الرأس ولفظ تحت اذا ذكر مع ما تحت الرجل فانهما لا يتصرفان بل يلزمان النصب تفرقة بينهما أي بين لفظ فوق مع الرأس ولفظ تحت مع الرجل وبينهما مع ما فوق الرأس وما تحت الرجل (قوله والذي حكاه الاخفش الخ) رد للردة قبله (قوله وبين عطف) على غير من قوله كغير الاربعة (قوله وجبة) أي سقطة كما في القاموس (قوله حين انتهى) أي حين انتهائه ووصوله الى القرار (قوله لدى حيث) أي فقد استعملت حيث متصرفة بوقوعها مضافا اليها (قوله حقيبتي) الحقيبة وعاء يحفظ فيه المتاع يجعل على حقو البعير ويصح أن يراد به ما يلزم حفظه مطلقا مجازا (قوله كقوله) أي في وصف السحاب كما في المغني (قوله كالمراع) هو ذباب يطير ليلا كأنه نار (قوله أو سراج) جمع سراج (قوله المجدل) هو القصر (قوله طورا يخبو الخ) أي يسكن ويطفؤ في حالة ويبقى في اخرى وهذا بيان لوجه الشبه (قوله كان اسما) أي غير ظرف بمعنى منتصف كما أفاده بعد (قوله ومن بينها وبينك حجاب) صريحه ان بين في ذلك من غير المتصرف وقد سبق قريبا انها من متوسط التصرف وسيأتي قريبا أيضا يقول فان فقدا التركيب أعرب وتصرف ولعلهما قولان (قوله كاذ عند اضافة الخ) فيه انها من الظروف المتصرفة أضيف اليها اسم زمان أولا غاية الامر ان اضافة اسم الزمان اليها دليل تصرفها فلو قال كاذ بدليل اضافة اسم الزمان اليها نحو الخ لكان أولى (قوله ان غدوة) صوابه بكرة كما في بعض النسخ (قوله بالتاء) دفع به توهم قراءته المتصرف بالتنوين (قوله أي وقتا) صاحب هذا الاسم أشار به الى أن المراد من صباح ومساء ونحوهما لفظها (قوله لقلة الخ) أي والقليل أخف من المستقبح على ان اضافة المسمى الى الاسم لازمة لختم أيضا (قوله اذ لا فرق) يؤخذ منه ان عشية وعتمة ان اعتبرا على جنس منعا قصدهما معينين أم لا وان اعتبرا نكرتين صرفا قصدهما معينين أم لا كما تقدم في غدوة وبكرة فقصد تعيين الشخص وعدمه لا دخل له بل المدار على التعيين النوعي وعدمه وظاهر كلام الشارح ومسايرة المحشي له ان اختلاف العرب في صرف عشية ونحوه وعدمه انما هو عند ارادة التعيين الشخصي ومقتضى القياس على غدوة وبكرة عدم التقييد بذلك واليه يشير قول المحشي اذ لا فرق

كما علمت (قوله وهو يوم حنين على المواطن) أى المعطوف على المواطن والضمير للزمان ولو قال كيف عطف الزمان وهو يوم حنين على المكان وهو المواطن لكان أوضح (قوله فلا يجوز جعل أحدهما الخ) فيه نظر اذ الترجيح فى مثل ذلك بالارادة بدليل صحة العطف فى جاءنى بدو عمرو اذا كانت نسبة المجىء اليهما على حد سواء (قوله كما لا يعطف المفعول فيه الخ) قد يقال هو قياس مع الفارق المؤثر (قوله وبيان ظرف الزمان الخ) هذا فارق غير مؤثر كما لا تأثير للاختلاف بالتعيين والابهام فى جاء زيد ورجل (قوله وبعدم سماع الخ) ربما يقال لا مانع من القياس على انه يكفى فى السماع ظاهر قد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين اذ الاصل عدم التقدير (قوله كجئت وزيدا) أى فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية المفعول معه (قوله كاستوى الماء والخشبة) أى ان اريد بالاستواء الارتفاع كما سيأتى بيانه (قوله كانت للعطف اتفاقا) أى لانه المتبادر منها ولا قرينة على المعية فى عبد الغفور شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك اه وقوله اتفاقا كذا فى الرضى وعلله بأن أصل الواو للعطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لسكوته فى العطف أظهر فعلى هذا كفالك وزيدا درهم لا يجوز أن يكون مثالا للمفعول معه لكن فى التسهيل وفى رأسه والحائط وامر أونفسه وشأنك والحج على المعية أو العطف بعد اضمار دع فى الاول والثانى وعليك فى الثالث وفى شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط فرأسه مفعول به ويجوز فى الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير فى الثانى دع امر أونفسه فامر أمفعول به وفى نفسه الوجهان وأما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك فشأنك مفعول به وفى الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الاغراء وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل وأسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المصنف رحمه الله فى باب أسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تأولوا كلام سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب ألزم وفى تجويز سيبويه فى هذا المثل النصب على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فتقول ما زلت اضرب زيدا وعمرا المعية وقالوا اذا أريد المفعول معه أتى بالاصل وهو مع اه وهذا يدل على جواز كفالك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سيبويه وفى المغنى ما يدل لذلك أيضا ونصه ما يحتمل المفعول به

والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا ويجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحوا كرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول به وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به اه وقوله ويتقض الخ قال الرضى وفى شرح التسهيل زعم الزمخشرى ان زيدا فى قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل أو ما يجرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير يحسب زيدا وهو مضارع أحسبه اذا أعطاه حتى يقول حسبى وما ادعاه من ان الكاف فى موضع نصب لا يصح لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك اسم فعل والكاف فى موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه كقوله تعالى فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم اه عبد الحكيم بتصرف وزيادة وبهذا تعلم ما فى الحشى (قوله فانها للمجرد العطف) المفيد للمشاركة فى الحكم فقط وجدت معية أم لا لكونها المطلق الجمع (قوله وقد أجيز فى حسبك الخ) ما ذكره مبنى على ان حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبرا أما اذا جعل اسم فعل بمعنى يكفى فزيدا مفعول معه ودرهم فاعله والكاف مفعوله كما سيأتى فى الحشى وفيه ان المتبادر من الواو حينئذ العطف على الكاف لا المعية فلا يكون زيدا مفعولا معه بل معطوفا لكن قد علمت مما تقدم ان احتمال العطف لا يمنع المعية عند صاحب المغنى والتسهيل تبعا لسيبويه تأمل (قوله الا ما كان من جنس الخ) هذا هو مأخذ الوجه فان أفراد الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ليست من جنس ما ينصب المفعول به وزاد لفظ جنس ليدخل الفعل اللازم فى نحو سرت والنيل فانه وان لم ينصب المفعول به الا انه من جنس الفعل وهو ينصب المفعول به تأمل (قوله وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال) أى فاعطاء القيود بالمثال ليس متوقفا على كون فى نحو قيد ابل هو حاصل مع زيادة كما (قوله بناء على طريقة المصنف الخ) هذا لا يحتاج اليه الا اذا كان التمثيل مستأنفا أما على جعله قيدا كما ادعى فهو مبنى على جميع الطرق وقد سايره الحشى فى ذلك (قوله ان كان الخ) أى لان الخشبة التى توضع ليعلم بها نهاية علو الماء لا ترتفع بل هى ثابتة فى مكانها تماما الذى يرتفع الماء (قوله فهو مما يصح فيه العطف) بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة عطفا على الماء لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمرو (قوله

وعليه فالمراد الخ) قد يقال الذي قصده الشارح اخراجه انما هو الفعل أما المصدر المؤول فلا مانع من اعتباره منصوبا على انه مفعول معه ودخوله في التعريف (قوله ينبغي أن يكون الخ) ظاهره ان المفعول معه هو الفعل لكن باعتبار تأويله فالاختلاف بين منصوب الاول ومنصوب العامل السابق على انه مفعول معه انما هو بالاعتبار والذي يظهر ان الفعل غير المصدر المؤول بالذات وهو ما يفيده ما تقدم اذ الذات نفاه وما سيأتي للمحشي من قوله فتأمل الواو اسم في الحقيقة (قوله يعني الصح الخ) أو يقال المراد وجوب الاتصال اذا وليها الضمير أي انه لا يجوز الانفصال اه حفني (قول الشارح حرف مختص) قد يقال لا نسلم ذلك لدخوله على الفعل في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويجاب بأنها داخلة في ذلك على اسم تاويلا وقوله بدليل يتخطى العامل أي بخلاف الواو فان العامل لا يتخطاها لانها هي نفس العامل على هذا القول (قوله أي مخالفة ما بعدها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اعتبار اسناد الحكم السابق للاسم قبله دونه (قوله ولم يثبت النصب بالمعاني) فيه انه ثبت النصب بنزع الخافض على القول بأنه العامل كما تقدم في قوله قول راجح) رد بأن فيه احالة لباب المفعول معه اه حفني وفيه ان هذا لا يضر فالاولى الرد بأن الاصل عدم التقدير (قوله والواو في الاصل حرف) يفيد انها الآن اسم وعليه فما بعدها مجرور اضافتها اليه بحركة مقدرة منع من ظهورها حركة العارية (قوله لئلا يلتبس بالمفعول به) فيه ان الواو في نحو ضربت وزيدا مانعة من ذلك وأما نحو ضربت زيدا وعمرا فلا يصح فيه كون عمرا مفعولا معه لان الواو ليست نصا في المعية اذ المتبادر العطف فهي للعطف لا غير اتفاقا كما قاله المحشي أول الباب وتقدم ما فيه فيتعين حمل هذا على الطريقة الثانية (قوله والناقص) عطف على المنعدي (قوله أحب بقوة الداعي الخ) قد يقال سيأتي عن يس اضمار الفعل في قوله أزيدا ترى والجماعة الخ مع انه ليس فيه استفهام ولا طرف يقتضي تقديره الا ان يقال هذا التخريج مقصور على المسموع فلا يرتكب في الامثلة المصنوعة نحو هذا لك وأبالك (قوله بناء على ان حب اسم فعل الخ) فيه ان الواو حينئذ ليست نصا في المعية كما هو الشرط لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا فانها للعطف في ذلك اتفاقا كما تقدم للمحشي وكذلك لا يصح النصب على المعية في جمعت وفحشا غيبة الخ وان أفاد كلام الشارح خلافه بخلاف * ولا أقبله والسرأة الليلة يا * فان العطف بظاهره لا يصح لعدم صحة تسلط العامل وقد عمه وأكل أسره والليالي يا * فان العطف مخرج للتعسف فكانت الواو نصا في المعية لكن تقدم لك

مافيه فلا تغفل (قوله والضحاك مفعول به لمحذوف) فى شواهد السيوطى ماحصله القصد ان الضحاك هو نفس السيف فالمفيد لذلك هو واو المعية أى مع صحبة الضحاك تجريدا والرفع على انه مبتدا وسيف خبره وقوله فحسبك على معنى فاكتف فتدبر اه أمير (قوله عاطفة جملة الخ) يلزم عليه ان العطف قبل تمام المعطوف عليه (قوله أى كذوى تجميل) لعل المقصود وصفهم بالكرم أى ان أتى بعضهم يكونوا مسرعين بالكرم كالذين يجملون سنام البعير السمين لضيفهم والاقرب ان المقصود الذم فان كان ضمير يكونوا للجماعة المتكلم فى شأنهم لا لبعضهم كان المعنى فان أجتمع بعض هؤلاء الجماعة فى قتال تمكن الجماعة بارسالهم ذلك البعض اقتالى لجماعة مجملوا الى سنامامسمينا للاكل منه بجامع سهولة تعاطى مجمل كل والمراد انه لا يبالى بذلك البعض المرسل اليه اسهولة البطش به وان كان لذلك البعض كان المعنى فان أجتمع بهذا البعض يكن بتعريض نفسه الى كذوى الخ وذلك على هذا الاقرب ان لا تقدر المضاف واضافة تجميل لما بعده اضافة صفة لموصوف (قوله أى بسبب ان لا تجميل) أى لزمه الاجمال كونهم لا تجميل فيمكن من الركض (قوله مطلق النسبة) أى ارتباط العامل بما بعد الواو سواء كان على وجه المشاركة فى الحكم أو على وجه مصاحبة معموله له فى زمنه (قوله المحل لفاء التفريع) أى على قوله أحق وأرجح وذلك ان تقول هو مقابل قوله برفع ما بعد الواو فعلى هذا المحل للواو (قوله اذ لا يقال أجمع الخ) أى لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعانى لا بالذوات بخلاف جمع فانه يتعلق بها نحو فجمع كيده جمع مالا وقيل ان أجمع يستعمل فى الذوات أيضا وعليه فلا اشكال فى العطف (قوله اذ الايمان لا يتبوأ أى لان التبوء) معناه اتخاذ المنزل (قوله احتمل أن يكون معطوفا الخ) أى وأن يكون منصوبا على المعية (قوله كما فى أكل امرئ الخ) أى فان التقدير وكل تارحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله وانما لم يعطف على امرئ الاول لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والاول أولى) قد يقال الثانى أولى بدليل قوله أما اذا امتنع مع امتناع العطف فجعل الموضوع امتناع العطف على ما يتبادر منه وهذا بعينه هو القسم الاخير (قوله لا من باب التضمين) أى لعدم بقاء المعنى الاصلى (قوله حيث يوب الخ) أى وحيث أتى له بمثال من عنده فقال فى نحو سيرى والطريق مسرعة

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى (أوله مطلب الاستثناء)